



کتابخانه
مجلس شورای اسلامی

۲۰۲

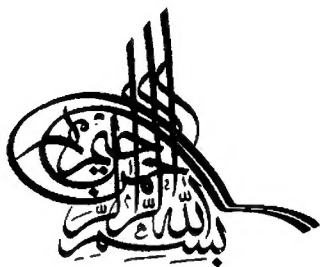
الكتاب المعتمد في الحكمة

لأوحد الزمان أبي البركات هبة الله
ابن علي بن ملكا البغدادي
المتوفى في سنة
سبع و أربعين و خمسين مائة

الطبعة الثانية

من منشورات جامعة طهران

في سنة ١٣١٥ هـ ق



یادداشت ناشر

قریب چهارصد سال از طبع نخستین کتابهای تازی و پارسی در جهان می‌گذرد. طی این سالیان دراز، آثاری فراوان و ارزشمند در زمینه‌های مختلف فرهنگ و معارف اسلامی و ایرانی بدین دو زبان در کشورهایی چون ایتالیا، فرانسه، انگلیس، آلمان، هلند، سوئیس، دانمارک، سوئد، روم، روس، مصر و ایران و هند و ... به چاپ رسیده است. از آنجا که امروز آثار متقدم این سلسله کتب - به تعبیر قدما - نادرتر از کبریت احمر است و آنچه هست همه از نفایس محفوظات کتابخانه‌های بزرگ جهان و مجموعه‌های شخصی است و آثار متأخر نیز بعضی اگر چه به کمیابی آثار متقدم نیست ولیک چندان هم آسان یاب نمی‌باشد، شورای انتشارات دانشگاه اصفهان به قصد خدمت به عالم تحقیق و نشر آثار کمیاب بر آن شد تا در شمار انتشارات خویش سلسله‌ای با عنوان «آثار نادر چاپی در زمینه فرهنگ و معارف اسلامی و ایرانی» ایجاد کند و شماری از این قبیل آثار را با تیراژی محدود در این سلسله منتشر نماید که این کتاب از آن جمله است. امید است که این خدمت ناچیز مورد توجه صاحب‌نظران قرار گیرد.

و من... التوفیق

معاونت پژوهشی دانشگاه اصفهان

هار یکهزار و سیصد هشتاد و سه هجری شمسی

بدینوسیله از همکار ارجمند آقای دکتر فضلی‌آکبری که تهیه فهرست موضوعی کتاب را متقبل گردیدند تشکر می‌شود.



انتشارات دانشگاه اصفهان .

نام کتاب: المعبر

مؤلف: ابوالبركات بغدادی

ناشر: دانشگاه اصفهان

لیتوگرافی و چاپ: چاپخانه دانشگاه اصفهان

نوبت چاپ: دوم

تیراژ: ۱۰۰۰ نسخه

قیمت دوره کامل: سه جلد ۰

سال انتشار: ۱۳۷۳

محل توزیع: اصفهان، انتشارات دانشگاه اصفهان تلفن ۶۸۳۰۹۰ داخلی ۵۸۸
تهران، خیابان انقلاب خیابان لبافی نژاد بین فخررازی و دانشگاه، پلاک ۱۳۸.
مؤسسه کتابیران، تلفن ۶۴۳۲۱۳.



الجزء الاول

من

الكتاب المعبر

في الحكمة

سيد الحكماء اوجد الزمان ابي البركات هبة الله

ابن علي بن ملكا البغدادي المتوفى سنة

سبع واربعين وخمسة مائة

رحمه الله تعالى



الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية

بميدان آباء الدكن حر سها الله عن طواريق

الزمن وحفظها من الشرو

والآفات والسفن

في سنة ١٣٥٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم.

الله ولي التوفيق

الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

ويشتمل على الجزء الاول من علم المنطق تصنيف (١) سيد الحكماء اوحده الزمان
ابي البركات هبة الله بن علي بن ملكا رضى الله عنه (٢) اما بعد حمد الله على نعمه
التي حمده من افضلها وشكره على آلائه التي شكره من اتمها واكملها .

فاني اقول مفتتحا لكتابي هذا - ان عادة القدماء من العلماء الحكماء كانت جارية
في تعليم العلوم لمن يتعلمها منهم وينقلها عنهم بالمشافهة والرواية دون الكتابة
والقراءة فكانوا يقولون ويذكرون من العلم ما يقولونه ويذكرونه لمن
يصلح من المتعلمين والسائلين في وقت صلوحه كما يصلح وبالعبارة اللاتقة
بفهمه وعلى قدر ما عنده (٣) من العلم والمعرفة المتقدمين فلا يصلح علمهم الى غير اهل
ولا الى اهل في غير وقته ولا على غير الوجه الذي يليق بعلمهم ومعرفتهم وذكاؤهم
وفطنتهم .

وكان العلماء والمتعلمون في ذلك الوقت كثيرى العدد طويل الاعمار ينقلون
العلوم من جيل الى جيل باسرها وعلى اتم تمامها فلا يضيع منها شيء ولا ينسى
ولا يقع الى غير اهل .

(١) لا - لسيد ناسيد - (٢) لا - رحمه الله - (٣) لا - عندهم -

فلما قل عدد العلماء والمتعلمين وقصرت الأعمار وقصرت الهمم وأقرض كثير من العاوم لقلة المتعلمين والناقلين أخذ العلماء في تدوين الكتب وتصنيفها لتتصرف فيها العلوم وتنتقل من أهلها إلى أهلها في الأزمان المتباعدة والأماكن المتباعدة واستعملوا في كثير منها الغامض من العبارات والخفى من الإشارات الذين يفهمها أرباب الفطنة ويرفها الأكياس من أهل العلم صيانة منهم للعلوم عن غير أهلها .

فلما استمر الأمر في تناقص العلماء وقلتهم في جيل بعد جيل أخذ المتأخرون في شرح ذلك العويص وإيضاح ذلك الخفى ببسط وتفصيل وتكرار وتطويل حتى كثرت الكتب والتصانيف وخالط أهلها فيها كثير من غير أهلها واختلط فيها كلام الفضلاء المجودين بكلام الجهال المقصرين .

فلما قدر لي الاشتغال بالعلوم الحكيم بقراءة الكتب التي نقلت فيها عن المتقدمين والتفاسير والشروح والتصانيف التي شرحها وصنفها المتأخرون كنت (١) أقرأ كثيرا وأكتب عليه أكبايا طويلا حتى أحصل منه علما قليلا لأن كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه لاختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عبارته في نقله من لغة إلى لغة وكلام المتأخرين لاجل طوله وبعد دليله عما يدل عليه وحجته عن محجته وأعواز الشرح والبيان المحققين في كثير من المواضع أما للتموض وإما للإعراض فيتعدى الفهم لاجل العبارة والشرح والعلم لاجل الدليل والبيئة . فكنت اجتهد بالفكر والنظر في تحصيل المعاني وفهمها والعلوم وتحقيقها فيوافق في شيء لبعض ويخالف في شيء آخر لبعض من القدماء في أقاليمهم وتحصيل بإشباع النظر في صحيفة الوجود من ذلك ، لم يقل أولم ينقل وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ بل يتعلق في أوراق استبقيتها لأرجعة والتحصيل فاطلع على تلك الأوراق من (٢) رغب في تبييض مصنف منها فامتنعت عن ذلك لما قدر (٣) من وقوعه إلى غير أهله ممن يقبل أو يرد ما فيه أوشيا منه بجهل وقلة تأمل .

(١) قط - وكنت . (٢) بها مش قط - يعني - علاء الدولة (٣) لا - يقدر -

فلما كثرت تلك الاوراق وتحصل فيها من العلوم ما لا يسهل تضييعة مع تكرار الالتباس من تتعين اجابتهم اجبتهم الى تصنيف هذا الكتاب في العلوم الحكيمية الوجودية الطبيعية والالهية .

وسميت بالكتاب المتبر لانني ضمنته ما عرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته لا ما نقلته عن غير فهم او فهمته وقبلته من غير نظر واعتبار ولم اوافق على (١) ما اعتمدت عليه فيه من الاراء والمذاهب كبير الكبره ولا خالفت صغيرا الصغره بل كان الحق من ذلك هو الغرض والمواقفة والمخالفة فيه بالعرض .

وكان اغلب اجابتي فيه لكبير تلاميذ قديمهم الذي هو كاتبه ومستمليه والذي تصفح تعاليمه وراجع في علومه حتى كل واشهى باستملائه مع تعليمه وتحقيقه وقد مت على ما ضمنته من العلوم الوجودية ذكر العلوم المنطقية التي قيل فيها انها (قوانين الانظار وعروض الافكار)

واحتذيت في ترتيب الاجزاء والمقالات والمسائل والمطلوبات حذو ارسطو طاليس في كتبه المنطقية والطبيعية والالهية وذكرت في كل مسألة آراء المتعبرين من الحكماء والحققت ما اعوز ذكره من اقسام انراى واوردت البيانات والحجج بمقتضى النظر ما ذكر منها وما لم يذكر ثم تعقبها بالاعتبار واعتمدت من جعلها على ما رجعت به في العقول كفة الميزان وانتصر وثبت بالدليل والبرهان ورفضت ما عداه كائنا ما كان وعمن كان كما يظهر لتأمله بالمطامعة والتصفح والمراجعة وبرى عذرى في البيان وحجتي في الحجة وبرهاني في البرهان .

وقابلت جميع ذلك بالكتاب الاصل والصحيفة الاولى اللتين (٢) اذا نقل الكاتب منهما اصاب او قابل بهما صحح الكتاب وقسمت (٣) كتابي هذا الى ثلاثة اقسام القسم الاول يشتمل على العلوم المنطقية والقسم الثاني يشتمل على العلوم الطبيعية والقسم الثالث يشتمل على علم ما بعد الطبيعة والعلم الالهى وعلم المنطق يشتمل على ثمانية مقالات الاولى ستة عشر فصلا المقالة الثانية سبعة فصول المقالة الثالثة

(١) لا - فيما (٢) لا - اللذين - (٣) من هنا الى المقالة الاولى - من كور -

ثمانيه عشر فصلا المقالة الرابعة سبعة فصول المقالة الخامسة سبعة فصول المقالة السادسة فصل واحد المقالة السابعة فصلان المقالة الثامنة فصل واحد .

المقالة الاولى

في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم

الفصل الاول

منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه

الحكماء من جملة العلماء هم الذين يطلبون العلم بالموجودات والحق منه لعينه وبينهم خلاف واختلاف في علومهم ومذاهبهم المنقولة عنهم يسوه لاجله ظن المبتدئ في طلب العلم حيث يرى الخلاف دليلا على عدم الاصابة في الكل وفي البعض فيقول لو كان الانسان يصل بنظره الحكيم الى الحق المبين الذي يحصل له به ثقة اليقين لما اختلف النظار من العلماء ولا استمر الخلاف بين الحكماء الذين قيل فيهم ان مطلوبهم الحق لعينه في علم الموجودات لا لاغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهبهم في مطالبهم فدعا هذا الفكر وامثاله اهل النظر من العلماء والمتعلمين الى طلب ما لاجله يصل الى علم الحق ومعرفته من الطالبين من يصل ويضل عنه من يضل ويقصر من يقصر ويصيب فيه من يصيب ويخطئ فيه من يخطئ فقالوا في ذلك اقوالا متفرقة مبددة فيما بين اقوالهم في علومهم فهدبها الانظار واتمها الافكار حتى كتب ارسطو في ذلك الكتاب الذي سماه بعلم للمنطق في عدة اجزاء ضمن كل جزء منها فنون الانحاء التعليمية الفكرية النظرية فيما يتصوره الانسان ويصدق به فكان هذا الكتاب في هذا المطلوب اكل ولاغراض المقصودة فيه احوى من جميع ما نقل اليها عن القدماء في فنه ودل كلامه فيه على ان غرضه المقصود منه ذكر الاسباب التي اوجبت لاهل النظر في نظرهم ما اوجبت من اختلافهم في مذاهبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل الى الصواب ووقع من وقع الى الخطأ وبما ذاب وصل الى ذاك ويتجنب هذا وعلى ان موضوعه الذي

يتصرف فيه المنطقي هو ما به يتوصل الى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعاني السابقة الى اذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الاكتسابية فانه يستعملها في ذلك بتصرفه فيها تصرفا يكسبها صوراً تأليفية كما نذكرها .

ولذلك يقول ان كل تعلم وتعلم ذهني فبعلم سابق وعلى ان مطالبه هي انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم السابقين الى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى اى وجه يكون ذلك وعلى ان غايته افادة ما يتوصل به الانسان الى اكتساب المعارف والعلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق مما يقال فيها من الكذب .

وقال قوم ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعاني وما اصابوا فان ذلك هو علم اللغات - وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدلان على ان المنطقي لا مدخل للالفاظ في علمه الا بالعرض كدخولها في سائر العلوم والصنائع للتفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت الى ذهنه من غير حاجة الى الالفاظ وان دخلت الالفاظ في اجراء من هذا العلم فدخولها في غرضه بالعرض لبالذات كما ستعلمه من الجدل والخطابة والسقطة والشعر التي ظن هؤلاء ان حكم الباقي مثل حكمها واذا كان كذلك فان (١) المقصود بالذات المعاني (٢) والالفاظ بالعرض ومن اجلها ودخول الالفاظ في خطاب الحاضرين من حيث تدل على المعاني كدخول الكتابة في خطاب الثابتين من حيث تدل على الالفاظ وكما انه لا يلزم ان تكون الكتابة موضوع علم المنطق لانه قد ضمن الكتب كذلك لا يلزم ان تكون الالفاظ موضوعاً له لانه ينطق به ويفاوض فيه بها وانما الذي غلط في هذا الموضع هو ما اتفق من الغناء عن الكتابة باللفظ ولم يتفق الغناء عن اللفظ بغيره .

(١) لا - فالمقصود (٢) زاد فقط - (ايضا) -

فقد تحصل مما قيل ان منفعة هذا العلم هي هداية الالذهان الى حقائق المعارف والعلوم وردها عن الزيف والزال فيها .

وغرضه معرفة ما به تكون الهداية والرد وكيف يكونان به .

وموضوعه ما به يتوصل الى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة الى الالذهان من حيث يتوصل بها الى ذلك ومطلوباته هي القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة المعارف والعلوم السابقة الى الالذهان فهو قانون الهداية النظرية التي تكون بسابق المعارف والعلوم الى ما يكتسب بها منها .

واقول ان نفوس الانسانية مختلفة في طباعها وغرائرها وان الهداية النظرية في العلوم منها اولية ومنها تعليمية والاولية هي الحكمة الغريزية التي هي موجودة بالفطرة لنفوس دون غيرها والتعليمية هي القوانين الصادرة عن تلك الفطرة المنسوخة منها يتعلمها فاقد الحكمة الغريزية من واجدها والواجدون لها على قسمين واجد على فطرته الاولى وغريزته الطاهرة مما يدنسها وواجد تدنس فطرته بما طرأ عليها من عادات وتعاليم اخرى والاول هو القدوة لنفسه ولغيره والثاني يحتاج الى الاول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة النسخة بالام فيصالحها والواجدون على قسمين قابل وغير قابل والقابل هو الذي تعدم في فطرته الحكمة الغريزية وضدها المانع عن تعلمها فيهدى بالتعلم ويستفيد منه بقدر ما يتعلم من القوانين المنسوخة من الغريزة الاولى اذ لا مانع لها .

وغير القابل هو الذي يوجد فيه مع عدم الحكمة الغريزية غريزة هي ضدها فتكون خارجة بالطبع عن الغريزة الاولى مبائة لها في احكامها ومذاهبها وهي التي لا تستفيد العلم ولا تقبل الهدى المانع من طباعها وغريزتها .

وعلم المنطقي يستغنى عنه الاول ولا ينتفع به الآخر ومنفعة الثاني به اكثر من منفعة الثالث لكون هذا مطبوعا وهذا مكلفا ولكل تعليم وتلم ضرورة الى الالفاظ من جهة مفاضة العلم للتعلم على طريق العموم وهي موجودة فيما تلقنه الناس

ونشأ على تعليمه من اللغات وعلى طريق الخصوص في علم علم من جهة الفاظ يختص وضعها وعرفها بذلك العلم فنذكر الآن من ذلك ما يختص بعلم المنطق وتقدمه على ما نبتدى به منه .

الفصل الثاني

في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها

كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يستدل به عليه وقد يدل اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الانسان ويسمى ذلك دلالة المطابقة وقد يدل على معنى هو في ضمنه ومن جملة كما تدل لفظة الانسان على الحيوان او على الناطق فان في دلالتها عليه دلالة على كل واحد منها وتسمى دلالة التضمن ويفهم منه ايضا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملة لكنه لازم له ومقارن غير متفك عنه وتسمى دلالة التزام كما تدل لفظة المتحرك على معنى المجرى والسقف على الحائط فان المتحرك لا يتفك عن محرك وان لم يكن هو المحرك ولا مفهوم المحرك جزء من مفهومه والسقف لا يتفك عن الحائط وان لم يكن الحائط هو ولا جزءه ولو جعلت دلتين مطابقة وهي الاولى والآخرا ان يجتمعا في الالتزام والاول منها يخص اذا خص بالزام التضمن والثاني بالزام الاستتباع فان الجزء انما يفهم لزوما لمفهوم الكل لكان صوابا ايضا .

والاسماء قد تشترك المسميات بها في المسموع منها والمفهوم كاشتراك القمر والانسان في الحيوان وزيد وعمر في الانسان وتسمى متواطئة وقد تختلف فيها كما تختلف زيد وعمر في مسموعها ومفهومها بل كالانسان والحجر والحيوان والشجر وتسمى متباينة -

وقد تشترك في احدهما اما في المسموع دون المفهوم كاشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في اسم زيد والبصر وينبوع الماء في اسم العين وتسمى مشتركة

ومتفقة .

واما في المفهوم دون المسموع كاشراك المقار والنمر والبشر والانسان وتسمى مترادفة .

وقد يدل باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة با وضاع مختلفة بمفهوم مفهوم كما يقال لحيوان ما انه متحرك تارة بمفهوم حركة النخول والذبول وهو زيادة كينته او نقصانها وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك با شتداد كينته كونه او حرارته (١) وضعفها وتارة بمفهوم حركة النقلة في مكانه ويكون ذلك اللفظ في دلالاته على ذلك الواحد من المسميات اسما مشتركا لاتحاده في المسموع وتكثره في المفهوم .

وقد يدل باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في الموجود الواحد بوضع واحد ع-ل سبيل التركيب كما يدل بالابيض على البياض وعلى حامله وباتسكن ع-ل المكان وساكنته وبالابيضاض على البياض وتجده في نفسه وبالببيض على البياض وتجده لحامله وبقولنا تحرك ويتحرك على الحركة ووضوعها وزاهاها المعين ولغات في هذا سبيل الى التوسع والزيادة وابقاع اصطلاح ع-ل تسمية كل صنف منها باسم يعرف به كما اصطلاح ع-ل ان يقال لما جرى مجرى الابيض والمتحرك اسم مشتق وهو الدال على موصوف بصفته ولما جرى مجرى المكي والمدني والمائمي والغاوي اسم منسوب ونسبي وهو الدال على منسوب الى شيء بذلك الشيء الذي هو منسوب اليه وعلى نسبته اليه ولما جرى مجرى تحرك ويتحرك فعل وكلمة وهو الدال على صفة ما موصوف غير معين في زمن معين من ماض او مستقبل ولما خالف ذلك في ان لا يدل مع الدلالة على الموضوع على زواياه من سائر الالفاظ اسم كزيد وعمر والاسان والقرس ولما جرى مجرى الابيضاض اسم هو مصدر لان منه تبنى الافعال التي هي الكلم كقولنا ابيض ويبيض ابيضاضا وهو الدال على امر ما وجود زماي هو فيه غير قار على حد يقف الموجود منه عنده .

وكل ما يقال في المحاورات اللفظية من الالفاظ فاما ان يكون لفظا مفردا وهو الذي لا يراد به جزء دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد او الانسان واما ان يكون مؤلفا وهو الذي يراد باجزائه دلالة على جزء ما يراد بكلمة كقولنا زيد كاتب او الانسان حيوان ومن اللفظ المفرد ما دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به (١) مستقلا بمفهومه في دلالاته وتلك هي الاسماء والافعال اعني الحكم كقولنا زيد وعمر وفضل ويفعل فانه لو سأل سائل وقال من هذا كان الجواب بانه زيد او عمر وجوابا مستقلا بمفهومه في دلالاته وكذلك لو قال ما الذي فعل فقال قام او مشى او ما الذي يفعل فقيل يقوم او يمشى لكان الجواب بكل واحد من هذه جوابا مستقلا بمفهومه في دلالاته .

ومنه ما دلالاته غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به غير مستقل بمفهومه في دلالاته كقولنا في والى ومن وعلى فانه لا يقال لاما في ولا ما على كما يقال ما هذا وما الانسان وما فعل ولا من في ولا من على كما يقال من زيد او من الانسان ولو سأل سائل فقال من هذا او ما الذي فعل او ما الذي عرض له او كيف هو كان الجواب بانه من او الى او في او على جوابا مستقلا (٢) بمفهومه في دلالاته وهذه وامثاله تسمى ادوات وحروفا لا يتلفظ بها في المحاوراة الامع غيرها .

والاسماء ففنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كزيد والانسان والحجر ومنها مركبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس الدين بل وكالابيض والاسود وسائر الاسماء المشتقة والمنسوبة والصادرفان في سائرهما تركيبا بهذا المعنى على ما قيل ولا شك ان الفرق بين التركيب والتأليف في الالفاظ مفهوم بما قيل فليس صاحب الدار لفظا مؤلفا وان كان لسموعه اجزاء يتلفظ بكل منها على انفراد فليست هي دالة على اجزاء من مفهومه المدلول به عليه فليس (٣) الدار احد جزئي مفهومه الذي هو صاحب الدار ولا هو تدال عليها بقصد متوجه اليها وانما صاحب الدار

(١) منه - لا (٢) كذا - في قط ولا - وفي - كو - غير مستقل وهو الصواب - ح

(٣) لا - مفهوم الدار

انسان له صفة نسبة (١) الى شيء هو الدار يدل عليه بها وعليها بالدار وامثال هذه
مفهومة عند من تأمل قليلا ويتثبت في تأمله لا كمن يفهم التركيب تأليفا ورد على
ارسطوطاليس في قوله بان عبداً وعبده شمس من المركبات بان يبين انها ليسا من
المؤلفات واتعب نفسه في ما لا اختلاف فيه وهو انها ليسا من المؤلفات وذلك لم يقل
وانما قيل انه مركب وذلك غير مردود وايضا فان ارسطوطاليس قال ذلك في
الاسماء دون غير ما لان هذا التركيب انما يكون في الاسماء ولا يكون في الكلم
ولافي الحروف فان الاسم مركب من اسمين كعبداً و(عبده شمس-٢) ومن اسم وكلمة
مثل تأبط شر او لا تركب الكلمة من كلمتين ولا من اسم وكلمة وكذلك الحرف
ولافي لغة من اللغات واما التأليف فانه يكون في جميعها بل بين جميعها ومن قال ان
عبداً لفظ مؤلف فقد جعله الفاظاً لا لفظاً فان التأليف انما يكون بين اشياء ولا يلزم
منه الاتحاد واما التركيب فانه يكون للتحد من اشياء ولا يليق ان يقال لفظ
مؤلف بل مركبة وانما يقال الفاظ مؤلفة ولفظ مؤلف لان اللفظ اسم الجنس لا يمنع
قوله على واحد ولا على كثير فاللفظ المؤلف ويعرف بالقول فانه ما تأليفه تأليف
يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح ان يدل عليها بلفظة واحدة في المسموع
كقولنا الحيوان الناطق المائت فان هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي
الانسانية ويدل عليها بلفظة واحدة وهي قولنا انسان ومنه ما ليس كذلك كقولنا
الانسان حيوان فانه لا اتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه .

وقيل ان كل محاورة لفظية فهي لترض هو اما طلب من القائل او اعطاء والطلب
على ما صنف اما طلب قول واما طلب فعل غير القول وطلب القول يسمى مسئلة
واستعلاما وطلب الفعل فهو كالامر والالتماس والتضرع والاعطاء باللفظ هو
الاعلام والاخبار كقولنا ان زيدا حيوان والانسان ناطق ويلزمه ان يكون
صادقا او كاذبا وذلك مما لا يلزم اللفظ المفرد ولا ما في قوته من المؤلف فان القائل
انسان او حيوان ناطق مائت ما لم يضاف اليه غيره اضمارا او تصريرا لم يصدق
ولم يكذب وكل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى خبرا وقولا

جأز ما فهذه اصناف ما يدخل في المحاورات من الالفاظ المؤلفة وهي المسماة اقوالا
وما لم تتضمنه هذه القسمة من اللفظ المؤلف كالالفاظ المقولة للتمنى كقول
قائل ياليتني عالم وللمتعجب كقوله ما احسن هذا فليس يدخل منها في المحاورات
والفاوضات الا ما كان المقصود به عند القائل الاخبار وان لم يكن في صيغته
الظاهرة ودلالته الاولى كذلك ففي هذا القدر كفاية بحسب ما يقتضيه هذا الموضوع
من الكلام في الالفاظ .

الفصل الثالث

في المناسبة بين موجودات الالفاظ ومتصورات الالفاظ

ولان الانسان في مبدأ نظره قد لا يشعر بفرق فيما يدركه بين متصورات ذهنه
وبين موجودات الالفاظ فلذلك تكون الالفاظ لها عنده مشتركة ودلالته عليها
بالالفاظ دلالة واحدة حتى يسمى خيال زيد زيد او صورة الانسان انسانا
والالفاظ بالحقيقة عند كل مسم انما هي لمتصورات ذهنه وبوساطتها هي عنده
للموجودات حتى انه لو رأى فرسا من بعيد فلم يتحققه ولم يتمثل في ذهنه منه
حقيقة صورته بل غلط فيه فظنه حمارا لقد كان يسميه بحسب ما تصور في ذهنه
لا بالاسم الموضوع لحقيقته وكذلك اذا تمثل في ذهنه من الكثيرين صورة
واحدة سماهم باسم واحد كما يسمى كل واحد من زيد وعمر وخالد انسانا وكل
واحد من الفرس والانسان حيوانا .

فاذا قيل ان كذا هو كذا مثل ان زيدا هو انسان فقد قيل ان الشيء المسمى زيد
هو الشيء المسمى بانسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المسمى زيد
معناه في الذهن المعنى المسمى بانسان والقول كعنى الانسان يسمى محولا والقول
عليه كزيد يسمى موضوعا والقول الذى بمعنى المصدر لا الذى هو لفظ مؤلف
يسمى حملا والمعنى المحمول قد يحمل باسمه ويقال بنفسه حتى يقال ان الموضوع
هو المحمول كما يقال ان زيدا هو انسان ويسمى حمل مواطاة لان المحمول
هو صورة الموضوع ومعناه وقد يحمل بلفظ مؤلف من اسمه ومن لفظ نسبة
يقال

يقال بها لانها صيغة حالة منسوبة الى الشيء بانها له وفيه لاصورة ذاته كما يحمل
البياض على زيد فيقال زيد ابيض او ذوبياض وناطق او ذونطق والحمل بالحقيقة
هو اضافة المعنى المحمول الى موضوعه واعتباره بقياسه عندا لذهن وذلك ممكن
لكل شيء بقياس كل شيء اعني ان كل معنى ذهني قديميكن الذهن اعتباره بقياس
كما يقدر موضوعا (فيكون - ١) في اعتباره ممكنا ان يحمل عليه وان لا يحمل من
حيث هذا متصور ذهني وهذا موضوع اعني مقدر الموضوعية وقد تسمى هذه
الاضافة والاعتبار التقديري حملا وان كان بالحقيقة جواز الحمل وامكانه عند
الذهن .

ثم ان التأمل والحكم العقلي ان اخرج هذا الجواز الى الوجوب اعني ان اوينب
فيا قدر حملة الحمل بالحقيقة ممي ذلك حملا بالايجاب وذلك هو الحكم بوجود شيء .
لشيء كالكتاب لزيد في قولنا زيد كاتب وان اخرج ذلك الجواز الى المنع
اعني ان منع من حمل ما قدر حملة سمي ذلك حملا بالسلب وذلك هو الحكم بلا وجود
شيء لشيء كالكتاب لعمر وفي قولنا عمر وليس بكتاب والحمل الحقيقي هو الذي
بالايجاب واما الذي بالسلب ليس يحمل بل هو بالحقيقة رفع الحمل ومنعه وانما سمي
حملا بالمجاز من جهة الاضافة المقدرة على ما قيل ومن اجل الجواز الذهني الاول
فالحمل مقول عليهما باشتراك الاسم لا قولاً بمعنى واحد وكذلك الحمل الايجابي
اذا قيل على ما يحمل بذاته ولفظه بانه هو كالانسان على زيد وعلى ما يحمل بنسبة
واشتقاق لفظ مؤلف من لفظه ولفظ النسبة كالابيض والا سود على زيد انما
يقال باشتراك الاسم ايضا لا قولاً بمعنى واحد - فالحمل انما هو قول لفظ بمعناه
على الموضوع الواحد وعلى الموضوعات الكثيرة .

وكل لفظ يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين كالانسان المقول بمفهوه .
على زيد وعمر ويسمى كلياً وكل لفظ لا يصح فيه ان يقال بمفهوه على اكثر
من واحد كزيد او عمر ويسمى جزئياً فان الدال بلفظة زيد في مقاضته انما يدل
بها على ذات زيد الذي هو شخص واحد معين لاعلى كل مسمى بزيد وذات زيد .

وهو لا يجوز ان تصور له ولا غير غيره والكلية بالحقيقة واولا للمعنى ولللفظ من اجاء وكذلك الجارية .

والكلية فاما ان يقال على ما هو كسلي له بمعنى مقوم له حتى يكون هو حقيقة كالانسان لزيد او داخل في حقيقة دخول الجزء كالحيوان للانسان ويسمى ذاتيا واما ان لا يكون قوله عليه كذلك بل انما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالابيض والاسود للفرس والانسان ويسمى عرضيا والذاتي فنه ما يصلح لان يقال في جواب ما هو كالحيوان لصالح لذلك في جواب السائل عن الانسان والفرس مما هو وانما صلوه لذلك لان المجيب به يكون قد وفى السائل كمال المعنى الذاتي المشترك لهويتها لا كالحساس الذى لو اجاب به لقد كان انما يدل على بعض الهوية الذاتية المشتركة لهما فانها يشتركان في سائر ما به احيوان . حيوان وذلك هو بالجسم وذى النفس والحساس والتحرك بالارادة والمفتدى والمجيب بواحد منهما لا يكون قد وفى جواب سائله وكالانسان لزيد وعمر ولا كالمناطق لثل ذلك ايضا ومنه ما لا يصلح لذلك كما قيل في الحساس والناطق .

والكليات المقولة في جواب ما هو قد يقال اكثر من واحد منها على اشياء واحدة باعتبارها وتختلف تلك المقولات بالمعوم والخصوص كالجسم والحيوان والانسان المقولة على زيد وعمر ووخالد فان الانسان يقال عليها في جواب ما هو والحيوان ايضا يقال عليها كذلك لكن قولنا اعم فانه يقال عليها مع الفرس والحمار وغيرها والجسم يقال عليها كذلك واعم من قول الحيوان فانه انما يقال عليها مع اصناف النبات والجمادات والاعم منها يقال على الاخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان على الانسان .

فالكلية الا اعم من الكلين المقولين في جواب ما هو يسمى جنسا لذلك الاخص والاخص يسمى نوعا له واول كلى يقال على الاشخاص في جواب ما هو يسمى نوعا ايضا لا باعتبار (١) انه اخص من كلى آخر مقول عليه في جواب ما هو لكن باعتبار قوله كذلك على الاشخاص اولا وبغير واسطة والمقول على انواع

كثيرة في جواب ما هو يسمى جنسا وكأن النوع الذي بهذا المعنى أول نوع مقول على الأشخاص هو نوع الانواع كما ان اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها يسمى جنس الاجناس لان هذا النوع اجناسه انواع وهذا الجنس انواعه اجناس ولان ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أول هذه وجنسها .

واما الكلّي الذي لا يقال في جواب ما هو من الذاتيّة فانما لا يقال لانه لا يوفى حقيقة الموهبة المطلوبة في سؤال ما هو لكنه لذاتية لا محالة من متمات الحقيقة وما يدخل في كمال الماهية فهو وان لم يقل في جواب ما هو حتى لا يصلح ان يكون بنفسه الجواب فانه داخل في الجواب فان الناطق وان لم يصلح ان يقال على زيد وعمر ووخالد في جواب ما هو حتى اذا سئل عن احدهم بما هو قيل فاطى فانه يدخل في الجواب حتى يقال حيوان فاطى الا ان الانواع تفضل بخصوصها على عموم اجناسها باختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها كاختصاص الانسان دون الحيوان بالنسبة والقرس بالنسبة هل وهى تميز الانواع المشتركة في طبيعة الجنس بعضها عن بعض فيقال لذلك في جواب اى شىء هو اعنى اى شىء هو النوع من جنسه كقولنا في الانسان اى حيوان هو فيقال فاطى والقرس فيقال صاهل فكل ذاتى (١) لا يقال في جواب ما هو فانه يقال في جواب اى شىء هو وذلك ان الذاتى اما ان يكون هو النوع واما ان يكون ما يشتمل عليه يتضمنه النوع لانه يشتمل كما علمت على كل ذاتى وما يشتمل عليه النوع فهو الجنس انذى به شارك غيره من الانواع والفصل الذى به يتميز عن غيره بما يشتركه في الجنس من الانواع والنوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو والفصل هو المقول في جواب اى شىء هو فكل ذاتى اما مقول في جواب ما هو واما مقول في جواب اى شىء هو فكل ذاتى هو اما نوع لما هو ذاتى له واما جنس واما فصل . والعرضى ايضا ينقسم الى ما يختص بعرضه بنوع دون غيره كالنضاحك للانسان دون غيره من الحيوان ويسمى خاصة او عرضا خاصا والى ما يشترك النوع فيه غيره ويسمى عرضا وعرضيا عاما .

نقد تحصل من ذلك ان كل كلى فاما ان يكون ذاتيا لما هو كلى له واما عرضيا وكل ذاتي فاما مقول في جواب ما هو لما هو ذاتي له واما غير مقول والمقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس لما هو اخص منه مما هو مقول عليه كذلك واما الاخص وهو النوع لجنسه اعنى لما هو مقول عليه كذلك واما ما لا يقال وهو الفصل الذى يتميز به الاخص مما يقال في جواب ما هو ويتخصص عن عموم الاعم والعرضي فاما الاعم من الكلى الذى هو عرضي له ويسمى عرضيا عما وما الذى يختص به ولا يكون لغيره وهو الخاصة فكل كلى لما هو كلى له واما نوع واما جنس واما فصل واما خاصة واما عرض عام وليس وصف كلى سوى هذه الخمس .

وقد يقسم العرضي بحسب عرض ستعلمه الى ما يعرض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للارض والخفة للثار وتسمى اعراضا ذاتية (١) لانها عرضت للشيء بذاته ومن ذاته فيكون هذا مفهوما ثانيا للذاتي وزيادة قريبة في الاصطلاح وهى قولنا عرض ذاتي لاذاتيا مطلقا ولاوصفا ذاتيا والى ما يعرض له من غيره وهونه بغيره لابهذاته ولا من ذاته كالتور للقمر والحرارة للآلء الحار فان النور للقمر لا من ذاته لكن من الشمس والحرارة للآلء الحار لا من ذاته بل من النار او الشمس ويسمى امثاله لواحق خارجية (٢) وعوارض غريبة .

الفصل الرابع

في تعريف هذه الكليات الخمس بالا قويل المعرفة

(وهى الحدود والرسوم - ٣) واشباع الكلام فيها

اما الجنس فيعرف بانه المحمول الاعم من محولين مقولين في جواب ما هو او بانه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية واما النوع فيانه المحمول

(١) في هامش قط - الذاتى اما المأخوذ في حد الشيء وهو ما قيل اول او ما يؤخذ الشيء في حده وهو هذا الاخير كلقطة يؤخذ الانف في حدها فيقال تغير الانف (٢) كو - خارجه (٣) ليس في كو ولا -

الاخص من محولين مقولين في جواب ما هو اوبانه واحد من كليات يعنها جنس واحد ثم لفظة النوع يقال على معنى آخر وهو كل معقول لاتبها زاحاده بأوصاف ذاتية ويعرف بانه المقول على كثيرين لاختلاف اوصافهم الذاتية في جواب ما هو فيكون المقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس واما الاخص وهو النوع وايضا اما المقول على مختلفين بالأوصاف الذاتية وهو الجنس واما على مالا تختلف اوصافهم الذاتية وهو النوع فيكون للنوع مفهوم ان احدهما بالإضافة الى ما فوقه وهو الجنس والآخر لا تعتبر فيه اضافته الى ما فوقه بل الى ماتحته وهي اشخاصه التي لا تختلف بالأوصاف الذاتية والاول قد يعود باعتبار ماتحته جنسا اذ تكون تحتها انواع تختلف اوصافها الذاتية فيكون نوعا وجنسا اما نوعيته بقياسه الى ما فوقه وهو الجنس واما جنسيته بقياسه الى ماتحته وهي الانواع فهو نوع الجنس وجنس لا نوع والآخر لا يكون الانواع فقط اذ نوعيته كانت بقياس ماتحته وقد يتفق المعنيان في طبيعة واحدة كالقرس مثلا الذي هو نوع بالإضافة الى جنسه وهو الحيوان ونوع ايضا باضافته الى اشخاصه اذ لا يختلف بأوصاف ذاتية وقد لا يتفقان في طبيعة اخرى كالحيوان الذي هو نوع بقياسه الى ما فوقه وهو ذوالنفس ولا يكون نوعا بقياسه الى ماتحته اذ هي انواع وتختلف بأوصاف ذاتية وكذلك قد يجوز ان يكون نوعا بهذا المعنى الثاني ولا يكون نوعا مضافا وان كان على الاكثر لا يكون نوعا بالمعنى الثاني الا وهو نوع بالمعنى المضاف الا ان ذلك باعتبار الموجودات والنظر هنا باعتبار التصور والعقل سواء اتفق في الموجودات (١) ولم يتفق واذا اتفق لهذا النوع الثاني ان يكون له نوعية بالمعنى المضاف سمي نوع الانواع ونوعا اخيرا وذلك ان الجنس قد يكون فوقه جنس كما قيل واذا انتهى الارتفاع في مرتبة العموم الى الجنس الذي لا يكون معموما من غيره سمي جنس الاجناس وكذلك النوع اذا كان نوعا لجنس يعنه وغيره فقد يكون ايضا جنسا بقياس ماتحته كما قيل واذا انتهى الى النوع الذي لا انواع اخرى تحتها سمي نوع الانواع وليس يلزم في هذا النوع

الاخير ان تكون تحته اخصاص لبحالة متكررة في الوجود فانه قد قيل ان لا نعتبر فيها (نفرده - ١) الآن الوجود وان الكلى بحسب هذا الوضع يكون كليا وان لم يكن منه في الوجود واحد ولا كثير وذلك انه وضع في تعريفه انه اللفظ الذى يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين مكان شرطه الصحة والجواز لا الوجود والحصول واما في الوجود فقد يكون منه واحد لا غير كالثمن ويكون معنى الشمس ولفظها معنى ولفظا كليا لانه يصح قولها على كثيرين ولا يتمتع اذ لو وجد شمس كثيرة لسمى كل واحد منها بذلك الاسم ممينا (٢) به ذلك المعنى فالتامع انه لم يوجد لان القول لم يصح كزيد الذى لم يصح قوله بمعناه على كثرة كما قيل وقد لا يكون منه في الوجود ولا واحد ايضا ككثير من الصور الذهنية التي لم يوجد منها في الوجود واحد ولا كثير ولا يوجد كجبل من ذهب وانسان طيار فان الانسان الطيار كلى ايضا لانه لو وجد منه كثرة لقيل لفظه بمعناه على كل واحد منها ولم يكن في الذهن ممتنعاً كاللفظ الجزئى ومعناه وقد لا يكون واحد ولا كثير ولكن يجوز ان يوجد كائط من ذهب وبيت من نحاس وكثير من تراكيب الاشكال والالوان في المواد الممكنة وقد يكون في الوجود منه كثير كاشخاص الناس فكل هذا يجب ان يعلم معنى الكلى في جميع اصنافه ويعلم ايضا ان اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية بقياس ما هي كليات له فالجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسا لكل شئ بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما علمت ويكون لاشياء عرضا كاللون فانه جنس للبياض والسواد وعرض للحيوان وخاصة للجسم وكذلك في غيره على هذا النحو .

واما الفصل فانه يعرف بانه الكلى الذاتى المقول في جواب انما هو او اى شئ هو او بانه الذاتى الذى به يختلف الانواع التي جنسها واحد واذ الفصل فصل للنوع والنوع فقد يكون جنسا وقد لا يكون فكذلك الفصل يكون للاجناس التي لها اجناس لكنه انما هو لها من حيث هي انواع لا من حيث هي اجناس فهو لا

(١) كولا - نفرده (٢) كذا في لا وكو - وفي قط ٥٠٠ مل ولعله معنى - ح .

محالة للنوع المضاف وذاتی له من حيث هو نوع سواء كان جنسا او لم يكن -
 واما النوع الذى بالمعنى الآخر فليس الفصل بذاتی له ولا هو له لاحالة فى الاعتبار
 العقل سواء اتفق كذلك فى الوجود او لم يتفق فان معقوليته تتم بان ما هو كلی
 له لا يختلف باوصاف ذاتية سواء كان له جنس او لم يكن واذا لم يلزم ان يكون
 له جنس فلا يلزم ان يكون له فصل فان العقل لا يلزم ان يكون فوق كل عام
 آخر اعلم منه ولا يمنع ان يكون عام هو اول لاعام فوقه وليس تحته فى مرتبة
 الخصوص سوى الاختصاص فقط ولا يفلط فى ذلك اعتبار الوجود وايضا فان الفصل
 انما هو فصل للشيء انذى هو له بالقياس الى ما ليس هو له اذ يقع به التمييز والخلاف
 بين ما هو له وبين ما ليس هو له سواء كان ذلك الشيء الذى ليس هو له كل شيء حتى
 يكون تميزه عن جميع الاشياء كالضاحك للانسان او كالأحراق للنار او كان ذلك الذى
 ليس هو له انما هو له لبعض الاشياء كالبياض للقفنس (١) دون الغراب وسواء كان
 ذاتيا لما هو له او عرضيا ولكن المقصود فيما وضع ههنا هو الذاتی دون العرضی ولكن
 ليس من شرطه ان يكون فصلا بالقياس الى كل شيء وعلى الاطلاق بحسب ما وضع
 ههنا بل المعنى النوعی يتميز عن كل شيء ولا يمتنع ان يكون تميزه عن بعض الاشياء
 بجنسه وعن بعضها بفصله ويتم تميزه الذى على الاطلاق بجنسه وفصله جميعا اذ ليس
 ما قيل من ان الجنس لا يميز ولا يدخل فى جواب الاى على وجهه فانه لو فرض فرضا
 الى ما يتحقق الحال فيه فى الوجود الذى لا يعتبره ههنا ان الانسان ناطق وهو مع
 ذلك حيوان اى مفتنذام حساس والملك ناطق لكن ليس بحيوان لانه ليس بمفتنذ
 ولا نام ثم الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان ليس بناطق والحيوان جنس
 لما اعنى الفرس والانسان والناطق فصلهما يميز احدهما عن الآخر بانه لاحدهما وليس
 للآخر حتى كان الانسان يشارك الفرس بجنسه الذى هو الحيوان ويتميز عنه بفصله
 الذى هو الناطق ويشارك الملك بفصله الذى هو الناطق وينفصل عنه بجنسه الذى

(١) كذا فى جميع الاصول هنا وفيما يأتى وصوابه القفنس كعملس وهو طائر

هو الحيوان لقد كان مما لا وجه لرد مثله الا ان يسمى الذائق المشترك فيه من حيث هو مشترك فيه جنسا والذائق المميز من حيث يميز فصلا حتى يكون الناطق جنسا للانسان والملك يقال عليهما في جواب ما هو لانه ذاتي مشترك لهما والحيوان فصلا يميز احدهما عن الآخر فلا يتناقض القول فيه ويستمر ان يقال الجنس في جواب ما هو والفصل في جواب اى شئ هو وايما هو ولا يكون الفصل من حيث هو فصل جنسا ولا الجنس من حيث هو جنس فصلا لانه حيث يقال في جواب اى شئ ويميز احد شيئين عن آخر لا يكون جنسا لهما وحيث يكون ذاتيا مشتركا شيئين لا يكون فصلا ذاتيا يميزا لاحدهما عن الآخر وذلك جائز لمن عناه وقد قال ذلك قوم .

وطول بعض اهل النظر في مناقضاتهم ولو واطاهم على وضمهم وفهم قصدهم لاستراح من اشكال عرض له في غيره لما اراد ان يميز القول في جواب ما هو عن القول في جواب اى شئ هو ولم يتأت له ذلك ولم يستمر اذ كان انما يستمر بحسب الاضافة وعلى هذا الوضع ولا يستمر مع رده ثم انه ضمن تبين ان الفصل الذائق لا يكون الا لنوع واحد ولا يشترك فيه نوعان ولم يفعل ذلك ولا يفعله ولو بين لكان بيانه بحسب ما في الوجود وههنا لا يعتبر الوجود وانما يعتبر التصور وذلك بحسب ما وضع غير ممتنع في التصور لان كل واحد من الجنس والفصل وصف ذاتي لما هو له وكما لم يمتنع بل صح اقتران طبيعة الجنس بطبيعة فصل آخر ليحدث منهما نوع آخر كذلك لا يمتنع بل يصح ان تقترن طبيعة هذا الفصل بطبيعة جنس آخر ليحدث منهما نوع آخر وسيأتى بعد هذا كلام مستوفى في الفصول يعلم منه الحقيقة في ذلك وغيره ويعلم ما في اغفاله .

وقوم يسمون الفصل خاصة ولكن لا باعتبار فصله وتميزه ويسمون الخاصة فصلا باعتبار تمييزها لكن يجعلون ذلك خاصة ذاتية وهذه فصلا عرضيا والحق ان كلامها فصل وخاصة لكن فصل ذاتي وخاصة ذاتية وفصل عرضي وخاصة عرضية فان هذا يخص ويفصل وهذه تخص وتفصل ولا فرق بينهما الا بالذاتية والعرضية

والعرضية .

واما الخاصة فانها تعرف بانها الكلى العرضى المقول على كلى واحد وقد وضعت
ههنا كذلك والافهى خاصة باعتبار كونها لواحد سواء كانت ذاتية او عرضية
سواء كانت لواحد شخصى كالكون لامن اب وام لآدم اولواحد كلى كالضحك
للانسان والتنفس للحیوان سواء كان ذلك الكلى نوعا اخر او جنسا عالیا
او متوسطا سواء خصه على الاطلاق كالضحك (١) للانسان او بالقياس الى بعض
الاشياء مما ليست له كذى الرجلين للانسان بالقياس الى كل حيوان ماش بالقياس
الى الطائر وفى هذا الموضع ايضا لا يعتبر فيها كونها فى كل وقت لما هى خاصة له
كبداى البشره للانسان او كونها له وتصادون غيره كالشيب والشباب والمرد
واللحية ولا كونها لجميع جزئيات ذلك الكلى كالضاحك للانسان او لبعضها دون
بعض كالنبوة (١) لبعض اشخاص الناس .

واما العرض العام فانه يعرف بانه الكلى العرضى المقول على اكثر من نوع واحد
وقد يمثل على الجنس بالحیوان للانسان واقرس وعلى النوع المضاف الى الجنس
به كذى النفس وبالانسان للحیوان وعلى النوع الاخير بالانسان لاشخاصه اذ كان
اشخاص الناس لا يختلفون عندهم باوصاف ذاتية وعلى الفصل بالناطق والناطق
للانسان وعلى الخاصة بالضحك والضاحك للانسان وعلى العرض العام بالابيض
والبياض للانسان .

وانكر بعض اهل النظر على من تمثل على ذلك بالبياض وقال ذلك عرض وهذا
وصف عرضى وذلك لا يعمل على الاشياء بانها هو فانه لا يقال الانسان بياض ويقال
ابيض وهذا يحمل فانه يقال الانسان ابيض واسود واكبر ذلك كل الاكبار وقال
البياض عرض والابيض عرضى والعرضى قد يكون جوهر او كالابيض فانه
يقال على الجوهر الذى هو الانسان بانه هو والعرض لا يكون جوهر او اعتبار
ذلك من لطائف الانظار وذلك ان القائل الانسان ابيض فوقع قوله موقع قول
من قال ان الانسان ذو بياض او الانسان له بياض وليس نظيره فى الحمل الانسان

جسم فان الجسم يحمل على الانسان بذاته والبياض يضاف اليه بنسبته واذا قيل ابيض فعناه ذو بياض والبياض بالحقيقة هو المحمول ولفظة ذو فعناها النسبة التي بها الحمل وجعل بدل اللفظتين لفظة واحدة تدل عليها بطريق التركيب كما قيل اولا من احوال الاسماء المشتقة فالمحمول بالحقيقة هو البياض والابيض فهو لفظ يدل على المحمول والنسبة التي بها الحمل فلفظة ابيض لا تدل على معنى واحد يحمل بل تدل على المحمول وما به الحمل وهو حرف النسبة لا غير ذلك فمن تمثل على هذا المحمول بالبياض للانسان لم يخطيء ولا فرق بين الابيض وذى البياض الا في اللفظ المسموع لاني المعنى المفهوم والمحمول فيها هو البياض لا غير والابيض ليس مفهومه شيئا هو جوهر بل مفهومه عرض ونسبة له لكنها الى جوهر وليس كل منسوب الى جوهر جوهر فلتفهم هذه الدقيقة .

واما ان العرض لا يلزم ان يكون ابدا عرضا فهو حق لان الجوهر للعرض عرضي كما ان العرض للجوهر عرضي والمال عرضي لذى المال وهو جوهر ايضا لكن ليس كل عرضي وصفا لما هو عرضي له فان العرض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم وان كان الجوهر يوصف بالجوهر ويشترك له منه الاسم فيقال رجل ذو مال ومتمول وذو اولاد (١) .

الفصل الخامس

في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية

والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع

قد وضع بعض التمييزين من اهل النظر في كتبه في المنطق مفهوم لفظ الذاتي والعرضي المقابل له وقال الذاتي هو الوصف الذي اذا فهمته واخطرت به ببالك ثم فهمت الموصوف به واخطرت به ببالك معه لم يمكنك ان ترفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت في ذهرك الموصوف مجردا عن ذلك الوصف لا ولا تجدا مكان تصور الموصوف الا بعد تقدمك بتصور الوصف له بل تجد رفع الوصف يقتضي رفع الموصوف كالحويان للانسان والشكل للثالث وكل ما لم تكن هذه حاله فهو (١) لا - والدا .

عرضي

عرضي سواء كان ملازماً للشيء حتى لا يرتفع عنه تصوراً ولا وجوداً كسأواة الزوايا لقائمتين في الثلث أولاً في الوجود دون التصور كالسواد لشخص خلق لونه بعد ان لا يكون تصوره واجب التقدم على التصور الموصوف ورفعه واجب التقدم على رفعه فانه لو كان وصف لا يرتفع حتى يرتفع الموصوف وليس تقديم رفعه يستتبع رفع الموصوف لقد كان يكون عرضياً كالزواج للانثيين .

ثم قال في موضع آخر ان الذاتي هو الذي تقوم ذات الموصوف به كالشكل للثلث بل وكالحيو ان وكالناطق كل منها للانسان ثم صنف البكليات الذاتية الى الاجناس والانواع والفصول ثم اعترض على نفسه فيما ذهب اليه من هذا الوضع فقال ما هذا معناه اذا كانت الالفاظ الذاتية هي الاجناس والانواع والفصول ومفهوم الذاتي انما هو معنى نسبي والمنسوب انما ينتسب الى غيره لا الى ذاته وذاتية كل واحد من الجنس والفصل اذا فهمت بالقياس الى النوع حتى يكون كل واحد منهما ذاتياً للنوع فذاتية النوع تفهم بالقياس الى ما اذا كان النوع ليس ذاتياً لها ولا لاحدها اعني لا للجنس ولا للفصل فان فهمت ذاتية بالقياس الى الاشخاص حتى يفهم الانسان ذاتياً لزيد فلا يخلوا ما ان يكون الانسان ذاتياً لزيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتي لنفسه او ذاتياً له من حيث هو زيد الشخص بعرضه وخواصه التي لا يكون ذلك الشخص الابه فتكون (ايضاً - ١) تلك الخواص والاعراض ذاتية كالانسانية له في انه لا يكون ذلك الشخص الابه ولا يكون كمال ماهيته المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص لما هو بانسانيته فلا يكون قوله عليه في جواب ما هو ونياً من حيث هو ذلك الشخص وان كان من حيث الانسانية مونيماً فتجربى له حيث ان الانسانية تجربى الجنس وتجربى الاعراض والخواص له تجربى الفصول فحيث لا يوجد النوع الذي به يوفى جواب السؤال الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتياً فهذا محصول الشك على تمامه .

ثم عا د بعد ذلك محل اعراضه فقال ان لفظ الذاتي وان كان بحسب الاصطلاح القوي يفهم على ما قلنا من المفهوم النسبي فلسنا نذهب فيه بحسب هذا الاصطلاح

الى ذلك وانما نريد به ما كانت حاله عند الموصوفات به الحال التي قدمنا ذكرها
يريد بذلك انه الذي متى اخطر بالبال مع ما يوصف به تقدمه تصورا وواجب
رفعه رفعه .

وهذا كلام مدخول من وجهين اما احدهما فلانه انكر ما انكره لاجل النسبة
ثم عاد الآن لا يريد به منها وانما قال انه الذي حاله عند الموصوف به مع اخطارهما
بالبال حال كذا فلم يفهمه الا منسوباً ولم ينسبه الا الى الموصوف به الذي هو
الشخص فلم يكن ذاتيا الا للشخص ويلزم هذه النسبة التي انتقل اليها ما لزم
الاولى بعينه فانه يسأل عن الموصوف به كما يسأل عن المنسوب اليه ويقال
الموصوف بالانسان (ما هو - ١) مما هو يستثبت في الذهن ويخطر بالبال معه
الا لا شخص والشخص الموصوف به وصفاً يوجب الذاتية اهو زيد من حيث
هو انسان فالانسان ذاتي للانسان او من حيث هو زيد المتشخص بخواصه
واعراضه فهي ايضا كما قيل ذاتية له يوجب رفعها رفعه من حيث هو زيد كما
اوجب ذلك رفع الانسان ويتقدم تصورها تصوره وذلك عين ما هرب عنه .
واما الثاني فلانه كيف يؤمل انه يرى الذاتي الكلي من النسبة لو تبرأ على زعمه
ومعتول جنسه وهو الكلي لا يفهم الا منسوباً فان الكلي لا يعقل الا ما هو مقول
عليه من الكثرة الوجودية او جائز القول عليه من الكثرة الوهمية .

ثم قال في موضع آخر ان الفصل ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان
قد يخلو عن النطق ولا ذاتيته باعتبار كونه ذاتيا للركب منه ومن الجنس فان كل
عرضي هذا شأنه لانه ذاتي للؤلف منه مع اى شىء اتفق فكانت تكون اذا
الخواص العرضية فصولا فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو
ضاحك والبياض ذاتي للجسم الابيض من جهة ما هو ابيض بل الفصل ذاتي
لطبيعة الجنس الخصوصية بهذا النوع وتلك الطبيعة انما تصير هي ما هي بالفعل
لوجود الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل لذا يصير له ثبات ذات
وقوام بالفصول واللون الموجود في السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد

لهكذا ينبغي ان تفهم ذاتية الفصل هذا نص كلامه .

وفيه يجب اكثر من الاول نقوله طبيعة الجنس المطلقة وطبيعة الجنس المخصوصة حتى يمنع ذاتية الفصل للطلقة ويوجبا للمخصوصة كيف يتصور او كيف يقوله وهو القائل ان اعتبار طبيعة الشيء من حيث هي تلك الطبيعة غير اعتبار خصوصها وعمومها وطبيعة الجنس كالحيو ان مثلا انما يصير مخصوصة بذلك الفصل المنسوب بالذاتية اليها فليس الحيوان من حيث هو حيوان عاما ولا خاصا وانما هو خاص لانه حيوان ناطق مثلا لا حيوان مجرد فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق كما كان البياض ذاتيا للجسم الابيض وفيه ما هرب منه او يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه ايضا واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله في اللون والسواد ايضا فلا يفهم منه ان الناطق ذاتي للحيوان ولا السواد للون على ما ذهب اليه وقرره من مفهوم الذاتى فليس الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق كذلك ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان ولا مغالطة بالحيوان المخصوص فانه انما يصير مخصوصا بالفصل كالناطق مثلا .

وان عني بذلك انه ذاتي للحيوان الموجود فليس بسديد ايضا وان حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وانما الحيوان الناطق لا يكون موجودا الا ناطقا فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمع .

واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه بالفصول فهو ولو كان صحيحا مالا يتفجع به فانه لم ينع بالذاتى ما لا بد منه في وجود الشيء اوفى ثبات ذاته وقوام وجوده وانما عني به مالا بد منه في تصور الشيء وقوام ماهيته في الذهن وذلك هو قوله انه متى رفع في الذهن يرتفع الموصوف به ولم يمكنك ان تصوره مسلوبا عنه وهذا مستحيل في الناطق للحيوان الا ان يعنى بالذاتى هاهنا ما اشار اليه من تقرير الوجود وتثبيت الذات فيكون معناه غير ما قررا ولا يصير

الذاتي اسما مشتركا وهو لم يقل هذا ولترك الذاتي بلا تقرير لصح ان يفهم منه هذا المعنى وذلك الاول كل في موضعه .

والذي ينبغي ان يعرف ههنا من مفهوم اللفظ الذاتي انه بحسب المفهوم القوي لفظ نسبي لا محالة تنسب الصفات المسمايات به الى الذات الموصوفة بها فلذلك لا يتخصص بصنف معين منها بل يحتمل التوسع والعموم اذ يصح قوله على كل صفة لها الى ذات الموصوف نسبة ما قريبة او بعيدة لكنه يكون بالذی نسبته اليها اقرب واحق واولى وبالذی نسبته اليها اقل استحقاقا فلذلك يصح قوله على معقول ذات الشيء حتى يكون صفة الشيء العقلية الذهنية ذاتية له كحقيقة الانسان الانسان الذي هو زيد الموجود بل كالمعقول من الشمس للشمس الموجودة الا ترى انا نقول ان معقول الشمس كلى لصحة قوله على شمس كثيرة لو كانت ولا نقول ان عين الشمس الموجودة يصح قولها على شمس كثيرة لو كانت اذ لا تكون هي بعينها تلك الشمس ويصح قوله على الداخل في حقيقة الشيء دخول الجزء كالحيوان او الناطق للانسان ويصح ايضا قوله على الاعراض الموجودة في ذات الشيء عن ذاته لاعن شيء خارج عن ذاته فيقال لها اعراض ذاتية كالثقل في الارض والخفة في النار ويصح ايضا قوله على الصفات التي توجد للشيء من حيث هو ذلك الشيء لالما هو اعم منه من حيث هو اعم ولا لما هو اخص منه من حيث هو اخص كساواة الثروا من المثلث لثلاثتين فانه له بما هو مثلث لا للشكل من حيث هو شكل ولا لمتساوي الساقين من المثلثات من حيث هو متساوي الساقين فاذا اضيف لفظ الذاتي الى صفة ليميزها عن صفة اخرى فانما يميزها بقرب نسبتها الى ذات الشيء دون الاخرى وليس ذلك من حيث مفهوم اللفظ مما يتخصص ببعض هذه الاوصاف دون بعض وان كان ببعضها اخرى كما هو بمعقول ذات الشيء احق منه بجزء معقول ذاته وكذلك العرضي يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتي فيقال لكل ماليس بذاتي بوجه مامن حيث هو غير ذاتي بذلك الوجه انه عرضي فلذلك تكون صفة ما لشيء ذاتية بوجه

بوجه ما وبموجب مفهوم وعرضية بوجه آخر وعلى ذلك يقال في الصفة المقررة لانية ذاتية لأنها اقرب نسبة الى الذات من الاعراض اللاحقة في الوجود وتلك لعلها التي عنيت بذاتية الفصل لما اتصف به من طبيعة الجنس كالناطق للحيوان الذي اتصف به لاطبيعة الحيوان المطلق كما قيل وهذا المفهوم ابدى في لفظ الذاتي من غيره وكأنه بلفظ المقوم اولى وكذلك وجدبل اكثر ما يوجد في مفاوضات المتقدمين وان لم يكونوا انتهوا في تعليم ذلك الى هذا التفصيل .

ومعنى هذا التقرير والتقويم هو ان معقول الجنس لا يتحقق موجودا تالاص طبيعته المعقولة كالجسم مثلا الذي لا يصح وجوده بمجرد جسميته وانما يصح وجوده بقدر محدود وبشكل محدود وبميز محدود لا يجب له احدها بجسمية وما لم يجب له لا يصح وجوده وانما توجبها له صفة زائدة على الجسمية فتلك الصفة هي التي صحت للجسمية وجودا وقررت لها انية فتلك من حيث ميزت جسما اتصف بها عن غيره فصل وان شاركها في ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كاشكل المخصوص والحيز المخصوص ويتميز عنها بانها اول مخصص عن العموم ومقرر للوجود فهي اصل في ذلك وما عداها تابع وهي التي نسميها في العلوم صورة للهولي فهي فصل مقوم وغيرها من ذلك خواص فان معنى الخاصية ما عرض للنوع دون غيره اى بعد تنوعه بما ينوع به وكذلك الناطق للحيوان ونظيره للفرس كالأصاغل مثلا ان كان فهذه الأوصاف هي الفصول المتنوعة للاجناس وبها تتم حقائق الانواع ونسبتها الى الانواع في المعقول نسبة جزء كل معنى الى تمام ماهيته فلا يخالف في ذلك نسبة البياض الى الابيض بل هما جميعا ذاتيان بمعنى ان كل واحد منهما جزء حقيقة الشيء من حيث هو ذلك الشيء واما نسبتها الى الاجناس فمخالفة لنسبة تلك الى الموضوعات في الوجود فان البياض لا يقوم بموضوعه اى لا يقرر لموضوعه انية كما قررت هذه ولذلك قيل في الفصول المقومة انها لا تقبل الاشد والاضعف لان طبيعة الجنس اذا تقوم وجودها بفصل فاولجدها ووجدت به الاعلى حد من طبيعته فازاد عليه باشتداده ان كان

فغير داخل في تقرير الوجود فانه بعد الوجود وما نقص عنه فليس هو الذي وجدت به الطبيعة .

فان كان النقصان بعد الوجود فاما ان يبقى الوجود مع النقصان على ما كان فهو بذلك الحد من النقصان كاف في قوام الوجود وما نقص منه زائد على الكفاية وان لم يبق معه الوجود فليس بفصل وانما يقبل الاشتداد والضعف ما كان من الاحوال اللاحقة للشيء في وجوده ولا مدخل لها في تقرير وجوده فيشتد ويضعف وموضوعها متقرر الوجود محفوظ بما يحفظه فان علة الوجود حافظه للوجود لا محالة .

مثال ذلك ان الحيوان وجد انسانا بنفسه الناطقة التي في الطفل الصغير وهي على ذلك الحد فان كانت ذاتها تقبل زيادة من بعد كئنا تشتد فلا مدخل لتلك الزيادة في تقرير الانية اذا تقررت الانية قبلها وكذلك في جانب النقصان ان كانت تنقص والانية متقررة فلم يكن لما نقص مدخل في تقريرها والا بطلت بزواله وسيزداد هذا بياضا ويزداد له تحقيقا عند الكلام عليه في موجودات الاشياء وفي كل شيء بحسبه فهذه هي الفصول المقومة للانواع على ما ذهبوا اليه ان كان لما اشترطوه فيها من الفرق فائدة في العلوم وحقيقة في الوجود وليس ذاتيتها للاجناس بحسب المفهوم الذي قرره هذا الفاضل في فوائحه كتبه وان كان اليه يذهب في نظاره في الفصول المقومة وبحسبه يصح حل شكه الثاني على محله .

واما الشك الاول فقد عرفت فساد ما قاله في حله وانه يعود به الى عين الشك واما على ما قيل فان الانسان ذاتي لما هو له كلي وهو كلي لزيد وعمر وهو ذاتي لزيد وعمر ولا يفسده ما اعترض به من انه ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فهو ذاتي لنفسه فان زيد الو لم يكن له صفة زيد على الانسان لم يلزم بذلك ان يكون الانسان ذاتيا لنفسه لان الانسان المحمول ليس هو الانسان الموضوع لان احدهما ذهني والآخر وجودي وقد يكونان ذهنيين كما سنحققه وليس المحمول هو نفس الموضوع هذا ان قيل انه ذاتي له من حيث هو انسان فان

معقول الشمس ومحصولها الذهني ذاتي لعينا الوجودية كما قيل ولا تكون هذه الذاتية هي ذاتية الحيوان للإنسان أي من حيث هو جزء حقيقته وأما أن كان ذاتها لزيد من حيث هو إنسان موجود ذلك أيضا حق فإن الإنسان ذاتي للإنسان الموجود وجزء معقوله وإن كان ذاتيا لزيد من حيث هو زيد المسمى المعروف فذلك حق أيضا فإن الذي يعرف زيدا إنما يعرف إنسانا بهيئة كذا وصفة كذا .
فإن قيل في هذين القسمين أن الصفات العرضية أيضا تكون ذاتية إما في الأول فيكون الوجود ذاتيا لزيد كما كان الإنسان ذاتيا له .

قلنا إن ذلك حق مقبول لا شك منقضى فإن الوجود للإنسان الموجود من حيث هو موجود ذاتي وجزء المعقول وأما في الثاني فتكون الهيئات العرضية التي بها عرف زيد وسمى زيدا ذاتية له .

قلنا إن ذلك أيضا حق فإنها إجراء الحقيقة المعروفة المسماة من حيث هي معروفة ومسماة فإن من عرف إنسانا طويلا كما تباعد جعل كل واحد من الإنسان والطويل والكاتب ذاتيا له من حيث عرفه وسماه فبتفسير الذات على وجوهه ومفهوماته انحلت الشكوك وصحت الوجوه على اختلافها .

الفصل السادس

في تحقيق ما به الشيء هو ما هو وفي العلم

والوجود وما يصلح أن يقال في جواب ما هو

(فنقول - ١) إذا اعتبرنا بئرا ملنا أشخاص الموجودات كشخص إنسان مثلا وجدناه من حيث هو ذلك الشخص الواحد على ما هو عليه مجموع أشياء كثيرة كالجسمية وما فيها من شكل ولون وحرارة ورودة وما لها من أجزاء كعضو وروح وغلط إلى غير ذلك مما لم لنا لندركه إدراكا أوليا كما يقال من قوى فعالة طبيعية وحيوانية ونفسانية محركة ومدركة ولهذا بأسرها اشتراك جامع وجمع موحد ونقول لذلك الشخص أنه هو ونقصده بالاشارة ونستثبه مع تنقله في أشياء أخرى وتنقلها عليه كانتقاله من مكان إلى مكان ومن زمان إلى

ز ما نفتحنا اذا حققنا بحثنا تحققنا اننا نعلم من هذا الشخص انه هو زيد مثلا وانه ذلك الموجود وانه ذلك الجسم^١ وانه ذلك الشكل (الشكل) -١- وانه ذلك الكاتب وان الذى به يكون ذلك الموجود قد تكفى فيه جسميته لانها الاصل والموضوع الاول كما يتبين في العلوم بل وكما هو السابق الى الازهان ما لم يصرف عنه بصارف طار والذى به يكون ذلك الشكل انما يكفى فيه الجسمية مع ما فيها من شكل بل انما يكون الشيء هو ما هو اعنى ذلك المسمى والموصوف باشياء معينة وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء .

مثاله ان الكرة المجسمة انما هي هي اعنى مجسما كريا بجسميتها وكرتها فقط وما زاد على ذلك من لون وقوام وغيرهما فهو عرضي لمفهوم الجسم الكرى وغير داخل فيها به هو ما هو بل لعل ما نقول به لشخص ما انه هو على اختلاف الاحوال غير ما به يقول هو لنفسه وعن نفسه انا فانه قد يشير بقصده الى النفس التي سيتضح انها غير جسميته وغير المحسوس من سائر احواله ونقول نحن انه هو بجسمه او بجأته من احواله التي هو غير نفسه وسائر احواله كما نقول في الجنة الميتة ان هذا فلان اى هذا ذلك الشخص المعروف بكذا وكذا من احواله الجسمانية المحسوسة ونفسه التي اياها يقصد على الحقيقة بقوله انا قد فارقت ذلك الشخص اعنى الجنة .

وذلك لانا نقول فيه هو من حيث عرفناه ويقول عن نفسه انا من حيث عرف وما عرفناه به غير ما به عرف نفسه فلذلك يبقى ما به عرفناه فنقول بحسبه انه هو ولا يكون الذى عرف نفسه به باقيا بل نحن نتحقق انا نقول هو هو لواحد بعينه بحسب ادراكين كدينار عرض علينا فتحفظنا صورته بعد استقصاء تأملها وتامم المعرفة بها ثم اعيد اليها بعينه مرة اخرى فنقول ان هذا هو ذاك ونقول ذلك ايضا في شئين متماثلين لا اختلاف بينهما في حالة نعرفهما بها كدينار آخر نقش على سكة هذا كالتعاقب وكان على قدر سعته وبقدر وزنه وبكل صفة وحالة تأملناها (وعرفناها - ٢) له قلنا حيث ان هذا هو ذاك وان كان بالحقيقة ليس هو هو .

ونقول ايضا ان هذا ليس هو هذا لو اُحد بعينه بحسب ادراكين ايضا كهذا
الدنار بعينه لو عرض علينا ثانيا وقد ابيض عن صفته او امتحت صورته فقد
كنار بما قلنا حيث ان هذا ليس هو ذلك وهو بالحقيقة هو اى الاصل والجوهر
الاول .

واما من يقول لنفسه انا فلا يمرض له ذلك اى لا يقول فى غيره انا ولو مائله
فى كل حال ولا يقول فى نفسه اننى لست انا وان تبدلت عليه الاحوال اللهم
الاجازا .

واما ما قوله فى الثبر وان كنا قد لا ننتهى فيه الى كنه الحقيقة فلكل ما نعينه
بقولنا هو اوصاف هو بها عندنا ما هو كالكتاب فان للكتاب اوصافا هو بها ما هو من
القوى الخيلية الفكرية المتصورة للكتابة المريدة لها والاعضاء الادائية الفاعلة
لها حتى اذا عدم من تلك الاوصاف واحد لم يبق هو ما هو من حيث ما كان
هو كالنطق من الانسان وتصور الكتابة من الكاتب وقد تكون لتلك الاوصاف
التي بها يكون الشيء هو ما هو اسباب موجبة لها هي موجودة بوجودها كالخفة
فى الجسم بالحرارة واللطافة والثقل بالبرودة والكثافة كالخفيف هو ما هو اعنى
خفيفا بالجسمية والخفة واعنى بالخفة طلب الحيز الاعلى حركة اليه وسكونا فيه
وبالثقل كذلك فى الحيز الاسفل والشرط فى كونه هو ما هو ليس الا بالخفة والجسمية
لكن عدم الحرارة وان لم يكن هو بعينه زواله عن كونه هو ما هو اعنى خفيفا
هو سبب لعدم ما به هو ما هو اعنى لعدم خفته فكل واحد من الاوصاف التي
بها الشيء هو ما هو يسمى ذاتيا لمفهوم الذاتى الذى كان داخلا فى حقيقة الشيء
دخول الجزء اى فى معناه المقصود به الذى هو به ما هو وحلتها تسمى ذاتية للشيء
بمفهوم الذاتى الذى كان معقول ذات الشيء وعصولة الذهني كحقيقة الانسان
للانسان والشمس لعين الشمس .

والتي قد توافقت هذه الاوصاف وتكون معها من اوصاف اخرى فى ذلك
الشيء تسمى عرضية كل ذلك من حيث هو ما هو كالكتابة فى الانسان هي من

حيث هو انسان وبحسب ذلك قيل ان الذاتى من اوصاف الشئ كل داخل
 فى ماهيته والعرضى مالا مدخل له فيها واذا عني بالذاتى كلما رفعه عن الشئ
 رفع كونه ما هو رفع السبب دخل فى ذلك مع الاوصاف الداخلة فى الماهية ماعساه
 يرافقه (١) من اسبابها كالحرارة واللطافة اللتين رفعهما يرفع (٢) خفة الخفيف برفع
 السبب فان عني بالرفع ما رفعه يوجب ذلك ايجابا اوليا وبالذات لا بواسطة لم يتعد
 الاوصاف الداخلة فى الماهية ايضا فان الموجب لان لا يكون الخفيف خفيفا ايجابا
 اوليا وبغير واسطة هو رفع خفته لا (رفع ٣ -) حرارته الذى (٤) يوجب ذلك برفع
 الخفة فليستخص مثل هذا فى التحقيق فكل غلط ظاهر انما يكون باهمال شرط
 خفى الا ان الشئ من حيث هو ماهوى التصور والفهم لا يفترق فى الرفع والوضع
 الى غير الاوصاف الذاتية بمعنى الداخلة فى ماهيته كالثلاث الذى لا يحتاج فى الذهن
 الى ان يكون هو ما هو الى اكثر من انه شكل تحيط به ثلثة خطوط مستقيمة
 والخفيف فى ان يكون خفيفا الى اكثر من ان يكون جسما بل شيئا يطلب الخيز
 الاعلى بجر كته اليه وسكونه فيه ولا يرتفع كونه هو ما هو الا برفعها او رفع
 شئ منها .

واما فى الوجود فقد يرفع غير الداخلات فى ماهية من الاشياء التى هى اسبابها
 كما قيل فى الحرارة واللطافة فيكون الانسان بهذا الاعتبار ذاتيا للكتاب فى وجوده
 اعنى اذا فهم من الذاتى انه الذى رفعه برفع كونه الشئ هو ما هو رفع السبب لا سبب
 وان لم يكن ذاتياله فى مفهومه .

واما القول فى جواب ما هو فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده فى طلبه
 فانه قد يستل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجميع ما عني وقصد
 بحسب ذلك الاسم كما يقال فى جواب السائل عما هو الانسان بانه حيوان ناطق وعما
 هو الكاتب بانه ذو قوة يصدر عنها فعل الكتابة وقد يستل عن المسمى لامن حيث
 هو مسمى لكن من حيث هو واحد الاشياء للوجوده فيكون جوابه بالاصل والجوهر

(١) لا - يرافقه (٢) قط - رفع (٣) من قط - (٤) لا - التى .

من ذلك المسمى الذي هو وجود دون ما فيه من احوال ولو احيى كالمسأل ما هو عن الكاتب الذي انما هو شئ موجود بانه انسان من حيث هو شئ موجود لا من حيث هو كاتب فقيل في جوابه انسان وربما كان السؤال باشارة من غير تسمية كما يستل عن انسان ما يقال ما هو هذا قصدا باشارة كما يشار اليه باصبع فيكون الجواب اذا كان باتم مقولاته التي يصح ان تعقل له من حيث هو هو كما يجب عن ذلك بانسان او حيوان ناطق ايضا وان لم يكن تمام هوية ذلك الشخص بالانسانية اذ لو كان كذلك لكان هو بعينه زيدا وعمر او ذلك يستحيل لكن هو تمام الحقيقة المعقولة من هويته وما بعدها مما يتفصل به شخص عن شخص في هويته وحقيقته فاما غير معلوم ولا مستثبت او غير منطوق به بعبارة ولا مدلول عليه باشارة .

وربما كان السؤال عنه بحسب علاقة واضافة كما يستل عن محرك هذا البدن بما هو فيكون الجواب بالهوية والحقيقة موفيا كما ربما قيل انه جوهر غير جسامي فالقول في جواب ما هو يعتبر بحسب السائل وبحسب المجيب اما السائل فيحسب ما قصد استعلامه واما المجيب فيحسب ما فهمه من موقع سؤال السائل وبحسب ما عرفه بما به يجيبه .

وبالجملة فكل سائل عن شئ فهو يمرره من جهة بها اهتدى الى طلبه والسؤال عنه ويجهله من جهات لاجلها انتقر الى الطلب والسؤال فكل سائل انما يوفى جوابه من المجيب اذا اجابه عما جهل لا عما علم وترتب في ذلك المعارف في تمامها ونقصانها وعمومها وخصوصها كما سيأتي ذكره فيكون الجواب بحسب صوابا وخطا تاما ونافعا كما ربما سأل عن انسان بما هو فقيل حيوان وكان صوابا وان لم يوف الحقيقة في ملتصق الطالب بل ربما وفي ما عند المجيب اذ يكون حد معرفته واذا كان عنده معرفة ما ليس الصحيح ان يقول لا اعرف بل يقول من ذلك حد معرفته وعلمه فيكون صوابا وان لم يكن موفيا وكما ربما سأل عنه ايضا بما هو فقيل انه حادث او متوالد او متمدن او صانع الصنائع فلم يكن صوابا ولا موفيا اذ ليس هو الحقيقة المسؤولة عنها ولا شئ منها من حيث انه غير الهوية المطلوبة

ولاشيء منها لكن ان احبب عن ذلك بانه حيوان ناطق كان صوابا موفيا وفي ذلك ما قيل من ان الاجناس واجناس الاجناس مقولة في جواب ما هو ولا شيء من القصول يصلح لان يكون جوابا عما هو لان الاجناس واجناسها وان لم تكن موفية لمطلوب السائل فقد تكون موفية لمعرفة القائل من جملة الحقيقة واما القصول فانها لا توفي احدهما اما قصد السائل فلانها بعض الحقيقة المسؤول عنها واما معرفة المجيب فلان الفصل لا يكون معروفا اولا دون الجنس كما يكون الجنس معروفا دونه فان المعرفة الاسبق هي الاكثر اشتراكا وهي التي يسمى محصولها جنسا وما به يتم ويتخصص يكون فصلا ولا يتخصص الشيء الا بعد عموم سابق على ما سبق في فعله هذا ينبغي ان يفهم اختلاف الحدود والقول في جواب ما هو على الهوية الواحدة .

الفصل السابع

في التصور والفهم والمعرفة والعلم
والحق والباطل والصدق والكذب

قد يتقرر للاشياء الموجودة في الالعيان صور في الالذهان كأنها مثل واشباح يلحظها الانسان بذهنه واعيانها الموجودة غير ملحوظة وعليها يدل بالالفاظ اولا وبتوسطها تدل الالفاظ على موجودات الالعيان ثانيا كعنى القرس ومعنى الانسان بل كعنى زيد وعمر بن الخطاب اذا ذكر لفظه تمثل به في الذهن معنى كالمشاهد وان لم تكن عينه الموجودة حاضرة . ملاحظة حتى اذا حضرت العين التي كان ذلك المتقرر مثلا وصورة لها قيل ان هذا ذاك ولولا ذلك لم يكن لمن رأى شخصا دفعة ثم غاب عنه سبيل الى ان يعلم اذا شاهده دفعة اخرى انه ذلك الاول ولم يكن فرق بين المشاهدة الاولى والثانية بل لم يكن سبيل لمن رأى شخصا واشخاصا من اشخاص الناس ان يرى شخصا آخر غيرهم فيعرفه بانه انسان وانما معرفته لذلك هي بان يجد المعرفة والصورة الاولى المقررة في الذهن من الاول صورته وموافقة له ومعرفة الشخص المشاهد ثانيا انه ذلك الاول هي ايضا بان توافق صورته التي كانت

كانت تمثل له في الذهن أولا لا ادرك منه ثانيا وتمثل هذه الصورة في الازهان من مشاهدات الاعيان يسمى تصورا ومن مدلولات الالفاظ يسمى فيها وموافقها بعد التمثل لمدركتها يسمى معرفة والتصور لالحالة متقدم على المعرفة والفهم فان مخاطب بلفظ لا يكون قد سبق الى ذهنه تصور معناه لا يفهم ما يخاطب به ولا يدله عليه . مسموع لفظه وانما اذا كان قد تقدم تصور ذلك المعنى ثم صالح في الدلالة اللغوية على لفظه صح ان يفهم من ذلك ما يخاطب به كمن رأى شخص زيد ثم قيل له هذا اسمه زيد فانه حيثئذ اذا قيل له في مخاطبة زيد فهم ما يخاطب به وكذلك من شاهد شيئا لا يكون قد سبق له تصور معناه لا يقال انه عرفه وانما اذا كان قد سبق له تصور معناه ثم ادركه ثانيا فوافق مدركه ما كان تصوره منه اولاقيل انه قد عرفه كمن رأى زيد افتحصل له صورة في ذهنه ثم عادشاهده ثانيا فوافقت مشاهدته الثانية صورة مشاهدته الاولى قيل حيثئذ انه قد عرفه .

وقد يقال المعرفة بمفهوم التصور والتصور بمفهوم المعرفة من غير تميز والتمييز اولى وكل ذلك فاما يكون لا يدل عليه بمفردات الالفاظ وهي آحاد المعاني ومفرداتها من حيث هي مفردات وآحاد كزيد وعمر ووخالد والانسان والحيوان وان كان ما للفرد قد يكون ايضا للمؤلف لكن من جهة مفرداته التي هو مؤلف منها اعني ان التصور وللمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات المعاني للدلول عليها بمؤلفات الالفاظ كقولنا الانسان حيوان وزيد انسان لكن من جهة الانسان والحيوان وزيد والانسان التي هي مفردات التأليف لا من جهة التأليف وقد يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعا وتأليفين مفرداتها هو الذي يدل عليه بمؤلفات الالفاظ كالفهم من قولنا الانسان حيوان وهو بايقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة (١) والرابطة بينها وهذا الفعل من الذهن يسمى حكما وجزما وهذا التأليف بين المعاني قد تتوحي به محاذاة تأليف بين موجوداتها وموافقته وموافقة ذلك لما عليه الوجود والامور في انفسها هو الحق والصدق كوافقة قولنا الانسان حيوان ومخالفته هو الباطل والكذب كمخالفه قولنا الانسان حجر او فرس .

ولا تكون هذه الموافقة والمخالفة لتصورات الافراد ولا يعتبر فيها ذلك فلا يكون في شيء منها (١) صدق ولا كذب كما لا يكذب ولا يصدق من قال انسان او قال حيوان كلا على انفراده وتقرر محصول التأليف مع مانبه من صدق في الازهان يسمى علما ولان المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات وكل مؤلف فيه افراد هو مؤلف منها ففي كل علم معرفة هي تصور مفرداته ولانه ليس في كل مفردات تأليف بل قد تلحظ المفردات من غير تأليف فلذلك لا ينمكس الامر ولا يكون مع كل معرفة علم فالمعرفة قبل العلم واعم منه وقوعا اذ تكون مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم والحكم على المؤلف من ذلك بموافقته للوجود ولما عليه الامر في نفسه هو التصديق وبما يتيه لذلك هو التكذيب وقد سمي معنى الصدق تصديقا بل معنى الحكم الذي يلزمه الصدق والكذب الذي له يكون التصديق والتكذيب وذلك تسمع وهذا هو التحقيق المستقصى .

وكيف يكون كذلك والسمع اذا سمع قائلا يقول ان الانسان حيوان او ليس بحيوان وفهم ما يقوله يتمثل في ذهنه مفهوم لفظة الانسان ومفهوم لفظة الحيوان على نسبتها (٢) الرابطة لها في الالفاظ ولا يكون حيث لا مصداق ولا مكذبا ولا يكون ما تقرر في ذهنه من ذلك تصديقا ولا تكذيبا بل قد يدخل عليه التصديق والتكذيب وتتمام البحث في ذلك غير لائق بهذا الموضع .

وقد يقال معرفة لمحصل الامور الجزئية ومعانيها كعنى زيد وعمر ووخالد وهذا الكوكب وهذا الفرس ويقال علم لمحصل الماهى الكلية كعنى الانسان والحيوان وما شاكلها فلنستعمل ذلك ونفهمه بحسب ما قررناه وان كان لغيرنا ان يستعمله ويفهمه على ما يريده فليس في الاصطلاح اللغوى نزاع بين العلماء وقد تختلف المعارف والعلوم بان يكون فيها نقص وتتمام وضعف واحكام وتفاوت في ذلك بمحدود زيادة ونقصان .

فلنذكر احو من ذلك في التصورات والمعارف ونؤخر ما يختص منه بالعلوم لتقدم المعرفة على العلم ووجوب استيفاء الكلام في اصناف المعارف والانتقال

منه الى استيفاء الكلام في اصناف العلوم .

الفصل الثامن

في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة

قد يكون معرفة الانسان لما يعرفه من الموجودات ناقصة وتامة وخاصة وعامة
اما المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
بانه جسم او حيوان والتامة فهي معرفته بسائر اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
بانه جسم ذونفس غاذية نامية ومولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة واما العامة
فهي المعرفة الناقصة ايضا من جهة ان المعروف بها يعرف بما لا يتميز به عن غيره
فما ليس هو هوى او صافه الذاتية بل تكون معرفته بما هو مشترك له ولغيره كن
يرى انسانا من بعيد فلا يعرفه معرفة تامة بل لا يعرف منه اكثر من انه جسم
او حيوان فيكون لم يعرفه الا بمعنى مشترك لكثير من الموجودات كالحرس
والحمار والجحر والنبات فهي معرفة مشتركة لا يتميز فيها الانسان عن غيره من
الاجسام او عن غيره من الحيوانات .

واما المعرفة الخاصة فهي المعرفة التامة من جهة ان المعروف بها يعرف بما
يتميز به عن غيره من كل شيء ليس هو هوى او صافه الذاتية ويكون معرفة بما
هو مشترك له ولغيره وبما هو خاص به دون غيره وبجملتها خاص به دون غيره
كن يرى انسانا ويتأمله ويعرفه معرفة تامة فيدرك منه انه جسم ذونفس غاذية
نامية مولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة وانقص المعارف هي المعرفة باعم
المما في كمعرفة شيء . اياه جسم مثلا وان كانت المعرفة العامة قد تنسب الى التمام
لاشتمالها على كثير مما تشتمل عليه الخاصة وتنسب الخاصة الى النقص من اجل
ذلك لكن ذلك التمام من اجل العروفات وهذه من اجل المعارف وفيها كلامنا
والاخذ في المعرفة من النقص الى التمام هو الاخذ فيها من العموم الى الخصوص
فكلما ازدادت المعرفة تخصص العموم ومابه التمام هو الذي به الخصوص مثل ان
يعن المعارف في تأمل ذلك الجسم فيجده ذاتا نفسا فيخصص عمومها ويتميز عما

ليس بذى نفس بالمعنى الذى به تمت معرفته حيث انضاف الى الجسم اعنى ذا النفس ثم يعنى فى التأمل فيجده حساسا فيكون الحكم فيه كذلك فى التمام والخصوص اذ يختص المعنى به دون غيره مما ليس بذى نفس ودون ذى نفس غير حساس وكذلك يعنى فى التأمل فيعرف منه انه ناطق فيكون الحكم فيه كذلك فى الخصوص والتمام اذ يختص به المعنى دون ما هو من ذلك غير ناطق فتبلغ المعرفة حدودها فى التمام ويبلغ المعنى حده فى الخصوص والمعنى العام كالجسم مثلا اذا تقرر فى الذهن من ادراك شئ من الموجودات كشخص انسان ثم ادرك من بعده موجودا آخر مما يدخل فى عمومه ويتصف به كشخص شجرة مثلا كان ذلك المعنى العام المتقرر من الاول هو بعينه المتقرر من الثانى بل الثانى لا يقرر شيئا آخر لا الاول لانه يقرر بغيره ولا آخر غيره لانه ليس كذلك وانما الذهن عند ادراك الثانى كأنه يعود ملاحظا لمحصل ادراكه من الاول لاعل انه استفاده من الثانى فان معنى الجسمية المتصور من الشجرة هو معنى الجسمية المتصور من الحجر والانسان وكل معنى حائه عند الكثيرين هذه الحال فذلك هو المعنى الذى يسمى كلياً فانه الذى يقال لفظه بمفهومه على كثيرين فان اللفظ الدال ع-لى معنى الجسم فى كل لغة يقال على الجماد والنبات والحيوان .

واما (١) الجزئى فهو الذى ليس كذلك كعنى زيد الذى هو صورة هذا الشخص فانه اذا تقرر عند الذهن من احد الموجودات الذى هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتقرر من موجود آخر فلذلك لا يقال اللفظ الدال عليه بمفهومه على غيره من الموجودات وذلك هو شخصيته وجزئيته المطلقة وكل ما نعرفه وتصور له معنى ما قاما ان نعرفه بذاته وتصور ذلك المعنى عن ذاته كما تصور من الانسان معنى انسانيته او معنى حيوانيته ونعرفه بهما ويكون ذلك المعنى المتصور هو الذى يسمى ذاتيا لذلك العروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة له معرفة ذاتية .

واما ان نعرفه بعرض من اعراضه ولا حق من لواحق ذاته ومقارناتها فى الوجود كما تصور من الانسان انتصاب قامته وان لون بشرته بادية (٢) وما شاكل

ذلك ونعرفه بها وذلك المعنى هو الذى يسمى عرضيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة به له تسمى معرفة عرضية والمعنى الذاتى الذى هو محصول معرفة ما عامة او خاصة تامة او ناقصة هو الذى يصلح ان يقال فى جواب ما هو اذ يكون محصول معرفة المستول عنه كمن سئل عن شخص رآه من بعيد مثلا فلم يعرف منه اكثر من انه جسم او اكثر من انه حيوان فقول ما هو فقال جسم او حيوان فقد وفاء من ذلك محصول معرفته وان كان ناقصا بقياس الامر فى نفسه .

واما انه ناطق او ابيض فلا يكون محصول معرفة تامة ولا ناقصة عامة ولا خاصة وانما يكون به خصوص العامة وتام الناقصة فانه لا يعرفه ناطقا ولا يدرك منه انه ناطق الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وكذلك لا يعرفه ولا يدرك منه انه ابيض الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وقد عرف ان الذى يسمى جنسا هو الاعم من كليين مقولين فى جواب ما هو والنوع اخصهما وذلك ان المعرفة الذاتية تبتدىء فى نقصها عامة وجنسية ثم تتدرج فى تمامها الى الخصوص والنوعية وما به يكون الترقى والتدرج الى التمام هو القصول الذاتية كما تبتدىء من الجسم مثلا حتى تنتهى الى الانسان . ترقية فى تمامه بذى النفس والحساس والناطق ولوعلا فى عمومه . ليس بذاتى لم يسم جنسا اذ لا يكون محصول معرفة ذات الشيء وحقيقته على حال نقص ولا تمام كالموجود الواحد اللذين لا يعتد احدهما جنسا لما هو مقول عليه من الموجودات وكذلك الخاص لو امكن فى خصوصه لايسمى نوعا كالتركي والبدوى وما اشبه ذلك اذ لا يتدرج الى الخصوص الذى هو التمام بفصل ذاتى فلا تكون زيادته فى المعرفة الذاتية وانقص المعارف الذاتية واعمالها هى بجنس الاجناس الذى لا جنس فوقه واتمها واخصها هى بنوع الانواع الذى لا نوع تحته وقد يكون فى المعارف وجه من النقص والتمام هو غير الوجه الموافق للعموم والخصوص ليس هـذا . وضع ذكره وتعليمه بل قد يذكر فى العلوم الالهية وفى علم النفس .

الفصل التاسع

في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم

كل ما يستفيد به الانسان من المعارف والعلوم فاما ان يكون اصابة من غير طلب واتفاقا بغير قصد كن يقع بصره عنى مرأى لم يقصد ابصاره ويطرق سمعه قول لم يسئل عنه ويسنج لذهنه معنى لم روى ادراكه واما ان يكون اصابة عن قصد ونيل بعد طلب كن يتوجه بمرسته وقصده الى مبصر فيشاهده ويسئل عن مقال فيسمعه ويتفكر في مطلوب فيستنبطه ويدركه وكل مجهول يزوم الانسان معرفته ويطلب العلم به فلا بد ان يكون طلبه له بعد معرفة تقدمت الطلب والا فلا امر الذى يجمله الانسان من كل وجه حتى لا يعرفه بوجه كيف يطلبه وكيف يهتدى الى طلبه ولا بد ان يكون طلبه له ايضا عن جهل وعدم علم او معرفة والا فلا امر الذى يعرفه الانسان ويعلمه من كل وجه كيف يطلبه وانما يطلبه لان تحصل له المعرفة والعلم به واما اذا عرفه وعلمه فلم يطلبه وكيف يطلب ما هو حاصل قبل الطلب فكل ما يطلبه الانسان فهو يعرفه من جهة بها يهتدى الى طلبه ويجمله من جهة لاجلها يحتاج الى طلبه والمعارف والعلوم التى هى اول (١) اسباب الطلب لكل مطلوب فلا بد ان تكون من قبيل سوانح غير مطلوبة يهتدى بها الى طلب المطلوب -

وقد كان من القدماء من يسمى الاستفادة من المعارف والعلوم بروية وطلب تعليميا وتعلما ذهنيا اى اراديا قصديا فيقول ان كل تعليم وتعلم ذهني فبمعلوم سابق فكأنه كان يسمى ما فصلناه في التسمية الى المعرفة والعلم كله علما ولكل من السامع والمطلوب اسباب موجبة للسئوح والاصابة تحصل بمحصولها وتعذر بفقدها واسباب معوقة لها وماتمة عنها يفقدها يكون النيل والاصابة وبوجودها يكون التعذر والفقد لكن ليس الاسباب كلها علوما ومعارف والذى نذكره الآن من جملة ههنا اسباب الطلبى منهادون الحاصل بغير طلب .

فنقول ان الاستفادة من المعارف والعلوم بقصد وطلب يكون طلبه من جملة (١) اسباب حصوله واستفادته لاحالة لانه يحصل ويستفاد اذا طلب للمعارف والعلوم السابقة للجهولات اسباب لطلبها والطلب من اسباب اصابتها فاما كيف يكون المجهول المطلوب معروفا او معلوما فهو لان المعرفة كما تقدم القول بها على وجوه كلية وجزئية ذاتية وعرضية عامة ناقصة وتامة خاصة جنسية ونوعية والمطلوب يعرف من جهة منها ويجهل من جهة اخرى فيعرف معرفة كلية ويجهل معرفته الجزئية ويعرف معرفة عرضية ويجهل معرفته الذاتية وبالعكس ويعرف معرفة جنسية ويجهل معرفته النوعية وذلك للجهل بالمعنى الخاص الفصل الذي به تكل المعرفة الناقصة الجنسية وتصير تامة نوعية كما نعرف من شخص ما انه جسم ويجهل كونه ذاتي او غير ذاتي نفس وحساسا او غير حساس وناطقا او غير ناطق وكما نعرف منه انه حيوان ويجهل كونه ابيض او اسود او ذكر او انثى وكما نعرف منه انه ابيض ويجهل كونه مريضا او مدورا ونعرفه من حيث هو في جملة ويجهله في خاصته وشخصه وبازاء كل معرفة وجهل سبيل يأخذ الذهن فيها من الجهة التي عرفت وينتهي الى الجهة التي جهلت فيعرفها وعلى مثل هذا تتكرر الجهلات في العلم ويكون فيها العلم والجهل فيكون العلم والمعرفة السابقان سببين للعلم والمعرفة المستفادين وتم سببتهما بالطلب ومعرفة السبيل المسلوكة بالطلب فيجب عن ذلك حصول المطلوب واستفادته لاحالة .

وقد كان من القدماء من جعل هذا شكا فقال كيف يطلب المجهول وهو لا يعرف وما لا يعرف لا يهتدى الى طلبه وان عرف فلا حاجة الى طلبه .

وقيل في ذلك اجوبة فمنها ان التعلم تذكر والمطلوب (٢) كعبد اتق يعرفه صاحبه وقد ذهب عنه حتى اذا انتهى الى موضعه بالطلب عرفه بالمعرفة الاولى ولولاها لم يعرفه اذا انتهى اليه فان من يطلب ما لا يعرفه لا يعرفه اذا انتهى اليه ولا يفرق بينه وبين غيره فالجهل لذلك نسيان العلم (٣) تذكر وجاء بعده من استنقص هذا

(١) ن - جهة (٢) كذا - في قط - وفي - لا - تذكر والمعلوم - ونعل الصواب

تذكر المطلوب - او المعلوم - ح - (٢) لا - والتعلم

ونقضه بما لا يتناول بذكره الآن وهو غير موضعه وقال لا بل يعرف من جهة التصور ويجهل من قبيل التصديق أي من قبيل العلم وقيل أيضا أنه لو أخذ أخذ (١) في يده اثنين وقال لسؤول أعلم أن كل اثنين زوج فقال أعلم قال فهذا الذي في يدي زوج أو فرد فقال لا أعلم فقال له هو ذا هو اثنين وما علمت أنه زوج وكنت تعلم أن كل اثنين زوج فاجيب عن ذلك وقيل علمته كلياً وجهات معرفته الجزئية ولم زد على ذلك ولم يذكر حال الجهل والمعرفة بالمطلوب الواحد من قبل المعرفة والتصور فقط بجهة وجهة ولا الجهل والعلم بجهة وجهة من قبيل العلم وقد عرفت هذا التفصيل من قبيل المعرفة وتعرفه في موضعه من قبيل العلم فلنذكر الآن الطرق والقوانين التي بها تستفاد المجهولات بالطلب .

فنعول أن طالب الوقوف على مجهول يروم استفادته بالطلب فمطلوبه منه معرفته وأعلمه والسبيل المؤدي إلى إعلام المجهول قد سمي قياساً والحقيقي الثام صنف منه قد سمي برهانا وسما إلى الكلام عليهما .

وأما السبيل المؤدي إلى المعرفة المطلوبة فكثيرة بحسب تكثر جهات المطلوب في المعرفة والجهل فثما ما يكون باحضاره عند الحس كمن يسئل عن لون زيد فيقرب إلى بصره فيعرف أنه أبيض وهو مطلوبه أو عن كیفياته الملموسة (فيقرب ٢) إلى حس لمسه فيدرك منه مطلوبه أو يسئل عن لفظ ما أو صوت فيؤدى بالقول إلى سمعه أو عن رائحة فتقرب إلى شمه أو عن طعم فيوصل إلى مذاقه وذلك كله بعد طلب ومنها ما يكون بالتمثيل كمن يسئل عن لون فيقال هو مثل هذا وكذلك عن طعم وملبس وصوت ورائحة فيكون وإن لم يحضر الشيء المطلوب عند الحس فقد احضر نظيره وحصل منه عند الذهن ما كان يحصل من ذلك لو حضر ومنها ما يكون بتنبيه النفس والأذكار كمن يسئل عن الغضب فيقال له هو ما شعرت به متى حالك وقت كذا ومثل ما تشعر به في وقت كذا وكذلك عن الفرح والعلم والمعرفة والهم والغم وانية النفس وحدثها وأشياء ذلك ومنها ما تعرفه بطرق استدلالية وتصرفات فكرية كما تعرف بأني هذا البيت وأنه إنسان ومنها ما تعرفه (١) لا - أحد - (٢) ليس في لا -

من مخبر يخبرنا ومعلم يعلمنا بالدلالة اللفظية كما نعرف سقراط وارسطو طاليس
وفلاطون واوقليدس والذي نعرفه بطريق الاستدلال او من اعلام المخبر فانما
نعرفه اذا كنا عرفنا مماثله بالجنس ونعرفه بذلك عند الاستدلال والاخبار معرفة
جنسية او بالنوع ونعرفه بذلك معرفة نوعية او بالصنف ونعرفه بذلك معرفة
صنفية ولا نعرف جنس ما لا نعرف له مماثل بالجنس ولا نوع ما لا نعرف له مماثل
بالنوع ولا صنف ما لا نعرف شبيهه او مماثله بالعرض ولا نضمهم من قول مخبر
ولا نقف على حقيقته بسأذج الاستدلال فان الالفاظ المقولة لا يستفاد منها بالذات
معرفة مجهول اللهم الا بالعرض لانها انما تنبيه وتذكر بمعلومات وتحظرها بيال السامع
العارف لما فيتعرف بتلك المعاني معاني اخرى فتكون المعاني هي التي افادت معرفة
بالمجهول والالفاظ بالعرض من حيث دلت على المعاني ومنها ما نعرفه بمعرفة اشياء
هي اجزاء حقيقية وهي مؤلفة منها ومعرفة صورة تأليفه منها حتى اذا التأم
محصول المعرفة بواحد واحد منها مع هيئة التأليف الذي فيها كان ذلك بعينه
هو محصول المعرفة بتلك الحقيقة المؤلفة منها وهذا الصنف ينحصر مركبات الحقائق
دون بسائطها ومفرداتها ومن التعرف التلبي ما يكون بتصفية الذهن واخلاؤه (١)
وصرفه عن جميع ما ذكر من وجوه المعرفة وتوجيهه الى المطلوب بكنهه ولفاته
عن كل شيء غيره حتى ينبج-لى امين عقله فتدركه ذاته بذاته من غير دليل
ولا واسطة ولا آلة ونسبته الى ذات النفس المدركة كنسبة الاصفاء الى الاذن
التي هي آلتها في السمع والتحديد الى العين التي هي آلتها في الابصار كما ستعلمه
في علم النفس .

الفصل العاشر

في الاكتساب والاولى من المعارف والعلوم

ولان الاستفادة المقصودة للمعارف بالطلب انما تكون بمعرفة سابقة كما قيل لاحالة
فهذه المعرفة قد تكون - بيا موجبا للطلب ومنها عليه ولا تكون سببا موجبا

للإصابة وقد تكون سببا موجبا للنيل والإصابة المعرفة التي هي سبب الطلب دون الإصابة فهي عامة لسائر المعارف المطلوبة كما قيل وإنما التي هي سبب موجب للإصابة فهي صنف خاص يتعرف مركبات (١) الحقائق فإن معرفة المركبات لا تتم دون معرفة بسائط التركيب مع صورة التركيب كما أن المركبات لا توجد دون وجود بسائط التركيب مع صورة التركيب كذلك لا تعرف دون معرفتها بل معرفة البسائط وصورة تركيبها إذا حصلت مجتمعة كانت بعينها معرفة الشيء المركب وليس كذلك معرفة الشيء بجهة منبهة على الطلب وهذا الصنف من المعارف هو المخصوص بالتعرف الاكتسابي لأنه كسب معرفة بمعارف وماسواه ليس كذلك بل إذا كان فهو سبب بعيد للاستفادة ولا تتم الاستفادة بالمعرفة التنبيهية على الطلب فقط لكن بالطلب من الطريق المؤدية إلى نيل المطلوبات وبهذه المعرفة المذكورة على هذا الشرط تتم المعرفة بالشيء المطلوب وتحصل بتأملها والحقيقي منها هو ما يكون على ما قيل ببسائط المركب وصورة تركيبه وهو المسمى حدا وهو الذي يعرف المطلوب بأوصافه الذاتية وقد يشبه بما يسمى رسما وهو تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة أولاخرة ليست هي أجزاء الحقيقة والاول يفيد معرفة حقيقية ذاتية والثاني يفيد معرفة عرضية ومحصل هذين هو الذي يسمى بالمعرفة الاكتسابية وما عداها من المعارف كمحصل المشاهدات الحسية والادراكات الذهنية والاطلاعات العقلية تسمى أولية لأن السبب القريب الموجب للمعرفة فيه ليس معرفة أخرى لكن وجه آخر مما ذكر وإن كان للمعرفة في محصله عليه ما بالعرض وليس تبلغ إلى أن تكون موجبة له إيجابا ذاتيا مثل هذا وقد يضاف إليها التعريف التمثيلي لأنه تعريف معنى بمعنى غيره وبينهما فرق فالمعارف كلها إما أولية لم تفدها معرفة قبلها وإما اكتسابية أفادها غيرها من المعارف وكذلك العلوم منها أولية لم تستفد بعلوم قبلها وإنما الحكم العلمي يبدو في متصوراتها من الذهن ابتداء أوليا ومنها اكتسابية يوجب الحكم العلمي عند الذهن في متصوراتها غيرها من العلوم فكل معرفة وعلم إما أولي وإما

اكتسابي .

وقد رد قوم على قسمة المعارف والعلوم (الى - ١) الاوليات والاكتسابيات وقالوا انه لا اوليات في العلوم والافن الذي يذكر ان في اول وجودنا في الدنيا كنا نعرف شيئا من الاشياء او نعلم علما من العلوم كأنهم فهموا من الاوليات انها غير مستفادة وانما هي موجودة في القرينة وانت فقد عرفت ان الاوليات قد تستفاد والفرق بين المستفاد والمكتسب في هذا الموضع هو انه ليس كل مستفاد يكتسب وكل مكتسب مستفاد قالوا ولما لم تكن اوليات لم تكن اكتسابيات وقالوا ايضا ولو كانت اوليات واكتسابيات لقد كان لا يكون كل علم ومعرفة اما اوليا واما اكتسابيا بل قديكون منها ما ليس باولى ولا اكتسابي .

وكأنهم في هذا القول لم يفهموا من الاولى ما فرثاه من انه غير الاكتسابي من المعارف والعلوم بل فهموا من الاولى ما به يكون اكتساب المكتسب وهو اول في ترتيب الكاسب والمكتسب وليس قبله ما يكتسب به فكان الاولى في مفهوم هذا اوليا للاكتسابي والاكتسابي اكتسابيا بالاولى وقد يكون لعمري من المعارف والعلوم ما لا يكتسب ولا يكتسب به غيره كمعرفة البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مركبة ولا موجودة في التركيب فانها لا تكتسب ولا يكتسب بها وانما تكتسب معرفة المركب ببسائطه وهذه غير مركبة الحقائق فلا تكتسب المعرفة بها ولا هي بسائط تركيب هي اجزاء حقائق الاشياء فلا تكتسب بها معرفة على هذا الوجه وكذلك قد يجوز ان يكون في العلوم ما تحكم به البداهة العقلية حكما صادقا متيقنا بغير حجة فلا يكون اكتسابيا ولا يحتاج به على شيء فلا يكون اوليا على ما عتوا وهذا ليس بغلط في العلوم ولا في المعارف بل له مغالطة لفظية من قاله او اختلف في وضع التسمية والقسمة بحسبها فان هؤلاء عتوا بالاولى شيئا وهو انه الذي يكتسب به غيره ولا يكتسب بغيره ونحن عتينا شيئا آخر وهو انه الذي لا يكتسب بغيره سواء اكتسب به غيره او لم يكتسب وعلى معناهم فقد يكون من المعارف والعلوم ما ليس بكاسب

ولامكتسب- ولعمري أن المعارف والعلوم كلها تستفاد وتستحصل بعد ما لم تكن وليس ذلك هو اكتسابها وإنما الاكتساب هو استفادة علم بعلم ومعرفة بمعرفة متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب ولا بد في ذلك من علم اولى لا يستفاد بعلم معرفة اولى لا تستفاد بمعرفة اولى وتكون تلك اوليات لاحالة وهذه اكتسابيات ولأن التعريف بالالفاظ مما لا تكاد تنبرأ منه في شيء من المعارف الاستدلالية الكائنة بمحاورة الانسان ذهنه وتصرفه بفكره اذ تكون لازمة لها في كل خطوط منها بالبال فكيف التي تكون بالاستعلام والاعلام من مخاطب ومعلم يستدل على مطالبته ويدلنا على ما في ضميره من الاجوبة لها بالفاظ مسموعة او باشارات محسوسة وكنايات تدل على الالفاظ فلذلك نحتاج الى ان نعلم مع ما نرومه من معرفة وجوه اكتساب المعارف دلالات الالفاظ ومواقعها ايضا .

الفصل الحادى عشر

في الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات

فلنأخذ الآن في ذكر وجوه استفادة الاكتسابيات من المعارف دون الاوليات من حيث تجرى على الالفاظ وتند اول في المفاوضات والمحاورات في التعليم والتعلم . فنقول ان من الالفاظ الفاظ تنقل لتعرف بها المعاني التي هي اسماء موضوعة لها على سبيل التنبيه والتذكير بما هو معروف منها اذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة مجهول على ما قيل ومنها ما يقال لتعرف بها الفاظ اخرى موضوعة للمعاني التي هي ايضا اسماء موضوعة لها ومنها ما يقال لتعرف بالمعاني التي هي اسماء موضوعة لها معاني اخرى غير التي هي موضوعة لها والتعريف الاول فهو التعريف العام لسائر الالفاظ من حيث هي الفاظ فان اللفظ اما هو لفظ لانه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم موضوع له كتعريفنا زيدا والانسان بلفظة زيد او الانسان .

واما التعريف الثانى فانه تعريف يعرض للالفاظ في بعض احوالها وذلك في تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها ببعض وتقل بعضها الى بعض كتعريف المقار

العقار بالخير والبشر بالإنسان بل والافاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية
او غيرها من اللغات .

واما التعريف الثالث فانه مما لا يمرض للافاظ عروضها اوليا وانما هو اول المعاني
التي هي موضوع لها وبها ولا لفاظ ثانيا ومن اجل المعاني حتى انه لو توهم
خلو المعاني عن الالفاظ وتبرئها عنها لما كان ذلك قادحاً في هذا الصنف من
التعريف ولا مفسداً له ولو اخلت الالفاظ عن المعاني لما صح وجودها فيها بوجه
من الوجوه وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص بتعليمه بهذا العلم كتعريف
الإنسان بالحيوان الناطق المائت والحيوان بالجسم المتغذى الحساس المتحرك بالارادة
فانه التعريف بالحد ومنه التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل فلنشبع الآن
القول في كل واحد من هذه ونشتغل به دون غيره مما لا مدخل له في هذه الصناعة .

في الحد

اما الحد فانه قول معروف بحملته لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات الفاظه
على آحاد معانيه الذاتية التي هي اجزاء مقومة لحقيقته والمعاني الذاتية للشيء هي
جنسه وفصله او فصوله على ما قرر كالحيوان والناطق للإنسان فالاشياء المحدودة
هي الاشياء التي لها اجناس حقيقية وفصول ذاتية مقومات لهوياتها ولا جنس
لا لفصل له فان الجنس هو المعنى الذاتي المشترك لمختلفين بمعاني ذاتية او الذي به
المعرفة الذاتية العامة الناقصة التي خصوصها وتامها بالفصل او الفصول الذاتية
ولافصل لما لا جنس له فان الفصل هو المعنى الذاتي الذي به تختلف الاشياء المتفقة
في معنى الجنس او هو الذي به تتم المعرفة الناقصة الذاتية وهي المعرفة الجنسية
واما البسيط الحقيقية الذي لا جنس ولا فصل له فانه لا يعرف . منة الاحقيقة واحدة
يدل عليها اللفظ بمفهوم واحد غير متكرر ومثل هذا فلا حد له اذ كان الحد قولاً
يدل بمفردات الالفاظ على آحاد معاني ذاتية هي اجزاء مقومة لحقيقة المحدود
وهذا فلا اجزاء مقومة لحقيقته فيكون الحد قولاً واحداً مؤلفاً من الالفاظ يدل
بحملته على حقيقة واحدة مؤلفة من حقائقي ويدل على كل واحدة من بسائط

حقائقه بلفظة من تلك الالفاظ والتتام الحد في مسموعه من مفردات الفاظه محاذ
لالتتام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها وتلك الحقائق المفردة التي
تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله وافصوله وتلك الالفاظ المفردة هي الدالة على
واحد واحد منها -

في الرسم

واما الرسم فانه قول معرف بجملة لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات
الفاظه على اوصاف له يتميز بها عن جميع ما عداه تميزا عرضيا والاشياء المرسومة
هي التي لها اوصاف مشتركة مع غيرها اما ذاتية واما عرضية وواصفات عرضية
يختص ويميز بها عن جميع ما سواه فلو كان من الاشياء ما ليس له اوصاف
مشتركة لاذاتية ولا عرضية لم يكن له رسم سواء كان له اوصاف خاصة
اولم تكن او كان منها ما ليس له اوصاف عرضية يتميز بها عن جميع ما سواه
ان كان يوجد شيء بهذه الصفة فلا رسم له ايضا سواء كان له اوصاف مشتركة
اولم تكن -

في التمثيل

واما التمثيل فانه تعريف الشيء بنظائره واشباهه والكلى المعقول بجزئياته
واشخاصه ومحسوساته اما التعريف بالنظائر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء
واحد في كل حال وذلك هو نظيره وان خالفه في اوصافه بأقلية او اكثرية وشدة
اضعف كتعريف العقل بالنور والتعريف بالاشياء هو انتظام التعريف من
مشابهات عدة ومخالفات لاشياء كما تعرف الارادة الملكية بانها كرادتنا في معرفة
الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضا به ومخالفتها فيما به يشبه طبيعتها وهو صدور الفعل
من الفاعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتم التعريف من مشابهة طبيعتها
وارادتنا ومخالفتها -

واما تعريف الكل بجزئياته واشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس
بانه كالحیوان والنوع بانه كالانسان والشخص بانه كزيد والمثلث بانه كهذا

المخطوط وفائدته الكبيرة هو ان يورد تبع الاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم فيكون مفهوما لمضمونها لا تمنا لمفهوما بايناسه (١) الذهن بما عذب من القاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمعه له متفرق معانيها وهو كثير النفع في التعاليم لتقريبه على المتعلمين وتحقيقه عن المعلمين ومع ذلك قلنا تحتاج اليه الاذهان القوية او تلتفت عليه الفرائز الذكية خصوصا اذا ارتاضت في العلوم وتمرن في الفهم والتفهم والعلم والتعليم ويعدونه (٢) كلفة وهذرا في الاقاويل المعرفة .

وانما يلاحظون المعاني على كليتها ويحردونها في معقوليتها كما نراه من حال الفضلاء من المهندسين يتفاضون في مسائلهم احسن مفاوضة وهم يلحظون ما فيه مفاوضتهم باذهانهم ولا يتعرضون لتمثيل بتخطيط وتشكيل اللهم الا انها اعمى في الدقة والاشكال وكان غريبا من اذهانهم مستعصيا على افهامهم وانما يتعذبه في اكثر معارفهم الضعيفوا الاذهان القليلوا الرياضة والتمرن في العلوم فلذلك يكثر استعماله في الخطب والاشعار التي يخاطب بها جمهور الناس ومن لانس له بالاقاويل الحكيمة فانه لا يناسه اياهم بمفهومات الاقاويل وتقريبها من اذهانهم يروج عليهم ما لا يتحققونه من صدقها وكذبها على ما نذكره في العلوم فيكون افضل الاقاويل المعرفة هي الحدود لانها تفيد المعرفة الذاتية التامة وانقص منها الرسوم لانها لا تفيد معرفة عرضية او مشوبة بالعرضية لانها تتمم الذاتية الناقصة بالعرضية المأخوذة من الاعراض والواحق وانقص منها كثيرا التمثيلات لانها لا تعرف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتية ولا عرضية وانما تورد في لواحق الاقاويل المعرفة ومعها لتسهيل سبيل الافادة والمعونة عليها ولكل منها منفعة بحسبه وموضع لاستغنى عنه فيه ومن كل واحد منها ما هو افضل منه ومنه ما هو انقص ولهاق ائين وشروط وخواص تتم بوجودها فضيلة الافضل وبعدها تقيصة الانقص .

الفصل الثاني عشر

في الصحيح - ج - والنام والقاسد

والناقص من اصناف الاقويل المعرفة

اما الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتخييلات فهو ما كان مع اذكر من شروطة ما يشتمل عليه من المعاني اعرف من الشيء الذي يعرف بها اما في نفسه واما عند العرف واما من الوجهين جميعا حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التاليفي موجبة لمعرفة الشيء الذي يعرف بها وحتى لو كانت المعاني الذاتية للشيء كجنسه وفصله ليست اعرف منه لكان تعريفه بها تعريفا خطأ لانه لا يبلغ الغرض المقصود في التعريف وما ترتبت فيه مفردات الالفاظ المؤلفة ترتيبا يتقدم فيه الاعرف فالاعرف ان كان لها تقدم وتأخر في المعرفة حتى يكون تصورهما عند الذهن مقررا لترتيب الانتقال في المعرفة عند السامع على ما هو عليه عند القائل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الاعم فيها على الاخص كالحيوان على الانسان لأن الاعم اعرف من الاخص واسبق الى الذهن فان المعرفة العامة جزء المعرفة الخاصة وكما ان اجزاء الموجود اقدم حصولا منه في الاعيان كذلك المعنى الناقص الجنسي والمعنى المتمم الفصل اسبق حصولا للذهن من المعنى التام النوعي كمن اراد معرفة حقيقة الانسان الذي هو حيوان ناطق فانه لا بد له ان يتقدم اولا فيعرف ما الحيوان وما الناطق وليس يفتقر في معرفة الحيوان او الناطق الى معرفة حقيقة الانسان ويعلم منه ايضا وجوب تقديم الجزء على الكل في المعرفة لان الجزء اعرف من الكل فان من اراد معرفة الانسان الذي هو مثلا من نفس وبدن فلا بد له ان يتقدم اولا ويعرف كل واحد من النفس والبدن ومن اراد معرفة البدن الانساني الذي اجزائه الاول من الاسطوانات الاربع فلا بد له ان يتقدم اولا فيعرف كل واحد من الاسطوانات الاربع وما كان تألفه من الفاظ مشهورة صريحة الدلالة عند العرف حتى لا يتأخر تصور فهمها عن تخيل مسموعها ويحسن تبديل الفاظها ايضا الى الاعرف عند المخاطب من الاعرف عند غيره .

واما القاسد الناقص من سائرهما فكان بخلاف ذلك مثل ان يعرف فيها الشيء
بمساويه في المعرفة او بما هو اعرف منه وتأخر عنه في المعرفة او لا يعرف الا به
او يقدم الاخص فيها على الاعم او غير الاعرف على الاعرف او بان يذكر فيها
الالفاظ المجازية والاستعارية والمشاركة كما لو قيل في تعريف السواد انه اللون
المضاد للبياض فعرف السواد بالبياض وليس فيها ما يستحق ان يعرف بصاحبه
لتساويه في المعرفة او كما لو عرفت النار بانها الجسم الشبيه بجوهر النفس والنار
اعرف من جوهر النفس وكما لو عرفت الشمس بانها كوكب يطلع نهارا والنهار
لا يعرف الا بالشمس اذ هو زمان طلوع الشمس وكما لو عرف العشق بانه افراط
الحبة وجنسه المحبة وفصله الافراط فهو المحبة المفرطة وكما لو قيل في تعريف
الشمس انها عين النهار او في تعريف الارض انها ام الاكوان وتلك الفاظ (١)
مجازية استعارية وافضل الحدود من جعلتها ما كان مع استيفائه لسائر الاوصاف
الذاتية من غير اخلال ولا تكرار الى اعلى آحاد معانيه من الاجناس والفصول باسماء
تدل على حقائقها في وضعها الاول ان كانت جلية الخلق كما تدل على المثلث بانه
شكل يحيط به ثلاثة خطوط (٢) وان لم تكن جلية عند المعرف فبالفاظ تدل عليها
بلازمها الا لزم لها وخواصها الاخص والالحق بها اذ كانت معروفة واعرف منها
كما تدل على نفس الانسان بالنطق الذي هو اخص اعضاها واكثرها لها وعلى خاصية
منها طيس بجذب الحديد فان ذلك لتعذر الاسماء الدالة على حقيقة النفس وحقيقة
تلك الخاصة بوضع خاص وتعذر الاسماء لها في خاصيتها لتعذر معرفتها بذاتها
وحصول معرفتها بلازمها وخاصيتها والحدود الحقيقية انما هي ما كانت على الوجه
الاول واما هذه الرسوم واشبه الرسوم .

والناقص منها فما اخل بوصف او اوصاف ذاتية اقتصارا على تمييز المحدود عن
غيره دون تنميط حقيقته بمقوماتها كما لو حدد الانسان بانه جسم ناطق وحذف منه
دونفس حساس متحرك بالارادة اعتمادا على انه لا شيء غير جسم ناطق .

واعلم ان الحدود لا يتوجه فيها بقصد اول الى التمييز بالافصاف المشهورة وانما يتوجه فيها الى تقرير الافصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة الحدود في النفس فان تلك هي المعرفة وانما التمييز لاحق بها ضرورة فان بمعرفة حقيقة الشيء يعرف ان كل ما ليس تلك حقيقته وتلك اوصافه ليس هو ولو قصد للتمييز بنفسه لقد كان فيه الخطأ من وجهين .

احدهما ان ذلك المقصود لا يتم في شيء من الاشياء الا بمعرفة سائر الاشياء حتى لا يبقى منها شيء واحد لا يعرف ويعتبر سائرهما فلا يوجد فيها ما يشاركه في تلك الافصاف المميزة فيتحقق حينئذ تميزه بتلك الافصاف واما في التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود الى معرفة شيء غيره وغير اوصافه ويعلم مع ذلك انه قد يميز بها عن كل شيء غيره من جهة العلم بان كل ما يشاركه فيها ولا يميز عنه بشيء منها فهو هو والآخر ان قصد المعرفة التامة يلزمه التمييز وقصد التمييز لا تلزمه (١) المعرفة التامة والناقص موجود في التام والتام غير موجود في الناقص او ما جعل فيه عوض الجنس عرض عام كمالو قيل في حد الانسان انه المشاء الناطق او التمكن الحساس الناطق او بان يذكر فيه فصل الجنس عوض الجنس لانها كثير اما يشتهان وهو من قبيل حذف شيء من الذاتيات ايضا كمالو قيل في حد الانسان انه الحساس الناطق او قدمت الفصول فيها على الاجناس كمالو وجد الثالث بانه ثلاثة خطوط محيطه بشكل وهو شكل يحيط به ثلاثة خطوط .

وافضل الرسوم من جعلها ما كان فيه اوصاف ذاتية وافضلها ما كان الذي فيه منها اكثر كما يرسم الانسان بانه جسم ذو نفس حساسة محركة بالارادة منتصب القائمة وافضلها ايضا ما كان الذي فيه من الافصاف الذاتية اجناسا لا فصولا كترتيب الجنس في موضعه في الحد والوصف العرضي موضع الفصل كالحيوان المنتصب القائمة لا كالحساس وما قدم فيه الذاتي من الافصاف على العرضي كالحيوان المنتصب القائمة ايضا في رسم الانسان والطارئ الابيض اللون الواحد الشخص في رسم القنص (٢) وان كان كل واحد من الابيض اللون

والواحد الشخص اعم وقوعا من الطائر والجسم النباقي الاحمر اللون العديم الورق في رسم المرجان وان كان عدم الورق وحرمة اللون فيه اعرف من انه جسم نباقي وما كانت فصوله خواص لا اعراضا وكانت الزم لذات المر-وم والحق به .

واما ما ليس فيه اوصاف ذاتية فافضله ما كان فيه عرضي عام نظير صوم الجنس وخاص كالقصل كالشاء المنتصب القائمة او الضاحك للانسان والاقصى منها ما كان بخلاف ذلك اعني ما ليس فيه وصف ذاتي كالأور-م الانسان بانه المشاء ذو الرجلين وما فيه من الذاتيات اقل ايضا فانه انقص مما فيه منها اكثر كرسم الانسان بانه الجسم المشاء ذو الرجلين فانه انقص من رسمه بالجسم الحساس المنتصب القائمة وما يقدم فيه العرضي على الذاتي في الترتيب كالأوتيل في رسم الانسان انه المشاء الحساس المنتصب القائمة .

اللهم الا ان يكون العرضي اعم من الذاتي فانه يقدم لعمومه حيثئذ فان التقديم بمقتضى العموم في الرسوم اولى منه بمقتضى الذاتية وان كان يكون رسما ناقصا لجعله العرضي اصلا وكالاصل والذاتي لاحقا ومرعا والذي فيه من الذاتيات فصل او فصول انقص من الذي فيه منها جنس كذى النفس المحركة بالارادة المنتصب القائمة فانه انقص من الجسم الحساس المنتصب القائمة وما كانت فصوله اعراضا عامة متداخلة يميز باجتماعها انقص مما فصوله او فصله الا خبر خواص او خاصية تامة التمييز كالجسم المشاء ذي الرجلين فانه انقص من الجسم الضحاك وما كانت فصوله اعمد لزوما لذات الرسوم فانه انقص من الذي فصوله الزم له والحق به كالحيو ان المنتصب القائمة فانه انقص من الحيوان الضحاك او القابل للعلم وافضل التمثيلات من جعلها اما فيما كان من النظائر فبنظير اعرف واقر ب كالنور للعقل ومن الاشياء التي هي اوصاف ماثلة لاوصاف الممثل عليه لا يخالفها بشدة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلّة وانما يخالف الممثل عليه كل واحد مما يمثل عليه باوصافه بمجموع الصفات لا بما يشاركه (١) فيه من الصفات وان كان خالفه في ذلك

(١) هامش - لا - الصفات فيه مني احادها

بأقرب المخالقات واشبهها كما يمثل به من الإرادة الملكية والانسانية فان الشعور المشترك وان لم يكن واحدا متماثلا في الارادتين فهو الاقرب حدا والاشبه واما فيما كان من تعريف الكلي بجزئيه والمعقول بمحسوسه فبان يكون ذلك الجزئى المحسوس اعرف جزئيات ذلك الكلي المعقول واتمها في معقوليته مثل ان يتمثل على الحيوان بانسان وفرس لابعثقاء مغرب ولا بالقنص وعلى المربع بما ظهر للحس نساوى اضلاعه وشدة تقاربها لا بما ظهر فيه اختلافها وتفاوتها .
وانقصها ما كان بخلاف ذلك اما فيما كان من النظائر فما كان بنظير ابعد من المعرفة كالتمثيل على النفوس الفارقة بالجن ومن الاشياء فما كان باوصاف بعيدة المشابهة لاوصاف المتمثل عليه كالتمثيل على النفس في البدن بالرباب في السفينة وبالملك في المدينة .

ومن تعريف الكلي بجزئيه والمعقول بمحسوسه فما كان بجزئى هو ابعد الجزئيات من المعرفة وانقصها في معنى معقولية الكلي كالتمثيل على الحيوان بالقنص وعلى المربع بما ظهر للحس اختلاف اضلاعه وشدة تفاوتها .

وبالجملة فان المعرفة تكون ذاتية او عرضية واكتساب الذاتية يكون بالاقلويل المؤلفة من اسماء المعاني الذاتية اعنى الحدود واكتساب العرضية يكون بالاقلويل المؤلفة من اسماء المعاني العرضية اعنى الرسوم والتمثيلات ومحصول التمثيلات يرجع الى محصول الرسوم لان المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة اوصاف عرضية ومنها تلتم الاقلويل التمثيلية فافضل الحدود ما اشتمل على سائر الاوصاف الذاتية بترتيب يتقدم فيه عامها على خاصها واعرفها على ما ليس باعرف ودل بالفاظ معروفة مأثوفة عند المعرف واختصر الالفاظ مع استيفاء المعاني ليكون اسهل حفظا وفهما باستعماله الفاظا تدل على كثير من الاوصاف بالتضمن والاشتغال كالحیوان اذا استعمل في حد الانسان عوضا من الجسم ذى النفس الحساسة وما عداه فهو ناقص فاسد ونقصه وفساده انما هو بقدر اختلافه بما يخفى به من ذلك وافضل الرسوم ما كان اشتغاله على ذاتيات اكثر واعم وعرضياته انزم واعرف وما

وما خالفه فهو ناقص وفاسد ونقصه وفساده بقدر خلافه ومباينته .

الفصل الثالث عشر

في القسمة والتحليل والجمع والتركيب

المعينة على اكتساب الاقوال والمعرفة

قد ينفع في تحصيل الاقوال والمعرفة بتصرفات عقلية في قوانين تعليمية هي جمع وتقريب وجودي وذهنى لما ينصرف العقل فيه ويتوصل اليه به (١) اما الجمع فهو اكتساب المفردات المتكثرة الذوات وحدة عرضية وهو على وجهين تأينى وتركيبى والتأينى هو الذى آحاده متميزة في اجتماعها كل عن صاحبه عقلا وحسا كالسكر من آحاد الرجال والقول من آحاد الالفاظ والتركيبى هو الذى تحتلط آحاده وتتحد اجزاؤه ولا يدرك كل منها على حياه كتركيب بدن الانسان من اخلاطه والاخلاط من اسطقاتها والتأليف ضربان ذهنى ووجودى والذهنى كتأليف عموم المعنى الكلى من جزئياته كالجنس من انواعه والنوع من اشخاصه واما الوجودى فهو كتأليف الشئ من اجزائه المتشابهة وغير المتشابهة كالبدن من العظم واللحم والابد والراس والرجل والتركيب ايضا ضربان ذهنى ووجودى اما الذهنى فكتركيب الانواع والحدود من الاجناس والفصول والاصناف والرسوم من الاجناس او من اصناف اعم مع الاعراض والخواص والوجودى ضربان طبيعى كتركيب بدن الحيوان من اخلاطه واخلاطه من اصولها واسطقاتها وصناعى كتركيب السكينجين من الخلل والمسل فليس في هذين ما يظهر آحادها متميزة في الاعيان في تركيبها كما تظهر مفردات التأليف في تأليفها والتفريق فهو تكثير الوحدات العرضية وتمييز الآحاد الاحتمالية الاختلاطية التركيبية والتأليفية فان وحدة الواحد قد تكون ذاتية كواحد بذاته وهويته ولا تقبل تكثيرا (٢) بوحده وقد تكون عرضية كواحد الجنسية المشتملة على كثرة صنفية ونوعية وشخصية والوحدة المنوعية المشتملة على كثرة صنفية وشخصية والوحدة الانصالية المشتملة على كثرة انفصالية .

وهو ايضا على ضربين تفريق أحاد التأليف ويسمى قسمة وتفريقا وتمييز أحاد التركيب ويسمى تحليلا والقسمة على ضربين قسمة كلية الى جزئياته وقسمة كل الى اجزائه .

وقسمة الكلية الى جزئياته على ثمانية اضرب قسمة جنس الى انواعه كقسمة الحيوان الى الانسان وغيره وقسمة نوع الى اشخاصه كقسمة الانسان الى زيد وعمر وغيرهما وقسمة جنس الى اصناف كقسمة الحيوان الى الطائر والسباع والماشى وقسمة صنف الى اجناس تحت عموم كقسمة الكائن الفاسد الى الجمد والنبات والحيوان وقسمة نوع الى اصناف تحت عموم كقسمة الانسان الى التركي والبدوى وغيرهما وقسمة صنف الى اصناف تحت عموم كقسمة الطائر الى آكل اللحم ولا فط الحب وراعى العشب وقسمة صنف الى انواع تحت كقسمة الطائر الى العقاب والغراب وغيرهما وقسمة صنف الى ما تحتها من الاشخاص كقسمة البدوى الى زيد وعمر وغيرهما .

واما قسمة الكل الى اجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب الى اجزاء كثيرة وقسمته الى اجزاء مختلفة كقسمة بدن الحيوان الى اعضائه الآلية كاليد والرجل والرأس وغير ذلك فتكون كل قسمة لمقسوم على احد هذه الوجودات العشرة لا غير .

واما التحليل فهو مقابل التركيب وبعبارة مبتدئا عما انتهى اليه ومنتهيا الى ما ابتدا به وما ضيا على سبغه من غير تقديم ولانا خيرا ما في مقابلة التركيب الذي يكون في المعاني الكلية ويسمى تحليل الحد والرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحد والرسم حيث يكون تحليل المحدود لتحصيل مفردات الحد وذلك هو الذي يكون باعتبار المشاركات والمبائنات بين الاشياء حتى يتميز بذلك ما يعم من معانيها وما يخص كتحليل معنى الانسان الى الحيوان والناطق والحيوان الى الجسم المغتذى والحساس وانتحرك بالارادة وكذلك تحليل الجسم والمفتدى حتى ينتهى الى الاوائل التي لا تركيب فيها ولا مشاركة ولا مبائنة واما في مقابلة التركيب

الوجودى ويسمى التحليل بالعكس اما الطبيعى كتحليل بدن الانسان الى الاخلاط والاخلاط الى الاسطقات واما الصناعى فكتحليل السكنجين الى الخل والعسل ومن كل واحد من هذه الانماء ما هو الانفع الافضل والانفع اما مطلقا واما بحسب غرض دون غرض وقد يكون منها ما هو اقل نفعاً وفضيلة مطلقاً ومخصوصاً ومعرفة ذلك فقد تم بالوقوف على مواقع الانتفاع بكل واحد منها خصوصاً فى الترض الذى قصد بذكرها فى هذا الموضع وهو تحصيل ما يرام تحصيله من الاقاول المعرفة واكتسابها .

الفصل الرابع عشر

فى وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم

ولان الحدود معقولات مؤلفة من معان فتحصيلها انما يتم بتحصيل المعانى المفردة التى تؤلف منها ومفردات الحقائق اما ان تكون بسائط مفردة فى وجودها وادراكها واما ان يكون وجودها وادراكها مع غيرها فى التركيب والبسائط المفردة فى وجودها وادراكها فلا حدود لها ولانها تلف الحدود منها وانما تعرف بذواتها ويستوفى ذكر وجوه التوصل الى معرفتها فى غير هذا العلم .

وقد تعرف برسوم وصفات عرضية ونذكر وجوه التوصل الى اكتسابها وتحصيلها هاهنا واما البسائط الموجودة فى التركيب فهى وان كانت ايضا لاحدود لها فان الحدود تؤلف منها وقد تذرك بذواتها وبرسوم واوصاف عرضية ولان الحدود تفيد المعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية فاكسابها يتم بالمعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية والا فالاصول والمفردات اذا لم تعرف الامعرفة عرضية فما يعرف بالاصول لا يعرف ايضا الامعرفة عرضية لاذاتية .

مثال ذلك ان المعرفة الذاتية بالانسان انما تتم بان تعرف المفردات التى حقيقتها مؤلفة منها كالحیوان والناطق معرفة ذاتية فكما انه من لم يعرف الحيوان والناطق لا يعرف الانسان كذلك من لم يعرفهما بذاتيهما لا يعرف الانسان بذاته وقصارى

المعرفة بالحدود ان تكون كالمعرفة باجزاء حده التي عرف بها فاذا كانت المعرفة (بها) عرضية فمعرفة المحدود بها لا تكون الاعرضية مثلها وانقص منها لانها بها فاذا كانت المعرفة بالحیوان والناطق وان كانا ذاتين للانسان عرضية فمعرفة الانسان بهما لا تكون الامثلها عرضية فاكتمساب الحدود انما يتم بحصول المعرفة الذاتية بالبساط التي الحدود وحقيقة (المحدود ٢) مؤلفة منها والمعرفة الذاتية للحقائق البسيطة سواء كانت مفردة في وجودها او موجودة في التركيب انما تحصل باطلاع النفس على كنه حقائقها اما بواسطة الحواس والآلات كما يدرك النور بالبصر وغيره بالحواس الاخرى واما بغير وساطتها كادراك المدرك لادراكه والمشتاق لشوقه والمحبة لمحبهه والعالم لعلمه وامثال ذلك الا ان المدركات بذواتها قد تكون مختلطة مجتمعة في المؤلف والركب منها ولا يتميز للمدرك احادها كما يدرك خلطا من صمغ جسيمين احدهما اسود كالا تمثلا والآخر ابيض كالاسفيداج فان البصر يدرك منهما لونا واحدا هو الغبرة وان كان المدرك في الحقيقة انما هو مجموع لونين لونا واحدا وانما يحجز المدرك عن التمييز فاذا احتيل بتدبير عقل صناعي في تفريق اجزائها وتمييز كل منها عن الآخر رأى اللونين كلا على انفراده فصح ان المرئي انما كان مجموع لونيها ولم يكن لونا واحدا بسيطا ولان كل محدود مؤلف الماهية او مركبها من حقائق وبساط وتلك البساط اما ان تكون ظاهرة متميزة كل عدل حيا له فالذهن لا يحتاج الى تكلف تدبير صناعي في تمييزها بل هو يدرك حقائقها ويستثبها (٣) وبؤلف حد المحدود منها واما ان تكون خفية مختلطة بمتزجة امتزاج الخل والعسل في السكجنيين فالذهن يحتاج الى حيل وتدبير ذهنية وجودية في تحليلها وتفصيلها توها او وجودا وتمييز احادها البسيطة للادراك والاستثبات حتى اذا استثبت حقائقها الف منها في ذهنه حدا وحقيقة واحدة هي حقيقة المحدود فمن ذلك التحليل الذهني العقل للحقائق الذهنية ويتم بالنظر الى الموجود الواحد وتحصيل حقيقته الواحدة ثم اعتبارها بقياس حقيقة اخرى مستحصلة من موجودات اخرى مشابهة له فيجد الحقيقتين

تشارك في حقيقة وتختلفان باخرى فيتميز له اشتراكهما فيما اشتركا فيه واختلافهما بما اختلفا به ويستثبت كلا من الحقيقة المشتركة والميزة على انفرادها فتكثر بذلك حقيقة الوجود الواحد ويتميز ما فيها من ذلك التركيب ثم كذلك في كل واحدة من الحقيقتين اذا اعتبرت بقياس حقيقة اخرى مشابهة لما فانها قد تنكثر ايضا الى مشتركة وميزة حتى يقع الانتهاء الى المشترك الذي لا مابينة في ضمنه ولا اشتراك بعده والمشاركات هي التي كانت سميت اجناسا اذا كانت الحقائق ذاتية واصنافا اذا كانت عرضية والميزات هي التي كانت الفصول الذاتية والعرضية فيتميز بذلك التحليل ما في ضمن الحقيقة من تركيب كما يتميز بالتفريق ما في ذينك الجسمين من مزج وتركيب ثم يؤلف حقيقة واحدة كتأليف الهوية الوجودية واحدة بالتركيب فيكون الذهن قد وقف على حقيقة الوجود وعرفها معرفة تامة اذ عرف بسا نطها التي هي مركبة منها ثم عرفها بهما فالحدود تنكتسب بالتحليل العقل المذكور على هذا الوجه ثم بهذا التأليف اذ يتبدى الذهن في تأليفها بآخر ما انتهى اليه تحليله وينتهي عنده ابتداء منه اعني انه يتبدى في تأليفها باول مشترك وآخر مميز وقد يحتاج الذهن في الحدود الى التحليل الوجودي التفريقي حتى يتحصل مميزات مفردات حقيقة المحدود كما يحتاج في تحديد بدن الانسان الى معرفة اصول تركيبه المحتاج في تمييز آحادها الى التحليل والتفريق كقسمة الى اعضائه الآلية واعضائه الآلية الى اعضائه المتشابهة الاجزاء ثم لا تنأى له معرفة ما في هذه من التركيب على الحقيقة الابالتحليل الصناعي لما او بمقايستها بما حلل من مماثلات لها واستعمال طريق صناعي استدلالى يميزها عقلا كما يستدل بحجج على انها من الاسطقات الاربع وعلى ان اكثرها الارضى برسوبها في الماء والهوائى بطفوها عليه والنارى بجر ملمسها والهوائى برده ان تساوى خفتها وثقلها وكما يستدل على ذلك بصلاحتها ولينها وكثافتها ولطافتها ثم يؤلف الحد من اصول التحليل على الوجه العقلى لاعلى الوجودى فيقال انه جسم مؤلف من الاسطقات تأليفا غلب فيه كثيفها مثلا على لطيفها وباردها على حارها اذ يميز في تفصيلها اعم اجزاء ماهيتها عن اخصها

ويرتب على النحو الذي يرتب فيه الأعم ثم ما يليه حتى الاخص .

وبالجملة فينهى ان تعلم ان من المعارف ما يستحصل بالطلب العقلى واقتصد الارادى كما قيل ومنها يقال (١) من غير قصد ولا طلب ولم يسم بالاكتسابى من المعارف كل مطلوب بقصد ارادى وطلب عقلى وانما سمينا من ذلك بالاكتسابى ما كان محصول معرفته هو معرفة اشياء هى اجزاء حقيقة وهو مؤلف منها ومعرفة صورة تأليفه حتى يكون لمجموع ذلك فى الذهن وحدة ما كما لمجموع تلك الحقائق فى الوجود وذلك المجموع الذهنى هو المسمى حد الذالك الوجودى المحدود فالمعرفة الاكتسابية على الحقيقة انما هى التى تحصيل بالحد والوصاف الذاتية واما التى بالرسم والوصاف العرضية فانما تذكر معها لمشابهتها واختلاطها بها وقد تقدم القول بان كل معرفة مستحصلة بطلب عقلى وقصد ارادى فهى لاحالة مسبوقة بمعرفة تقدمت الطلب فنبتت الذهن عليه والا فكيف يطلب مجهول لا يعرف بوجه وكيف يهتدى الى طلبه وطالب المعارف انما يأخذ عن معرفة وينتهى الى اخرى .

والمعارف اما ذاتية واما عرضية اما عامة واما خاصة اما مجملة واما مفصلة فالطالب قد يأخذ عن العرضى الى الذاتى وعن العامى الى الخاصى وعن الجملى الى التفصيلى وبالجملة عن الانقص الى الاتم وعن الاظهر الى الاخفى بل عن الاسبق الى المتأخر عنه واخذه الى الذاتى من العرضى فهو الذى بالطريق الاستدلالى التنبىي وذلك من فن العلوم وان توصل به الى المعارف وعن العامى الى الخاصى فهو الذى بالتحليل العقلى العلوم وقد يتفع فيه بالقسمة على اختلاف وجوها وتحصيل الفصول التى بها ينتقل الى الخصوص عن العموم وقد تنال بحس واستدلال وتحليل كما يقال ان هذا الشيء جسم ثم الجسم اما ذواتى نفس واما غير ذى نفس ويستحصل بوجه من تلك انه ذو نفس ثم ذواتى نفس اما حساس واما غير حساس ويستحصل بوجه منها انه حساس ثم الحساس اما ناطق واما غير ناطق ويستحصل بوجه (٢) منها انه ناطق وعن الجملة الى المفصلة فهو الذى بطريق

التحليل العقلي والوجودي أيضا على ما عرفت .

والاصل في جميع ذلك ان اكتساب الحدود انما يتوجه فيه اولا الى تحصيل البسائط التي هي آحاد حقائق المحدود فهي اوليات الحدود ولا تكتسب بمحدود والتدبير العقلي الذي به يتوصل الى نيلها متقدم على القانون الصناعي الذي عليه العمل في تأليف الحدود وكذلك الرسوم وتحصيل بسائطها من الاوصاف العرضية انما يحصل بطريق من هذه ايضا اعني بتحليل عقلي او وجودي او توصل استدلالى علمي كالاستدلال على الحرارة او الطاقة بالخفة وعلى الثقل او الكثافة بالبرودة او بنيل حسي كادراك الحرارة باللس والحرارة بالبصر فاذا كانت الحدود والرسوم انما تتحصل بتحصيل بسائطها فالامان في طلب البسائط واجب التقديم على طلبها ولان الطلب للشيء المعين انما يتم بمعرفة سابقة فاستفادة المطلوبات انما تكون بقدر ما سبقها الى النفس حتى كلما كانت المعرفة السابقة عندها اكثر كانت على تحصيل المطلوبات اقدر وان كان طلب المعارف قد يكون على وجهين احدهما مطلق غير مقصود والاخر معين مقصود فالمطلق قد يستغنى فيه عن تقدم المعرفة كمن خرج من داره واخذ سره لمشاهدة اى شيء اتفق له مما لم يعرفه فيقصده والحل ١ - محصول ذلك وجه تقف عليه في غير هذا العلم والمعين المقصود فهو الذي لا يمكن الا بسبب معرفة كما قيل وينتهي اليه من المعارف السابقة بهذه الوجوه المذكورة التي منها الحد ومنها ما يتقدم على الحد وهي التي تنال بها بسائط الحدود واوائلها غير المحدودة والقدماء وان كانوا انكسروا في الحدود وطولوا فانه لم ير لهم فيما انتهى اليها تعليم مستوفى في تحصيل بسائط الحدود واوائل المعارف كما وجد لهم ذلك في تحصيل اوائل القياسات ومبادئ العلوم -

الفصل الخامس عشر

في المناسبة بين الاسامي

والحدود للتصورات والوجودات

اعلم ان الحد ودائما هي حدود بحسب الاسماء والاحماء اسماء بحسب الحدود بل
اقول ان الاسمى انما هي بحسب المعانى والمعانى لها؟ وبحسبها والمعانى فهى
لوجودات اما البسيطة فالبسيطة منها واما المركبة من تلك البسائط فهى للركبات
من تلك البسائط وتلك هي حدودها والاسمى توضع لافى الازهان او لا كما قيل
وللوجود ثانيا وبحسب ما حصل منه فى الذهن للركبات بحسب معانيها المركبة
فى الازهان التى هي حدودها وللبسائط فبحسب معانيها ايضا فان الشئ قد يسمى
باسم بحسب صفة واصاف فيكون الحد انذى بحسبه مركبا من تلك الاوصاف
او من النسبة (١) وتلك الصفة كما يسمى الانسان بالكاتب وينعت به فانه انما يقال
عليه هذا الاسم بحسب كتابته فيكون حده الذى بحسبه انه فاعل الكتابه (٢) وكما
يسمى بالعالم وينعت به فيكون حده الذى بحسبه انه الذى له علم وكما يسمى
بالإنسان فيكون حده الذى بحسبه الحيوان الناطق وكذلك فى العكس انما يقال له
انسان من جهة حيوانيته ونطقه وكاتب من جهة ما يفعل الكتابة وعالم من جهة
ما له علم وله بحسب كل حد صفات عامة وخاصة يتركب منها ذلك الحد كما له
من جهة انسانيته الحيوان والناطق ومن جهة كاتبيته الفاعل للكتابة وكما ان المسمى
انما يسمى ما يعرفه ومن حيث يعرفه فكذلك الحد انما يحد ما يسميه ومن حيث
يسميه فهى كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وان كانت لذلك الشئ المحدود
بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية وتكون ايضا ذاتيات ذلك
الحد الذى بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد بهذا الحد
ويسمى بهذا الاسم الآخر بن فان الكاتب كما انه عرضى للانسان من حيث
هو انسان اعنى حيوانا ناطقا كذلك الانسان اعنى الحيوان الناطق عرضى للكاتب
من حيث هو كاتب وهذه العرضية فى المفهوم وعند التصور كما ان الذاتية ذاتية
بحسب ذلك فالبياض ذاتى للابيض فى مفهوم ابيضيته وان كان عرضيا له فى
مفهوم انسانيته او فرسيته وكذلك النطق ذاتى للانسان فى مفهوم انسانيته وان
كان عرضيا لمفهوم ابيضيته او كاتبيته فهذه بسائط الحدود وذاتيات المحدود من

حيث هو محدود فان الحد حقيقة ذهنية وبسائطه احزاء تلك الحقيقة وهى التى بها المحدود هو ما هو اعنى هى التى بها سمي بذلك الاسم ولذلك قد يستقر للشيء فى الذهن مفهوم يسمى بحسبه باسم ثم يقرر الطلب له مفهوم ما آخر بصفة او صفات اخرى فيسمى بحسبها باسم آخر ثم يحكم بذلك الاسم على هذا الاسم اى بذلك المفهوم على هذا المفهوم حكما بانه هو اى بان هذا الشيء او الموجود المسمى بهذا الاسم والمحدود وبحسبه بهذا الحد هو بعينه المسمى (١) بهذا الاسم الآخر المحدود بحسبه بهذا الحد .

كما يقال ان الانسان محدث وحقيقته ان الشيء المسمى بالإنسان من حيث هو إنسان اى حيوان ناطق يصدق عليه التمتع بمحدث بمفهوم وجوده بعد عدم سابق اعنى بعد لا وجود كان له بقياس زمان ماضى فالاسماء والحدود داخله فى المواضع والمواطات فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطاتهم ولا يلزم من ذلك جهل ولاتناقض فيكون للشيء الواحد اسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب اسماء كثيرة وكل ذلك بحسب نفوت واصاف كثيرة كاللإنسان من حيث انه (٢) جسم وحيوان وإنسان وكاتب وطبيب وعالم وله بحسب كل اسم حدا الا ان الحدود ان كان بحسب الاسم فانما يكون حداً من حيث هو لمسمى موجود حتى يكون محمول حقيقة وجودية وانما هو حد بالاضافة اليه اى لمحدود .

واما اذا كان الاسم لصفات مجموعة لاحقيقة لها فى الوجود فانه لا يكون حدا وان كان شرح لفظ وتفسير اسم كما يتمثل به فى عزرايل الذى هو اسم شرحه دال على صورة ذهنية مؤلفة من هاتين الصورتين فالحد حد لمحدود وحدوى من حيث عرف ومن جهة ما بحسبه سمي وعلى ان الشيء اذا كان له اسم وحد بحسب الاصل والجوهر منه كالحويان والناطق و آخر بحسب اعراض ولو احقى لاهية الوجود كالكاتب او المنتصب القائمة برؤى الاول اولى بان يسمى حدا للشيء الموجود والثانى بان يسمى رسماً وان كان هذا فى ايضا حداً بحسب اسم منحوبه مفهومه

خاصا فان ذلك الشيء يسمى ايضا بحسب اصله وجوهره باسم ويحد بذلك الحد بحسبه ويسمى بحسب اعراضه ولو اُحِقَّ باسم ويحد بحسب مؤلف من تلك الاوصاف التي هي بحسب هذا الاسم ذاتية وان كانت بحسب الاصل والجوهر عرضية فيكون الحد ايضا بحسب الاسم والاسم بحسب الحد .

وانما كنا سمينا الرسم رسما للاصل وبحسب الاسم الجوهرى من حيث هو منبه على مفهومه تنبيه الدلالة واللزوم واما بحسب الواحق والاسم الذى يحسبها فلم يتجاسر (١) من يسميه حدا وما من احد من اهل العلم ممن يقول بهذا او يخالفه يتحاشى ان يقول ما حد الابيض وما حد الاسود وما حد الكاتب وما حد الطيب وهذا ايضا لا مانع منه فيه فانه عائد الى مواضعه واصطلاحه فى تسمية الحدود والرسوم والعلم بهذا يتم ويتحقق لمن يحقق ما قيل فى الفصل الذى تكلم فيه على ما به الشيء هو ما هو فى العلم والوجود واقفنه فيها وعلما وتدبر هذا القول معه وبحسبه .

الفصل السادس عشر

فى حكاية ما اورده من استصعب قانون التعديد

وجعله فى حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجويز ذلك الممتنع

قال مامنه ان صناعة التعديد صعبة عندى ممتعة لاعلى الوجه الذى جرت به عادة الناس من اعتذارهم عن تقصيرهم تواضعا وتجملا لكن لان الأمر فى نفسه كذلك وذلك لان الحدود انما تم بالاجناس الحقيقية والفصول الذاتية جميعها حتى لا يشذ منها واحد ولا يدخل معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على البشر من وجوه احدها اننا قد نلتقط فناخذ الجنس البعيد دون القريب ونخل بالجنس القريب وما فيه من فصول يزيد بها على البعيد كما ربما غلطنا فاخذنا الجسم بدل الحيوان فى حد الانسان وذلك يكون لان الجنس البعيد سهل التعرف ظاهر والقريب عسر التعرف خفى ولان البعيد له اسم والقريب لا اسم له كما ربما كان للانسان والفرس جنس قريب يجمعهما اخصى من الحيوان واعم من كل واحد

هنما وينفصل من عموم الحيوان بفصل مجهول عندنا به يتميزان عن غيرها في ذاتيهما لومعروف المعنى ولا اسم له وكذلك فيما فوق الحيوان تحت عموم الجسم ذي النفس وايضا فان القصول قد تساوى في عمومها وخصوصها فلا تتميز لنا كالحساس والمتحرك بالارادة في الحيوان فانهما ذاتيان متساويان في عمومهما وخصوصهما حتى ان كل حساس متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حساس فايكون كذلك فباي قانون يتم لنا استخراج وجه وبأى وجه يتحقق انا اتينا على سائر القصول التي هذه صفتها في المحدود هذا وايضا فمن لنا بذاتية ما نعتقد ذاتية وعرضية ما نعتقد عرضيته حتى لا نأخذ اللازم مكان المقوم او نترك المقوم اذ (١) نظن فيه انه لازم فمن هذه الوجوه يصعب علينا استخراج الحدود لكل محدود بل يتمتع هذا نص كلامه .

ولم يعول في اعتبار الذاتي والعرضي على ما قرره من مفهوميهما او لم يراعيه متأبيا (٢) على التحقيق في كل موجود ومحدود وقد عرف بما سلف من القول ان الحدود حدود بحسب الاسماء والاسماء لذوات الحدود بحسب الحدود وقد عرف اصناف الذاتي واختلاف مفهوماته وان التي منها داخله في الحدود اما في حدود المسميات من حيث هي مسميات فعلومة وتوصل اليها بطرق الاكتساب المتقدمة وكذلك التي بحسب الهوية الموجودة التي اذا تصورت في الذهن حقيقتها وحدها دل عليها باسم يكون للوجود بحسبه فقد تعلم ايضا اذا جمعت الهويات بطريق التحليل والتفصيل عقليا وبطريق الخصوص والعموم وجوديا (٣) وبطريق التمييز والتفصيل بين مجتمعات الموجودات فان تعذر من ذلك شيء في بعض الاشياء فهو من قبيل المجهولات التي يستعسر الوقوف عليها اما على الاطلاق وبحسب كل انسان واما في وقت دون وقت وبحسب شخص

(١) لا - او (٢) لا - مبنا (٣) في هاتين القطع ولا - لان الخصوص والعموم يكونان باشتراك الوجودات واختلافها والتحليل والتفصيل يستمدان من الذهن في التصور من غير ان يتعرض للوجود .

دون شخص وكما يتعذر ذلك في العلوم والقياسات بحسب الحدود الوسطى وليس ذلك بان يقال في الحدود اولى منه بان يقال في القياسات والعلوم .
واما قوله ان القصول قد تتساوى في مرتبة العموم والخصوص فلا يعلم وهو اصعب ما اعتد به .

فتقول انه لا يخلو ان يكون خفاؤها من حيث هي فصول مميزة او من حيث هي صفات موجودة للوصوف فان كانت من حيث هي صفات موجودة للوصوف لا يعلمها العالم فقد عرفت ان العارف يسمى ما عرف من حيث عرف ويحدد ما سمي من حيث سمي فالحد حدد بحسب الاسم والاسم والحد بحسب المعرفة فالذي يسمى من حيث يعرف يفسر الاسم بالحد الذي هو تفصيل المعرفة والمجهول غير داخل في الحد الذي بحسبه سمي المسمى وحد الحاد والجهل بالمجهول غير قادح في العلم بالمعلوم من حيث علم فاننا اذا عرفنا من شيء ما كالتلج انه جسم ابيض ثم جهلنا من امره هل هو قطن او تلج لم يضر جهلنا بتلجيته وقطنيته في معرفتنا بحسبيته وبياضه فاذا سمينا باسم يدل على معرفتنا ثم حددناه بحسب ذلك الاسم كنا قد وفيما الاسم شرحه والمعرفة بياتها من حيث عرفنا ويبقى ما جهلناه كما جهلناه حتى نعلمه بهلم آخر وهكذا لو كان للشيء صفات عدة حتى علمنا بعضها وجعلنا البعض لم يضرنا جهل المجهول في علم المعلوم اذا استقصينا علم المعلوم بما يعلم به وسمينا من حيث عرفنا وحددناه من حيث سمينا .

وتفسير الاسماء بالحدود هو من جملة تفسير اللغات وتعريف معاني الالفاظ حيث يعرف السامع بالاسم معناه الذي عناه به المسمى والمسمى لا يعني الا يعرفه والسامع الذي ينقل اليه ذلك اذا فهم المعنى والمعاني المقصودة بالاسم الذي تضمنها في التسمية فقد تم فهمه لما سمعه ممن سمعه منه حيث عرف ما عناه وقصده بالاسم وتضمنه معناه واذا من حيث هي فصول مميزة فلا يمكن ان تجهل لان الانسان اذا عرف الصفة للوصوف فقد عرف انه يتميز بها عن كل ما ليست له والتميز لازم للعرفة بالعرض لزم ما اوليا من حيث ان ما ليس له ذلك فليس هو الوصوف

وكيف تساوى القصول في مرتبة الخصوص والعموم ثم تساوى في الذاتية واللزوم فان الصفات لوصوفات في التسمية لا تدخل مالا يعنيه المسمى مع ما يعنيه فلا تفضل عليه ولا تنقص عنه ولا تساويه فان المسمى اذا سمى الحساس لم يدخل التحرك بالارادة معه في (المعنى - ١) والتسمية وان دخل (٢) معه في انصاف الموصوف به وسواء في ذلك مساواته له في العموم والخصوص اولا مساواته اذا كان المسمى بحساس لا يدخله في التسمية ولا في الحد الذي بحسب الحساس واما في الوجود فسيوضح في العلوم ان الصفات لوصوفات منها اصول هي مقدمة الوجود في الموصوف على غيرها وغرها لازم لها فاذا تساوى صفتان في الخصوص والعموم فلا اصل فيهما هو الفصل كما قيل وان تساوى في كونها اصليين حتى لا يكون احدهما تابعا للآخر ولا متبوعا كان الامر على ما اوضحنا في الحدود بحسب تسمية المسمى وما عني منها .

وعلى رأى هذا القائل بحسب تقرير الوجود فليها فرد الوجود فهو الصورة والفصل المتقدم ولا يتقرر الوجود على رايه بشيئين فان احدهما ان كفى في تقرير الوجود كما قلنا فيما سلف فالآخر لا مدخل له في ذلك وان لم يكف فالثاني هو المقرر كالجسم مثلا الذي ان تقرر وجوده بفصل الحساس فلا مدخل للتحرك بالارادة في تقرير وجوده وان لم يتقرر به فالتحريك بالارادة هو المقرر والوجود الواحد لا يتقرر بشيئين من حيث هما شيان بل من جهة معنى يتحدان به على ما يقال في الصورة هذا ان كان تقرير الوجود هكذا وليس كذلك بل على ما تجده في العلوم عند الكلام في الصورة والمبولى وشرطه في الذي اتي يلزمه بهذا لانه قال فيه انه الذي بارتفاعه يرتفع الموصوف واقول من حيث هو موصوف ويقول من حيث هو موصود في الذاتية الوجود ونعتبر نحن التسمية والمعنى لان الوجود انما يتوقف على العاقل الموجبة للوجود دون غيرها والصورة هي المعالول لكنها علة لتجمله الموجودة منها ومن المبولى كالجزم من الكل فله (١) عليه بهذا المعنى وهذه العلية في تصور المتصور وذهن العارف لانه يتصورها

بتصور الشيء الذي هي صورته في الميولي وقد سلف من هذا في الكلام في الفصول ما فيه كفاية لكنك اقترحت اشياء بهذه الزيادة وكذلك ما قاله من اشتباه الذاتي بالعرضي في الوجود والذهن اما في الذهن فيحسب المعنى واما في الوجود فيحسب التابع والمتبوع فان تعذرت علينا معرفة التابع والمتبوع في الوجود لم يتعذر بحسب ما يعنيه المسمى وتداوله الروايات في اللغات فان كل عرضي لشيء ومن جهة فقد يكون ذاتيا له من جهة اخرى بحسب المعنى والتسمية كالكتابة لزيد التي هي ذاتية له من حيث هو كاتب وعرضية من حيث هو انسان وتعذره في الوجود من جهة معرفة السابق واللاحق لا يكون في كل محدود ولا عند كل حاد ولا في كل وقت ولا يقع فيه التعذر اكثر مما يقع في جانب القياسات والعلوم وليس اذا عرض علينا القياس في اشياء دون اشياء يكون ذلك قد صار منجزا مطلقا عن القياس كذلك التحديد ان تعذر في اشياء دون اشياء واوقات دون اوقات (١) ثم مع ذلك لا يكون هذا تعذرا في الحقيقة لان الحد اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند الذهن وهو الذي يحسبه وضع الاسم وحصلت (٢) الوحدة الذهنية والمعنوية هو ذلك المحصول الذهني فان المعاني الجنسية والفصلية التي هي حقائق الميولات والصور في ذوات الميولات والصور هي موجودات كثيرة لها ضرب من الاجتماع في الوجود وبالعرض يقال للجموع منها انه واحد وليس لها وحدة حقيقية كما يظنه هذا القائل من انه الموجود الواحد يقوم من اشياء كثيرة قوام كل واحد منها بالآخر فاذا كان كذلك وجعل الانسان لبعضها وحدة وجمعا ذهنيا وترك بعضا فلم يذكره ولم يدخله في تصوره فلم يكن خاطئا ولا غالطا .

مثاله ان البدن الذي فيه نفوس كثيرة نباتية وحيوانية وناطقة ان كان كل واحدة منها موجودة قائمة بنفسها في وجودها ولها نوع اجتماع مع الاخرى فليس للجموع منها وحدة الا بالعرض وعند التصور كما سيتحقق لمن احب

(١) زيادة في لا - لا يكون ذلك منجزا عن التحديد (٢) لا - جعلت .

التحقيق فان اوقع الذهن تلك الوحدة والجمع على اثنتين منها او ثلاث اعنى على
البدن مع الحاسة او عليه معها ومع النباتية فليس هو في ذلك غلط ولا له فيه نوع
جهل فاضح كما زعم فاما ان كان بعضها له قوام بنفسه والبعض الآخر قوامه به
فذلك عنده عرض لا يقوم الماهية ولا يدخل في التحديد .

ونحن فقد بينا ان الذهن اذ اعنى جوهره مع عرض كان مجموعهما من معنيهما
حد لا محالة فللذهن ايضا ان يعنى من ذلك ما شاء ويسميه ويحدده بحسب ما عنى
واما ان كان كل منهما لا يقوم بنفسه بل بالآخر ومع الآخر والكل انما يؤخذ واحدا
حاصلا بالاجتماع دون الآحاد المفردة وهو ما يذهب اليه في الهولاء والصور
وهو (١) من اسباب استصعابه ما استصعبه في هذا الموضع فنسوضح القول فيه
ونبين انه لا وجه له ولو كان لقد كان لا يوجب في الحدود هذه الصعوبة العظيمة
على ما قيل .

وقد بقي في امر الحدود (٢) ابحاث تأتي في المناسبات بينها وبين البراهين وهي
اكثر ما امعن فيه المتقدمون في الكتب المنطقية في كلامهم في الحدود فلذلك
تكلموا في الحدود بعد كلامهم في البراهين وما عدا ذلك مما ذكرناه فلم يتكلموا
فيه الا قليلا ومن استوفى فيه قولا فانما اورده في العلم الكلي وبقي فيها تنبيهات
تورد في فنون المبادلات وانواع النظائر في المعلومات .

المقالة الثانية

من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعبر من الحكمة
في العلوم وما له وبه يكون التصديق والتكذيب

الفصل الاول

منها في الاقاويل الجازمة

قد عرف اول ما المعارف وما العلوم وما الفرق بينهما وان العلوم تكون

(١) زيادة في لا - ما يذهب اليه (٢) قط - الحدود .

بالفاظ ومعان مؤلفة والاقاويل الجازمة هي الالفاظ الدالة عليها من حيث هي علوم لامن حيث هي معاني فوق واحد وان الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الى الوجود في الموافقة والمخالفة والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة وان الحكم حالة تحدتها النفس لها وفيها وهو العلم بل العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس فتكون المعلومات لذلك تقال على صنفين اولاً وثانياً اما اولاً فلي ما قد يسمى علماً وهو الحكم في القضايا بالاثبات والنفي واما ثانياً فلي الامور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها معلومات وان كان من المعلومات اشياء لا يحكم بمعانيها على امور وجودية انها (١) هي كالاجناس والانواع تقدم ذكرها وان كانت انما تحصل بالنسبة الى امور وجودية ولذلك ليس الوجود واجب التقدم على كل معلوم وعند كل عالم بل من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون اسباباً لها اعنى العلوم وهذا يحققه الاعتبار بسهولة من الوجود والقضايا ايضاً هي الاقاويل الجازمة وتسمى من حيث هي اعلام من واحد لآخر اخباراً .

وقد قسمت القضايا الى الحلية والشرطية والحلية منها هي التي يحكم بشيء . ويسمى محمولاً انه شيء يسمى موضوعاً او انه ليس له حكماً فصلاً والحكم بانه له يسمى ايجاباً وبانه ليس له يسمى سلباً .

واما الحمل فانه يقال على الايجاب منها (٢) بالحقيقة وعلى السلب مجازاً من حيث ان فيه تقدير حمل قبل حصول العلم ورفع السلب في العلم فليس كل معنيين يخطر ان بالبال يلزم عند الذهن ايجاب احدهما على الآخر او سلبه عنه بل انما يكون ذلك في معان مخصوصة لمان مخصوصة يلزم الحكم بالايجاب او السلب فيهما اما لذات المعنيين واما لسبب يوجب ذلك فيهما وانذى للمعنيين من حيث هما معنيان على الاطلاق من ذلك جواز الحمل قبل العلم فان اخرج العلم ذلك الجواز الى الوجوب وحكم به كان ايجاباً وان اخرجه الى الامتناع وحكم برفعه كان سلباً فكان اسم الحمل مقولاً على السلب من اجل ذلك الجواز المتقدم عليه فهو مقول

عليه مجازا وعلى الايجاب بالحقيقة وكذلك الموضوع والمحمول يقال على المقدر الموضوعية والمحمولية وعلى المعنيين اللذين حكم باحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محولا وموضوعا والموضوع ليس يتعين موضوعا والمحمول محولا ولا يكون احدهما اولي بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان او من حالة يتعلق بتصورها اكثر من ان الاسبق الى الذهن في عادة من يقدم الموضوع يحمل موضوعا وفي عادة من يقدم المحمول يحمل محولا فان من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه اذ يقول مثلا كل انسان حيوان ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه اذ يقول مثلا الحيوان على كل انسان او مقول على كل انسان بل ذلك ربما يعين بما هتيمما وباسباب تتعلق بهما من حيث هما هاهنا من حيث هما منصور ان كما سيقال في العلوم ان معاني الجواهر توضع للاعراض كالانسان للبيض وان الجزئيات توضع للكليات كالانسان للحيوان وكزيد للانسان ولا ينبغي ان يتوقف الذهن ههنا حتى يقول في هذه الالفاظ القولة مامعنى الحكم بشيء لشيء وما معنى انه وما معنى شيء حتى يطلب لكل لفظ تعريفا فقد قيل في قوانين التعريف والتعرف ان السابق الى معرفة اعراف من الالفاظ ومعانيها يعرف به ما لا يعرفه منها فليس كل لفظة تعرف باخرى على الاتصال هلم جرا بل تعرف ما لم تعرف بما عرف وتختلف بحسب العارفين وما سبق الى معرفتهم لايضا -

ويقال من الحليات معدوية وهي التي موضوعها او محولها او هما اسم عرف لسلب شيء من الاشياء لا بمعنى محصل يدل عليه نصا وكلمة كذلك غير محصلة المعنى كقولنا الانسان (١) صامت او الفرس غير ناطق او الانسان غير ناطق ومقابلها (٢) من القضايا التي محولها وموضوعها اسمان او اسم وكلمة محصلان يقال لها بسيطة فتقسم القضايا الحلية الى بسيطة ومعدوية وقد فرق بين المعدولية وبين السالبة (٣) من القضايا وهي التي يحكم بنفى المحمول عن الموضوع بان تلك

(١) كذا - ولعله - الانسان - ح (٢) لا - مقابلهما (٣) لا - السالبة -

اعني المدولية حرف السلب الذي هو لا وغير فيها جزء من المحمول او الموضوع والحكم بالانبات والنفي يجمعهما ويدخل عليهما فنقول الفرس غير انسان (١) زيد ليس غير انسان وفي عرف اليونانيين كان ذلك مستعملا وكان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول كما قد يستعمل في العربية ايضا وكانوا يسمونه خالفة الاسم وهو حرف هو فيقولون الفرس هو غير انسان وزيد ليس هو غير انسان ويسمى في القضية رابطة فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزأ من المحمول وان تقدم عليها كان سلبا للمحمول فتم بذلك الفرق بين السالبة والمدولية التي محوطة غير محصل واما التي موضوعها غير محصل فلا اشتباه فيها لان الحرف يتقدم على الموضوع فيقال غير الانسان صامت او غير الانسان هو صامت او الانسان هو صامت والقضية التي يذكر فيها الرابطة فيها كقولنا زيد هو انسان تسمى قضية ثلاثية والتي لا يذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تسمى قضية ثنائية وحرف السلب في السالبة منها لا يجعلها ثلاثية كما انه في الثلاثية لا يجعلها رباعية اي لم يقولوا فيها ذلك والحكم بالانبات والنفي في القضايا ان كان جزأ ماحتما غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حليا كما قيل وان كان غير جازم بل مشروطا بشرط مجهول الحكم والحصول معلوم الزوم والعناد سميت القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بوجود النهار في هذه القضية غير جازم بل متوقف على شرط مجهول (٢) هو طلوع الشمس فاذا علم علم معه هذا في الزوم وتسمى شرطية متصلة .

واما في العناد فقابل ذلك في الحكم كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجود او تسمى شرطية منفصلة وذلك لان القضية اما ان تكون معلومة الحكم بذاتها او في ذاتها او يكون الحكم فيها متعلقا بحكم في غيرها فالمعلومة يكون الحكم فيها حليا والتي عليها يتوقف على غيرها تكون على ضربين تعلق الزوم وتعلق العناد المذكورين ويحتاج الى علم بالزوم والمعاند فان علما جحيفا

(١) لا - الفرس غير زيد ليس غير انسان (٢) لا - محمول -

كانا حليين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او اب - و - ب ج -
 كاج - او الشمس طالعة والليل غير موجود وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم فان
 علم الزوم وجهل حال الزوم او العناد وجهل حال المعاند كان العلم الشرطى فان
 من يعلم انه ان كانت اولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وان كان
 اب - وب ج - فاج - او اما ان تكون الشمس طالعة او تكون الكواكب
 طالعة ثم علم ان الشمس طالعة علم ان النهار موجود وعلم ان - اب - و - ب ج -
 علم ان اج - او علم ان الشمس طالعة علم ان الكواكب ليست بظاهرة والجزء
 الاول من الشرطية المتصلة يسمى مقدما كقولنا ان كانت الشمس طالعة والجزء
 الثانى يسمى تاليا كقولنا فالنهار موجود والحرف المضاف الى القضية الاولى وهو
 ان ونظائره يسمى حرف الشرط والثانى وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يسمى
 حرف الجزاء والاعتبار فى الايجاب والسلب اللذين فى القضية الشرطية غير
 الاعتبار الذى فى ابراهيمى انما هو فيها اوجبه الحكم فيها وهو الزوم والعناد فالحكم
 بالزوم فى المتصلة يسمى ايجابا ولو كان بين سالتين كقولنا ان كان كذا ليس
 كذا فكذا ليس كذا والحكم برفعه فيها يسمى سلبا ولو كان بين موجبتين كقولنا
 ليس ان كان كذا فكذا كذا كذا والحكم بالعناد فى المنفصلة يسمى ايجابا كقولنا
 اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ورفعه يسمى سلبا كقولنا ليس اما
 ان يكون كذا واما ان يكون كذا وقد جعل الايجاب فى الشرطى هو الزوم
 والموجبة هى المتصلة والسلب هو (١) العناد فى المنفصلة والسالبة هى المنفصلة
 وليس كذلك لان الشئ ليس اما ان يكون لازما لكون هذا حيوانا لكونه انسانا
 واما ان يكون معاند الكونه انسانا لكونه فرسا حتى يكون الحكم فى المتصل
 بالزوم وفى التفصل بالعناد متاقتضة للزوم بالعناد وللعناد بالزوم لان التقيضين
 لاثالث لها وهما ثالث لثالث كونه انسانا عند كونه ابيض او اسمر واسود .

وقد فرق بين الحملية والشرطية من القضايا بان قيل ان الجملة من القضايا
 بسيطة باعتبارها اذا قيست الى الشرطية وفى الشرطية تركيب لان اجزاء

القضية الشرطية قضيتان حيلتان قد صارتا قضية واحدة من اجل الحكم بل لو حكم
بهما نكاتا قضيتين فان حرف الشرط والجزاء او (١) اسقطا من قولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار وجود وقيل كلا على حدته لكان قوله الشمس طالعة
قضية والاخرى قضية اخرى في كل منهما موضع صدق وكذب واما الحيلة فانها
اذا حلت الى جزئيهما اللذين هما المحمول والموضوع لم يكن في احدهما موضع
صدق ولا كذب وان كانت اشياء فوق واحد فان الموضوع والمحمول في القضايا
الحيلية قد يكونان لفظين مفردين يدلان على معنيين مفردين بسيطين او مركبين
غير ملحوظي الاجزاء كقولنا الانسان حيوان وقد يكون كل منهما الفاظا فوق
واحد قد صار لها اتحاد حصل به منهما موضع واحد او محمول واحد ومعداها واحد
ولم يحوظ الاجزاء كقولنا الحيوان الناطق المائت وهو الموضوع حسم ذو نفس
حساس وهو المحمول ولكن لا يوجد في اجزاء القول الدال على معنى الموضوع
والقول الدال على معنى المحمول موضع صدق ولا كذب على الصيغة التي بها حلت
ووضعت فليست قضايافى الحيلة لا تكون في القضية قضايافى بالفعل وفي الشرطية
تكون .

واقول انهما من جهة الحكم قضية واحدة لا تركيب فيها لان القضية انما تكون
قضية من جهة الحكم لا غير فاذا لم يكن في حكمها تركيب فلا تركيب فيها ولا يبعد
ان يوجد في الجملي ايضا تركيب مثل هذا فان من قال قد علمت ان الانسان
حيوان قد قضى بقضية واحدة فيها موضعان تصديق وتكذيب وهما قضيتان قوله
قد علمت وقوله الانسان حيوان الا ان يتأول فيقال ان الحيلة تكون ابسط من
الشرطية لانه الشرطية تركبت من قضايافى لا محالة والحيلة فقد لا تتركب من
قضايافى ولم تقل وليس في الامعان في امثال (٢) هذا كثير فائدة خصوصا لمن
يريد توفير ذهنه على تحصيل مهمات العلوم بل لعلها تجدى في رياضات الازهان
وتعويدها للتدقيق في الانظار .

(١) لا - اسقطا (٢) لا - مثل .

الفصل الثاني

في المحصورات والمهمات

والمختصاصات من القضايا

ومن القضايا الحملية ما يكون موضوعها جزئيا أي شخصا واحدا معينا كقولنا زيد وقد سميت مخصوصة ومنها ما يكون موضوعها كلياً وحينئذ إما أن يكون قد بين أن الحكم بالمحمول على كله أو بعضه أما الذي على كله فكقولنا كل كذا كذا وتسمى القضية التي هي كذلك كلية أي كلية الحكم وأما الذي على بعضه فكقولنا بعض كذا كذا وتسمى القضية التي هي كذلك جزئية أي جزئية الحكم لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وإن كان الموضوع في نفسه كلياً ولفظنا كل وبعض انحصرتان للحكم في الموضوع يسمى كل منهما سورا والم يذكرفيه السور من القضايا تسمى مهملة كقولنا كذا كذا من غير أن نقول كل كذا أو بعض كذا والسور في الحكم إنما يعتبر اثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للحمول لأن الكلية والعموم بالفعل للحمول إنما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة ونسبته (١) إليها من حيث هي كثيرة وأما إذا حمل على واحد واحد منها فأنما تحمل نفس طبيعته لانسبته ولأن حيث هو منسوب إلى كثرة فلا كلية للحمول قبل حمله حتى تعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله بعد حمله ومن حيث يحمل على شيء وعلى غيره لا في حمله على شيء واحد من حيث هو ذلك الواحد . وأما ما يقال من أن ذلك قد يعتبر وإن كان مجانباً للعادة مثل قولنا الضحاك هو كل إنسان فأنما ذلك الحصر للموضوع أيضاً وزيادة اعتبار وذلك أن محصوره في الذهن هو كما يحصل من قولنا كل إنسان ضحاك دون غيره أو كقولنا إنما الضحاك هو كل إنسان وكذلك لو قيل الإنسان هو كل ضحاك فأن معناه أن الموصوف بالإنسان هو الذي يحمل عليه الضحاك دون غيره وأمثال هذه الأشياء في دلالات الالفاظ كثيرة لمن تفقدها وفي أمثالها ومن قبيلها تنفق اغلاط كثيرة في كثير من المهمات وفي ضمن القضايا الشرطية قضايا حملية كما قيل وتكون

القضيتان الحملتان اللتان في القضية الشرطية موجبتين وهى موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتكونان موجبتين وهى سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقد تكونان بالعكس من هذين فليس السلب والايجاب في القضية الشرطية هو سلب حملاتها وايجابها ولذلك قد يكون الحصر والاهمال فيها ليس هو الحصر والاهمال في حملاتها بل قد يجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولادوامه فما ذكر فيه الدوام فهو كلى وكالكلى وما لم يذكر فيه فهو مهمل وما ذكر اللادوام فيه فهو جزئى وما لم يذكر فيه فهو مهمل اما المحصور حصرا كليا فهو كقولنا كلما كان كذا كان كذا واما الحصر الجزئى فكقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا واما الاهمال فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السلب فكقولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الكلى اوليس كلما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئى وليس اذا كان كذا كان كذا وهو السلب المهمل فهذا في المتصل .

واما في المنفصل فلا يوجب الكلى هو ان يقال دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والجزئى قد يكون اما كذا واما كذا والمهمل اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والسالب الكلى ليس ابته اما كذا واما كذا والجزئى قد لا يكون اما كذا واما كذا والمهمل ليس اما ان يكون كذا ولما ان يكون كذا لكن هذه الاعتبارات اشبه بالمعاني التي تسمى جهات منها بالاسوار فانهم قد قرروا في الحملات ان الجهات هي حالة الدوام واللا دوام ولتحكم وجعلوا الدوام هاهنا سوراء واخلاوا هذه عما يجرى مجرى الجهة فلو جعلت هذه جهات وتركت بلا اسوار لقد كان كذلك ايضا والحق هو ان المقدم في هذه وهو كقولنا ان كانت الشمس طالعة نظير الموضوع في تلك كقولنا الانسان والثلى وهو كقولنا فالنهار موجود نظير المحمول في تلك وهو كقولنا حيوان وكذا ان السور هناك سور للموضوع في الحكم بالمحمول عليه كذلك السور هاهنا حصر للمقدم في الحكم بلزوم التالى له وكما كان السور هناك يبين ما يدخل تحت حكم المحمول من الموضوع

الموضوع أهو كله أم بعضه كذلك ههنا يجب ان يكون السور مبنيا لما يلزم
 التالى من المقدم أكله أم بعضه لكن عموم التالى هاهنا للمقدم انما هو عموم لزومه
 بجميع المقدم كما كان عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه باسره والمقدم
 ههنا ليس هو موضوع المقدم كقولنا هذا من قولنا ان كان هذا انسان ولاعموله
 كقولنا انسان من ذلك ولاجموعهما من حيث هو مجموع فانه لايجتمع منهما فى هذا
 الجمع معنى واحد الا فى صورة القضية التى هى الحكم فالحكم بان هذا انسان يلزمه
 الحكم بانه حيوان فاذا اردنا فى ذلك العموم وكلية اللزوم لم يكن الا لزوم ذلك
 الحكم لكل ذلك الحكم وذلك ليس له كل وبعض ولا يتكثر الا باحوال و
 ازمان فيكون العموم ان يقال كل وقت وحال يكون فيه هذا انسانا فهو حيوان
 وهو نظير ما قيل كلما كان هذا كذا كان كذا وكذلك قولنا قد يكون فى اللزوم
 الجزئى وليس البتة فى رفع اللزوم بالكلية وقد لا يكون فى السلب الجزئى لكن
 جدوى الحصر ههنا قليلة فان الحكم ههنا انما هو بلزوم التالى للمقدم ولا لزومه
 واذا كان كذلك فاللازم منه لازم فى كل وقت وحال وما ليس بلازم فى كل
 وقت فليس بلازم لما قيل انه لازم له نفسه بل هو لازم بحسب تلك القرينة والحال
 فان قولنا قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لا يكون فيه لزوم ولا يستعمل
 من قبله حكم وانما يلزم الحكم بحسب قرينة وحال وهو اذا كان هذا حيوانا ناطقا
 ولا فرق بين قولنا اذا كان وكلما كان ومتى كان واما قد يكون وقد لا يكون فلا
 يستعملان واذا (١) استعملا فهما من الجهات لامحالة وفى موضع يمكن ان يكون
 ويمكن ان لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان واما قولنا فى السلب الكلّى
 ليس البتة اذا كان كذا كان كذا فهو فى معنى القضية المنفصلة القائمة اما ان يكون
 كذا واما ان يكون كذا وتخالف الاولى الثانية فى ان الاولى تمنع اللزوم
 والمعية فى الوجود ويجوز معها ان لا يكونا معا (٢) والثانية مع رفع اللزوم ثبت
 مثال الاولى ليس البتة اذا كان الانسان قائما هو قاعد فقد منعت ان يكون قائما

وقاعدة معا ولا يتمتع ان لا يكون لافانما ولا قاعدة كالضطجع -
ومثال الثانية اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ولا يمكن ان
يكون هما جميعا اعني زوجا وفردا ولا يمكن ان يكون ولا واحدا منهما حتى
لا يكون لازوجا ولا فردا ولا يراد في السلب المتصل اكثر من سلب الاتصال
المذكور كقولنا ليس اذا كان او ليس كلما كان فكان الايجاب في المتصل تال يلزم
وهذا تال لا يلزم والمتصل تال يعاند وليس وجه رابع فقوله ليس البتة اذا كان
كذا كان كذا هو الحكم بالانفصال والعناد لا يسلب الاتصال وان كان السلب
في ضمن العناد فان الضد والعناد غير وليس هو والذي (١) قل بهذه الاسوار في
الشرطيات قد دق في نظره كما اتى عليه القول ولم يحرر كما انتهى اليه البحث
والتحقيق فيرجع (٢) القول الى ما في التعاليم القديمة ولم يرد عليه الابان الانفصال
ليس هو سلب الاتصال ولا الانفصال سلبه بل سلوبها غيرهما لكن بالبيان الذي
اوضح في هذا القول لا بالرد المطلق -

الفصل الثالث

في جهات الفضاء

يقال يمكن لما ليس هو على الوصف الذي يحسبه قيل انه ممكن ولا يتمتع ان يكون
عليه وذلك اما في الوجود واما في الذهن والذي يحسب الوجود اما على الاطلاق
واما بحسب وقت ما والمطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته
ولا يتمتع عنه بذاته ولا يعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل انما يعتبر كونه كذلك متى
كان بسبب موجب ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع او بعدم ذلك السبب
الموجب مثله الهواء اذا قيل يمكن ان يكون باردا او غير بارد فانه لا يكون باردا
بذاته ولا يتمتع البرد عنه بذاته وانما يكون باردا ببرودة الثلج والماء ولا يكون باردا
لان حر الشمس منع برودته اولعدم برد الثلج والماء الموجب لبرده (فالبرودة
له ممكنة على الاطلاق بهذا الاعتبار - ٣) -

(١) لا - فالذي (٢) لا - فرجع (٣) ليست في لا -

و(١) الذي بحسب وقت مافيه الذي لا يكون في وقت ما يقال انه يمكن بتلك الصفة وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب او لا يكون بسبب مانع او بعدم السبب الموجب كالحشب يقال في وقت ما انه يمكن ان يكون سريرا وهو الوقت الذي ليس هو فيه سرير وفيما بعده يكون سريرا ان كان بسبب هو نجارة النجار ولا يكون ان لم يكن بسبب مانع او بعدم نجارة النجار ويقال من هذا اكثرى لما اسباب كونه اغلب واكثر من اسباب لا كونه كالصحو في الجو واقل لما اسباب كونه اقل واضعف من اسباب لا كونه كالظمر في الصيف ومتساوى ومتقارب لما يتساوى فيه ذلك ويتقارب (٢) كالظمر والصحو في الشتاء وفي البلاد التي هو فيها كذلك وعلى سائر الاقسام فكونه لا يكون دائما وذلك الذي على الاطلاق انما يعتبر فيه كون ذاته لا تقتضى تلك الحال التي لا جملها نسب اليه الامكان ولا يمنعها وانما يكون له اذا كانت موجب هو غيره ولا يكون اذا لم يكن مانع او لعدم ذلك السبب الموجب سواء كانت له دائما ولم تكن اذا لم يكن كونها او لا كونها له بمقتضى ذاته فهذا هو اعتبار الممكن بحسب الوجود واما اعتباره في الذهن فان الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المحقق او بالجهل الصرف او بالنظر الباطل فالجهول الصرف يقال فيه يمكن ان يكون كذا وان لا يكون وجاز ومحمّل وذلك ان الصفة اما ان تكون معلومة الوجود للوصف عند الذهن بمجرد النظر فيهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجبها له عنده كالقول بان الكل اعظم من جزئه فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ضروريا ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون الكل اعظم من جزئه واما ان تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرد النظر فيهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده كالقول بان الجزء اعظم من كله فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ممتنا ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر ايضا فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون

الجزء اعظم من كله وكل ما هو على غير ما تبين الصفتين (١) اعني كل ما ليس باولى العلم من الايجاب والسلب يسمى من حيث هو كذلك ممكنا اذ يكون له امكان وجواز واحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولا حتى اذا حضر السبب الموجب للعلم اخرج ذلك الامكان الى الضرورة او الى الامتناع وقد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يرجح ويوجب الظن الضيف او القوي او لا يحضر ايضا بل يبقى الذهن على وقتته وحيرته فيكون نظير الامكان الوجودي في اكثريته واقلية وتساويه يقال له كذلك (٢) ايضا وهذا الامكان اعني الذي بالاعتبار الذهني هو الذي يسمى بالامكان العامي اذ قيل مطلقا فاما ان (٣) قيل يمكن ان يكون دخل فيه الضروري او يمكن ان لا يكون دخل فيه مع الممكن الممتنع وان قيل يمكن ان يكون وان لا يكون معام الممكن والضروري والممتنع لانه يقال على ممكن وضروري وممتنع قبل العلم المحقق الذي يكون بالسبب لالان العامة تقوله فان اشتقاقه من العموم لامن العامة كما ظن قوم وهو نظير الامكان الوجودي من حيث انت الضرورة والامتناع اتما اوجبهما فيه سبب كما انه الوجود والعدم يوجبهما في ذلك سبب .

وربما قيل ممكن لما ليس بممتنع وادخل الضروري الاولى تحتها وليس بصواب وانما يدخل تحت الممكن من الضروري غير هذا والا فهذا لا يكون ابدا مجهولا حتى يقال عليه هذا الامكان الذي حقيقته الجهل يعطى في النقيض وايها الموجب وايها السالب وكذلك يقال ضروري لما هو على الوصف الذي بحسبه قيل انه ضروري ولا بد من كونه عليه وذلك في الوجود والذهن ايضا والذي في الوجود اما مطلق واما بشرط والمطلق فهو الذي يكون على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا ينتظر سببها يجب ولا يرتفع بسبب كالميوان للسان والزوجة للثنين والذي بشرط فهو باعتبار ذاته دون الشرط ممكن على ما قيل وبذلك الشرط يكون ضروريا وذلك الشرط سبب لا محالة فهو اما دائم الوجود غير متغير الايجاب والسببية ولا مانع

(١) لا - الصفتين (٢) قط - لذلك (٣) لا - اذا .

يمنع كونه ولا يرتفع عنه بسبب من الاسباب فهو له دائماً ما دام موجوداً مثل كون السماء موجودة .

واما دائم الوجود متغير (١) الايجاب والسلبية فلا يدوم له ما دام موجوداً ولكنه اضرة سببه يكون لاجالة وقت ما يوجه السبب الموجب له ولا مانع يمنع كونه له في ذلك الوقت ولا يرتفع عنه بسبب مثل النشروق والثرؤب للكواكب الذي هو لها بسبب ضروري متغير الايجاب وهو الحركة الدورية ولذلك لا يدوم لها ما دامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يكون لها لاجالة في وقت ما يوجه لها اعنى وقت ما ينتهي بها الحركة الى الافق ولا مانع يمنع نشروقها او غروبها حينئذ ولا يرتفع ذلك عنها سبب .

وهذا الضروري الوقت يقال له ممكن ايضا بالامكان المطلق من حيث ان ذات الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه واذا كان الوصف فكونه لسبب واذا لم يكن فلما منع او لعدم ذلك السبب او عدم سببته ويقال له ممكن بالامكان الوقت ايضا بحسب الوقت الذي لا يكون فيه كذلك وضروري في الوقت الذي يكون فيه ويقال له ممكن دون تعيين الوقت ودون السبب او دون ايجابه وضروري باعتباره مع السبب حين ايجابه ويقال ضروري ايضا لكل ما وجد وحصل حين وجد وحصل من دائم وغير دائم وممكن وضروري لانه حصل على الوصف الذي قيل بحسبه انه ضروري في وقت وجوده وامتنع ان لا يكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك وعلى ما سيوضح في العلوم ان كل ما يوجد بعد ما لم يكن فان ايجاب وجوده راجع الى سبب ضروري الوجود وان كان متجدد الايجاب متصرمه وفي وقت ايجابه وايجاه لما يوجد انما يوجد بان لا يكون مانع يمنع كونه على ذلك ولا سبب يرفعه ولو كان لما وجد فهذا هو الضروري باعتبار الوجود .

واما باعتبار الاذنان فقد قيل في باب الامكان الذهني ان فيه ايضا مطلق الضرورة وهو الذي المحمول فيه معلوم الوجود للوضع باعتبارها فقط وفيه

مشروط وهو الذى انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد عليها والضرورة فيه مشروطة موفية بمحصول ذلك السبب والمعنى الزائد وكذلك يقال تمتنع لما ليس على الوصف الذى بحسبه قيل انه تمتنع ولا بد من ان لا يكون (١) عليه وذلك فى الوجود والذى من ايضا والذى فى الوجود اما مطلقا واما بشرط والمطلق فهو الذى كونه ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته لا ينتظر سبب الاجل لا يكون له ولا بسبب من الاسباب يكون له كالبودة للنار والقردية للاتنين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون ذلك الشرط ممكن وبذلك الشرط يكون تمتنعا على ما قيل فى الضرورى وذلك الشرط اما وجود سبب مانع او عدم سبب موجب وكل منهما اما دائم الوجود والرفع غير متغير الاقتضاء ولا موجب بوجوب ما اقتضى رفعه فهو تمتنع دائما مادام موجودا مثل فرض السماء ساكنة فانه فرض دائم الامتناع مادامت السماء موجودة لاجل دوام وجود سبب مانع من ذلك وهو القوة غير المتناهية المحركة للسماء التى هى دائمة الايجاب للحركة والرفع للسكون غير متغيرة الاقتضاء وليس فى الوجوب سبب موجب ما اقتضت هذه القوة رفعه وهو السكون واما دائم الوجوب متغير السببية والرفع (٢) فلا يدوم ذلك الامتناع مادام موجودا ولكنه ضرورة السبب يرتفع للاحالة وقت وجوب رفعه عن السبب فلا موجب يوجب في ذلك الوقت الذى يرتفع عنه مثل شرعوق الكواكب وغروبها فان لها اوقاتا تمتنع فيها شروقها واخرى تمتنع فيها غروبها لسبب ضرورى متغير الايجاب وهو الحركة ولذلك لا يدوم لها هذا الامتناع مادامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب تمتنع للاحالة وقت ما يوجب امتناعه اعنى وقت ما تكون تحت الارض فلا تشرق فى ذلك الوقت او تكون فوق الارض ولا تقرب فى ذلك الوقت ولا موجب يوجب شروقها وغروبها حينئذ وهذا تمتنع الموقت يقال له ممكن ايضا بالا مكان المطلق كما قيل فى الضرورى من حيث ان ذات المحكوم عليه لا تقتضى ذلك الحكم ولا تمتنعه واذا كان فكونه لسبب مانع او لعدم السبب الموجب ويقال لما هو تمتنع بهذه

الصفة اعنى بالامتناع الوقت ممكن ايضا بالامكان الوقت في الوقت الذي هو فيه
ممتنع من حيث انه فيما بعد يكون موجودا وحقيقة ذلك انه في ذلك الوقت يقال له
ممكن لا يقال انه ممكن في ذلك الوقت فان بينهما فرقا لان الاول كان الوقت فيه وقتا
للقول والحكم بالامكان والثاني كان الوقت فيه وقتا للحكم به واذا جعل الوقت
وقت الامكان كان صدقا اذ يكون الامكان في ذلك الوقت حاصلًا وهو المحكوم به
مرفوعا ممتنعا ولا يتناقض فان من قال في وقت غروب الشمس انها يمكن ان تطلع
فقد صدق اذ يكون الوقت وقت حكمه وقوله ليس وقت حصول ما قاله وحكم
به واذا قال في وقت طلوعها يمكن ان تطلع في هذا الوقت فقد كذب اذ يكون
وقت قوله وحكمه بالامكان هو وقت الحصول ووقت الحصول يبطل فيه الامكان
وتحصل الضرورة كما قيل واذا قال ايضا في وقت غروبها يمكن ان تطلع في
هذا الوقت فكذب به اظهر فالمتنع الوقتي يصدق عليه في وقت امتناعه الامكان
الوقتوي ويكون الامتناع محكوما به بشرط ذلك الوقت وبحسبه والامكان
بحسب ذلك الوقت مقيسا الى ما بعده فان الممكن في وقت وجوده يصدق
عليه انه ضروري الكون كما قيل وكذلك (هو - ١) في وقت عدمه يصدق انه
ممتنع الكون والامكان يصدق عليه اما لوجوده ففي وقت عدمه باعتبار وقت
وجوده اذا كان مستقبلا واما لعدمه ففي وقت وجوده باعتبار وقت عدمه اذا
كان مستقبلا كما يصدق القول على الشمس في وقت غروبها بانها يمكن ان تطلع
اي يصدق القول بالامكان في ذلك الوقت لان الطلوع يكون في ذلك الوقت
وكذلك في وقت طلوعها لها يمكن ان تغرب ويقال ايضا لهذا الممتنع الشرط
انه ممكن دون الشرط الذي بحسبه صار ممتنعا وممتنع باعتباره مع ذلك الشرط
ووقت اقتضائه لامتناعه ويقال ممتنع ايضا لكل ما ليس حينه وليس من دائم
العدم وغير دائم لانه ليس وذلك على الوصف الذي قيل بحسبه انه ممتنع ولم يكن
بد من ان لا يكون عليه ولم يوجب موجب كونه كذلك ومقابل ما قيل في
الضروري وهو ان كل معدوم بعد ما كان فان ايجاب عدمه راجع الى سبب

ضروري الوجود متجدد الايجاب متصرمه وفي وقت ما لا يوجب ما يرتفع
بارتفاع ايجابه انما يرتفع ما كان اوجبه بان لا يكون ، موجب غيره . يوجب كونه
ولو كان لما عدم فهذا هو الممتنع باعتبار الوجود .

واما باعتبار الازهان فقد قيل في باب الامكان انذهني وفيه ايضا مطلق الامتناع
وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع باعتبارها كرفض الجزء
اعظم من كله وفيه مشروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد
عليها والامتناع مشروط موقت بمحصول ذلك السبب والمعنى الزائد .

وبالجملة فكل صفة وشرط كان لايجاب ضروري فانه بعينه شرط لا امتناع
سلبه حتى يكون ممتنعا وكل صفة وشرط كان لسلب ضروري فانه بعينه شرط
لا امتناع ايجابه فان ما بالضرورة ان يكون ممتنع ان لا يكون والممتنع ان يكون
ضروري ان لا يكون وقد كان يكفي في التعليم نقل الحكم من احدهما الى الآخر
على هذه الصفة وكرر في الممتنع للتفهم -

الفصل الرابع

في المادة والجهة

اما الذي عناء ارسطو طاليس في تسمية ماسماه بالمواد والجهات من هذه الاحوال
فانه اراد بالمواد الاحوال الوجودية منها وما للاشياء في انفسها والجهات ما في
الاذهان التي هي الظنون والاعتقادات على الحقيقة على ما فصل في الفصل السالف
فيكون الممكن الذي هو جهة محتملا عاما على ما قيل لانه يصدق على اشياء تكون
ضرورية في انفسها ووجودها وتكون ممكنة لانه ظن صادق عليها والضروري
الذي هو جهة عاميا ايضا لانه حكم يصدق على ضروري ويمكن فانه يحكم بان الانسان
يمكن ان يكون كانا حكما ضروريا اي حكما يقينيا محققا -

واما اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة وعنى بذلك انه حيوان ولم يكن بدمي
كونه حيوانا او هودا انما حيوان وجعل ذلك من حيث قيل وعلم جهة ولم يرد
بالجهة ما قيل من ان العلم بذلك ضروري سواء كان الامر في نفسه ضروريا
او ممكنا

فويمكننا وجعل من حيث هو حالة الأمر في نفسه مادة فهو هذر من القول لا موقع له ولو كان لذلك وجه لقد كان لا يقتصر على هذا المعنى وحده بل كان جميع الموجودات واحوالها ايضا تستحق ان يكون لها من حيث هي موجودة اسما ومن حيث هي معلومة اسما آخر وليس كذلك بل كما قيل ان الاسامي انما هي اولاء للملومات ومن اجلها وثانيا للوجودات وليس لنا قاله ارسطوطاليس في الجهة والمادة وجه مفيد سوى هذا ومن لم يقل به فانما لم يقل به لانه لم يفهم ذلك ولم يعتبره هذا الاعتار فان هذا وجه مهم في نفسه لالاجل تأويل كلام ارسطوطاليس ولا يمكن ان يكون ارسطوطاليس اخترع هذا فانه لم يدعه اليه داع وترك مها من كبار المهات وهو ما يجري على السنة الناس في عرفهم في موضعه ويقال ايضا جهة القضية بحال اخرى غير هذه التي ذكرت وتسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها امكان ولا ضرورة ولا امتناع بل قيلت قولا مطلقا وسميت وجودية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع ولم يميز هل وجوده بالامكان او بالضرورة وهي بوجه ما ذات جهة ضرورية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع حكما جازما لا ظنا وتجويزا كما في الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة (١) الالهال الى الاسوار الجزئية والكلية فكما ان في الالهال قد حكم على الموضوع لانه حالة بالمحمول ولم يبين في الحكم أهو لكه ام لبعضه وهو لانه حالة لبعضه وشك هل هو لكه ام لا كذلك هذه قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع (٢) حكما جازما ضروريا لا تجويزا امكانيا وقتلا لانه حالة وشك هل هو دائم ام لا وبالْحَقِيقَةِ فانها من حيث هي جهة مطلقة لفظا لا تصورا واعتدادا كما كانت الثنائية من القضايا يقال خلوا من الحرف الدال على النسبة وهي في التصور غير خالية عن النسبة لانه حالة والا لما كانت قضية فانه لا تكون قضية عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع فلا قضية ثنائية في الالذهان كذلك لا قضية مطلقة في الالذهان فان

(١) أقط - بسبب (٢) لا - للموضوع وقتاما .

القضا يا لا تتبرأ (١) عند الازدهان من الامكان الذى هو جهة الا الى الضرورة او الامتناع فنسبتها الى ذوات الجهة من القضا يا بهذا الوجه نسبة الثنائية الى اثلاثيات ونسبتها الى المواد وبذلك الوجه نسبة المهملات الى المسودات اعنى وجه اعتبارها ضرورية غير معلومة الدوام واللا دوام وتتكون لا محالة فى وقت وشك انها فى كل وقت ام لا كما كانت المهملات يحكم انها لا محالة فى البعض وشك انها فى الكل هذا اذا صنفت الجهات والمواد على هذا التصنيف المذكور. واما على ترتيب آخر فانه قد قيل ان الضرورى من المواد هو الدائم اما فى الايجاب ويسمى واجبا واما فى السلب ويسمى ممتنا كل ذلك فى الوجود وجعل الجهات كذلك ايضا فى الحكم ولا اعتقاد وكان المحمول الموجود لموضوعه دائما والمعدوم عنده دائما مادة الضرورة وينقسم الى الوجوب والامتناع والذى لا يدوم وجوده للموضوع ولا عديمه مادة الامكان ونظير ذلك فى الازدهان الحكم بايجاب المحمول للموضوع دائما جهة الوجوب وسلبه عنه دائما جهة الامتناع وبايجابه وسلبه لا دائما جهة الامكان وجعل المطلق الذى حكم فيه بوجود محمول (٢) لموضوع ولم يذكر دوامه ولا دوامه فكانت نسبة المطلق بهذا الاعتبار الى ذوات الجهة من القضا يا نسبة المهمل الى ذوات الاسوار ايضا والقضا يا لا يخرج عن احد هذه الجهات الاربعة التى هى الامكان والاطلاق والضرورة والامتناع فان القائل اما ان يقول ويجزم فى حكمة واما ان لا يجزم بل يقدر ذلك الحكم ويجوزه والذى يحكم ويجزم فاما ان يحكم بالضرورة المطلقة كما يقول الانسان بالضرورة حيوان او بالضرورة الموقفة كقوله الشمس تنكسف بالضرورة فى وقت كذا او ضرورة مطلقة لاتعين فيها دواما ولا توقفا والذى يقدر الحكم ويجوزه كذلك اما تجوزا مطلقا او موقفا اما المطلق فكن يقول يمكن ان يكون زيد كاتباً واما الموقت فكقوله يمكن ان يكتب زيد غدا واما ان يكون القول قولاً مطلقاً لا يقترب به ذكر امكان ولا ضرورة كن يقول الانسان حيوان او زيد كاتب او يكتب وظاهر الاعتبار يرى ان كل قول يصدق بشرط فانه

صادق لا محالة اذا لم يذكر ذلك الشرط ولا مقابله ما كان ذلك الشرط وليس كذلك حال القول المطلق عند ما يصدق بشرط الامكان فان القول المطلق فيه حكم جازم والذي بشرط الامكان لم يجزم فيه الحكم فانه ليس اذا صدق القول بان زيدا يمكن ان يكون كاتبا يصدق القول بان زيدا كاتب لان شرط ممكن ان يكون في ضمنه وان لا يكون وليس كذلك المطلق بل هو جازم بالكون والاكون (١) فشرط الامكان اطلاقا بالتقياس الى شرط القول المطلق فالحكم يصدق على المطلق ولا يتعكس والمطلق يصدق على ما بعده ولا يتعكس .

واعلم ايضا ان الموضوع الذي يحمل عليه محمول ما قاما ان يكون لذلك الموضوع ايضا موضوع يحمل عليه او يكون موضوعا اخيرا لا موضوع له والموضوع الذي له موضوع يحمل عليه فاما يوضع على انه عنوان لموضوعه والموضوع بالحقيقة هو موضوعه لاهو وانما يوضع موضوعه معنونا معرفا به كالايض مثلا اذا وضع لمحمول ما تقبل الابيض كذا فان الابيض عنوان لموضوع لانفس الموضوع والموضوع الاول بالحقيقة انما هو الجسم ومثل معنى الابيض هو ما به يوضع الموضوع ويعنون به والموضوع الذي لاموضوع له الذي لم يعنون باكثر من لفظ يدل عليه دلالة اولى كالجسم اذا وضع لمحمول ما فانه الموضوع الاول ولم يعنون باكثر من اللفظ الدال عليه دلالة اولى فالتعضية المطلقة اذا كان موضوعها معرفا ومعنونا بمعنى من المعاني فاما ان يكون ما يوصف به دائما كما تقول الحيوان كذا فان اشخاص الحيوان وضعت في هذا الحمل وعرفت بالحيوان وهو ما يوصف به دائما ولا يرتفع عنها وقتا من الاوقات او يكون ذلك العنوان والمعنى الذي عرفت به مما يوصف به وقتا ما لا دائما كما تقول انتحرك كذا والنائم كذا فان ذلك قد توصف به اشياء لا يدوم لها فليس كل متحرك يتحرك دائما ولا كل نائم نائم دائما فذا وضعتا موضوعا معنونا بمعنى لا يدوم له بل يكون له وقتا دون وقت ثم حملا عليه محولا او سلينا عنه محولا بضرورة مطلقة او موقفة فاما ان يكون المفهوم من حكما انه له بشرط المعنى الذي عنون به اما دائما ما دام

له كما تقول ان كل متعفن الاخلاط محوم بالضرورة اى ما دام متعفن الاخلاط وليس هذا الحكم بلازم له قبل ذلك اعنى قبل تعفن اخلاطه ولا بعده واما في وقت من اوقات كونه له لامحالة كما تقول ان المتعفن مستشقى بالضرورة وليس ذلك ما دام متفسا بل في بعض زمان تنفسه واما في وقت كونه له وقبله وبعده كما تقول كل متحرك جسم فان المتحرك موصوف بذلك ما دام متحركا وقبل ذلك وبعده وقد يكون ذلك بعد اتصانه به او قبل اتصانه به كما يقال كل كائن فاسد وكل فاسد كائن فليتأمل ليعلم اى هذه يقال بمجازا واما يقال حقيقة ويدل عليه نص اللغة فقد قيل ان كل ذلك حقيقة ومنصوص عليه في اللغة .

فنقول ان الذى يدل عليه نص اللفظ من ذلك انما هو عند كون الموضوع موصوفا بعنوانه وما وضع بحسبه لاقبله ولا بعده سواء كان ما دام موصوفا بعنوانه وما وضع معه اوفى بعض اوقاته فان معناه انه له بشرط كونه كذا وليس في ضمنه انه مادام كذا اى موصوفا بعنوانه هو كذا اى موصوف بمحموله بل انه انما هو موصوف بمحموله اذ هو موصوف بعنوانه وما عدا ذلك مجاز واتفاق في نفس الامور وغير مقصود في اللغة فان القائل ان كل متحرك جسم ليس المفهوم بالذات من كلامه انه جسم سواء تحرك او لم يتحرك وانما علم ذلك اذ علم وازم اذ ازم من نفس الامور لا من دلالة اللفظ واما قيل وبعد فهو مجاز فانه لا يقال كل فاسد كائن الا بمعنى فقد كان كائنا وهو تسمح في اللغة واتكالم على فهم الانسان بعلمه الاى ليس في دلالة اللفظ وكذلك كل كائن فاسد اى سيكون فاسدا او سيفسد وهذه المجازات والاتفاقات اتفقت في الايجاب ولم تنق نظائرهما في السلب واتفقت اقس من ذلك وفي لغة دون لغة وعادة دون اخرى فانه لا يقال في السلب انه لا واحد من الناس يتنفس لان لكل واحد منهم وقتا لا يتنفس فيه وأن قيل لم يكن مصداقا ولا مقبولا بل ربما قيل كل انسان لا يتنفس ولا يقبل ولا يصدق حتى يكون المفهوم منه قد لا يتنفس وقتا ما ويكون صورته صورة الايجاب المعدول واذا قيل لاشئ من الاسود ايض فانه معناه مادام اسود

اولا نأثم ليس يبقطان ما دام نأثما .

وقد وقع اقوم من ذلك تخليط في احكامهم في القضايا المطلقة وخالفة لارسطوطاليس في اشياء منها ستذكر في موضعها فاذا تأملت ما قيل هاهنا تخلصت من مثل ذلك وسهل عليك ما صعب عليهم ومناقضة ما تجده من الاقوال التي تخالف ما قيل هاهنا في المواد والجهات يقدر عليه من جاد فهمه وتأمله لما قلناه فيها وما قاله من خالفناه .

الفصل الخامس

في اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها

وتشترك القضايا اما في الموضوع واما في المحمول واما فيها وكذلك في السور والجهة وقد تتباين في كل ذلك او في بعضه فالقضيان المشتركان في المحمول والموضوع قد تتقابلان بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وهذا السلب فقد يكون في احدهما لجميع ما اثبت في الاخرى من محمول وجهة وسور وقد يكون لبعضه والتناقض من ذلك هو ان يكون تقابلهما بحيث لا يجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الاحوال بل يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى ومن كذب احدهما صدق الاخرى وذلك يكون باشتراكهما في كل ذلك واقتصارهما من الاختلاف على كون حرف السلب في احدهما دون الاخرى حتى لا يذكر في احدهما ما لا يذكر في الاخرى سوى حرف السلب فيكون قد قيل في احدهما قول وقيل في الاخرى ليس كذلك . نأله كل - اب - بالضرورة ليس كل - اب - بالضرورة فهذا مطلق التناقض .

واما تفصيل ذلك فان الخصوصيتين المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر فيها جهة من ضرورة ولا امكان لا يعتبر فيها سوى ذلك اعني سوى المخالفة بحرف السلب فقط فيكون كل ما قيل او عني في احدهما من موضوع ومحمول وشرط (١) اي شرط كان من مكان وزمان واضافة وجزاء وكل وقوة

او فعل قيل او عني في الاخرى بعينه بزيادة حرف السلب فقط فيكون ان قيل مثلاً في الموجبة زيد قيل في السالبة زيد اي ذلك بعينه وان قيل يتحرك قيل في السالبة يتحرك ايضاً بذلك المعنى فان كان عني في تلك حركة مكانية عني في هذه مكانية ايضاً لا وضعية ولا استحالية ولا غير ذلك واذا كان في تلك في زمان كان في هذه في ذلك الزمان لاني غيره فلا يقال في تلك زيد يتحرك اليوم وفي هذه زيد ليس يتحرك هذا وكذلك المكان فلا يقال في هذه يتحرك على الارض وفي هذه ليس يتحرك على القلح وكذلك في الاضافة حتى اذا قيل في هذه صديق لزيد لا يقال في هذه ليس بصديق لعمرو ولا لزيد آخر بل لذلك بعينه وكذلك القوة والفعل فلا يقال في هذه كاتب اي بالقوة وفي هذه ليس بكاتب اي بالفعل وكذلك الجزء والكل فلا يقال في هذه طويل ويعني اليد وفي هذه ليس طويلاً ويعني الرجل فاي واحد من هذه لم يمتد لم يتم التفاضل بل جاز مع ترك اعتباره بالتصادق (١) فانه يصدق القول بان زيد يتحرك وزيدا ليس يتحرك اذا كان زيدا آخر وحركة اخرى او في غير ذلك الزمان او في غير ذلك المكان وانه صديق وليس بصديق اي صديق لزيد ليس صديق لعمرو وانه كاتب وليس بكاتب اي بالقوة وليس بالفعل وانه طويل وليس بطويل اي طويل اليد ليس طويل الرجل وكذلك قد يكذبان وما كما لا يكون طويل اليد ويكون طويلاً الرجل وليس صديق زيد وهو صديق عمرو ولا يتحرك على الارض ويتحرك على القلح .

واما اذا اعتبر ذلك جميعه فلا بد من صدق احديهما وكذب الاخرى حتى يلزم لاحالة من صدق الموجبة بعينه كذب السالبة ومن صدق السالبة بعينه كذب الموجبة اي من اجل صدقها لا من اجل الاشياء المعينة التي فيها الحكم والصدق والكذب فان قولنا الانسان حيوان والفرس ليس بحيوان يصدق احدهما ويكذب الآخر لكنه لم يلزم كذب احدهما من صدق الآخر ولا بالعكس لكن لان هذا لا يجاب في هذه المسألة اعني في هذا المحمول وهذا الموضوع اقتضى الصدق وهذا السلب في هذه الاخرى اقتضى الكذب واما في المسورات فكما

قيل ايضا انهما اذا اختلفا بحرف السلب فقط دون غيره كان ذلك تناقضا لكن
 لحرف السلب في القضية ، واضح فان تقدم على جميع ذلك ثم التناقض وكان معنى
 السالبة انه ليس كما قيل في الموجبة فان قولنا كل - ا ب - يناقضه ليس كل - ا
 ب - والا ان غير فقيل كل - آ - ليس - ب - فقد لا يتناقضان ولا يصرح
 بالتناقض في جميع الاشياء لانه قد يفهم سلبا كليا والكليتان لا تتناقضان بل قد
 تكذبان معا وما المتضادتان فان تناقضهما هو ان لا يجتمعا (١) على صدق ولا على كذب
 ونضادهما بان لا يجتمعا على صدق بل قد يجتمعان على كذب كما ان الضدين في
 الوجود لا يجتمعان معا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معا كالفاتر مثلا الذي
 ليس بحار ولا بارد فان قولنا كل انسان كاتب ليس ولا واحد من الناس بكاتب
 اولا واحد من الناس بكاتب او (٢) كل انسان ليس بكاتب اذا فهم بهذا المعنى
 لا يصدقان معا فلا يلزم من صدق احدهما كذب الآخر وقد يكذبان معا
 فلا يلزم من كذب احدهما صدق الآخر واذا القا ئلة ليس كل كذا كذا سميت
 جزئية سالبة ولا شيء اولا واحد من كذا كذا اسميت كلية سالبة فالشرط اذا
 ان يكون اذا كان احدى المتناقضتين كلية ايتهما كانت ان تكون الاخرى جزئية
 حتى اذا قيل في الموجبة منهما كل - ا ب - وهو ان يجاب كل مئلا قيل في
 الاخرى ليس كل - ا ب - وان كان لاختلاف فيهما فيما قيل باكثر من الحرف
 السالب او ليس بعض - ا ب - او بعض - ا - ليس - ب - وتخالفا فهما فيما قيل
 بزيادة حرف السلب وذكر بعض مكان كل وموصول الحكم في العبارات الثلاث
 واحد فان القا ئلة ليس كل - ا ب - منعت ان يكون الكل كذلك ففهم منها ان
 بعضا لا محالة ليس كذلك واما ان الكل ليس كذلك او ان بعض الاخر كذلك
 فلم يفهم من حكمها بل بقي جائزا وفي حكمه لم يتعرض له وهو بعينه المفهوم
 من القا ئلة بان البعض ليس كذلك واما القا ئلة ليس بعض - ا ب - فقد يفهم
 منها ما فهم منها وقد يفهم منها ان البعض ليس كذلك فقط بل الكل وانه
 ولا بعض كذلك .

(١) لا - يجتمعان هنا وفيما بعد (٢) لا - او قولنا كل .

وانما يصير هذا ناصا اذا اضيف الى ذلك في الثاني فقط وفي الثالث في اللغة العربية ولا حتى يقال ولا في بعض كذلك ونظيره في لغات اخرى مثل (هيج) في اللغة الفارسية فانه في العبارة عن السلب الكلّي افصح مما جاء في اللغة العربية واما المهملات فانها ان فهمت بمعنى المسورات بالسور الكلّي كما ادعى قوم ان قولنا الانسان بمعنى كل انسان وجعلوا الالف واللام يحصر حصرا كلياً لم تتناقض المهملتان كما عرفت انه لا تتناقض الكلّيتان وان فهمتا جزئيتين لم تتناقضا ايضا كما عرفت واما انت اريد بذلك نفس الطبيعة من غير تعرض لخصرها بكل او بعض فقد صار موضوعها كال موضوع الشخصى من حيث هو شيء واحد ويتم في السلب عنه والايجاب عليه التناقض لكن اللغات قد تستعمل ذلك على انه غير متناقض فيكون رفع التناقض فيه اصطلاحاً هذا اذا لم يكن في القضية اكثر من المحمول والموضوع والرابطة وحرف السلب في السالبة والسور مع ذلك فقط في المحصورة واما ان زيد على ذلك جهة او صفة المحمول او صفات فقيل مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة او زيد طبيب فاضل ناصح او كاتب مجود حاذق ونحو ذلك فان حرف السلب اذا تقدم فقيل مثلاً في السالبة ليس بطبيب فاضل او ليس بـ كاتب مجود كان القول مناقضاً لاحالة وان لم يتعين ما رفعه السلب فهو كل ذلك الموجب ام بعضه فكان اذا قال مثلاً ليس بطبيب فاضل ناصح لم يبين من ذلك هل اراد به انه ليس بناصح او ليس بفاضل او ليس بطبيب او ليس واحد منها او ليس اثنين منها بل كان المحمول بصفاته جعل شيئاً واحداً في السلب ثم قيل ان هذا المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس سواء كان كل ذلك او بعضه فان القول يكون مناقضاً للايجاب واما ان جعل حرف السلب بعد المحمول الاول وقبل صفاته فان القول يثبت ما قيل حرف السلب من ذلك ويسلب ما بعده على انه مسلوب واحد من حيث هو وكذلك كما يقال زيد طبيب ليس بفاضل ناصح فيكون كذلك ايضاً محتملاً لرفع الفاضل والناصح معاً او رفع احدهما فقط فيصدق انه ليس فاضلاً ناصحاً او يقال طبيب فاضل ليس بناصح فقد اثبت

اثبت ذلك ورفع الناصح فقط ورفع بعض ما حمل او كله سواء في ابطال ما قبل
قائه يتم بان لا يكون القول كذلك واي شيء نقص منه فقد جعله ليس كذلك
سواء كان كل ما اثبت او بعضه وكذلك في ذوات الجهة اذا قيل الانسان حيوان
بالضرورة ليس الانسان بحيوان بالضرورة او الانسان ليس حيوانا بالضرورة فقد
تم التناقض سواء عني بذلك انه ليس بحيوان ولا بالضرورة او حيوان وليس
بالضرورة وان كان لا يتميز فيه احدهما وان غير موضع حرف السلب فقول حيوان
ليس بالضرورة كان مبطلا لما قيل وان لم يناقضه اذا قيل بعمى واحد كما اشترط
في التناقض ان يكون المعنى الموجب والمعنى المسلوب واحدا بعينه لالفاظا مشتركا
يدل على معينين مختلفين كما يكون في الضروري الذهني والوجودي وكذلك
يناقض الممكن انه ليس بممكن والممتنع انه ليس بممتنع اذا كان المسلوب والموجب
من كل واحد منهما واحدا بعينه .

واما تقابل الجزئيات بعضها مع بعض اعني سالبها مع وجبها وموجبها مع سالبها
فانه لا يوجب تناقضا ولا تضادا بل قد يصدقان في المادة الممكنة كما يقال بعض
الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب وقد تصدق احدهما وتكذب الاخرى
اما في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة كقولنا بعض الناس حيوان
ليس بعض الناس بحيوان واما في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة
كقولنا بعض الناس حجر ليس بعض الناس بحجر والكليتان قد تكونان
متضادتين اذ قد تكذبان معا ولا تصدقان معا كما قيل والجزئيتان اعني الموجبة
والسالبة تسميان الداخلتين تحت التضاد من حيث انها تحت الكليتين في عمومهما
وهذا التناقض يتم في القضيتين اللتين موضوعهما كلي محصورتين ومهملتين سواء
كان حكمهما موقتا او مطلقا ويتمين الصدق والكذب في كل واحدة منهما واما
ان كان موضوعهما جزئيا فكانتا مخصوصتين وكان الحكم فيهما موقتا فان الحكم فيها
مختلف ولا يتمين الصدق والكذب مطلقا في كل وقت بل فيما هو من ذلك
في الماضي فان التناقض يستمر فيه باسره ويصدق احد التناقضين فيه ويكذب

الآخر لاحالة واما ماهو في المستقبل فان التناقض يتم فيه في المواد الضرورية
والممتنة واما في الممكنة فلا فان الحكم الشخصي الممكن في الزمن المستقبل وان
كان التناقض يتم فيه لاحالة بان تصدق احدى المتناقضتين وتكذب الاخرى فانه
لا يتعين الصدق والكذب في واحدة منهما (١) كما يتعين في الواجب والممتنع لان
قولنا زيد يكتب غدا يناقض قولنا زيد ليس يكتب غدا اذا حفظ فيه باق
شروط التناقض ولكن لا يتعين فيه الصدق او الكذب لاحديهما بعينها في ذلك
الوقت وان لم يخرج منها وانما يتعين بعد وجود الامر وان تعين لعالم ما كلك
اونبي او منجم مثلا فليس هو عنده ممكن وانما هو عنده ضروري على كلى
مفهومي الممكن والضروري .

اما الذي فانه غير طان بل متيقن فلو كان طانا لما تعين حكمه ولو ترجع نحو ما
الوجودي فلان احد طرفي الممكن لا يصير موجودا بعينه دون الآخر الاسباب
وذلك السبب الموجب لوجوده يجعله ضروريا لا ممكنا وانما هو ممكن بذاته لاسببه
الموجب بل هو بسببه الموجب ضروري كما قيل وكذلك هو في انذ هن متيقن
بسبب وهذا معنى قول ارسطو طاليس انه لو لا الممكن ابطلت الرؤية والاستعداد
ولم يصدق القول بانه ان كان كذا كان كذا يعني ان الممكنات يتوقف وجودها
على اسباب ان كانت كانت وان لم تكن لم تكن والرؤية والقصد قد يكونان
من جملة تلك الاسباب فان المتعلم يمكن ان يتعلم وان لا يتعلم فان اراد وقصد التعلم
بعد حصول الاسباب الاخرى تعلم وان لم يرد التعلم ولم يقصده وان حضرت
بقية الاسباب فانه لا يتعلم والسابق في قدر الله تعالى وقضائه فانما هو سابق باسبابه
والارادة والتقصده من جملة الاسباب المسببة فان الريد منا لارادته سبب موجب
لا يكون عن الارادة والا فلارادته الثانية سبب ايضا وذلك اما معلوم كما تريد
الأكل لانا جعنا والجوع لم يكن بارادتنا واما غير معلوم ومن اعتقد ان الارادة
غير مسببة باسباب قد يعلمها الانسان وقد لا يعلمها فلم يحسن العلم باقتضاء والقدر
على ما سياتي في موضعه .

الفصل السادس

في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

اما البسيطة والمعدولية فقد عرفت الفرق بينهما وان الموجبة المعدولية فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكما ايجابيا اوسليا وان ذلك بحسب مايعنيه العاني في تلفظه بها وما يقع عليه الاصطلاح في لمة لغة وفي تمارت طائفة طائفة هذا اذا قيلت على انفرادها واما في جملة الحجج والادلة فيظهر فرق بينهما وبين البسيطة كما سيأتي في تعليم القياسات وموقع الانتفاع بها والحاجة الى ذكرها هاهنا انما تظهر هناك .

واما العدمية فهي التي تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المنى المحمول في الموجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب كقولنا زيد اعمى فانها قضية اوجبت العمى لزيد ومعنى العمى له عدم الابصار فقط من غير ايجاب معنى يلزم مفهومه اثبات عدم البصر كما يجاب السواد على موضوع الذي يلزم منه عدم البياض في ذلك الموضوع بل مفهومه عدم الابصار فقط فهي تقابل القضية القائلة زيد بصير وقد تكذب معها وتصدق مع سلبها -

وقد قال قوم انها التي تدل على المعنى الاخر من معينين متقابلين فيما من شأنه ان يكون له كيف كان وهو الذي يستعمل في هذا الموضوع ويجرى الكلام الذي يأتي بحسب مفهومه وقد قيل انها التي تدل لاعلى اى عدم كان مطلقا بل على عدم ما من شأنه ان يكون للوضوع اولنوعه اولجنسه كالعمى لزيد لالحائط فانه وان قيل للحائط انه لا يبصر له فلا يقال له اعمى في تعارف القنات وكالمرد وهو عدم اللحية في الرجل لاي المرأة وكالانوثة وهو عدم الذكورية في الانسان والحيوان لاي الحجر وايس في المناقشة في ذلك كثير فائدة فليعن العاني ما شاء من هذه المعاني ويجعل كلامه بحسبه فليس مما يفسد به الفرض المقصود بذكرها هاهنا بعد ان يكون ما يأتي من الكلام بحسب ما عني وقد وقع التعمين على المعنى الثاني من الثلاث والكلام بحسبه وبين هذه القضايا نسب تلازم وتباين وعموم وخصوص

في الصدق والكذب فان السالبة المعدولية لشيء ما والسالبة العدمية لمقابلته
 الاخص (١). من قبيل الموجبة البسيطة والموجبة المعدولية له والموجبة العدمية لمقابلته
 من قبيل السالبة البسيطة له وكل طبقة منها تجتمع على الصدق وكل موجبتين من
 طبقتين منهما لا تجتمعان على الصدق وان كان فيهما ما يجتمع على الكذب وكل
 سالبتين من طبقتين منهما لا يجتمعان على الكذب وان اجتماعا على الصدق لاجل
 ان التصادقات معا لا تنلزم بالانعكاس بل منها ما هو اعم واخص صدقا وكذبا
 وذلك لان ايجاب الشيء اخص صدقا من سلب مقابله لان السلب يصدق
 في كل قضية لا يوجد بمحورها سواء كان لا يوجد في نفسه او لموضوع ما وسواء
 كان الموضوع الذي سلب عنه موجودا او معدوما والايجاب لا يصح الاعلى
 موضوع موجود لان الشيء لا يكون موجود الشيء معدوم والسلب يصح
 عن المعدوم والموجود اما لا نقول عن سقراط الذي هو الآن معدوم ان
 شيئا موجود له ويحوزان سلب الآن عنه اشياء فانه لا يصح ان يقال ان سقراط
 الآن ناطق او شاعر ويصح ان يقال ليس سقراط الآن شريفا ولا ظالما فان
 السلب عن الشيء لا يجوز الى اثبات وجود المألوب عنه والايجاب سواء
 كان معدولا او محصلا يحتاج الى اثبات وجود الموجب عليه وايضا فان كل
 محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد ولا يكون فان كان له ضد فاما
 ان يكون بينهما متوسط ولا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا
 او معدوما ما خذنا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازانه
 شيء كالمحمول فاما ان يكون موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون
 كلاهما بالقوة مثل الجر والذي لم يفتح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة
 او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل الصوت للبياض والسواد والوسائط
 فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في
 البواقى واما اذا قلنا زيد يوجد عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا
 او كلاهما بالقوة او غير قابل لما على اختلاف الآراء فيه ويكذب اذا كان عادلا

او معدوما والموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة (١) فيكون حال العد ميتين عند المعدوليتين ان الموجبة منها تشارك الموجبة المعدولية والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية تصدق على ما تصدق عليه الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ولا تنعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جازا ولا ينعكس حتى اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جازا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان الاول يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق هذا عليه فحال العد ميتين عند المعدوليتين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال العد ميتين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وتكون نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية لان الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وبالعكس نسبة السالبة العدمية الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى الموجبة البسيطة لان الاولى اعم صدقا من الثانية والثانية من الثالثة على ما في هذا اللوح

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا
تصدق اذا كان	يصدق في الجميع الا
عادلا فقط	في واحدة وهو الذي يصدق
	فيه نقيضه

(١) حاشية من كلامه - في كلا الاصلين - فان الموجبة العدمية تصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له كلا اعمى الذي يصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له بصر كالانسان والموجبة المعدولية تصدق على موجود وان لم يكن من شأنه كالحائط ولا يصدق عليه انه اعمى والسالبة البسيطة تشاركها فيما صدقا فيه وتزيد عليها بصدقها على المعدوم كسقراط الميت فانه يصح ان يقال عليه انه ليس ببصير ولا يصح ان يقال عليه انه اعمى ولا انه بصير .

زيد ليس يوجد لا عادلا زيد يوجد لا عادلا
تصدق اذا كان عادلا تكذب اذا كان عادلا
او معدوما فقط وتكذب او معدوما وتصدق
في البوائق في البوائق
زيد ليس يوجد جاثرا زيد يوجد جاثرا
تكذب اذا كان جاثرا تصدق في واحد فقط
وتصدق اذا كان معدوما وهو اذا كان جاثرا
او عادلا او مختلطا او بالقوة وتكذب في

البوائق

اولا بالقوة

فكل اثنتين من هذه على المرض فهما متناقضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان معا واما البوائق على الطول في الطبقة الاولى كل متقدم في الوضع فهو اخص صدقا فالعدمية السالبة اعم من السالبة المعدولية والمعدولية من الموجبة البسيطة كما قيل فاذا صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المعدولية واذا صدقت السالبة المعدولية صدقت السالبة العدمية ولا تنعكس واذا كذبت السالبة العدمية كذبت المعدولية السالبة واذا كذبت المعدولية السالبة كذبت البسيطة الموجبة ولا تنعكس واما في الطبقة الثانية فالعكس فان المتأخر في الوضع اخص صدقا والمتقدم به اعم صدقا فاذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المعدولية الموجبة واذا صدقت المعدولية الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا تنعكس وفي الكذب بالعكس .

واما النسبة بينها فطران مختلفة اما القطر المبتدئ من الطبقة اليمنى آخذا الى اليسرى وهو الواقع بين الموجبة البسيطة وبين الموجبتين المعدولية والعدمية فانه يمنع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب اذا كان الموضوع معدوما وكذلك في القطر الواقع بين المعدولية السالبة وبين الموجبة العدمية لا يجتمعان

لا تجتمعان على الصدق وتجتمعان على الكذب إذا كان الموضوع بالقوة أولا بالقوة لأن الموجب في كل واحدة من العدميتين والبسيطتين صدقه في واحد والسالب كذبه في واحد ويختلفانها في ذلك العدوليتان .

وأما المبتدئ من الطبقة اليسرى آخذا إلى اليمنى وهو الواقع بين السالبة البسيطة وبين السالبتين العدولية والعدمية فبالعكس وهو أنه يمنع الاجتماع على الكذب ولا يمنع الاجتماع على الصدق وهو إذا كان الموضوع معدوما والذي هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء . وذلك لأن الاخص صدقا هو اعم كذبا وبالعكس ولذلك يختلف الحال في التلازمين ونقيضهما حتى يكون النقيض لازما اخص لنقيض اللازم الاخص وحيث يكذب الاعم يكذب الاخص من غير انعكاس وحيث يصدق الاخص يصدق الاعم من غير انعكاس (١) .

وأما المهملات فإنها تختلف ما وضع في المخصوصات في شيء وتوافقها في شيء . أما الموافقة فهي الألواح طولا وهي أن تكون الموجبة البسيطة اخص صدقا من السالبة المعدولية والمعدولية من السالبة العدمية وإذا صدقت الأولى صدقت الثانية وإذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وفي الكذب بالعكس على ما قبل في المخصوصات وكذلك الموجبة العدمية اخص صدقا من المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وإذا صدقت الأولى صدقت الثانية وإذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وهو قول أرسطو طاليس أن نسبة الموجبة البسيطة إلى السالبة المعدولية والسالبة المعدولية إليها كنسبة السالبة المعدولية إلى السالبة العدمية والعدمية إليها وتوافقها أيضا في الاقطار وأن الموجبات اعنى الموجبة البسيطة مع الموجبتين المعدولية والعدمية تجتمع على الكذب وذلك إذا كان الموضوع معدوما وأما المخالفة فلا نه عرضا لا تقاض بل تجتمع على الصدق كما

(١) هامش - لا - يعنى أن الموجبة المعدولية لازم اخص صدقا للسالبة البسيطة التي هي نقيض الموجبة البسيطة التي هي لازم اخص صدقا للسالبة المعدولية -

قرر في المهملات واجرى حكمها مجرى الجزئيات والجزئيات لا يناقض بعضها بعضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كان البعض فقط عادلين ويصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق معه حيث قلنا الانسان ليس يوجد عادلا وكذلك في المعدولين والدميتين ويخالف قطر ابان الا قطار الموجبة في المخصوصات كانت لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق ايضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا والانسان يوجد عادلا والانسان يوجد جاثرا لا تجتمع على الصدق اذا كان البعض عادلا والبعض جاثرا والا تظاير السالبة تجتمع على الصدق كما اجتمعت في تلك ولا تجتمع على الكذب .

وهذا الوجها

الانسان يوجد عادلا	الانسان يوجد عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم معدومين	تصدق اذا كانوا كلهم
اولا عادل فيهم البتة او البعض	عادلين او بعضهم
لاعدل فيه ما كان وانما تكذب	والباقون ما كانوا ويكذب
اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق	اذا كانوا معدومين واذا
في باقي الاقسام	لم يكن فيهم ولا عادل واحد
	ما كانوا

الانسان يوجد لا عادلا	الانسان ليس يوجد لا عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم معدومين	تصدق اذا كانوا كلهم معدومين
البتة كانوا ما كانوا متفقين	او كلهم عادلين او بعضهم عادلين
او شوبا او بعضهم ليس بعادل و	وتكذب في باقي الاقسام
الباقي ما كانوا وتكذب اذا	
كانوا معدومين او عادلين	
كلهم	

الانسان ليس يوجد جاثرا

تصدق

تصدق اذا كانوا كلهم معدومين تصدق اذا كانوا كلهم جائرين
 او لا جائر فيهم او البعض ليس بجائر او بعضهم وتكذب في الباقي
 او البعض معدوم او غير قابل او
 متوسط وانما تكذب اذا كانوا
 كلهم جائرين وتصدق في باقي الاقسام

فقلنا الانسان ليس يوجد لا عادلا اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا
 واخص صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا لان قولنا الانسان ليس يوجد
 جائرا يصدق في جميع الاقسام الا واحد فقط وهو اذا كانوا كلهم جائرين فيكذب
 فيه فقط وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا لا يكذب في ذلك ايضا وفي كونهم
 غير قابلين او متوسطين فكذبه اكثر من كذبه وصدقه اخص من صدقه وقولنا
 الانسان يوجد لا عادلا اقل صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واعم صدقا
 من قولنا الانسان يوجد جائرا لان قولنا الانسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا
 كلهم لاعاديين ولاجائرين متفقين او شوبا وفي ذلك يصدق قولنا الانسان يوجد
 لا عادلا وانما يصدق اذا كانوا كلهم جائرين او بعضهم وحينئذ يصدق ايضا قولنا
 الانسان يوجد لا عادلا فقد كان اعم صدقا منه والموجة البسيطة اخص صدقا
 من السالبة العدولية والسالبة المعدولية اخص من السالبة العدمية والسالبة البسيطة
 اعم صدقا من الموجبة العدولية والموجة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية
 على ما قيل .

واما المحصورات فانها تحتاج في اعتبارها الى بسط ذلك في الكل والبعض
 لتعرف مقادير الصدق والكذب عموما وخصوصا وذلك لان الموضوع اما ان
 يكون - ا - كله مثلا عادلا - ب - او كله جائرا - ج - او كله مختلط - د - او كله
 لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود - ه - او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم - و -
 او بعضه عادل وبعضه جائر - ز - او بعضه عادل وبعضه مختلط - ح - او بعضه
 عادل وبعضه بالقوة كلاهما - ط - او بعضه عادل وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل

ى - او بعضه عادل وبعضه جائز وبعضه مختلط - يا - او بعضه عادل وبعضه
 جائز وبعضه (بالقوة كلاهما) - يظ - او بعضه عادل وبعضه جائز وبعضه
 لا بالقوة ولا بالفعل - يج - او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يد
 او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يه - او بعضه
 عادل وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يو - او بعضه عادل
 وبعضه جائز وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يز - او بعضه عادل وبعضه
 جائز وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يح - او بعضه عادل وبعضه جائز
 وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يط - او بعضه عادل وبعضه مختلط
 وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - لك - او بعضه عادل وبعضه
 جائز وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كا -
 او بعضه جائز وبعضه مختلط - كپ - او بعضه جائز وبعضه بالقوة كلاهما - كج -
 او بعضه جائز وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كد - او بعضه جائز وبعضه مختلط
 وبعضه بالقوة كلاهما - كه - او بعضه جائز وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة
 ولا بالفعل - كو - او بعضه جائز وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
 - كز - او بعضه جائز وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
 - كح - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - كط - او بعضه مختلط وبعضه
 لا بالقوة ولا بالفعل - ل - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة
 ولا بالفعل - لا - او بعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل .

فهذا باعتبار مقتضى القسمة العقلية سواء كان لذلك في الوجود أمثال أولم تكن فليعتبر عموم الصدق والكذب وخصوصهما في ذلك وأولاً في لوح المحصورات المتناقضة والكليات موحية .

كل - ب - هو عدل	ايس كل - ب - هو عدل
تصدق اذا كان الكل عادلين وتكذب	تكذب اذا كان الكل عادلين
في سائر الاقسام الباقية	وتصدق في سائر الاقسام

ليس كل - ب - هو لا عدل

كل - ب - هو لا عدل

تصدق اذا كان الكل معدوما

تكذب اذا كان معدوما

او بعضه عدلا فقط كائنا

او بعضه عدلا فقط او كله

ما كان الباقي وهو: اعديه

عدلا وتصدق في باقي

قسما او كله عدلا وتكذب

الاقسام

في باقي الاقسام

ليس كل ب - هو جائز

كل ب هو جائز

تكذب اذا كان الكل جائز

تصدق اذا كان الكل جائز

وتصدق في باقي الاقسام

وتكذب في باقي الاقسام

فالنسبة ههنا في انتلازم والتعاند طولاً وعرضاً وتطرا على ما كان في المخصوصات

لان الموجبة البسيطة قد صدقت في واحد فقط وكذبت في ثلثين قسما والسالبة

المعدولية صدقت في سبعة عشر قسما عدا وكذبت في اربعة عشر قسما فهي اعم

من الموجبة البسيطة صدقا واخص منها كذبا والسالبة العدمية كذبت في قسم

واحد وصدقت في ثلثين قسما فهي اعم من السالبة المعدولية صدقا واخص منها

كذبا فنسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة السالبة

المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها وتنكس كذلك في تقاضها

لان الاخص صدقا نقيضه اعم صدقا فتكون الموجبة العدمية اخص صدقا من

الموجبة المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون كذلك نسبة الاولى

الى الثانية والثانية الى الاولى كنسبة الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتناقض

بمعرضا كما كانت المخصوصات والاقطار كذلك لا تجتمع الموجبات على الصدق

وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع معدوما او بعضه فقط عادلا والباقي

ما كان والسوال لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع

معدوما او كان بعضه فقط عادلا كائنا ما كان الباقي فالحكم فيها كالحكم في

المخصوصات والنسبة تلك بعينها واما اذا وضعت الكليات سالبة والموجبات

جزئية على (١) ما في هذا اللوح .

بعض الناس يوجد عادلا
تصدق في ستة عشر قسما
وهو اذا كان الكل عادلا او
البعض عادلا والباقي كيف
كان وتكذب في خمسة عشر قسما
وهو اذا لم يكن فيهم عادل كيف
كانوا

ولا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق في قسمين وهما اذا كان
الكل عادلا او معدوما وتكذب
في باقي الاقسام

بعض الناس يوجد عادلا

تصدق في - ١٤ - قسما كذب فيها
تقيضه وتكذب في - ١٦ - قسما
ص - صدق فيها تقيضه

ولا واحد من الناس يوجد جائرا
تكذب اذا كانوا كلهم او بعضهم جائرين
وهو - ١٤ - قسما تصدق في - ١٦ - قسما وهو
اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين
او بالقوة او غير قابلين او معدومين
او خلطاء .

(١) كذا - ولعله - فعل - ح (٢) قط - وتكذب - كذا - ح (٣) لا - فيما .

انما تصدق في قسمين وهما اذا كان الكل عادلا او معدوما وتكذب في باقي الاقسام
ثم تصدق الاولى اذا كان البعض فقط عادلين وحينئذ لاتصدق السالبة المعدولية
انقائلا ولاشيء منهم عادل وتصدق المعدولية اذا كانوا معدومين وحينئذ لاتصدق
الموجبة البسيطة فتصدق كل منها فيما لاتصدق فيه الاخرى وتكذب فيما لاتكذب
فيه فلا يلزم من صدق احدهما صدق الاخرى ولا من كذبها كذبها وكذلك
تخالف السالبة العدمية لانها تصدق اذا كان البعض عادلا والبعض الآخر جاثرا
وحينئذ لاتصدق السالبة الكلية العدمية وتصدق السالبة العدمية اذا كان الكل
معدومين ولا تصدق حينئذ الموجبة البسيطة فلا تتلا زمان ايضا في صدق
ولا تكذب .

واما المتضادات فهذا لوحها .

كل انسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق في واحد وهو تصدق اذا كانوا كلهم جاثرين او
اذا كانوا كلهم عادلين معدومين او بالقوة او غير قابلين او متوسطين
وتكذب في البواقي او خلطا مما لاعادل فيه وتكذب في البواقي
وبالحيلة انما تكذب اذا كان الكل او البعض

عادلين وتصدق في البواقي

لا واحد من الناس يوجد لاعادلا كل انسان يوجد لاعادلا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين تصدق اذا كانوا كلهم جاثرين
او معدومين وتكذب او متوسطين او بالقوة او غير
في البواقي قابلين او خلطا مما لاعادل فيه

وتكذب في البواقي

لا واحد من الناس يوجد جاثرا كل انسان يوجد جاثرا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين تصدق اذا كانوا كلهم جاثرين فقط
معدومين او بالقوة او غير قابلين او وتكذب في البواقي

متوسطين او خلطا مما لا جأثر فيه

وتكذب في البواقى وبالجمله انما تكذب اذا كانوا

كلهم او بعضهم جأثرين وتصدق في

البواقى

فالحال فيها في المضالمات طولا على مثل ما كانت في المنصوصات من ان صدق
الموجبة البسيطة يلزمه صدق السالبة المدولية وصدق السالبة المدولية يلزمه
صدق السالبة العدمية ولا تنكس اذا كانت الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية
من الثالثة وكذلك في مقابلاتها تكون السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة
المدولية والمدولية من العدمية ويلزم من صدق الثالثة صدق الثانية ومن صدق
الثانية صدق الاولى من غير انعكاس .

واما عرضا فظاهرها انما لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب .

واما قطرا فان الايجابية منها لا تتفق على الصدق وتتفق على الكذب والسلبية
لا تتفق على الكذب وتتفق على الصدق .

واما الجريئات وهى الداخلات تحت التضاد فقد اجرى حكمها حكم المهملات
على ما سلف القول فيه .

واما ذوات الجهة من القضايا ويسمونها رباعية لانها تنضاف فيها الى المحمول
والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن ان يكون عادلا وذوات الاسوار
ايضا كذلك رباعية اذا لم تذكر الجهة وان ذكرت الجهة معها صارت خماسية لكنهم
لم يقولوا رباعية الا لذات الجهة ولا يقولون خماسية لشيء من القضايا كما اتفق في
عرفهم والجهة لفظه تدل على حال المحمول (١) عند موضوعه وهل هو له بالضرورة
او بالامكان وكما انت السوريجاوربه الموضوع والرابطة يجاور بها المحمول
كذلك الجهة من حقها ان يجاور بها الرابطة اذا لم يكن سور فان كان لها موضعان
او ثلاث سواء بقى المعنى واحدا او اختلف احدها (٢) عند الرابطة والآخر
عند السور والآخر بعد المحمول فلها في الصدق والكذب من التلازم والتباين

(١) لا - لفظ يدل حال الخ (٢) قط - احدهما -

احکام اخرى فمنها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس فواجب ان يوجد يلزمه ما في جدوله وتقاضها (۱) تلزم نقيضه وهذا حدودها -

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد	يمكن ان لا يوجد

واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد ونقيضاها (۲) يلزمه ان نقيضه واممكن ان يوجد يلزمه من حيث هو ممكن ان لا يوجد ويلزم نقيضه نقيضه اعني قواني ليس بممكن ان يوجد كقولنا ليس بممكن ان لا يوجد اي بل واجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد واما يمكن ان يوجد فيصدق معه ما في لوحه ومقابله لا يصدق معه ما في لوحه من تقاض اللوح الاول وهذه صورته -

يمكن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد
ممكن ان لا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد
ليس بممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد
ليس بواجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد

فعلى مثل هذا الاعتبار ينبغي ان تعتبر القضايا في لزوم الصدق والكذب ههنا وخصوصا وتساويا وتضادا وتناقضا -

الفصل السابع

في توحد القضايا وتكثرها

اما القول المشتعل على موضوع واحد ومحول واحد والحكم بالحمول على

(۱) لا - تقاضها (۲) قط - نقيضاها -

الموضوع فلا شك في أنه إنما يشتمل على قضية واحدة كقولنا الانسان يوجد حيوانا او هو حيوان او الحيوان يوصف به الانسان او يحكم به عليه ونحو ذلك من العبارات واما تكثر المحمول ففيه اعتباران كان تكثره لانه يشتمل على المحمول واوصاف او وصف للمحمول فقد قيل ان القضية تكون واحدة ايضا كقولنا الانسان حيوان ناطق او فلان طبيب فاضل ونحو ذلك واما ان لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة كقولنا زيد طبيب صانع نجار شاعر ونحو ذلك فان القضايا كثيرة وبعدها المحمولات وقولها في المعنى كاقول بان فلانا طبيب و فلانا صانع و فلانا نجار و فلانا شاعر وما ارى بين الاول والثاني كثير فرق يوجب تكثيرا او توحيدا وان كان التكثير منها جميعا اعني المحمولات وصفاتها فالقضايا كثيرة ايضا وعددها بعدد المحمولات دون صفات المحمولات فانها لا تتكثر القضايا بتكثرها ما كانت واما تكثر الموضوعات فهو كيف كان يكثر القضايا ويخرجها عن ان تكون واحدة كقولنا الانسان والفرس حيوانان او كل من الفرس والانسان حيوان فلا فرق في المعنى بين ذلك وبين ان يقال الانسان حيوان والفرس حيوان والحال في ذلك واحدة في الموجبات والسوالب من القضايا الجلمية .

واما القضايا الشرطية اما المتصلات فان القول الذي يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثر المحمولات في الجلمية وتكون القضايا كثيرة وبعدها كما يقال ان كان بهذا المريض ذات الجنب فيه سعال وحى لازمة و ألم ناخس ونبضه منشارى واما ان كان الواحد تاليا وما عداه منها وصفا و(١) او صافا له كما كان في المحمول في الجلمية فقد يصح ان تفهم واحدة على ما قيل هناك كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم ذو نفس وقد تفهم كثرة كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم وان كان هذا انسان فهو ذو نفس لانها يصح ان تفصل الى قضيتين صابدين واما ان كانت الكثرة في جانب المقدم فالقضية واحدة لاهالة ولا تنفصل الى قضايا كثيرة كما تقول ان كان بهذا حى

لازمة وأما ناخس وسعال ونفضه ، فمشاري فيه ذات الجنب .

إذا فصلت هذه المقدمات فقبل كل مقدم منها على انفراده لم تصح القضايا فانه اذا قيل ان كان بهذا حي لازمة فيه ذات الجنب لم يكن حقا وكذلك الباقية فان التالى انما هو تال لتلك باسرها لاول واحدة منها .

واما المنفصلات فانها تتكرر تواليا ومقدماتها وتكون قضية واحدة كما يقال في عددها انه اما ان يكون فردا واما ان يكون زوج الفرد واما ان يكون زوج الزوج واما ان يكون زوج الزوج والفرد ولو كانت اجزاء الانفصال مهما كانت فان القضية لاتتم الا بذكرها جميعها حتى لا يشذ منها واحد هذا اذا قيلت على الوجه الصواب في العبارة واما ان حرفت فقبل اما ان يكون هذا حيوانا ناطقا او (١) حيوانا ليس بناطق اولا حيوان ولا ناطق فهى كثرة في المعنى ومعناها معنى قضيتين قيل في احديهما اما ان يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون واما ان يكون ناطقا واما ان لا يكون ناطقا فهذا اذا تكرر في القضايا معاني محولاتها وموضوعاتها وتواليا ومقدماتها مع تكرر الالفاظ المستعملة فيها واما ان كان تكرر الالفاظ دون المعاني كما يدل على كل واحد من المحمول والموضوع او المقدم او التالى بقول معرف لا باسم موضوع فان ذلك مما لاشك في انه لا يكثر القضايا كما تقول بدل قولنا الانسان حيوان الحيوان الناطق المائت جسم ذو نفس حساس فان المعنى المفهوم لم يتكرر في قولنا الحيوان الناطق المائت ولم يخالف المفهوم من قولنا انسان وكذلك المفهوم من جسم ذى نفس حساس لم يتكرر ولم يخالف المفهوم من قولنا حيوان ولم يزد ما في القضية في المعنى على موضوع واحد ومحمول واحد فلا تلتفت في امثال ذلك الى الالفاظ كثر ام قلت وانما للانتفات الى المعاني وكذلك فليعتبر الحال في الشرطيات متصلة ومنفصلة .

(المقالة الثالثة في علم القياس)

الفصل الاول

في تأليف القضايا بعضها مع بعض على صورة يستفاد بعلمها الحاصل علم مجهول

(١) قط - وهو حيوان -

ولأن ذهن الانسان يستفيد علما بمجهول من علم بمعلوم حاصل بحيث يكون العلم بالمعلوم سببا موجبا للعلم بالمجهول ولكنه لا يكون العلم بالحاصل سببا موجبا للعلم المستفاد كيف اتفق وانما يكون بتصرف ذهني وتفكر في المجهول والمعلوم ولو كان العلم بالحاصل بمحصوله للذهن يوجب حصول العلم بالمجهول لما تأخر الثاني عن الاول كما لا يتأخر السبب عن السبب التام السببية والايجاب بل كان يتبعه ويوجد معه كما يوجد النهار عند طلوع الشمس فكان لا يحتاج الانسان في تعلم العلوم المكتسبة من العلوم الحاصلة الى فكر وزمان بل كان اذا حصل العلم الاول الذي هو السبب الموجب يحصل الثاني الذي هو مسببه وكذلك الثالث عن الثاني والرابع عن الثالث فينتهي الذهن من اول علم بمعلوم الى اقصى حدود المعلومات الاكتسابية بغير كلفة في اقصر زمان من غير توقف ولا حاجة الى فكر ولا روية وليس كذلك بل العلماء يحدون ما يحدونه من ذلك بفكر وروية وطلب في زمان طويل بعد وفقات وانتيا (١) فالعلم بالحاصل انما يفيد علما بمجهول بحالة وصفة يحصلها الذهن بالرؤية والتفكر على طريق البحث والطلب فيؤدي ذلك البحث والتفكر الى علم المجهول بالمعلوم واستفادته به اما بفرزة النفس وفطرتها التي تهتدي الى ذلك هداية طبيعية الهامية كهداية الطفل الى الرضاع واما بالبحث والترداد بالتفكر في المعلومات الذي يعثر فيه على الصواب المفيد الموجب لذلك العلم المستفاد بالعلم السابق واما بطريق تعليمي قانوني حفظي يعلمه اهل النظر والاخبار من ارباب الفرائض المطبوعة واقطع السليمة المهمة له او من الاصابة في البحث والتفتيش الهادي اليه -

وذلك القانون التعليمي هو الذي تقصده في كلامنا هذا وننظر فيه فنقول ان علم المعلوم يؤدي الى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول وتلك الوصلة وصلة حكيمية علمية لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم الى علم المجهول والحكم فيه وكل علم وحكم كما قيل انما هو بوجود محمول اوضوع في العمليات اولا وجوده لكاه او لبعضه اولزوم قال لمقدم في

الشرطيات المتصلة او عناده له في المتصلة فذلك السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول او موضوعه ولزوم التالي لمقدمه او عناده له يحتاج ان تكون له نسبة اليهما اعني الى المحمول والموضوع او الى المقدم والتالي يلزم من تلك النسبة لزوم هذا لهما فاعني السبب الموجب للعلم شيء له وصلة بالمحمول والموضوع او التالي والمقدم وتلك النسبة الموجودة تكون من نوع النسبة المحكوم بها حتى توجب ما يتناسبها فان الشيء لا يوجب ضده ومباينه واتما يوجب شيئا به فهي نسبة ايجاب في الايجاب وسلب في السلب وهذا السبب الموجب هو محمول يعمل على موضوع المطلوب او موضوع لمحموله اما في قوته في الخليات مما يصدق معه وينعكس عليه كما ستعلم او قال لتقديم في الشرطيات او مقدم للتالي او ما في قوته مما يرجع اليه كما ستعلم - او احد الجزئين فيما تعلم في الاستثناء من الشرط والجزاء كما سيأتي ذكره ويسمى هذا الواصل الموجب حدا اوسط وجزءا المطلوب الا ان هما الموضوع والمحمول يسميان في المجتمع طرفين وحدين موضوع المطلوب - هما يسمى الحد الاصغر ومحمول المطلوب هو الحد الاكبر كقولنا - ا ب - و - ب ج - فا - هو الحد الاصغر و - ج - الحد الاكبر والمطلوب - هل - ا ج - ام لا و - ب - هو الحد الاوسط المتردد في القضيتين فالحكم الحاصل من ذلك يكون بين الطرفين اللذين هما - ا و ج - حيث تقول فا ج - فاقول او الاعتقاد بان - ا ب - و - ب ج - اوجب ان - ا ج - في القول والاعتقاد - فا ج - قبل العلم والنظر مطلوب ومع العلم والنظر هما حدان وبعد النظر نتيجة فيها الحكم المعلوم فكأن الناظر الباحث طلب وسئل بمراجعة ذهنه او بمطابقة معامه هل - ا ج - ام لا فانخرج له البحث والنظر حيث فكر في اوصاف - ا - ومولاته ان - ا ب - و - ب ج - فوجد حدا اوسط واصلا بين - ا و ج - ناقل للحكم به وعليه في القضيتين الى الحكم بالمطلوب فحكم بان - ا ج - وكان التفكير والطلب في النظر اول هذا الحد الاوسط الموجب للعلم بالمطلوب الذي علم بالعلم بنسبته الى الطرفين هذا في الايجاب -

ونظيره في السلب حيث يسلب عن الحد إلا صغر ما سلب عنه من المحمولات
 كقولنا: اب - وليس - ب ج - او - ب ليس - ج - فينتج ما يحصل به العلم أن - ا - ليس
 ج - او ليس - ا ج - هذا اذا وجد هكذا في خطوره بالبال وسماه فيما يقال فما
 ان سمع او خطر بالبال على غير هذه الصورة احتاج الى تأمل ما ونظر بعيدة الى هذه
 الصورة ويرد مفهومه الى مفهومها كما ستعلم وكذلك في الشرطيات يجرى التالي
 مجرى المحمول والمقدم مجرى الموضوع والالوسط يتكرر تاليا ومقدم ما بشرطه
 كما تقول ان كان - ا ب - فب ج - وان كان - ب ج - فب د - فينتج ان كان
 ا ب فب د - او كقولك ان كان - ا ب - فب د - وان كان - ج د - فب ز - فينتج
 ان كان - ا ب - فب ز - وفي الاستثنائيات يجرى التالي او المقدم مجرى الالوسط
 حيث يتكرر في القرينة شرطا وعلم كقولك ان كان - ا ب - فب د - لكن
 ا ب - فب د - على ما يأتي في شرحه وتفصيله .

وحاصل الكلام فيه الآن هو وجود الوصلة التي بها يحكم الذهن في النسبة بين
 المحمول وموضوعه والتالي ومقدمه حكما اوليا واجبا عند الذهن لا يتوقف عند
 السامع والمتفكر الذهن فيه الا على فهم القول او خطوره معناه بالبال مع المطلوب
 وطلب الحكم فيه من جهته لا كيف اتفق فان معنى القرينة القياسية قد تخطر ببال
 من يحفظ القائلها ولا يتصور معانيها فلا يوجب عنده حكما ولا يمنع وقد تصور
 معانيها تصورا مطلقا من غير مقارنة الى المطلوب ولا نظر في الحكم حيث لا يتسع
 ذهنه لذلك ولا يتفطن له فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه وانما الشرط
 تصور المعاني على صورتها في نظامها مع احكامها ونسبتها الى المطلوب في الطلب
 النظري للايجاب والسلب فيه فينتج الذهن حينئذ من ذلك ما ينتجه من الحكم
 في المطلوب من غير توقف .

وقد يحصل هذا العلم والحكم لن نظر وتأمل معلوماته في مطلوبه من غير ان
 يعرف هذه الصورة ولا كيفية ان طلب القانوني (الذي قلنا ...) بل ينبعث ذلك
 من ذهنه او ينبعث ذهنه اليه في طلبه وتردده فيحصل له العلم والحكم فيما طلب

مبحثه ونظره ذلك وهو لا يعرف كيف يطلب ولا كيف يبحث ونظر كما يبصر
الإنسان بحاسة البصر وهو لا يعلم كيف ابصر ولا على أي وجه ادرك بالبصر .
فلم العلم غير العلم وقد يحصل بعد العلم الاول وقد لا يحصل فهذا العلم اعنى علم هذا
القانون النظرى من علم العلم الذى لا يتوقف على حصوله حصول العلم فكثير من
العلماء قد نظروا فى المعلومات وحكموا فى العلوم بالحق وقالوا الصدق من غير
ان يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم كيف كان وقد سبق الى العلوم والقول فيها من
سبق قبل ان تكتب هذه الكتب المنطقية ويحرر فيها ما تحرر من الاقاويل
والقوانين التعليمية وقد يقرأ هذه ويتعلمها من لم يحصل علما من العلوم ولا يقدر
على تحصيله واذا حصل بنظره وبمبحثه لا يحتاج الى مراجعتها فى انظاره وتذكرها
فى انكاره كما لا يحتاج الشاعر الى مراجعة العروض وبحورها فى اشعاره التى
يقولها بل كما قال الشعر من لم يعرف العروض ولم يسمع بها ويعرف العروض من
لا يتأتى لقول الشعر فالعروض من الشعر وفطرة الشعراء وذوقهم وليس الذوق
وافطرة من العروض كذلك ههنا المنطق من الفطرة والحكمة الفريزية وليس
غريزة الحكمة من المنطق وانما المنطق قانون حكاية الفطرة الصالحة والحكمة الفريزية
كما قيل .

الفصل الثانى

فى المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلى

القضية الحاكمة بالايجاب او بالسلب فى الحملات او بالشرط والجزاء فى الشرطيات
والاستثنائيات تسمى اذا دخلت فى تركيب القرائن القياسية مقدمة اى قولاً
يتقدم تقريره فى الذهن بعلمه وحكمه لاستنباع العلم المطلوب وانتاجه والقرائن
اقياسية تتألف على ضروب من التأليف بعضها مفيد منتج يجب عنه لعينه علم
بجهول وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيد ولا ينتج والقرائن المنتجة تختلف
من جهة مقدّماتها وما فيها من علم وحكم حاصل فنها ما علمه يقينى لا ريب فيه
والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها برهانية ومنها مظلونة الصدق ظناً غالباً

مشهورة القبول عند الاكثرين والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها جدلية ومنها مقنعة للاذهان محسنة للقنون والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها خطابية ومنها موهمة مغالطة والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها سوفسطائية ومنها محيلة مؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يشبه التصديق والظن والقبول والقرائن التي تتألف (١) منها تسمى نتائجها شمرية وهذا القول هو في اوائل مقدمات القرائن فان المقدمة التي تدخل في القرينة ان كانت حصلت فذهن بنتيجة عن قرينة اخرى فالكلام في تلك الاخرى التي انتجت وما انتجت عنه كذلك ايضا حتى تنهى الى مقدمة لم تنتج عن قرينة اخرى فهي المقدمة الاولى في تلك القرائن المتسلسلة بعضها عن بعض من نتائج ومقدمات فكل ما ينتج عن المقدمات انتاجا حقيقيا حكمه تابع لحكمها في الصدق والكذب والقبول والرد يقينا عن اليقيني وظنا عن الظني فالمقدمات للقرائن كالمواد وهيئة التأليف صورتها والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالركب من المادة والصورة من سائر الاشياء والركب يكون جيدا وريثا وصالحا وفاسدا اما لصلاح مادته وفسادها وجودتها وورداؤها واما لصلاح صورته وفسادها وجودتها وورداؤها واما لصلاحها وجودتها وفسادها وورداؤها معا فالمقدمات الصالحة للاعتقاد اليقيني هي اليقينية الحاصلة من المدركات الحسية او من الاوائل العقلية والصالحة للجدل والمغلطرة هي المشهورات والذاتات التي يقل المخالف عليها ويكثر المواضع فيها والبصاحة للخطابة هي المقنعة المقبولة في اوائل النظر قبل التعقب والتتبع النظري الفكري والصالحة للمغالطة هي المغالطة الوهية والصالحة للشمر هي المحيلة المؤثرة في نفس السامع مثل تأثير الصحيح المقبول والصالح من هذه لقن من القنون قد يصاح انفيه كما تصلح اليقينيات للجدل وقد لا يصلح كما لا تصلح المغالطات للبرهان فالصورة الصالحة في فن منها هي الصالحة في جميعها والفاصلة فاسدة في جميعها ولا تصلح القرينة الفاسدة من جهة الصورة لقن من القنون المذكورة بل تشترك القرائن المنتجة في الصورة الصالحة لكل فن ويختلف

من جهة المقدمات التي هي المواد كما ذكرنا .

وقد سميت القرينة المؤلفة من العلوم السابقة لانتاج العلم المطلوب قياسا بنقل (من نقل - ١) من اليونانية الى العربية وليس معنى القياس في اللغة العربية ذلك ولا لهذا القول المؤلف من القضايا على الصورة المنتجة للعلم بالمطلوبات المجهولة في العربية لفظة تستحق ان تجعل له اسما وقد كان يسمى في اليونانية سولو جسموس فنقله الانا فلون الى لفظة القياس والقياس في العربية هو النقل والنسبة (٢) في احكام التمثيل كما قيل فيما سلف .

ومن يسمى هذا القول المؤلف على هذه الصورة بالقياس توطأ على ذلك بعد المعرفة بالمعنى الذي يشار به اليه فواحدة قياس وجملة قياسات ومستعمله قانس وقياس اصطلاحا في التسمية فالقياسات كلها تنفق في الصورة الحلية في الحليات والشرطية في الشرطيات والاستثنائية في الاستثنائيات وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدمات فالحدود مفردات لاحكم فيها اعني حدود القضايا كالمحمول والموضوع وتسمى حدودا لانها اجراء القضايا واطرافها وقد تكون الفاظا مفردة كقولك الانسان حيوان وقد تكون حدودا على الحقيقة لان كل واحد منها مؤلف من الفاظ تدل دلالة الحد على معنى واحد كقولك الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالارادة فالحيوان الناطق المائت هو الحد الموضوع وهو الحد الانسان والجسم الحساس المتحرك بالارادة الحد المحمول وهو الحد الحيوان فالقضايا من الحدود وحدود القضايا اما حدود هي الفاظ مؤلفة دالة على شيء واحد هو المحدود واما لفظة واحدة تدل على شيء واحد على اقل والقياس مؤلف من القضايا كما كانت القضايا مؤلفة من الحدود وبدخولها في التأليف تسمى مقدمات .

وقد سلف الكلام في الحدود عند ذكر الالفاظ المفردة ومعانيها والحدود والرسوم الدالة عليها وفي القضايا المؤلفة من الحدود من بعد ما حليها وشرطيها شخصيا ومهلها وعصورها كليها وجزئها ساليها وموجبها والقياسات التي

تؤلف منها لينتج الذهن العلم المطلوب المجهول من العلوم السابق منها على الوجه المذكور ولذلك اشكال من التأليف بعضها معروف بين الانتا ج بنفسه ينتقل الذهن به من علم القياس المؤلف على صورته الى علم النتيجة الواجبة عنه وبعضها يحتاج الذهن في التزام نتيجته (لقريته - ١) الى تصرف ذهني في القرينة لينتقل منها الى علم المطلوب حيث لا تكون الصورة القياسية توجبه بالفعل بل بقوة قرينة من الفعل ينتقل الذهن اليها بتصرف نظري في القول المؤلف على تلك الصورة حتى يردده الى الصورة البينة الانتا ج بنفسها وذلك التصرف هو تغيير التأليف بتغيير المقدمات وتبدل محمولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها بمحمولاتها ويسمى ذلك عكسا .

واما بقياس آخر بين الانتا ج ثبت الشيء بابطال نقيضه لكون العلم السابق الى الاذهان يقضى بان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا على كذب بل يقتسمان الصدق والكذب لامحالة فيدل صدق احدهما على كذب الآخر وكذب احدهما على صدق الآخر فنقدم الآن القول في العكوس من جملة التصرفات الذهنية لكونها احوج الى النظر من الخلف (٢) .

فنقول ان القضية ينحصر موضوعها في الكلام دون محمولها لان المحمول ابدا كلي اما بالفعل والوجوب واما بالقوة والامكان كقولك كل انسان حيوان فالخسر للانسان والاطلاق للحيوان لان الحمل منه يعم الانسان وقد يفضل عليه كالحيوان على الانسان وقد يساويه كالنضاحك للانسان والقضية يوجب حكمها صفة الموضوع بالمحمول لكه او لبعضه ولا يتعرض للمحمول هل يوصف به غير ذلك الموضوع ام لا فلا يلزم الصدق في عكس القضية من صدقها كما لا يلزم صدق قولنا الحيوان انسان من قولنا الانسان حيوان ولا كله من كله اعني صدق كل حيوان انسان من صدق كل انسان حيوان بعموم المحمول الذي غيره العكس فجعله موضوعا ولم يعمه الحكم بالمحمول الذي كان موضوعا لكون المحمول

(١) ليس في لا (٢) هاشم قط - ويسمى هذا قياس الخلف -

الاول اعم فيصدق ان بعض الحيوان انسان من كل انسان حيوان ومعه قلنا لم يلزم
العكس في تبديل الموضوعات والمحمولات ولم يبق صدقتها مع حصرها على
كليتها وجرئيتها تبديل الحكم في تقليب الاشكال المتفقة في الاقوال الى الشكل
البين الانتاج فاحتاج ذلك الى نظري يقرر الحال فيه على وجه معلوم على التحقيق
يستعمله الناظر بالقياس وفيه .

الفصل الثالث

في عكس المقدمات وما يلزم

صدقه فيها من صدق اصولها

العكس في المقدمة هو تصوير محمولها موضوعا وموضوعها محمولا مع بقائها على
ما كانت عليه من الايجاب والسلب والمقصود منه هاهنا هو ما يبقى فيه حكم العكس
من حكم الاصل وصدقه من صدقه معه فالوجبة الكلية المطلقة من الجمليات
تتمكس بحيث يبقى صدقتها موجبة جزئية كما يلزم الحكم بان بعض الحيوان انسان
من الحكم بان كل انسان حيوان وصدقه من صدقه ومعه لعموم المحمول وزيادته

على الموضوع والتال عليه .	<u>حيوان</u>	<u>انسان</u>
فالحيوان لما كان محمولا عم الانسان	<u>انسان</u>	<u>حيوان</u>
وزاد عليه فكان كل انسان حيوانا		

والانسان لما صار محمولا لم يعم الحيوان كله بل بعضه تنفير الحكم فيه ولولا العموم
والخصوص المختلفان في جانب المحمول والموضوع تم العكس وصدق كليا مع كلى
كما انه لو لم يزد الحيوان على الانسان بل ساواه لصدق عكسه لصدق اصله فانه من
البين عند الاذهان انه اذا كان شيء شيئا فذلك الشيء ذلك الشيء تخطى - ا ب -
المتساويين المتطابقين اللذين لا يفضل احدهما على الآخر فليهما حمل عم الآخر وايهما
وضع عم (١) الآخر في الحكم كما في هذه الصورة .

ب ا
انسان — ضحك

فليس بين الموضوع والمحمول في الاتصاف
والوصف فرق في تعليلهما بالتقديم
والتأخير سوى التقديم والتأخير الا من جهة الخصوص والعموم ولذلك يسميان
في لغة العرب مبتدأ وخبر انك ان الانسان ضحك فكذلك الضحك انسان اذا
تساوى في العموم والخصوص فصدهما في الاصل والعكس واحد كما قلنا ١٤ اذا
كان - ا ب - فب - ا - واذا لم يكن لم يكن والسالبة الكلية بحسب هذا البيان
تنعكس سالبة كلية فانه اذا لم يكن شيء من - ا ب - لم يكن شيء من - ب ا -
اذ لو كان لكان انعكس اعني لو كان شيء من - ب ا - لكان ذلك الشيء من
ا ب - لكنه لم يكن فلم يكن فما اسهل هذا واقرّب متناوله واغناه عن تسويد
الاوراق وتطويل الكلام وتبديد المرام بعد قرّبه من الانهزام تهتير ذلك بعرضه
على اهل القنطرة ممن لم يسمع فيه كلاما ولا درس فيه علما قراهم يفهم هذا ويقبله
عن كثب ولا يعترّيه فيه شك ويعترّيه في ذلك المطول لطوله وعسر فهمه
واحتجابه على الاين بما ليس اين .

والموجبة الجزئية يصدق عكسها موجبا جزئيا ايضا لان البعض الذي من - ا
اما ان لا يفضل عليه - ب - حتى لا يتصف به ما ليس - ب - (١) كما لا يفضل
الانسان على بعض الحيوان حتى يتصف به ما ليس بحيوان فيصدق في مثله عند
العكس في ذلك ان كل - ب ا - كما يصدق ان كل انسان حيوان مثاله .

ب - -

انسان

ا - -

واما ان يفضل على بعض - ا - حتى يتصف به ما ليس - ا - كما يفضل حيوان

الا يفض على بعض الانسان فيتصف به ما ليس بانسان كالقنص

فيصدق عكسه ان بعض - ب ا - كما يصدق ان بعض الابيض انسان فيكون قد صدق عكسه في موضع كلياً وفي موضع جزئياً والجزئى لا يناقض الكلى بل يصدق معه فالذى لا يشك فيه صدقه جزئياً في كل موضع وان صدق كلياً في موضع فهو زيادة على الصدق الذى لزم من العكس جاء من جهة العموم والخصوص فهكذا يتصور هذا

انسان

ا

ابيض

ب

والسألة الجزئية لا يتحقق في عكسها لزوم صادق مع اصلها لاختلافها مع العموم والخصوص في الايجاب والسلب فلا يستمر فيها حكم على ما يتمثل به في هذه الخطوط .

ب	ابيض	ب	غراب
ليس بعض الانسان	ا	ا	ليس كل انسان
ابيض وليس بعض	انسان	انسان	غراب وليس كل
الابيض انسانا	ب	ب	غراب انسانا بل
وبعض الابيض انسان	انسان	انسان	ولا شئ من هذا
(١) موجبة جزئية			هذا (سالبة كلية - ٢)

ا حيوان

ليس كل حيوان

انسانا وكل انسان

حيوان (موجبة كلية - ٣)

فيصدق مع الاول في العكس السلب الجزئى والايجاب الجزئى فيكون بعض - ب ا - كما ان بعض الابيض انسان فيكون بعض - ب - ليس - ا - كما ان بعض الابيض ليس بانسان بل نقض ومع الثانية السلب الجزئى والكل فان بعض

التراب ليس بانسان ولا شئ من التراب انسان لان السلب الجزئى لا يناقض
السلب الكلى بل يصدق معه ومع الثالثة الايجاب الكلى فان بعض الحيوان ليس
بانسان وكل انسان حيوان يصدق ان معا فاذا اختلف الحكم لا اختلاف العموم
والخصوص بالايجاب والسلب والكلية والجزئية لم يستمر له عكس معنى
يلزم صدقه من صدق الاصل فهذه عكوس القضايا المطلقة وقد اعتبر في المطلقة
نسبة مجموعها الى موضوعات موضوعها وهل المحمول لها مادام الموضوع لها
او مادامت وجوده فاختلف الحال في صورة اللفظ ومفهوما في ايجابه وسلبه فدل
الايجاب من ذلك على ما يكون في كل وقت وعلى ما يكون في بعض الاوقات
مع اتصاف موضوعات الموضوع بالموضوع ومع لانصافها به كمن يقول الانسان
حيوان ناطق مانت فوصفه بالحيوان مادام انسانا وبالناطق في بعض اوقات كونه
انسانا وبالمانت بعد كونه انسانا ولا في شئ من اوقات كونه انسانا وليس الحال
كذلك في السلب فانه اذا قيل لاشئ من كذا كذا فان العبارة تعطى مادام
كذا كما تقول لاشئ من الحيوان بجاد ولا شئ من الجراد بحيوان مادام جرادا
ومادام حيوانا لا يتصف بالسلب في بعض اوقاته فانعكست السالبة الكلية
لذلك سالبة كلية ولم تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية لاجل العموم وانعكست
جزئية لاجل الوجود اللازم اما دائما كما لانسان حيوان واما في بعض اوقاته
كالانسان ناطق او بعد كونه كذلك كالانسان مانت ويطرق من هذا شك على
من قاس السلب فيه على الايجاب ولم يتأمل ما يقتضيه الذوق والعرف في العبارات
ومفهوم الانقائض الذى يجده كذلك من لم يدقق النظر اكثر مما يجده المدقق الذى
لم يستقص فيفرق في ذلك بين الموجبة والسالبة فقال بحسب نظره غير المستقصى
ان السالبة انكفية المطلقة لا تنعكس كما قال ارسطو طاليس مثل نفسها كلية وتمثل
على ذلك وقال ان الضحك يسلب عن كل انسان وقتما بالفعل فذلك سلب مطلق
ولا ينعكس اى لا يصدق عكسه انه لاشئ من الضاحك انسان بل كل ضاحك
انسان ولم يعتبر بكلامه في قوله وقتما وبالفعل والمطلق مطلق من هذا وغيره

لا يذكر فيه وقت ما ولا شرط بل يذكر المحمول والموضوع والسور في الایجاب وحرف الساب في السلب من غير زيادة واذا قيل كذلك لم يصدق فيما تنثل به اذ لا يقبل منه سامع من المتصورين انه لاشئ من الانسان ضاحك بالقول المطلق لاجل انه في بعض اوقاته لا يضحك كما يقبل منه ان كل انسان ضاحك لانه في بعض اوقاته يضحك بصورة الكلام في الایجاب لا تعطى دواما وفي السلب تعطى الدوام حتى يكون النفي نفيًا بحسبه فتأمل الكلام وموقعه من الفهم والتصور واستغن عن جميع ما طولوا به وتحقق صواب قول ارسطوطاليس في قوله الاظهر مع غناؤه عن التدقيق المستعمل .

والضروريات تنعكس كذلك ايضا موجبتها الكلية والجزئية موجبة (١) جزئية وسالبها الكلية تنعكس سالبة كلية ويكون عكس السالبة الكلية الضرورية سالبة كلية ضرورية لانه اذا انتفى شئ عن شئ بالضرورة فذلك الشئ منتف عنه بالضرورة ايضا سواء اخذت الضرورة بمعنى الدوام او بمعنى مالا بد منه .

واما الموجبة الكلية الضرورية فانها كما لا تنعكس كلية كذلك لا تنعكس ضرورية فان كل كاتب عاقل بالضرورة وليس كل عاقل كاتبًا بالضرورة بل بعضه بالامكان لان مالا بد منه لشيئ قد يكون له بد من ذلك الشئ فان العاقل لا بد منه للكاتب في وجوده كاتبًا وللعاقل بد من الكتابة فلا تنعكس الموجبة الضرورية ضرورية بل ممكنة ذهنية تحوز الضرورة وتحتمل كونها ولا كونها وحكم الموجبة الجزئية في ذلك تحكم الموجبة الكلية ولا يستمر للسالبة الجزئية عكس كما قيل والممكنات في عكسها كذلك ايضا وجباتها وموالبها كليتها وجزئياتها لكنها قد تنعكس الى الضرورة في بعض الامور فان العاقل كاتب بالامكان والكاتب عاقل بالضرورة وفي بعضها تنعكس الى الامكان (٢) فان التجار يمكن ان يكونوا كتابا والكاتب يمكن ان يكون نجارا فيكون العكس الى الممكن الذي معناه ما ليس بمتحقق وهو الامكان الذهني الذي يعم الممكن في وجوده والواجب وينعكس

(١) كذا - في الاصلين (٢) هامش قط - لان الامكان بعض الحكم والجزئي حكم البعض .

السلب في الامكان الى الايجاب والايجاب الى السلب وتنعكس عكوسها كذلك ايضا فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والممكن ان لا يكون ممكن ان يكون والقضية الممكنة الواجبة والسالبة هي القائلة يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا القائلة ليس يمكن ان يكون فانها سالبة الامكان لاسالبة ممكنة وسلب الممكن الكون الذهني هو الامتناع وسلب الامكان الوجودي هو ضرورة الكون والاكون فان الضروري الكون ليس بممكن الكون الا بالامكان الذهني الذي معناه الجهل والتجوير وحكمه معلوم مما سبق فلا يصح عكس السالبة الممكنة الى سالبة ممكنة الا بالامكان الذهني دون الوجودي وما طول به قوم في هذا لانطول بما قضته ومن تأمله حتى التأمل وقاس به ما قيل هنا عرف الفرق .

ومن العكس ما يسمونه عكس النقيض ويصدق مع الاصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول فيكون عكس النقيض كقولنا كل انسان حيوان ان (١) ما ليس بحيوان ليس بانسان فقد سلب الانسان عن كل ما ليس بحيوان وصدق مع صدق القول بان كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه وهو سلب المحمول عن نقيض الموضوع بلواز عموم المحمول كما لا يصدق مع قولنا كل انسان حيوان قولنا ان ما ليس بانسان ليس بحيوان لعموم الحيوان الذي هو المحمول للانسان الذي هو الموضوع .

الفصل الرابع

في القرائن القياسية

والقرينة القياسية هي قول . ولف من اقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم مما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم في قول آخر يصدق مع صدق ما قيل فيه وموضع التصديق والتكذيب في القول هو الحكم الجازم او الشرطي ولزوم ذلك عند من يعقله لان من يحفظ قولاً ويورده من غير ان يعقله لا يلزم عنده من صدقه وكذبه صدق ولا كذب وانما يلزم ما يلزم من ذلك عند من يعقل لزوم معقول لمقول لان الصدق يلزم عنه الصدق لزوم الموجود للموجود

والكذب لا يلزم عنه لاصدق ولا كذب لانه كالعدم والعدم وانما يصدق ما يصدق من (١) نتيجة من جهة الامور انفسها لامن جهة صدق القرينة ولا من كذبها وهذا الصدق اللازم يلزم الصدق الملزوم ولا يلزم الكذب الكذب على ما ستعلم من ان المقدمات في القرائن القياسية قد تكون كاذبة مكذبة والنتيجة اللازمة عنها صادقة مصدقة و اذا كان في هذا القول مواضع تصديق وتكذيب فهو قول مؤلف من اقوال فوق واحد وتلك هي المقدمات التي ذكرت وانما يلزم ما يلزم عنها بتأليف يكون لها في نظم القرينة القياسية بين المقدمات وحدودها التي هي الاجراء الموضوعية والمحمولة في العمليات والمقدمات والتوالي في الشرطيات وتأليفها في العمليات على اشكال ثلاثة وذلك ان القرينة تكون من قولين هاهنا مقدمتان وفي كل مقدمة حدان حد موضوع وحد محمول ويلزم عنها ما يلزم لشركة بين المقدمتين وتلك الشركة تكون في جزء لا محالة اذ لو كانت في الكل لكانت احدهما هي الاخرى بعينها وذلك الجزء اما ان يكون هو المحمول واما ان يكون الموضوع في كليهما واما ان يكون موضوعا في احدهما محمولا في الاخرى وتأليف المقدمتين يكون من حدى المطلوب المسؤول عنه اعني الحد المحمول والحد الموضوع كما يسأل السائل هل الانسان حيوان ام لا فالمطلوب الانسان حيوان وحداه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الانسان وحيوان وتأليف القرينة على ذلك تكون باضافة حدا الى هذين الحدين يكون مشتركا لمقدمتين ويسمى حدا اوسط كما يقال في البيان كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويتبين ان كل انسان حيوان فيكون الحساس هو الحد الاوسط الذي صارت به القضية المطلوبة قضيتين لتكراره فيها واشتراكهما فيه حتى حصل من الاشتراك فيه الاتصال المبين في الايجاب كما قلنا وفي السلب كقولنا في بيان ان الانسان ليس بحجر مثالان كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتوسط الحد الاوسط بين الحدين في القضيتين نقل الحكم على طريق اللزوم منها الى الحكم في المطلوب فصارت الحدود ثلاثة في

القضيتين لكون القضية من حدين وتكرار الحد الاوسط فيها ينوب مناب حد رابع تم به القضيتان فهذا الحد الاوسط اذا كان محولا على موضوع المطلوب وموضوعا لمحمول المطلوب كقولنا كل - آ ب - وكل - ب ج - كان قياسا كاملا تين منه بذاته ان كل - ا ج - ويسمى شكل القرينة بالشكل الاول وتسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى لجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه على مثال ما قبل وان كان الحد الاوسط محولا في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحمله يسمى بالشكل الثاني كقولنا في بيان انه لا شيء من الانسان يحجر كل انسان حيوان ولا شيء من البحر يحجر كل حيوان فالحول على موضوع المطلوب الذي هو الانسان بالانجاب في القضية الصغرى وعلى محمول المطلوب الذي هو البحر بالسلب في القضية الكبرى ويتبين منه انه لا شيء من الانسان يحجر لكن لا بذاته بل ببيان كما يأتي ذكره فليس بقياس كامل .

وان كان الحد الاوسط موضوعا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ولحموله يسمى بالشكل الثالث كقولنا في بيان ان بعض الحيوان ناطق كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فتبين منه ان بعض الحيوان ناطق لكن لا بذاته بل ببيان يأتي ذكره فليس بقياس كامل والانسان فيه موضوع لموضوع المطلوب الذي هو الحيوان في المقدمة الصغرى ولحموله الذي هو الناطق في المقدمة الكبرى فتعبر المقدمتين بالصغرى والكبرى انما يتم في هذه الاشكال الثلاثة باعتبار المطلوب وموضوعه ومحمله حتى تكون القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية الصغرى والتي فيها محمله هي الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضية التي هو فيها محولا او موضوعا فتصير الاشكال بحسب ذلك ثلثة الاول منها الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوعه لمحمله وهو القياس الكامل الذي تبين ما تبين به بذاته والثاني الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحمله معا والثالث الذي هو فيه موضوع لكليهما وليس ابكاهين اذلا

فلا يتبين ما تبين في كل واحد منهما بذاته كالأول وتخرج القسمة بنسبة الحد
الأوسط الى موضوع المطلوب المعين ومجوله شكلا رابعا حيث يجعل الحد
الأوسط موضوعا لموضوع المطلوب ومجولا على مجوله .

مثال ذلك اذا كان المطلوب هل كل انسان ضاحك ام لا قولنا كل ناطق
انسان وكل ضاحك ناطق فيكون الناطق الذي هو الحد الاوسط الداخل على
الحدين موضوعا للصغر الذي هو الانسان ومجولا على الاكبر الذي هو الضاحك
على الشكل المذكور فما اذا لم يعتبر المطلوب وحده فلا يوجب القسمة سوى
الاشكال الثلاثة المذكورة حيث يكون الحد الاوسط مجولا على حدين او موضوعا
لحدين او مجولا على حد وموضوعا لا تحرا اذا لم يعين الحد ان بموضوع المطلوب
او مجوله ولذلك انبسطوا ليس اشكالا ثلثة ولم يذكر الرابع وانما تتعين الصغرى
والكبرى من المقدمتين في الشكل الاول بالتي فيها الحد الاوسط مجول او موضوع
حتى يكون الذي هو فيها مجول صغرى والتي هو فيها موضوع كبرى واما في
الشكل الثاني والثالث فلا يتميز صغرها عن كبراهما بقيا س الحد الاوسط
لكونه مجولا او موضوعا فيها جميعا متميزا بموضوع المطلوب ومجوله فانتضت
النسبة الى المطلوب المعين وحديه شكلا رابعا ينتج المطلوب المعين معكوسا مجوله
موضوعا وموضوعه مجولا مثل ان يكون مطلوبنا هل كل انسان ضاحك كما قيل
ام لا فتجعل القرينة هكذا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فينتج منه ان كل
ضاحك انسان وهو عكس المطلوب حيث وضعنا كبراه مكان الصغرى في القرينة
وصغراه مكان الكبرى فاذا بدلنا المقدمتين في وضع الكلام عاد الى صورة
الشكل الاول بعينها وتبدل الكلام في التقديم والتأخير لا يغير من صدقه
شيئا فانناجه لا يتجه بين نفسه ولكنه عكس المطلوب المعين فاذا عكسنا النتيجة
كانت جزئية كما علمت في المعكوس فصيح منها ان بعض الانسان ضاحك وان
نظرنا الى القرينة من غير تعيين المطلوب لم يخالف في الصورة والشكل
للشكل الاول الابتداء باللفظ وتأخير ولا تأثير لذلك في الصدق اذا بدل

والكلام في هذا الشكل الرابع استدركه على اوسطوطا ليس بعض المتأخرين باعتبار المطلوب المعين وفي الانتاج هو الاول والاعتبار بالانتاج والاشكال بحسبه هي الثلاثة المذكورة لا غير بنسبة القرائن ومقدماتها وحدودها بعضها الى بعض ومن جهة ان المقدمات تختلف بالاجاب والسلب والكلية والجزئية تكون من تركيب بعضها مع بعض في كل شكل ستة عشر ضربا في كل جهة من جهات الاطلاق والضرورة والامكان في المحصورات خاصة منها ما هو منتج يلزم عنه حكم في قضية اخرى غير القضيتين اللتين في القرينة المذكورة على ما قيل ومنه غير منتج اى لا يلزم عنه حكم في قضية اخرى ومن المنتج ما هو بين الانتاج بنفسه ومنه غير بين يحتاج الى بيان وحجة تبين لزومه لا يلتزمه من النتيجة التي لزم حكمها عنه فلما خذ الآن في تعديد الضروب المنتجة وغير المنتجة وكيف ينتج ما ينتج منها وكيف لا ينتج مالا ينتج وكيف يتبين ما ليس يتبين وعلى اى وجه يتبين .

الفصل الخامس

في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول

اما ضروب الشكل الاول فالمنتج منها اربعة ضروب واثنا عشر ضربا غير منتجة الاول من موجبتين كليتين كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - فتنتج موجبة كلية وهي قولنا كل - ا ج - مثاله .

لان الانسان الذى هو - ا	جسم	فنتج كل انسان جسم
دخل في عموم الحيوان	ج	لان عام العالم عام ايضا
الذى هو - ب - والحيوان	حيوان	
دخل في عموم الجسم الذى	ب	
هو - ج - فدخل الانسان	انسان	
الذى هو - ا - في عموم	ا	
الجسم الذى - هو ج		

كل انسان جسم وان وكل حيوان جسم (١)

وايضا

حيوان

ج

حساس

ب

انسان

ا

لان مساوى العالم

في عمومته عام ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - دخل في عموم الحساس الذي هو - ب - وسوى

الحساس الحيوان الذي هو - ج - في عمومته قد دخل الانسان الذي هو - ا -

في عموم الحساس الذي هو - ج -

وايضا

حساس

ج

ناطق

ب

انسان

ا

فكل انسان حساس

لان عام المساوى

في عمومته عام ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - ساوى في عمومته الناطق الذي هو - ب - والناطق

دخل في عموم الحساس الذي هو - ج - قد دخل الانسان الذي هو - ا - في عموم

الحساس الذي هو - ج - وايضا

مضاك

ج

انسان

ا

ناطق

ب

فكل انسان مضاك

لان المساوى للمساوى

متساو ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - ساوى في عمومه الناطق الذي هو - ب - والناطق
ساوى في عموم الضحك الذي هو - ج - فساوى الانسان الذي هو - ا - في
عمومه الضحك الذي هو - ج - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في
الموجبتين الكلتين في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذي في الصور الاربع
وفي سائرهما انتج الايجاب الكلى والضرب الثانى من كلتين والكبرى منهما صلا
والصغرى موجبة كقولنا كل - ا - ب - ولا شئ من - ب - ج - فينتج سالبة
كلية وهي قولنا فلا شئ من - ا - ج - مثاله -

حيوان	حجر	ولا شئ من الحيوان بحجر
ب	ج	فلا شئ من الانسان بحجر
انسان		
ا		

لان الانسان الذي هو - ا - داخل تحت عموم الحيوان الذي هو - ب - والحجر
الذى هو - ج - خارج بمجته عن الحيوان بالسلب الكلى والحيوان خارج عنه
فالانسان خارج بمجته الداخلة تحت عموم الحيوان عن الحجر فسلم لذلك - ج -
(عن ا - ا) سلبا كلها
وايضا .

حجر	
ج	فلا شئ من الانسان بحجر
ناطق	
ولا شئ من الناطق	
ب	
كل	انسان
ا	

(١) ليس في قط

لان الانسان الذى هو - ا - مساو للناطق الذى هو - ب - والحجر الذى هو ج - مسلوب عن الناطق وخارج عنه فهو مسلوب عن - ا - الذى هو الانسان المساوى للناطق فى الحكم ولا تختلف الحدود فى العموم والخصوص فى هذا الضرب سوى هذا الاختلاف الذى هو عموم الاوسط للاصغر وزيادته عليه او مساواته له .

والضرب الثالث - من موجبتين والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - ا ب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية وهى قولنا بعض - ا ج - مثاله .

فبعض الانسان خارج عن الاعتدال

ج
خارج عن الاعتدال

ب
خارج المزاج

ا
انسان

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - الحار المزاج الذى يكون بعض الانسان وبعض اشياء اخرى والحار المزاج داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال فبعض الانسان داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال .

	ج	مساوى الزوايا لقائمتين
وايضا	وكل	ب
فبعض السطوح	ب	مثلث
مساوية زواياه	ا	بعض السطوح

لقائمتين

لان بعض - ا - الذى هو بعض السطوح داخل تحت عموم المثلث الذى هو ب - الذى قد يكون سطحاً وقد يكون جسماً والمثلث مساو للمساوى زواياه لقائمتين فبعض السطح داخل تحت عموم المساوى زواياه لقائمتين - وايضا .

ج	المشاة
ب	الانسان
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان مشاة

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان والانسان داخل تحت عموم - ج - الذى هو المشاة فبعض الحيوان داخل تحت عموم المشاة - وايضا -

ج	ضحاك
ب	كل
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان ضحاك

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ب - مساو لج - الذى هو الضحاك فبعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لج - الذى هو الضحاك ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود من الموجبتين الكلية الكبرى والمصغرى الجزئية في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى في الصور الاربع وفي سائرهما ينتج الايجاب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا - ب - ولا شئ من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا - ج - مثاله .

ب	بناء
ا	الانسان
ج	جماد
ب	فليس كل انسان جماد ولا شئ منه

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - البناء الذى منه انسان ومنه زنبور والجماد الذى هو - ج - مسلوب عن ب - الذى هو البناء وعن جميع الانسان ايضا فالجماد مسلوب عن كل الانسان فهو مسلوب عن بعضه وايضا

وايضاً .

ج	اسود	ب	ابيض	ا	حيوان
فليس كل حيوان اسود					

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان داخل تحت عموم - ب - الذى هو الابيض
و - ج - الذى هو الاسود مسلوب عن - ب - الذى هو الابيض وليس بمسلوب
من باقى - ا - الذى هو باقى الحيوان غير الانسان كالثور اب مثلاً - فج - الذى هو
الاسود مسلوب عن بعض - ا - الذى هو الحيوان كالقنص (١) مثلاً وايضاً .

ب	انسان	ج	جماد
ا	حيوان	فليس كل حيوان جماد ولا واحداً منه	

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج -
الذى هو الجماد مسلوب عن الانسان وعن باقى الحيوان فهو مسلوب عن كل - ا -
الذى هو الحيوان والمسلوب عن الكل مسلوب عن البعض لامحالة - وايضاً

ج	فرس	ب	انسان
ا	حيوان	فليس كل حيوان فرس	

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج - الذى
هو الفرس مسلوب عن الانسان وليس بمسلوب عن جميع الحيوان - فج - مسلوب
من بعض - ا - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في الموجبة الجزئية
الصغرى والنسبة الكمية الكبرى في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى في
الصور الاربع الذى انتج في بعضه سلباً كلياً وفي بعضه سلباً جزئياً فاللازم في
جميعه السلب الجزئى لامحالة .

وهذه الضروب الاربعة وان كانت بينة الانتاج بنفسها لمن يتصورها فهذه
الاشكال التى استقصى فيها اصناف العموم والخصوص في الحدود تصورها
في الازمان فتتحقق نتيجتها وتبعد الشك عنها فهذه هي الضروب المنتجة من هذا
الشكل والباقية غير منتجة وهي التى صغرها سالبية و (٢) كبرها جزئية

(١) تقدم ما فيه - (٢) لا - او :

او كلاهما لان الصغرى السالبة تخرج الاصغر عن حكم الاوسط فلا ينتقل اليه حكم الاكبر من جهة الاوسط بايجاب ولا سلب والكبرى الجزئية تخرج بعض الاوسط عن حكم الاكبر فلا يعم حكمه الاصغر لانه قد يقع تارة تحت الداخر في حكم الاكبر وتارة لا يقع والحكم لا يمحصر المحمول فلا ينتقل الحكم عنه جزما الى الاصغر كما يتضح في هذه الاشكال واولا في السالبتين الكليتين كقولنا لاشئ من - ا ب - ولا شئ من - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ا انسان ب فرس ج غراب فيكون لاشئ من ا ج ولا شئ من الانسان غراب لان - ج - نرج عن - ب - وعن - ا - جميعا وتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب غراب ا انسان فيكون كل - ا ج - اى كل انسان ناطق

لان - ج - المسلوب عن - ب - كان . شئ من الانسان غراب (١) محمولا على - ا - فبقى على حملة ولم ينتقل اليه - ب - المسلوب عنها حكما - وتارة تقع هكذا

ج انسان ب حجر ا حيوان فيكون بعض - ا ج - اى بعض الحيوان انسان

وايس بعض - ا ج - اى ليس كل حيوان انسانا لان الاوسط وقع خارجا عنها فكان حكمها لها لامن جهة الاوسط فكان الحكم الذى لها تارة ايجابا وتارة سلبا وتارة كليسا وتارة جزئيا فلم يلزم الحكم والعيب (٢) في الصغرى السالبة التى اخرجت الاصغر عن حكم الاوسط فلم ينتقل اليه حكما من الاكبر على ما قيل . والضرب الآخر من كليتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة مثاله .

لا شئ - من ا ب - وكل - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب انسان

وكل ----- انسان فرس ا

لا شئ ----- من الفرس

(١) زيدت من لا (٢) كذا في لا - وفي قط بلا نقط . فيكون

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الفرس باطنى لان الاكبر ساوى
الاولى فانسب عما انسب عنه وهو الاصغر - وتقع تارة هكذا .

ج حيوان

١ انسان ب فرس

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان حيوان لان الاكبر عم الاوسط والاصغر
الذى سلب عنه الاوسط - وتقع تارة هكذا .

ج اسود

لا شيء ١ انسان من الانسان وكل ب غراب غراب

فيكون بعض - ا - الذى هو الانسان - ج - اى اسود لان - ج - الذى هو الاسود
فضل على - ب - الذى هو الغراب فكان من زيادته فى بعض الانسان فكان بعض
الانسان اسود وليس كل انسان اسود وهو الايجاب الجزئى والسلب الجزئى
فلم يلزم فيه حكم بعينه .

والضرب اثلاث من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية كقولنا كل
اب - وبعض - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج فرس

ب حيوان

١ انسان

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الانسان فرس لان بعض -
ب - الذى كان - ج - فضل عن عموم - ا - كما خرج بعض الحيوان الذى
هو الفرس عن الانسان فخرج الانسان عن حكم الفرس فصدق فيه السلب الكلى
ويقع تارة هكذا .

ج ناطق

ب حيوان

١ انسان

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان ناطق لان

البعض من الحيوان الذى حمل عليه الناطق دخل الانسان في حكمه لان المحمول لا يسور فتجوز فيه المساواة والعموم بالزيادة فيختلف الحكم من جهة تلك الزيادة ما لم ينحصر تحت عموم الاكبر فاذا عم الاكبر الاوسط بحكمه انتقل الحكم الى الاصغر واذا لم يعم لم ينتقل فلم يلزم من الكبرى الجزئية حكم في النتيجة على ما قيل - وتارة تقع هكذا .

ج ابيض

ب ناطق

ا انسان

فيكون بعض - ا ج - وبعضه ليس - ج - اى بعض الانسان ابيض وبعضه ليس بابيض لان الاوسط ساوى الاصغر فانسلب عن الاصغر ما انسلب عن الاوسط من الاكبر ووجب عليه ما وجب عليه فكان حكمه ايجابا وسلبا جزئيا فلم يلزم منه حكم في الانتاج من سلب ولا ايجاب كلي ولا جزئي .
والضروب التسعة الباقية كذلك لا تنتج اى لا يلزم فيها حكم اما لكون صفراها سالبة واما لكون الكبرى جزئية واما لكليهما كما في هذه الامثلة .

الضرب الرابع منها هكذا من .وجبة كلية صفري (وسالبة جزئية كبرى) (ا) -

المثال الاول	ج ناطق	المثال الثاني	ج فرس
ب حيوان	ب حيوان	ب حيوان	ب حيوان
ا انسان	ا انسان	ا انسان	ا انسان
فكل انسان ناطق		ولا شئ من الانسان فرس	

المثال الثالث

ج ابيض	ج
ب حيوان	ب
ا انسان	ا

وليس بعض الانسان ابيض وبعض الانسان ابيض

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية .

اول	ج	حيوان	
ب	ا	غراب	ثاني
ب	ج	انسان	
ب	ب	حيوان	
ا	ج	حيوان	ثالث
ب	ب	اسود	ا
ب	ا	حجر	
ب	ا	ولا شيء من الحجر انسان	

وبعض الابيض حيوان وبعضه ليس بحيوان .

الضرب السادس من سالبين صغراهما كلية وكبراهما جزئية والامثلة عليه هي الامثلة المذكورة في الخامس حيث يكون السلب الجزئي في الكبرى مكان الايجاب الجزئي .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية .

اول	ج	جسم	ثاني	ج	ناطق
ب	ب	انسان	ب	ب	انسان
ا	ا	ابيض	ا	ا	ابيض
فكل ابيض جسم					وبعض الابيض ناطق
ثالث	ج	ناطق			
ب	ب	انسان			
ا	ا	فرس			

فلا شيء من الفرس ناطق

وصورة المثال الثالث من هذا الضرب في الصغرى صورة السالبة الكلية لان السلب الجزئي ينفي عن البعض ولا يتعرض البعض الآخر بسلب ولا ايجاب فيبقى في الامكان ان يكون سلبا وان يكون ايجابا في البعض الآخر وصورة

الايجاب في البعض المتروك قد جاءت في المثالين الاولين من هذا الشكل حيث سلب الاوسط عن بعض الاصغر ووجهه على بعضه وسلب في هذا الثالث عن كله لاستيفاء الاقسام فكان في الصور اثلاث الايجاب الكلي والسلب الكلي والسلب والايجاب الجزئيان فلم ينتج .

الضرب الثامن منها من سالتين صغراهما جزئية والكبرى كلية وامثلته هكذا .

اول	ج	غراب	ثاني	ج	اسود
ب	ب	انسان	ب	ب	ابيض
ا	ا	ابيض	ا	ا	انسان
ولا شيء من الابيض غراب		ليس كل انسان اسود		وبعض الانسان اسود	

فهاتان الصورتان اذا كانت مع السلب الجزئي في الصغرى عن البعض من الاصغر ايجاب على البعض واما اذا كان سلب عن البعض الآخر فهو سلب كلي وقد قيل فيه .

والضرب التاسع من جزئيين والصغرى سالبة والكبرى موجبة وحكمه معلوم في انه لا ينتج من اجل جزئية الكبرى ومن اجل سلب الصغرى عما سبق تعليما وتميلا وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالتين جزئيتين .

وفي الحادي عشر وهو من جزئيتين موجبتين والثاني عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من اجل جزئية الكبرى .

فقد بان المنتج وغير المنتج من ضروب الشكل الاول بالتفهيم والتعليم (والتعليل - ١) والتصوير وبالتشكيل (٢) وحاجته الى ذلك مع كونه كالتين بنفسه انما كانت من جهة العموم والخصوص في الحدود والتمثيل بالخطوط

(١) ليس في لا (٢) قط - والتشكيل .

الفصل السادس

في ضرب القياسات من
القضايا المطلقة في الشكل الثاني

والمنتج من ضرب الشكل الثاني اربعة ايضا وهي التي كبرها كلية سواء
كانت الصغرى كلية او جزئية واحدى . فقد متبه موجبة والاخرى سالبة
ايهما كانت وما عداها لا ينتج فالضرب الاول من المنتجات من كليتين
والكبرى سالبة كقولنا كل - ا ب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة
كلية وهو قولنا لا شيء من - ا ج - لان الا صغر دخل تحت حكم الاوسط
بكلية وانتفى الاوسط عن الاكبر بكلية فانتفى الاكبر عنه بكلية فانتفى عن
الا صغر بكلية وهذا مثاله .

ب	حيوان	ج	حجر
ا	انسان	فلا شيء	من الانسان حجر

ولا يضلك العموم هاهنا فان الحال يتشابه فيه مع مساواة الاوسط للاصغر وزيادته
عليه حيث لا يخرج شيء من الا صغر عن الاوسط فلا يخرج عن حكمه .
ومن تقدم بينه بعكس الكبرى حيث قال كل - ا ب - ولا شيء من - ب ج -
فعاد الى صورة الشكل الاول لما عكس كبراه التي هي لا شيء من - ج ب -
بجعلها لا شيء من - ب ج - والصورة في التمثيل هاهنا قد اوضحت العكس
في الشكل حيث كان سلب الاوسط عن الاكبر هو بعينه سلب الاكبر
عن الاوسط .

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من - ا ب - وكل
- ج ب - ينتج سالبة كلية وهي قولنا لا شيء من - ا ج - وبينوه بتبدل
المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى انعكست السالبة كلية

السلب الجزئى الذى جاء من الثانية فيستمر صدق السلب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل
اب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا ج - كما في
هاتين الصورتين .

ا	=	ابيض	=	ا
ب	=	حيوان	=	ب
ج	=	انسان	=	ج

فى الصورة الاولى كان الباقي من عموم الاوسط للاكبر عن (١) بعض الاصغر
والسلب عن بعضه مع كون الاكبر مبائنا للاصغر بالكلية وفى الثانية عم الاوسط
الاكبر وبعض الاصغر فى حكم الاكبر بخلاف سلب كل فى الاولى وجزئى فى
ال اخرى فصدق السلب الجزئى لا محالة واستمر فى النتيجة وكان يبين بطريقة
تعرف بالافراض فيقال يفرض البعض من - ا - الذى ليس - ب - د - فلا شئ
من - د ب - وكل - ج ب - فيعود الى الضرب الثانى من هذا الشكل وينتج
لا شئ من - د ج - فيقال بعض - ا د - ولا شئ من - د ج - فليس كل
ا ج - وهى نتيجة الضرب الرابع من الشكل الاول والتعميل فى التشكيل
لوضح النتيجة ايضا حالاً يحوج الى شئ من هذا .

وما لا ينتج فى هذا الشكل اثنا عشر ضرباً فنفا اربعة من سالتين لان الاصغر
والاكبر فيهما (٢) يخرجا عن حكم الاوسط كما قبل فى الشكل الاول فلا ينتقل الحكم
بوساطته من احدهما الى الآخر بسلب ولا ايجاب واربعة من موجبتين لان
الطرفين الداخلين تحت حكم الاوسط قد يتفقان وقد يتباثنان بالكل او ببعض
فلا يستمر الحكم بحسبه .

واربعة من جزئيتين لا يلزم منهما حكم لزوج البعض غير المتعينين عن حكم
الاوسط فلا ينتقل الحكم الى البعض الداخلى تحت الحكم لانه غير متعين

اولى

ب

ابيض

ج

انسان

ا غراب

ولا شيء من الغراب انسان

ثانية

ب ابيض

ج

حيوان

ا غراب

وكل غراب حيوان

ثالثة

ج

ابيض

ب

حجر

ا

حيوان

وليس كل حيوان ابيض وبعض الحيوان ابيض

فخرج في الصورة الاولى السلب الكلى وفي الثانية الايجاب الكلى وفي الثالثة
الايجاب والسلب الجزئيان

والضرب الرابع من سالتين جزئيتين وتقع على هذه الصور ثلاث .

اولى

ب ابيض

ا

انسان

ج حجر

فلا شيء من الانسان حجر

ثانية

ج

ناطق

ا

انسان

ب

ابيض

وكل انسان ناطق

ثالثة

ب

انسان

ا

ابيض

ج حيوان

وليس كل ابيض حيوان

وبعض الابيض حيوان

فيجيء كذلك في الاولى سلب كلى وفي الثانية ايجاب كلى وفي الثالثة ايجاب

وسلب جزئيان .

والضرب الخامس من موجبتين كليتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	فرس

فلا شيء من الانسان فرس

ثانية	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	ناطق

وكل انسان ناطق

ثالثة	ب	جسم	ا	انسان
			ج	ابيض

وليس كل ابيض انسان

وبعض الابيض انسان

فيجي . في الصورة الاولى بسلب كلي وفي الثانية ايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب وسلب جزئيان .

والضرب السادس من موجبتين كبيراهما كلية والصغرى جزئية وتقع على

هاتين الصورتين .

اولى	ب	حيوان	ا	ابيض
			ج	غراب

ولا شيء من الابيض غراب

ثانية	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	ابيض

وبعض الابيض انسان

وبعض الابيض ليس بانسان

فيجي .

فيجيء في الاولى بسلب كلي وفي الثانية بإيجاب وسلب جزئيان .

الضرب السابع من موجبتين صغراها كلية وكبراهما جزئية وتقع على صورة ثلاث .

أولى	ج	أبيض	ب	حيوان
		أ	غراب	
			ولا شيء من الغراب أبيض	

ثانية	ج	أسود	ب	حيوان
		أ	غراب	
			وكل غراب أسود	

ثالثة	ج	أبيض	ب	حيوان
		أ	إنسان	
			وبعض الإنسان أبيض	

وليس كل إنسان أبيض

فيجيء في الاولى بسلب كلي وفي الثانية بإيجاب كلي وفي الثالثة إيجاب وسلب جزئيان .

والضرب الثامن من موجبتين جزئيتين وصورته صورة الضرب الرابع الذي من سالبتين جزئيتين ويجيء بالسلب والإيجاب الكل والجزئى كما جاء هناك .

الضرب التاسع من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وصورته صورة السابع الذى من موجبتين وكبراهما جزئية لأن السلب عن البعض فى الصورة كالإيجاب على البعض .

والضرب العاشر من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وصورته صورة الثالث الذى من سالبتين والكبرى جزئية .

والضرب الحادى عشر والثانى عشر وهما اللذان من جزئيتين موجبة وسالبة كبرى وصغرى وصورتها صورة الموجبتين والسالبين الجزئيتين لأن السلب

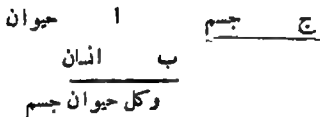
الجزئى في الصور كالإيجاب والمثال الجزئى وبالعكس فقد تبينت ضروب الشكل الثانى والمنتج منها وكيف ينتج وما لا ينتج ولم لا ينتج بالثقل المبين لما اشبه منها بالعموم والخصوص، أيانا ثانيا من غير حاجة الى عكس وغيره لان العكس في التمثيل ظاهر كالاصل .

الفصل السابع

في ضروب القياسات من القضايا

المطلقة - - - - - في الشكل الثالث

والمنتج من ضروب هذا الشكل ستة اضرب وهي التى صفناها موجبة وفيها كلية سواء كانت صفري او كبرى وماعدا هذا لا ينتج ونتائج كلها جزئية ثلثة منها موجبة وثلثة سالبة وبعكس صفراء يرجع الى صورة الشكل الاول فالاضرب الاول من كليتين موجبتين كقولنا كل - ب ا - وكل - ب ج - فينتج . موجبة جزئية كقولنا بعض - ا ج - لان الاوسط داخل تحت حكم الاكبر وبعض الاصغر لا عمالة داخل تحت حكم الاوسط وذلك لان الاصغر محمول على الاوسط فاما ان يساويه واما ان يفضل عايه فاذا فضل عليه كان بعضه في حكمه واذا ساواه فكله في حكمه واذا عم الحكم تارة وخص اخرى فخصومه مستمر فيصدق الجزئى على كل حال والعكس جزئى لا عمالة واذا انعكست الصفري جزئية عاد الى صورة الضرب الثالث من ضروب الشكل الاول فاننتج الايجاب الجزئى لان صورته تقع تارة هكذا .



وهو كل انسان حيوان وكل انسان جسم فيجئ منه في هذا المثال موجبة كلية وهو كل حيوان جسم وتارة تقع هكذا .

ا	حيوان
ب	انسان
<hr/>	
ج	ناطق

فبعض الحيوان ناطق

وهو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فيجئ منه ان بعض الحيوان ناطق فيكون من الصورة الاولى ايجاب كلي ومن الثانية ايجاب جزئ فيستمر الجزئ للاحالة والعكس والاصل قدينا في الصورتين والضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - ب ا - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - لان الصغرى اذا عكست كان بعض - ا ب - وتقع على هاتين الصورتين

اولى	ا	حيوان	ثانية	ا	حيوان
ب	انسان		ب	انسان	
<hr/>			<hr/>		
ج	حجر		ج	فرس	

فلا شيء من الحيوان بحجر فليس كل حيوان بفرس

ا. ا في الاولى فكل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر فيكون سالبا كلياً وهوانه لا شيء من الحيوان حجر وفي الثانية كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان فرس وينتج انه ليس كل حيوان بفرس وهو السلب الجزئ فيستمر السلب الجزئ للاحالة .

والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب ا - وكل ب ج - فينتج موجبة جزئية وهي قولنا بعض - ا ج - لان الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وبذلك يعود الى ما عاдалه الضرب الاول من هذا الشكل وهو الضرب الثالث من الشكل الاول وتقع على هاتين الصورتين .

اولى	ا	انسان	ب	حيوان	ج	جسم
ثانيه	ا	ابيض			ب	انسان
<hr/>			<hr/>			
				ج	حيوان	

بعض الایض حیوان

اما في الاولى فبعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ويحيى منه ان كل انسان جسم وفي الثانية بعض الانسان ابيض وكل انسان حيوان فينتج ان بعض الایض حيوان فيلزم الايجاب الجزئى .

والضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كقولنا كل - ب ا - وبعض ب ج - فينتج جزئية موجبة وهي قولنا بعض - ا ج - ويتبين بعكس الكبرى وجعلها صغرى فينتج عكس النتيجة ويعكس فتكون النتيجة المطلوبة ولا يتبين بعكس الصغرى لان الصغرى الكلية اذا عكست تكون جزئية ولا ينتج قياس من جزئيتين وبالصورة والتثيل يلزم تارة ايجاب كلى وتارة ايجاب جزئى فيصدق الجزئى لاحالة كما في هذه الصورة .

ج	ا	ب	انسان
كاتب	حيوان		
	بعض الحيوان كاتب		

وهي كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فينتج ان بعض الحيوان كاتب وهو بعض البعض الذى كان انسانا لاحالة والعكس مع الاصل يتبين في الشكل من جهة العموم والخصوص .

والضرب الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض - ب ا - ولا شئ من - ب ج - فينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - وبالعكس الصغرى يرجع الى رابع الشكل الاول وصورته اما هكذا وهو .

ا	انسان	ب	حيوان
ج	حجر		
	فلا شئ من الانسان حجر		

بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان حجر ويحيى منه السلب الكلى وهو لا شئ

لا شيء من الانسان حجر واما هكذا وهو -

ج ابيض ا حيوان

ب اسود

ا
ج
فليس كل حيوان ابيض

بعض الاسود حيوان ولا شيء من الاسود ابيض فليس كل حيوان ابيض فيستمر السلب الجزئي وعوده الى رابع الشكل الاول يكون بعكس الصغرى الموجبة الجزئية -

والضرب السادس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل - ب ا - وليس كل - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - ولا يتبين بالعكس لان كبراه سالبة جزئية لا تنعكس وصغرها تنعكس جزئية ولا نتيجة من جزئيتين وانما يتبين بما تبين به نظيره في الشكل الثاني وهو رابعه بالاقرض وبالمثال يكون هكذا -

ا حيوان ب انسان

ج لبيض

فليس كل حيوان ابيض

كل انسان حيوان وليس كل انسان ابيض ويلزم منه ليس كل - ا ج - اى ليس كل حيوان ابيض فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل وما عداها لا ينتج وهي عشرة اضرب سبعة منها وهي اتي من سالتين ومن جزئيتين حكما في العلة والمثال حكم نظائرها في الاول والثاني وثلاثة من صغرى سالبة مع كبرى موجبة حكما حكم نظائرها في الشكل الاول في العلة والمثال ايضا قد اتفقت الاشكال الثلاثة في ان ما كان من ضرورها من سالتين او جزئيتين او صغرى سالبة كبراه جزئية لا ينتج والشكل الاول ينتج المطالب كلها الموجب والسالب

والكلى والجزئى والثانى ينتج السالب قطع الكلّى والجزئى ولا ينتج الموجب
والثالث ينتج الجزئى فقط موجبا وسالبا ولا ينتج الكلّى وبشرك الاول والثانى
فى انهما لا ينتجان من كبرى جزئية والاول والثالث فى انهما لا ينتجان من صغرى
سالبة فهذه اشكال القياسات وضروبها من القضايا المطلقة -

الفصل الثامن

فى اشكال القياسات وضروبها من

القضايا الضرورية والممكنة

والمختلطة منها ومن المطلقات

اذا كانت القضايا ضرورية كانت نتائجها مثلها ضرورية فى الشكل الاول والثانى
والضروب المنتجة منها وغير المنتجة هى تلك بعينها وبذلك الامثلة والبيانات
التي اوردناها تقيز (١) العموم والخصوص فى الحدود فى كل ضرب من
الضروب .

اما فى الشكل الاول فلان الا صغر من جملة الاوسط وهو فاذا حكم بالا كبرى
على الاوسط حكما ضروريا كان هو بعينه الحكم على الا صغر فلا يتعدى حكم النتيجة
حكم الكبرى .

واما فى الشكل الثانى فمكس السالبة من المقدمتين يرد الى الشكل الاول
وتكون السالبة هى كبرى للاول وعكسها ضرورى مثلها فحكمه فى ذلك حكم
الاول .

واما فى الشكل الثالث خاصة فيحسب ما بينوا به ضروب هذا الشكل من
العكوس لا يكون الامر فيه كذلك لان القضية الضرورية الموجبة لا يلزم عكسها
ضرورية كما يلزم عكس السالبة منه بل يلزم عكسها ممكنة ومطلقة غير محصاة
الضرورة كما قيل فى العكوس فيدخل تحت الخلط من الممكن والضرورى فيختلف
الحكم كما استلمه واذا كانت القضايا ممكنة كانت نتائجها اما فى الشكل الاول فممكنة
مثلها لانه حيث يمكن ان يكون الا صغر للاوسط ويمكن ان يكون الاوسط للا كبرى

يمكن ان يكون الاصغر للاكبر سواء كان الامكان وجوديا او ذهنيا فالنتيجة مثله وان كان خاطئا منها فالنتيجة ذهنية لا وجودية فان من الامكان الذهني ما هو ضروري في الوجود فيكون حكم النتيجة فيه حكما في الخلط من الممكن والضروري فتكون تارة ضرورية وتارة ممكنة فلا تعلم فيكون الحكم فيها بالامكان الذهني .

واما في الشكل الثاني فننتج فيه ممكنات ايضا ولكن ذهنية لان عكوس الممكنات قد تكون ضرورية فيعمها الامكان الذهني في الكون واللاكون وينتج فيه ما كان لا ينتج في المطلقات والضروريات وهو الذي من الموجبتين يردايجابه الى السلب فيصير انتاجه الحقيقي عن المختلفين في الايجاب والسلب .

واما في الشكل الثالث فينتج مثل شكل (١) المقدمتين المتفتحتين في الامكان الوجودي لان الصغرى اذا انعكست ضرورية صار حكم الاصغر حكم الاوسط فكانت الجهة في النتيجة مثل جهة الكبرى في القرينة وكذلك ان كانا من الامكان الذهني كانت النتيجة من الامكان الذهني لان الصغرى اذا انعكست فيه انعكست الى الذهني ايضا واما المختلط من القرائن القياسية من مقدمات مطلقة وضرورية اما في الشكل الاول فان النتيجة تتبع الكبرى في الاطلاق والضرورة حيث يكون الاصغر هو الاوسط فالحكم بالاكبر على الاوسط هو بعينه على الاصغر وفي الشكل الثاني تكون الجهة في النتيجة تابعة لعكس السالبة التي تكون كبرى في الشكل الاول وعكس السالبة مثلها في الضرورة والاطلاق واما في الشكل الثالث فان الضرب الاول منه وهو الذي من كليتين موجبتين ان كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الصغرى تنعكس مطلقة مثل نفسها وان كانت الصغرى هي الضرورية وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكما الامكان (٢) الذهني فيصير الضرب مختلطا في الشكل الاول من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة وتكون النتيجة ممكنة ذهنية على ما ستعلم فتكون النتيجة فيه على كل حال ممكنة ذهنية نعم الامكان الوجودي والاطلاق والضرورة والضرب الثاني

وهو الذي من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كذلك ايضا اما ان كانت الضرورية هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية مثلها وان كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الاول من انتاج الامكان الذهني الذي يعم الممكن السلب والضروري السلب الذي هو الممتنع .

والضرب الثالث حكمه تحكم الضرب الاول في كون النتيجة ضرورية اذا كانت الكبرى ضرورية وممكنة ذهنية اذا كانت الصغرى هي الضرورية .

والضرب الرابع فنتيجته على كل حال ممكنة ذهنية لانها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورة ان كانت التي تصير له الكبرى هي الضرورية الى الامكان الذهني وعن الامكان الذهني اذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية الى الامكان الذهني ايضا .

والضرب الخامس وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ان كانت كبراه ضرورية (فنتيجته ضرورية - ١) وان كانت صغراه هي الضرورية فنتيجته ممكنة ذهنية كما سبق بيانه .

والضرب السادس وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ان كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثلها ضرورية لان ذلك البعض من الاوسط الذي ليس هو الاكبر يجعل بالافراض كلا فتكون النتيجة تابعة له حيث تصير كبرى للاول وان كانت الموجبة هي الضرورية حتى تنتج اولا ضرورية وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية وتختلط بالمطلقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لاختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة كبرى على ما ستعلم .

واما المختلط من مقدمات مطلقة وممكنة في الاشكال الثلاثة فان نتائجها باسرها ممكنة اما في الشكل الاول فان كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى مطلقة تبين ان النتيجة ممكنة مثل الكبرى لان الصغرى حكمت بان الاصغر هو الاوسط فالحكم على الاوسط هو الحكم على الاصغر بعينه ومن بطلته ويستمر في الضروب

الأربعة المنتجة لان الصغرى فيها موجبة وحكم الاصغر فيها حكم الاوسط فيما يوجب عليه الكبرى وعلى ما يوجب ويسلب وكما يسلب وان كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى مطلقة كانت النتيجة ممكنة ايضا في السلب والايجاب لان الحد الاوسط هو الذى ينقل حكم الاكبر بالايجاب والسلب الى الاصغر فلا يكون الاكبر في ذلك الحكم الزم للاصغر من الاوسط ولا اشد مبائة له منه وفي الشكل الثانى كذلك ايضا تكون النتيجة ممكنة على اختلاف لبلجات في الضروب بين الصغرى والكبرى ايها كانت ممكنة وايها كانت مطلقة فان المعكوسة منهما تعود الى صورة الاقران في الاول كما كانت ممكنة او مطلقة فتكون النتيجة كما كانت في الاول ممكنة على كل حال .

وكذلك في الشكل الثالث تعود القرينة الى صورة الاول بعكس الصغرى وحيث يصدق المطلق فلا يكذب الممكن فالحكم بالامكان الذهني لازم في جميعها ولا حاجة الى التطويل .

واما المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة في الاشكال الثلاثة فتكون نتائجها باسرها ممكنة اما في الشكل الاول اذا كانت الكبرى هي الممكنة وهوبين لان الاصغر في حكم الاوسط والحكم على الاوسط هو الحكم عليه بعينه في الايجاب والسلب واذا كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى ضرورية فاللاوسط محكوم به على الاصغر بالامكان وهو الذى ينقل الحكم بالاكبر الى الاصغر فلا يكون الاكبر الزم للاصغر ولا اشد مبائة له من الاوسط كما قيل وبجسب ذلك يكون الحال في الشكلين الآخرين لانعكاس الكبرى في الثانى والصغرى في الثالث الى الاول والحكم الحكم بعينه وحيث تصدق الضرورة لا يكذب الامكان الذهني فتنتج القضايا الممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات والضروريات كلها ممكنة وحكمها في ذلك شبه بحكم القرائن المختلطة من كلية وجزئية في كون نتائجها باسرها جزئية لا غير .
فهذا كلام مختصر كاف في القياسات الحلية من المقدمات المتفقات والمختلطات مفر عن ذلك التطويل الذى يشتت الازهان ولا يساويه في البيان .

هذه هي انواع المقاييس اعني الاثاويل التي يلزم من تأليفها مع ما فيها من حكم وتصديق حكم وتصديق في قول آخر لزوما اوليا اما بينا بيا نا اوليا كما في الشكل الاول وهو القياس الكامل واما غير اولي بل بواسطة احتياء اخرى من برهان خلف وعكس واقتراض كما في الشككين الآخرين وهذه اشكالها وضروبها وليس يوجد شيء كذلك خارج عن هذه الاشكال الثلاث على صور تأليفاتها لان القول لا يبين القول ويدل صدقه على صدقه كيف اتفق بل بان يكون للبين الدال بالبين المدلول عليه نوع وصلة وعلاقة (١) وتلك الوصلة هي مشاركة ما وتلك المشاركة لا تكون للقول كله بالقول كله والالكان القول هو القول بعينه وهي لبعض القول ببعض الآخر حيث يشترك القولان في جزء ويختلفان بغيره والاجزاء الحقيقية لكل قول جازم جزء ان احدها الجزء الموضوع والآخر الجزء المحمول ومن الشرطي المقدم والتالي فالاشتراك بين القولين يكون اما في محمول فيهما واما في موضوع لهما واما في محمول لاحدهما هو موضوع الآخر وتلك هي الاشكال الثلاث وكذلك يقال في المقدم والتالي فان لم تكن شركة فلا قياس اذ لانسبة ولاوصالة بين القولين تنقل الحكم من احدهما الى الآخر وعلى ذلك ينسق القول في الشرطيات والتركيب منها ومن الجمليات .

الفصل التاسع

في المقاييس المؤلفة من القضايا

الشرطية استثنائية واقتراانية

قد قيل ان القضايا الشرطية نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة هي التي يلزم فيها حكم في قضية حملية لحكم في اخرى والمنفصلة هي التي يماند فيها حكم في اخديهما الحكم في اخرى - الاولى كقولنا ان كان - اب - فيج د - وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية كقولنا اما ان يكون - اب - (واما ان يكون - ١ - فيج د - وقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا والمقاييس تتألف من هذه استثنائية واقتراانية والاستثنائية

كقولنا ان كان - اب فج د - لكن - اب فج د - ولكن ليس - ج د - فليس -
 اب - فان استثناء عين المقدم بالاثبات يوجب عين التالي بحسب الشرط
 ولا يوجب استثناء عين التالي لزوم عين المقدم لكونه قد يكون اعم وجودا
 منه فلا يلزمه في العكس كما لا تنعكس الموجبة الكلية في الحملات مثل نفسها فانك
 اذا قلت ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود واستثنيت لكن الانسان
 موجود انتجت ان الحيوان موجود وان استثنيت ان الحيوان موجود لم يلزم
 منه ان الانسان موجود لعدم الحيوان وخصوص الانسان فقد يكون العام
 ولا الخاص ولا يكون الخاص ولا العام وان لم يكن العام لم يكن الخاص وان لم يكن
 الخاص فقد يكون العام فاستثناء تقيض التالي لذلك ينتج تقيض المقدم لارتفاع
 الخاص بارتفاع العام واستثناء تقيض المقدم لا يلزم منه تقيض التالي حيث لا يلزم
 رفع العام من رفع الخاص ولذلك يصدق انه اذا كان الحيوان غير موجود فالانسان
 غير موجود وان كان الانسان غير موجود فلا يلزم منه ان الحيوان غير موجود
 بل قد يكون موجودا لكون القرس موجودا مثلا وهذا لا يدخل في الاشكال
 الثلاثة بل فيما يشبه الشكل الثاني والثالث فانه حيث يستثنى عين المقدم فينتج عين
 التالي يشبه (١) الشكل الثالث وحيث يستثنى تقيض التالي لا نتاج تقيض المقدم
 يشبه (١) الشكل الثاني ولا يشبهها في كونها غير كاملين بل هو كامل بين نفسه ومبنى
 للقياس كلها عليه لان الاستثناء بصدق القرينة ينتج صدق النتيجة في كل قياس
 واستثناء تقيض النتيجة ينتج تقيض القرينة فان سمى قياسا فهو اولي بالتقديم (٢)
 لكونه ابين واقدم في حاجة القياس للحمل اليه حتى تكون فيه القرينة المقدم
 والنتيجة التالي لكنه يحتاج الى الحمل في بيان استثناء ما تستثنيه فانه يكون مجهولا
 في الحكم الاستثنائي ويصير معلوما بالحمل كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فالمعلوم فيه لزوم وجود النهار لظاوع الشمس وكل منها مجهول (٣)
 فيه اعنى الظلوع ووجود النهار حتى يبينه قياس آخر اما حمل او شرطى حتى
 ينتهى الى الحمل لان كل شرطى مجهول المقدمة (٤) وتبين احدهما ببيان الاخرى

فيان الاولى ان كان بشرطية ذهب الى غير نهاية اولم يتبين فاذا تبين فيبانه هو بمجملة او بغير قياس كما يدرك من مشاهدة الحس او يعلم من جهة الخبر الصادق ويحمل في مقدماتها مهمل ومسود كل وجز في على ماسلف ذكره

اما المهمل فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما المسود بالسود الكلّي فكقولنا كل ما كان ومتى كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمانى والجزئى كقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا على ماسلف القول فيه ومن احب ان يدخل ذلك في مقاميه ومقدماته ويعتبر المتيج وغير المتيج منها بحسب ذلك فليضيف اليه السلب ايضا فيقول في المهمل ليس اذا كان كذا كان كذا وفي المسود الكلّي ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وفي الجزئى ليس كلما كان كذا كان كذا وقد لا يكون اذا كان كذا كان كذا على مثال ما قيل في المحصورات من الحملات فاذا ركب الحكم في القرينة فقلت في الكلية الموجبة كلما كان اب - فج د - واستثنيت لكن - اب - فج د - و (١) لكن - ج د - فليس - اب - فلا يؤثر السور في الاستثناء بل تكون نتيجته مثل نتيجة المهمل وفي السلب الكلّي اذا قلت ليس البتة اذا كان - اب - فج د - لكن - اب - فليس - ج د - اولكن - ج د - فليس - اب - فهو كذلك ايضا وفي الايجاب (الجزئى - ٢) اذا قلت قد يكون اذا كان - اب - فج د - لم ينتج لان قد يكون يصدق معه قد لا يكون فلا تلزم النتيجة من سلبه ولا من ايجابه الجزئين في الشرطيات المتصلة واما من المنفصلات وهى ضربان لان منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع اى الجزئين شئت رفع الآخر ومن رفع ايهما شئت وضع الآخر اذ ليس غيرهما فى الاقسام كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وفي هذه ينتج من وضع اى الجزئين وضعت رفع الآخر ومن رفع ايهما رفعت وضع الآخر حتى اذا قلت ولكنه ليس بزوج انتجت انه فرد او انه ليس بفرد انتجت انه زوج اولكنه زوج فليس بفرد اولكنه فرد فليس بزوج ومنه ما ليس بتام العناد والانفصال فيلزم من وضع ايهما كان رفع الآخر

ولا يلزم من دفع أيها كان وضع الآخر كقولنا اما ان يكون هذا الشخص انسانا
واما ان يكون فرسا ويستثنى لكنه انسان فينتج انه ليس بفرس ولكنه فرس
فليس بانسان ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بانسان ان يكون فرسا (١) ولا يلزم اذا
استثنينا انه ليس بفرس ان يكون انسانا لان في الانفصال اقسام اخرى هي انواع
الحوانات الباقية هي هذا استثناء عين (٢) المقدم ينتج تقيض التالي وعين التالي ينتج
تقيض المقدم ولا ينتج باستثناء تقيض احدها شيئا البته وحاله في انه لا اعتبار
في نتيجته بالكلية والجزئ كما كان في المتصل فانك اذا قلت دائما اما ان يكون
هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واستعيت لكنه فرس انتجت فليس
بانسان او انه انسان انتجت انه ليس بفرس وسواء فيه قلت دائما او قد يكون
وقتما او لم تقل .

ولم يذكر ارسطو طائيس في كتابه في المقاييس التي تكون من القضايا الشرطية
سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على مقاييس اقترانية منها صرفة
ومغلطة بالحمليات والذهن السليم يعرفها بما قيل والتي ذكرها في كتابه اما قللة
فانتهى في العلوم فكره التطويل بها اولا عما دعه على ان الاذهان التي عرفت
الحمليات تنتهي منها اليها فتعرفها بما عرفت من الحمليات اولكليمها .

وقال بعض المتأخرين ان ارسطوطا ليس صنف فيها كتابا خاصا ولم ينقل الى
العربية وهو تخمين لاحقيقة له فانه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضوعها هذا
وليس فيها ما يستحق ان يفرد له كتابا منقطع البادى والا وانر .

ونحن نمثل هاهنا على بعضها بما يكون نموذجا لباقيها يتدى به من يجب ان يستقصى
النظر فيها فنقول ان الموجبة والسالبة في الشرطيات المتصلة والمنفصلة والمهملة
والكلية والجزئية قد سبق القول فيها عند الكلام في القضايا فاذا افتت القرائن
من الشرطيات جعل مكان المحمول والموضوع في الحملية المقدم والتالى في
الشرطية فيتألف لذلك على صور الاشكال الثلاث حيث يكون التالى في احدى
الفضيتين مقدما في الاخرى كما كان الموضوع في احدىها محمولا في الاخرى على

صورة الشكل الاول او يكون التالى واحدا فيها كما كان المحمول فى الحملتين على صورة الشكل الثانى : ويكون المقدم فيها واحدا كما كان الموضوع فى الحلية واحدا فى الحملتين على صورة الشكل الثالث ومثاله فى الشكل الاول قرينة من موجبتين كليتين هو قولنا كلما كان - ا ب - فـ ج - د - وكلما كان - ج - د - فه - ز - ينتج فكلما كان - ا ب - فه - ز - ومن كليتين فى الشكل الثانى واحداها سالبة كلما كان - ا ب - فـ ج - د - وليس البتة اذا كان - ه - ز - فـ ج - د - فنعكس السالبة . ويقال ليس البتة اذا كان - ج - د - فه - ز - فيرجع الى صورة الشكل الاول على هذه الصورة - كلما كان - ا ب - فـ ج - د - وليس البتة اذا كان - ج - د - فه - ز - ينتج فليس البتة اذا كان - ا ب - فه - ز - وعلى مثال ذلك فى الباقية

ومن موجبتين كليتين فى الشكل الثالث كلما كان - ج - د - فـ ا ب - وكلما كان ج - د - فه - ز - فرجع الى الاول بعكس الصغرى حيث يقول قد يكون اذا كان - ا ب - فـ ج - د - وكلما كان - ج - د - فه - ز - فينتج قد يكون اذا كان - ا ب - فه - ز - وعلى مثال ذلك يقاس فى الباقية ويستعمل العكس والاقرض والخلف . فلا يشبه ولا يكون فيها ذوات جهة بسبب الشرط بل قد يكون من جملة ما يقال دفى الحمل حيث يدخل فى الجزء المتقدم والجزء التالى كما تقول اذا كان شتاء امكن ان يطر السحاب واذا امطر السحاب امكن ان ينبت العشب فينتج اذا كان الشتاء امكن ان ينبت العشب فالجهة ها هنا ليست جهة (الملزوم بل جهة - ١) (اللازم , وجهات الملزوم هى التى جعلت مكات الاسوار على ما قيل ولا تتألف من ٢ لقضايا الشرطية المنفصلة قرينة قياسية لان الانفصال كالسلب ولا قياس عن سالتين اللهم الا ان يكون العناد فيها تاما حتى لا يوجد ما يعاند احد الجزئين سوى الآخر منها ولازم الآخر الذى يتعكس عليه فتتألف القرينة هكذا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون (الشبكور) يبصر ينتج ان كانت الشمس طالعة فالشبكور يبصر وليس بقياس كامل لانه انما بكل بان يعلم ان معاند المعاند فيما فيه يعاند موافق ومباين المباين فيما فيه يباين لازم

فيكون لذلك سلب السلب ايجاب حتى اذا قال قائل ليس ليس بانسان يكون قد قال انسانا فهكذا تنتج القرينة من المنفصلات التامة العناد التي تقتسم الوجود والمعنى المعقول واذا لم تقتسم لم يلزم فانك اذا قلت اما ان يكون هذا الشخص انسانا او يكون فرسا واما ان يكون فرسا واما ان يكون ناطقا لزم منه لزوم الاول للآخر اذ يصدق انه ان كان انسانا فهو ناطق ولا يلزم في موضع آخر حيث تقول اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون شجرة والحق فيه الانفصال لا اللزوم فانه اما ان يكون انسانا واما ان يكون شجرة وليس ان كان انسانا فهو شجرة ومثل هذا معروف في كلام الناس لكنه من الكلام الذي ليس بمستقيم النسق ولا مرضى العبارة فانه اذا اراد ان يعبر عن اللزوم بعناد العناد وعن الايجاب بسلب السلب يكون قدما معنى في التكلف وجاء من طريق ابعد فلذلك لا تستعمل القرائن من المنفصلات في القياسات .

واما القياسات المؤلفة من خلط المتصل والمنفصل من الشرطيات فتكون على ضربين حيث تكون المتصلة تارة مكان الكبرى وتارة مكان الصغرى فاذا كانت مكان الصغرى كانت الشركة مع المنفصلة الكبرى في التالي من المتصلة على صورة الشكل الاول كما تكون من موجبتين كليتين متصلة صغرى ومنفصلة كبرى كقولنا كلما كان - ه - ز - فج د - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ا ب - ينتج كلما كان - ه - ز - فلا يكون - ا ب - واما ان يكون - ه - ز - واما ان يكون - ا ب - .

وبيانه بان يرد حكم المنفصلة الى صورة الاتصال فيقال كلما كان - ج د - فليس - ا ب - فتعود القرينة هكذا كلما كان - ه - ز - فج د - وكلما كان - ج د - فليس - ا ب - فتكون نتيجة كلما كان - ه - ز - فلا يكون - ا ب - فان المنفصلة لا يكون لها عكس وهي على صورة الانفصال وانما يكون عكسها تبديلا فقط حيث يقول القائل اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ج د - ويعود فيقول (١) اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ا ب -

فلا يحصل منه بيان ولا يعود به القياس غير الكامل كاملا .

ومثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا وذلك يتبين (١) باعادة منفصلته الى صورة الاتصال حتى يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فلا يكون الليل موجودا تنتج القرينة كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا ومن سألبة الاتصال وموجبة الانفصال تعاقب هكذا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - وذاثما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج ليس البتة اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - بل كلما كان - ا ب - كان - ه ز - ومثاله ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة يكون الليل موجود لودا ثما اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا بل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد صبح في هذا التأليف ما لم يصب في الحملات حيث انتج في الشكل الاول من صغرى سألبة وانما كان ذلك لكونها في قوة الموجبة المنفصلة فان قولنا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - في قوة قولنا ان كان - ا ب - فليس - ج د - وتلك موجبة متصلة على ما قيل حيث وصلت حكما بحكم (٢) لا يعتبر فيه الايجاب والسلب الذي في الحكمين بل الايجاب والسلب الذي في اللزوم فانك اذا قلت اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا وان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود كانت قضيتك في كل واحدة منهما موجبة للاتصال حيث وصلت حكما بحكم اما سألبا بموجب او موجبا بسالب وقد يكون سألبا بسالب كقولك ان كانت الشمس ليست بطالعة فالنهار ليس موجود فهي موجبة لزوم حكم سالب لحكم سالب فلذلك انتجت السالبة المتصلة وهي في الشكل الاول مكان الصغرى لالان الحكم الكلي الذي كان قبل في الحمل تغيرا فاعتبر مثل ذلك فيما تنشط (٣) لتأيله

(١) لا - يكون (٢) لا - لا يحكم يعتبر (٣) لا - نيط - من

من هذه القرائن وعلى صورة الشكل الثاني ايضا من موجبتين كلتین صغراهما متصلة وكبراهما متصلة كلما كان - اب - فيج د - ودائما اما ان يكون - ه ز - واما ان يكون - ج د - ينتج كلما كان - اب - فلا يكون - ه و - بل اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - على ما كان في الشكل الاول لان التبدیل في المفصلة بالتقديم والتأخير في الجزئين لا يغير حكمها كما قيل وعلى صورة الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج دائما اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - لانه اذا لم يكن - اب - لم يكن - ج د - واذا لم يكن - ج د - كان (١) - ه ز - واذا لم يكن - اب - كان - ه ز - فاما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - وكذلك لك ان تبدل المفصلة مكان الصغرى وتعتبر الصدق بتبدیل المفصل بالمتصل والمتصل بالمفصل ايجابه بسلبه وسلبه بايجابه وتأخذ الصادق (٢) مع الصادق وتقيس على الثنى بما يلزم حكمه حكمه وينعكس عليه فجد المنتج وغير المنتج مخالفا لما كان في الحمل من جهة العموم والخصوص في الاتكاس حيث يتساوى اجزاء الانفصال في التقديم والتأخير وحكم الممكن في الحمل تحكم المفصل حيث يرجع الى الاتصال والتصل حيث يرجع الى الانفصال في لزوم الايجاب للسلب والسلب للايجاب فيصدق الموجب والسالب في الحكمين بمصلا ومنفصلا كما كان يصدق في الممكن يمكن ان يكون مع يمكن ان لا يكون فينتج فيه (٣) ما لا ينتج في غيره بتبدیل الحكم - واما خلط الشرطيات المتصلة مع الحملات والشرطية مكان الصغرى في انشكل الاول فكقولنا كلما كان - اب - فيج د - وكل - د ه - ينتج كلما كان - اب - فكل - ج ه - وفي الشكل الثاني كقولنا كلما كان - اب - فيج د - ولا شئ من د ه - ينتج كلما كان - اب - فلا شئ من - ج ه - وفي الشكل الثالث كقولنا كل ما كان - اب - فيج د - وكل - ج ه - ينتج كلما كان - اب - فيعض - د ه - وان كانت الجملة مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى

(١) لا - يكن - ه ز (٢) لا - الصدق (٣) لا - منه (٤) لا - ه ز -

في الشكل الاول كقولنا كل - ا ب - وكلما كان - ب هـ (١) - فيج د - ينتج
كلما كان - ا هـ - فيج د - وفي الشكل الثاني كل - ا ب - وليس البتة اذا
كان - هـ ب - فيج د - ينتج ليس البتة اذا كان - ا هـ - فيج د - وفي الشكل
الثالث كل - ا ب - وكلما كان - ا هـ - فيج د - ينتج فقد يكون اذا كان
ب هـ - فيج د .

واما خلط الشرطيات المنفصلة مع الحملات والمنفصل مكان الصغرى والحماية
مكان الكبرى فتكون الجملة كثيرة الموضوعات بعدد اجزاء الانفصال ويكون
المحمول عليها مشتركا على صورة الشكل الاول كما يقال ان كل متحرك اما ان
يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل نبات وكل جماد
جسم فينتج من ذلك ان كل متحرك جسم ويجب ان تكون المنفصلة واجزاؤها
موجبة والحملات كليات وعلى صورة الشكل الثاني على الشرط الذي كان في
الحملات وهو ان تكون الكبرى كلية وتختلفان في الايجاب والسلب كقولنا كل
ب - ا ما ان يكون - ج - او - هـ - او ز - ولاشئ من - ا ج - او - هـ - او ز -
ينتج لاشئ من - ب ا - ومثاله كل حيوان اما طائر او سابع او ماش ولاشئ
من الحبر طائر او سابع او ماش ينتج لاشئ من الحيوان حبر - وعلى صورة
الشكل الثالث فالشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية وان تكون الحركة في كلي
حتى تكون في اجزاء الانفصال او اجزاء الحملات كلي كقولنا دائما اما ان يكون - ج
ب - واما ان يكون - د ب - وكل - ج د - وكل - د هـ - ينتج ان بعض - ب هـ
- ومثاله دائما اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا وكل
نهار وكل ليل زمان ينتج ان بعض الموجود زمان .

واما خلطها والحماية مكان الصغرى والمنفصلة مكان الكبرى فلا ينتج لان العموم
يقع في محمول الحمل والانفصال في اجزاء المحمول لا يلزم انتقاله الى الموضوع
كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ا - ج - واما - د - ولا يلزم ان كل
ا - ا ج - واما - د - لان ج د - ساويا المحمول فلم يخرج عنهما والموضوع

لا يباو به كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق ولا يصدق ان الانسان اما ناطق واما غير ناطق بل هو ناطق وغير الناطق زاد به عموم الحيوان الذى هو المحمول على خصوص الانسان الذى هو الموضوع فوسع المحمول الذى هو الحيوان لاجزاء (١) الانفصال اللذين هما الناطق وغير الناطق ولم يسع الانسان الا لاحدهما وعلى هذا القياس يؤلف من احب التأليف سائر الضروب البسيطة والمختلطة من الشرطيات والحمليات ويعتبر ما ينتج منها وما لا ينتج ومن لا ينشط لتأليفها واعتبارها لا ينشط لقراءتها لو كانت مكتوبة هاهنا لان الكلفة فى تفهمها من مسطور واعتبارها بالنظر العقل ليست باقل من الكلفة فى استنباطها واستخراجها من القسمة والتأليف .

الفصل العاشر

فى القياسات المركبة

القياسات المركبة هى التى يتبين فيها المطلوب باكثر من مقدمتين فيكون القياس الذى ينتج المطلوب مركباً من قياسات يتبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تبين مقدمتى القياس المنتج للمطلوب اما الكبرى واما الصغرى واما كلتاها فاذا اتصل الكلام صا القول الذى به تم البيان كقياس واحد والا فالقياس الواحد لا يكون باكثر من مقدمتين لما سبق القول فيه من الاشتراك فى جزء والاختلاف فى جزئين وكون احد الجزئين المختلف فيها موضوع المطلوب والاخر محموله .

وقد يدخل فى تركيب القياسات غيرها لبيان المقدمات كما يدخل الاستحراء والتثليل ونحوها وقد يدخل فى الكلام القياسى كلام ليس بقياسى كما يدخل فى كلام الخطباء والشعراء كلام على غير الصورة القياسية لتحسين الكلام وترويض المعانى وهو فى الحقيقة مفيد اذا سلم ما قبل فيه كقولنا زيد الصبيح الوجه كريم وكل كريم وهاب فينتج ان زيدا الصبيح الوجه وهاب وحسن الوجه دخل

في الكلام لاعلى انه من اجزاء القياس بل داخل على اجزائه وفيه ايمام لان حسن الوجه سبب انكرم في زيد وعلى مثل هذا يدخل الكلام في اجزاء القياس بالقصد وبالعرض ولا يكون قياس من اكثر من مقدمتين والتركيب في القياسات حيث يستعمل قياس لا نتاج مطلوب وقياس تبين به المقدمة الصغرى من ذلك القياس وقياس تبين الكبرى به ويكون على طريق التأليف والجمع والاتصال لاعلى طريق التركيب والاتحاد حيث يكون كل قياس من القياسات المجتمعة منفردا بنفسه في مقدمته (١) ومطلوبه الذي هو الصغرى او الكبرى من القياس الذي ينتج المطلوب او القياس الذي ينتج المطلوب بالصغرى والكبرى المتبعتين بالقياسين الآخرين فاجتمعت القياسات الاعلى طريق (٢) التجاور والتتالي حيث (٣) تلا كلام كلاما وشفع قول قولاً (٤) على طريق التركيب الذي (٥) يتداخل فيه الاجزاء فان كل واحد منها ينفرد باجزائه وذلك لما قيل من انه لا بد (٦) في القياس الاقتراني من حكم كلي عام وحكم جزئي خاص داخل في ذلك الكلي العام وهذان الحكمان في قضيتين هما مقدمتان فاذا كان في القول الذي يبين قولاً اكثر من مقدمتين وكان هذا المعنى في قضيتين من جملة ما في ذلك القول ولم ينتج اصلاً فليس هو على التأليف القياسي المذكور ان ينتج فاما ان ينتج المطلوب او شيئاً آخر غيره فانت انتج المطلوب من المقدمتين اللتين في جملة القول الذي هو اكثر من مقدمتين فالزيادة على المقدمتين فضلة وزيادة على القياس المبين فان كانت تلك الزيادة داخله في الكلام دخولا مفيداً فهي اما استقرار واما تمثيل ان كان لها فائدة في البيان (وان لم تفد في البيان - ٧) فهي تحسين وتفعيم للكلام كما قيل في الكلام الخطابي والشعري وان كانت الزيادة كلاماً قياسياً فيه مقدمتان وانتج شيئاً آخر فذلك الشيء الذي ينتجه ان كان له بالمطلوب الاول اتصال يفيد في بانه فهو قياس بين احدي مقدمتيه او قياسان

(١) لا - مقدمته (٢) لا - سبيل (٣) لا - حتى (٤) قط - لاعلى (٥) لا - يدخل

(٦) لا - يتداخل (٧) من قط -

يبينان كلتيهما فذلك (١) القول قياسات كثيرة متصلة متتالية وان كان بين ما لا يتصل بال مطلوب ولا يفيد في بيانه فهو كلام آخر جاء تألياً للكلام على غير نظام البيان انقياسي بقدر التأمل على تمييزه وحذفه عن القياس الذي ينتج المطلوب فكل قياس من مقدمتين لا غير فان كان مع القياس الذي بين المطلوب قياس بين احدي مقدمتيه فهما قياسان لهما نتيجتان من اربع مقدمات وان كان معه قياسان يبينان كلتي المقدمتين بحملة القول المبين من ثلاث قياسات وست مقدمات فالمقدمات ابداء في القياسات المؤلفة ازواج لاهلثة فكل قول بين قولاً بياناً اولياً ففيه مقدمتان اوبيين المطلوب وما يبين به المطلوب ففيه اربع مقدمات او ست مقدمات وما نقص عن ذلك فهو ناقص البيان او غير مبين اصلاً وما زاد فزيادته غير مفيدة في البيان فالكلام القياسي الذي يشتمل على مقدمات فرد؟ (١) فهو اما ناقص قد حذف منه مقدمة يحتاج اليها واما زائد قد ادخل فيه ما لا يحتاج اليه ومع ذلك فلا يخلو القول الذي فيه قياسات متصلة من ان تذكر فيه مع كل قياس نتيجة اولاً تذكر فان ذكرت تكررت فيه النتائج ماعدا النتيجة الاخيرة حيث تذكر تارة وهي نتيجة القياس الاول وتارة هي مقدمة القياس الثاني ويسمون ما هو كذلك قولاً موصلاً وما لم تذكر فيه النتائج التي هي غير النتيجة الاولى قولاً مفصلاً ولما كانت المقدمات في كل قول قياسي على عدد زوج وجب ان تكون الحدود في المتصل منه افراد الان الحدود اكثر من المقدمات بواحد لان في المقدمتين المشتركين المتصلتين ثلثة واذا زيد عليها نتيجة ومقدمة واحدة صارت الحدود خمسة والمقدمات اربعة ولانه تجب عن كل مقدمتين نتيجة يكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات فتكون في الكلام القياسي المتصل مقدمات ازواج هي ضعف النتائج ونتائج هي نصف المقدمات وحدود اكثر منها بواحد ولان المقدمات ازواج فالحدود افراد مثال ذلك قولنا كل - ا ب وكل - ب ج - فكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د - وكل - د ه - فكل - ا ه - .

واما القياس المفصول فثمة ولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - وكل - ج د
 وكل د ه - فقد فصلت عنه النتائج الاولى والمقدمات فيه اقل من الحدود بواحد
 ايضا لانا اذا زدنا على مقدمتين حدا اما محولا على المحمول او موضوعا لموضوع
 او وسطا بينهما نزيد مقدمة وحدا وكان الاول مقدمتان وثلاثة حدود فتصير
 بزيادة الحدود اربعة حدود وثلاث مقدمات فان الزيادة التساوية على العددين
 المتفاوتين لا تغير التفاوت بينهما في العدد الزائد والنقص بل يبقى مع الزيادة
 كما كان وانما يخالف المفصول الموصول لانه لا يلزم ان تكون المقدمات ازواجا
 والحدود افرادا بل اذا كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا وبالعكس
 لان الزائد على الزوج بواحد فرد وعلى الفرد بواحد زوج ولا يمكن ان يكون
 قياس واحد في (١) التأليف بين به مطلوب مع صغرى مقدمتي قياسه وكبراهما
 بل يحتاج ان يستأنف لكل واحدة منهما قياس من رأس كما نقول كل - ا ب
 وكل - ب ج - ينتج ان كل - ا ج - ثم بين ان كل - ا ب - بان نقول ان
 كل - ا د - وكل - د ب - فينتج ان كل - ا ب - ثم نقول وكل - ب ه -
 وكل - ه ج - فينتج ان كل - ب ج - فلا يتصل الكلام قياسا واحدا من كلام
 بيان كائى المقدمتين اذ لا تتالى الحدود فيه بل ينقطع الكلام ويتصل مرة اخرى
 ويخالف المفصول الموصول بان النتائج لا تكون في العدد نصف جملة المقدمات بل
 تكون اقل منها بواحد لانا كلما زدنا فيه حدا ازداد في القول مقدمة وصحت نتيجة
 فتح كل مقدمة يزداد حد ونتيجة وللطوب الاول مقدمتان ونتيجة فزيادة
 مقدماته على نتائجه بواحد وهى انقص من الحدود الاولى بواحد وقد يتركب
 القول القياسى من مفصول وموصول ويسهل اعتباره -

ه فائدة هذا الكلام هى في اعتبار ما يسمعه الانسان من الاقوال القياسيه حتى
 يقدر على اعتبارها واستخراج ما يفيد بيانا من جملة القول وما لا يفيد وما يفيد
 المطلوب المقصود والدعوى القولة وما يفيد في بيان ما يبين به اعنى مقدمتي قياسه
 او احدهما فيتم السامع الاعتبار والقبول والرد فاما ان كان هو القائل والمؤلف

والعارف بما يقوله ويؤامه فلا يشتبه عليه الا ان يريد اعتبار كلامه تهذيبه من
السهو والزلل .

الفصل الحادى عشر

فى اكتساب المقدمات

اذا كان المطلوب مجهولا فالطالب الذى يريد العلم به يبتدىء فيطلب المقدمات
المنتجة له وذلك لان القضايا كلها تكون منها كلية ومنها جزئية والجزئية لا تحمل
على شئ حملا حقيقيا ولا حملا كليا اما الحقيقى فلا نها لا تحمل على شئ الاوذلك الشئ
مساو لها فى جواز ان يحمل (١) عليها كما تحمل عليه فانك اذا حملت الجزئى على الجزئى
قللت هذا الابيض هو هذا الكاتب اوزيد هو ابو عبدالله جازلك ان تعكس فتقول
ان هذا الكاتب هو هذا الابيض او ابو عبدالله هو زيد والحال فى ذلك متساوية فان
حملته على الكلى قللت ان انسانا ما هو زيد او بعض الناس زيد فتكون قد جعلت
ما هو اولى بان يكون مجهولا موضوعا فان الموضوع الحقيقى هو زيد والانسان
هو المحمول عليه لان زيدا ليس هو وصفا للانسان والانسان وصف له فهو حمل
غير حقيقى واما حملا كليا فلا يمكن ان تقول كل زيد هو هذا الكاتب ولا كل
انسان هو زيد وانما الكليات هى المحمولات الحقيقية ويكون بعضها موضوعا
لبعض ايضا وينتهى الى محمول لا محمول فوته كما ابتدأت من موضوع جزئى شخصى
لا موضوع له فى الحقيقة فالمطلوب اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا ومجوله
لموضوعه اما ان يكون بذاته لا بسبب يوجبه له فيكون بينا بنفسه ولا يكون مجهولا
كما سبق القول به كالحساس والناتق للانسان واما ان يكون له بسبب ولاجل
ما هو له بذاته كالحيوان للانسان بالحساس فان الانسان انما هو حيوان لانه حساس
فيانه (١) هو بذلك السبب الذى هو له بذاته فهو الحد الاوسط فى البيان حيث
تقول فى القرينة القياسية كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من
ذلك ويبين ان كل انسان حيوان وكذلك فى السلب يكون المطلوب عن

الموضوع في المطلوب اما مسلوبا عنه لذاته وهوين بذاته او مسلوبا عنه لاجل شيء هوله بذاته كما يسلب وينفى الناطق عن القرس لكونه تجهل معرفته فتقول القرس تجهل معرفته ولاشيء مما يجهل معرفته بنا طق فلا شيء من القرس بنا طق فتستخرج الحدود الوسطى كذلك بين طرفي المطلوب والبيان التام يكون لوجود الحد الاوسط الحقيقي الاولي وهو الذي هو الموضوع بذاته وايجاب الاكبر عليه اوفيه عنه لذاته لالشيء آخر والا فالبيان انما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدا اوسط بين الموضوع والحد الاوسط او بينه وبين الحد الاكبر فيكون البيان قد بين ما ليس بين بذاته بما هوين بذاته وذلك هو البيان الذي به تكتسب المقدمات التي تؤلف منها القياسات فيبتدئ الطالب ويضع الحدين من المطلوب اعني الحد الموضوع والحد المحمول وحد كل واحد منهما اعني هذه الذي هو شرح اسمه المؤلف من جنسه القريب وفصله وما يخص كل واحد منهما من الخواص وبلحقه من الاعراض ويحمل عليه من الاجناس القرية والبعيدة والقصول الذاتية وفصول الاجناس واجناس القصول وفصول القصول واعرض الاجناس والقصول وخواصها فيكون قد اصاب (١) بذلك كلما يحمل على الحدين من ذلك .

ثم يطلب ما يحمل كل واحد من الحدين عليه من هذه الوجوه وكذلك يطلب ما لا يوجد لكل واحد منها بل يسلب عنه ولا يشتغل بالعكس اعني يطلب ما لا يحملان عليه فهو واحد اذ لا ترتيب للسلب في الطبع كما للايجاب (٢) نعرف بذلك الواحق والمحققات والمحققات وما لا تلحق وتفرد الذاتى منها من العرضى وكلما استكثر من هذا كان من الاصابة اقرب حيث يكون الحد الاوسط في الجملة اتى حصلها ويطلبها كلية فان القياس بالكلية من مقدمته والخزئية داخلة في الحكم الكلى فلذلك لا ينتج قياس لا كلية فيه وما لم يجد كلية فلاوجه للاصابة ويطلب الضرورى من ذلك والدائم والاكثرى ولا يشتغل بطلب ما لا يحمل على الطرفين لما بان من انه لا ينتج الموجبتان في الشكل الثاني فان كان

المطلوب موجبا كليا نظر فيما حصله وطلب شيئا واحدا بهينه يحمل عليه المحمول
ويحمل هو على الموضوع فيجد بذلك غرضه في الموجبتين الكليتين من الشكل
الاول .

وان كان المطلوب موجبا جزئيا كفى وجود شيء واحد موضوعا لكليهما .
وان كان سالبا كليا طلب في تلك الجملة مما لا يلحق احدهما بل ينفي عنه شيء
يلحق الآخر ويوجب عليه فيكون من الشكل الثاني والسلب (١) الجزئي يطلب فيه
في موضوعات الموضوع ما يسلب عنه المحمول (اوفى لواحق الموضوع ما يسلب
عنه المحمول - ٢) اوفى لواحق المحمول ما لا يحمل على الموضوع ومن هذا
يتبين ان الحدود الوسطى على ما يتفق ان تعرف بجزء التأليف الى شيء من
الاشكال الثلاثة .

وما لا يتفق فهو لا حتى الطرفين او المنفى عنها او مسلوبا عن الموضوع وهو
موضوع للمحمول ولا يستغل في المطلوب السالب بطلب ما هو ضد وما هو غير
حتى يقول مثلا ان هذا بارد وهذا حار وهذا سماء وهذا ارض فهما غير ان .
وذلك لان المطلوب وهو الحد الاوسط يجب ان يكون شيئا واحدا والضد
يتتبع السلب لكونه غير والغير لا يحتاج في ذلك الى الضدية فانه لولا ان الحار
ليس يبارد والساخ ليس يبارد لما انتج القياس فانتاجه لاجل ذلك الايجاب والسلب
لا لاجل الضد وكذلك القول في قياس الخلف فان الخلف يكتسب من هذه
الاشياء باعيانها .

ويتبين من وجهين احدهما ان في الخلف قياسا اقترانيا يتم بهذه الاشياء والثاني
ان كل خلف يمكن ان يرد الى المستقيم وحدودها واحدة باعيانها وكذلك القول
في تصحيح المستثناء من الشرطيات وكذلك ننظر في الاضطراب والامكان .

واما الاطلاق فانه في مادة الامكان وحدودها واحدة بعينها وتعتبر القضية
مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة من الجهة التي هي بها غير موجودة
في الحال ويمكن ان توجد فيما بعد فان حكم الممكن يصح في غير الموجود انذى

يصح ان يصير موجودا .

قال ارسطوطاليس في هذا الموضع ان الذى يتبين من المطلوب (١) بشكل واحد فقط اصعب مما يتبين في اشكال والذى يتبين بضرب واحد من الشكل الواحد اصعب من الذى يتبين بضروب والمطلوب الكلى (الموجب - ٢) يتبين بضرب واحد من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان نقيضه وهو السلب الجزئى يتبين في الاشكال الثلاثة وفي ستة ضروب منها وضده وهو السلب الكلى يتبين في شكلين وثلاثة ضروب فابطاله بتسعة اوجه من ضد ونقيض واثباته بوجه واحد والكلى السالب ثلاثة في ذلك لان اثباته في شكلين فقط اعنى الاول والثانى بثلاثة ضروب منها وابطاله بوجهين احدهما بضده وهو فى شكل واحد والآخر بنقيضه في شكلين باربعة ضروب ثم الجزئى الموجب ثم الجزئى السالب فهو اسهلها اثباتا واصعبها ابطالا كما كان الكلى الموجب اصعبها اثباتا واسهلها ابطالا فانبات الموجب اصعب من اثبات السالب والكلى من الجزئى لان الكلى اذا صح صح الجزئى تحته ولا ينعكس حتى يصح من اثبات الجزئى اثبات الكلى والكلى يبطل بضده ونقيضه والجزئى لا يبطل الا بالنقيض وهذا كلام مفيد وان كانت السهولة والصعوبة في البيان ليست من هذا الوجه بل من جهة اصابة الحدود الوسطى في القياسات التى هي على البيانات اذا وجدها الدار فون وجدوا مطاوباتهم سواء كانت في شكل او اشكال واذا فقدوها جهلوا مطاوباتهم ولا يضرهم جهلهم بما قيل في اشكال القياسات وضروبها مع اصابة الحد الاوسط ولا ينفعهم معرفته مع جهله وتلك الاصابة والجهل لاتتملى في الاشياء بمعرفة هذه المقاييس بل تعرفها النفس بالفرزة اذا وجدت السبب المرف وتجهلها اذا جهلته سواء جعلته على صورة من هذه الصور في شكل من هذه الاشكال وضرب من هذه الضروب اولم تجعله نقد علم الناس واحتجوا على علومهم وبينوا ودلوا على صدقهم في قولهم من غير ان يكونوا عرفوا هذه الاشكال وضروبها وكذلك

(١) لا - الطالب (٢) ليس في لا

ترى المتكلمين في العلوم الآن فيما يقولونه في محاوراتهم ويكتبونه في تصانيفهم
ومسوداتهم ولا يجري في كلامهم بل ولا يخطر ببالهم شكل من الاشكال
ولا ضرب من الضروب على هيئته ولا يوقفهم ذلك عن قبول المقبول بحجته
ورد الردود بردها ويصعب عليهم ما يصعب ويسهل ما يسهل من جهة اصابت
الدليل ولا اصابت وذلك الدليل هو الذي سمي ههنا بالحد الاوسط ولا يعرفونه به
وان عرفوه لم يخطر ببالهم في كلامهم ولم تتوقف اذهانهم في الحكم بحسبه على
ادخاله في صورة التأليف القياسي المذكور .

الا ترى انك اذا قلت كل انسان حساس وكل حساس حيوان تكون قد بينت
موجبا كلياً وهو كل انسان حيوان بسهولة تشارك فيها اكثر الناس واذا قلت ان
بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بطائر فبعض الحيوان ليس بطائر يتساوى
المطلوبان في سهولة البيان لسهولة معرفة الحدين الاوسطين في بيانها ولم تضرف
ذلك كثرة الضروب التي تبين فيها ولم تنفع واذا طلبت هل بعض الناس لا يموت
وهي سالبة جزئية تذر عليك المعرفة به لتعذر الحد الاوسط في الاثبات
والابطال ولم تنفع بكثرة الضروب التي اذا وجدت الحد الاوسط ادخلته في
ايبها اتفق وان لم تجده لم تنفع بها فمعرفة الحد الاوسط هي التي تعتبر في سهولة
البيان وصعوبته لا الاشكال وضروبها .

الفصل الثاني عشر

في تحليل القياسات الداخلة في

الكلام المنصل الى الاشكال الثلاثة

قد يتنفع بتحليل الكلام القياسي الى الاشكال قائل الكلام وسامعه اما القائل
فهو يعتبر بذلك كلامه وينقده بالتحليل كما تأمله في اتركيب فاذا وافق تحليله الى
الاشكال التي تركبها منها ازاد به ثقة لان الحق متفق من جميع جهاته فاذا وجدت
كلاماً قياسياً فاطلب في تحليله وتفصيله المقدماتين اولاً واعرف الكبرى
والصغرى بمشاركة النتيجة والمطلوب المدعى حتى ان كان هناك زيادة في الكلام

كما سبق ذكره لم يعتد بها وربما وجدت الصغرى فقط في الكلام الذي تحذف الكبرى فيه لبيانها أو الحيلة فيها أو مغالطة بها وربما لم تحذف فاطرح ما لا تحتاج إليه واحصر ما تحتاج إليه فانك حيث تجد إحدى المقدمتين إيتيها كانت تجد الحد الأوسط وتعرف المطلوب وتعرف الشكل الذي ينتجه والضروب التي تنتجها بمعرفة الحد المطلوب في كيفيته وكميته ونسبته إلى أحد الحدين فتعرف بذلك نسبه إلى الحد الآخر لا محالة .

وربما عسر الوقوف على مقدار الزيادة والنقصان إذا سبق في الكلام المنقول لزوم النتيجة إلى الذهن حتى يزول الشك معاً في الكلام من الزيادة والنقصان مثل قول القائل أن أجزاء الجوهر يبطل ببطانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج أن أجزاء الجوهر جواهر (١) وليس هو المنتج من هذا القول وإنما ينتج أن بطلان أجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن هذه نتيجة يلزمها ذلك المطلوب أما لزوم المقدم للتالي من غير بيان وأما مع مقدمة أخرى محذوفة وأما لما في قوة هذا القول ما يصح به أن يقلب (٢) إلى قياس منتج بتثيرة إلى هذه العبارة وهي أجزاء الجوهر يبطل ببطانها الجوهر وما يبطل ببطانها الجوهر فهو جوهر فأجزاء الجوهر جواهر وكذلك أيضاً إذا قيل أن كان الإنسان موجوداً فالحيوان موجود له وأن كان الحيوان موجوداً له فالجوهـر موجود له فإن كان الإنسان موجوداً فالجوهـر موجود له فإذا الإنسان جوهر وهذا لازم عنه لأعلى سليل القياس .

والسبب في هذا أن هذا القول لما كان يلزمه شيء بالاضطرار حسبوه قياساً وليس كذلك فانه وإن كان كل قياس يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل ما (٣) يلزم عنه شيء بالاضطرار قياساً وقد تقع الخدعة من جهة مشابهة التأليف لتأليف القياس من غير استيفاء شرائطه كقولنا زيد هو متوهم زيد والمتوهم زيد يمكن أن يكون أزلياً فزيد يمكن أن يكون أزلياً وهذا محال فإن الكبرى يجب أن

(١) لا - الجواهر جواهر (٢) لا - إن نقلت (٣) لا - كما -

تكون كلية حتى تنتج وهذه الكبرى ان اخذت كلية حتى تلزم عنها هذه النتيجة لا تكون صادقة لانه يجب ان تصدق وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا وهذا كاذب فان هذا متوهم زيدا وليس يمكن ان يكون ازليا بل هو فاسد وان جعلت الكبرى بحيث تصدق كلية حتى يقال وكلما هو متوهم زيدا فهو من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا فنتيجة هذا ليس ان زيدا يمكن ان يكون ازليا بل ان زيدا من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا .

وقيل مثال آخر هو زيد هو زيد المنفى وزيد المنفى بعدم الآن فزيد بعدم الآن ويعني بقوله زيد المنفى بعدم الآن لانه اذا (سكت - ١) لم يكن زيد المنفى بالفعل موجودا وقد يقع الغلط والحدعة بان تكون العبارة من القياس على جهة تقديم الحملات فيقال الصحة غير ممكنة ولا في شيء من المرض والمرض في كل انسان فينتج ان الصحة غير ممكنة ولا في شيء من الناس فيقع الغلط بسبب العبارة من جهة ما يشترك فيه ما يحمل بالاشتقاق كالمرض وما يحمل بالمواطاة كالريض فانه لا يقال ان الانسان مريض بل مريض فلحد الاوسط في الحقيقة مسلوب عن الاصغر الا ان يشتق منه .

وما ينبغي ان يراعى في الحدود ان يطلب لها اسما مفردة فانها كثيرا ما تكون مؤلفة كقولنا كل مثلث فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان المحمول فيه زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وهي الفاظ كثيرة لو وجد بدلها لفظة واحدة كانت اسهل في التحليل وابعد من ايقاع (الغلط - ٢) وتغلط الحروف الداخلة في تصريف مثل في كذا واكذا حيث تكون اجزاء من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما كانت دالة على الحل والصفة فتشبهه كما نقول ان علما واحدا موجودا في الاضداد ولا تريد بذلك ان الاضداد موصوفة بانها علم واحد بل بان فيها علما واحدا .

وربما اختلف ذلك في (٣) الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود في كل حكمة والحكمة موجودة للخيرا وفي الخير ففي الكبرى حرف التصريف دال على

الحمل والصفة وفي الصغرى جزء من المحمول ففي مثل هذا يجب ان يراعى ما هو جزء ويحمل ما هو داخل فيقال ففي الخير علم ولا يقال الخير علم وقد يكون ذلك في كلتي المقدمتين كقولنا لله وقت والله ليس زمان يحتاج اليه فليس كل وقت زمان فله وقت يراد فيه انه ما لك للوقت بوجه ليس زمان يحتاج اليه اي ليس هو في زمان ولا يحتاج الى زمان فقد قيلت اللام في المقدمتين بمعنيين حتى انتجت المحال وذلك مما لا ينتج وكذلك يجب ان تراعى ما يقال مطلقا وما يقال بشرط كقولنا غير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه وما يقال ببسط وما يقال بتركيب كقولنا الحيوان حساس وقولنا الانسان حيوان فانطق ذور جليل وقد يصدق القول مر سلا ولا يصدق بشرط وبالعكس وربما صدق ببسطا وكذب مركبا وربما صدق مركبا وكذب ببسطا كما ساف ذكره واذا كرر الحمد الاوسط فيجب ان يوجد المكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر - مثاله العدل خير وكل خير يعلم انه خير فالعدل (١) يعلم انه خير فان لم يوجد الخير في الاكبر لم يمكن ان يحل لانه لا معنى لقولك العدل خير انه خير واذا عسر التحليل صار فيه التبدل مكان الاسم اصما ومكان الاسم قولاً. ومكان القول اصملا وبديل الخير خيرا بلفظ اسهل فان الاقاول قد يحسن منها في انتايف والعبارة ما لا يسهل تحليله وان كان في القول جزء مستغنى عنه فاطرحه ليصير اسما مفردا امثلا لو كان لافرق بين قولنا ان الظنون ليس جنسا للتوهم وقولنا ان المتوهم ليس مضمونا جاز حذف الجنس لينفرد الظنون وخذ الا بين منها واترك ما ليس باين واذا اختلطت قياسات فحللتها فلا يجب ان تشتغل بحلها كلها الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال مختلفة فحل كلا منها الى ما يليق به والقياس الشرطي لا يحل كله الى القياسات الاقرانية بل القياس المنتج للاستثناء وكذلك الخلف لا ينحل كله الى الاقرانيات بل الذي ينتج المحال ويراعى الفرق بين الموجبة للمعدولية وبين السالبة البسيطة في القياسات على ما سبق القول فيه فان هذه تدخل في الضروب

المنتجة مكان الوجبة حيث لا تنتج السالبة وإذا استعملتها في الشكل الثاني كان حرف السلب في العدولية جزءاً من المحمول في القضييتين وليس كذلك في السلب فان الحد الاوسط يتكرر دونه اعني دون حرف السلب وقد عرفت الفرق بينهما في الصدق من جهة ان السلب يصبح ان يقال على موضوع موجود وغير موجود والايجاب للمدول لا يصح ان يقال الاعلى موضوع موجود لانه ايجاب والمنفعة بمعرفة الفرق بينهما في القياس هي من جهة التكرار في الحد الاوسط حيث يتكرر حرف السلب في العدولية ولكونه جزءاً من المحمول الموجب ولا يتكرر في السالبة لكونه داخلاً على الاوسط لاجزأ منه .

فهذه انمودجات يعتبر بها وبامثالها في اعتبار الكلام المقول الجاري بين الناس في عباراتهم اذا اراد المتبر تحليله الى القياسات ليعتبر مواضع الصدق فيه من غيرها والتحقيق من التحريف وما اقل ما يستعمل الناس في مفاوضاتهم عبارة تجري على اللفظ القياسي المذكور حتى ان صاحب الكتاب الذي هو ارسطو لم يستعمل ذلك في كلامه في كتبه اما لصعوبته واما لثرايته واما لانه لا حاجة اليه بل اقول انه لجميع ذلك فان الذهن السليم يتقصد مواضع التحريف والتحريف (١) ولزيادة والنقصان .

وبالجملة الخروج عن سنن البيان في اول تأمله من غير حاجة تدعوه الى التفصيل والتحليل الذي يرد الكلام الى صور الاشكال وضروبها كما يستغنى السامع المطبوع بذوقه في معرفة (٢) المستوى والمزحوف من الشعر عن رده الى مجور العروض خصوصاً اذا قصد القائل التحقيق في البيان والايضاح في الافهام فاما ان قصد السطر والاضمار والتبريج عن سنن التفهيم والبيان كما يقصد في الالغاز والاشارات فربما كان في اعتباره حاجة الى هذا التحليل والتفصيل للاعتبار والانتقاد بحذف الزائد من الكلام والحاق المضمحل والمحذوف فاما في الكلام التام فلا .

(١) كذا في الاصلين وله مكرر - (٢) لا - معنى .

الفصل الثالث عشر

في استقرار النتائج وانتاج

الصادق من الكاذب

القياس التي تنتج الكليات تنتج الكلى الموجب والسالب والجزئى والجزئيات التي تحتها وعكسها المستوى وعكس النقيض لها اعنى الكلى الموجب وما تحتها لكنها تنتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم وقد سبق القول في عكس النقيض وهو ان يحمل مقابل المحمول بالايجاب (١) او السلب موضوعا ومقابل الموضوع محولا والى تنتج الجزئية الموجهة تجمع الى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه والسالبة الجزئية (٢) لا تستتبع شيئا لانها لا تنعكس والقياس الكلى في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركة تحت الاوسط اعنى على كل (٣) موضوع مثله تحت الاوسط وعلى كل موضوع للاصغر واذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى كأنها القياس الاول اوثنى منه فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة واثنى في نتيجة تحت نتيجة واما في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما معها لان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط .

واما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (٤) ولما كان القياس بجزء من قضية شرطية هو مقدمها والنتيجة تاليها وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس بصدق مقدماته وصواب تأليفه ان تكون النتيجة صادقة للاحالة وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التأليف كذب النتيجة للاحالة بل قد يمكن ان تكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لالان المقدمات اوجبت ذلك الصدق بل الصدق وجب في القضية التي هي النتيجة لذاتها ان كانت من الاوليات او مقدمات اخرى صادقة والمقدمة الكاذبة اما ان تكون كلية واما ان تكون جزئية والكلية اما ان تكون كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها او كاذبة في البعض وهي التي

(١) لا - والسلب (٢) لا - الكلية (٣) لا - على كلى (٤) لا - لا تحتها .

يصدق تقيضها دون ضدها ولا تخلو الكاذبة في الشكل الاول من ان تكون اما احدى القدمين او كليهما فان كانت احدهما وكانت الكبرى وكانت كاذبة بالكل والقياس كلياً امتنع ان تنتج صادقة وذلك لان ضدها صادق وينتج ضد تلك النتيجة صادقة ولا يجتمع الضدان على الصدق - وان كانت الصغرى هي الكاذبة بالكل امكن ان تنتج صادقة كقولنا كل - ج ب - وكل - ب ا - ويكون - ب و - ج - كنوعين (١) تحت جنس هو - ا - ولا شيء من - ج ب - هو الحق واحد ضدها وهو ان كل - ج ب - فاننتج كل - ج ا - وكذلك ان كانت ا ب - مقدمة سالبة و - ا - جنس غريب عن جنس - ج ب - (فلان يقال على احدهما ولا احدهما على الآخر فاذا كذب ان كل - ج ب -) صدق ولا شيء من - ب ا - انتج حقاً وهو انه ليس شيء من - ج ا - واما ان اخذت الكبرى كاذبة في البعض او كلها كاذبتين في الكل او في البعض جاز ان تنتج صادقة مثال الكاذبتين في الكل كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان وايضا كل حجر انسان ولا شيء من الناس بحيوان ينتج لا شيء من الحجر حيوان ومثل الصغرى الكاذبة في الكل والكبرى الكاذبة في البعض كل غراب فرس وكل فرس اسود وينتج كل غراب اسود او كل غراب فرس ولا شيء من الفرس بابيض فلا شيء من الغراب ابيض ومثال الكاذبتين في البعض كل انسان ابيض وكل ابيض حيوان ينتج كل انسان حيوان او كل انسان ابيض ولا شيء مما هو ابيض فرس ينتج فلا شيء من الانسان فرس - ومثال ما الكاذبة فيه احداً هما ولتكى الكبرى ولكن (٣) بالبعض قولنا كل غراب اسود وكل اسود حيوان ينتج كل غراب حيوان وايضا كل ثلج ابيض ولا شيء من الابيض حيوان فلا شيء من الثلج حيوان - ومثال ما الكاذبة فيه الصغرى بالبعض والكبرى صادقة قولنا كل - شاء انسان وكل انسان حيوان فكل - شاء حيوان وايضا كل انسان ابيض ولا شيء من الابيض غراب فلا شيء من الانسان غراب . واما اذا كان القياس ينتج الجزئى فقد تكون النتيجة صادقة كيف كانت المقدمات

(١) لا - لنوعين (٢) ليس في لا - (٣) لا - ولتكى .

ولكن الصغرى صادقة والكبرى كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض ثلج وكل ثلج حيوان فبعض الابيض حيوان وايضا بعض الابيض انسان ولاشئ من الناس حيوان فليس كل ابيض حيوان - ومثاله والكبرى كاذبة في البعض قولنا بعض الناس ابيض وكل ابيض كاتب فبعض الناس كاتب او بعض الناس ابيض ولاشئ من الابيض كاتب فليس كل انسان كاتباً .

ومثاله والكبرى صادقة والصغرى كاذبة في الكل قولنا بعض الابيض غراب وكل غراب حيوان فبعض الابيض حيوان او قولنا بعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حجر فليس كل ابيض حجراً ومثاله وكلتا هما كاذبة لكن الصغرى في الكل والكبرى في البعض قولنا بعض الاسود ابيض وكل ابيض حيوان فبعض الاسود حيوان او قولنا بعض الاسود ابيض ولاشئ من الابيض حيوان فليس كل اسود حيواناً ومثاله وهما كاذبتان في الكل قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حيوان فبعض الابيض حيوان وبعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيواناً .

وفي الشكل الثاني يجمع الصديق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة كيف اتفق اما في القياسات الكلية فان السالبة الكلية والموجبة الكلية تنتجان في اى موضع اتفق فاذا صدق في وضع وغير فصيرت السالبة موجبة او الموجبة سالبة كان كذباً وانتج النتيجة بعينها ، واما اذا كانت احدهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل حتى يكون الحد الاوسط فيه جنباً للطرفين كقولك كل فرس حيوان ولاشئ من الناس حيوان فلاشئ من الفرس انسان وبين ان الكذب في ايها كان جازوا وكذلك ان كانت الكاذبة منها كاذبة في البعض وهى سالبة كقولك (١) لاشئ من الابيض حيوان وكل غراب حيوان او موجبة كقولك (١) كل ابيض حيوان ولاشئ من الفار حيوان فلاشئ من الابيض فادوكذلك ان كذبتا جميعاً في البعض كقولك كل اسود حيوان ولاشئ من الابيض حيوان .

واما اذا كانت القياسات تنتج (٢) الجزئى والصغرى جرتية موجبة صادقة والكبرى

سالبة كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض حيوان ولا انسان حيوان فينتج ليس بعض الابيض حيوان وتجعل الكبرى موجبة كاذبة في الكل والصغرى سالبة جزئية صادقة كقولك ليس بعض الانسان طائرا وكل كاتب طائر ينتج ليس بعض الانسان كاتباً وتجعل الصغرى موجبة كاذبة والكبرى سالبة صادقة كقولك بعض الحجر حيوان ولا شيء من الذهب حيوان ينتج ليس كل حجر ذهباً ولتجعل الكبرى موجبة صادقة والصغرى سالبة كاذبة كقولك ليس بعض المشاء حيوان وكل انسان حيوان فليس بعض المشاء انسان ولتجعلها جميعاً كاذبتين والكبرى سالبة فيكون المثال فيها بعض الحجر حيوان ولا شيء من الناس حيوان (١) فليس بعض الحجر انساناً وان جعلنا الكبرى موجبة فالمثال ليس بعض الناس حيواناً وكل حجر حيوان فليس بعض الناس حجراً واما في الشكل الثالث فينتج الصادق من كاذبتين ومن كاذبة مع صادقة كيف اتفق كقولك كل حجر مشاء وكل حجر انسان ينتج فبعض المشاء انسان وان جعلت الكبرى سالبة كقولك كل غراب ابيض ولا شيء من الغرباب حيوان فليس كل ابيض حيوان وكذلك ان كانا كاذبتين في البعض كقولك كل انسان كاتب وكل انسان ابيض فبعض الكاتب ابيض ومثال الصادقة صغرى مع الكاذبة بالكل سالبة كبرى قولنا كل غراب اسود ولا شيء مما هو غراب حيوان فليس كل اسود حيوان ومن موجبتين والكبرى كاذبة في الكل (كل غراب حيوان - ٢) وكل غراب ابيض فبعض الحيوان ابيض وبالعكس ومثال صغرى صادقة مع كبرى موجبة كاذبة في البعض كل انسان ذورجلين وكل انسان ابيض فبعض ذى الرجلين ابيض وان عكست الصدق انعكس الترتيب وان جعلت الكبرى سالبة فمثاله كل انسان ذورجلين ولا واحد من الناس ابيض فليس كل ذى رجلين ابيض وان جعلتها الصغرى فمثاله كل انسان ابيض ولا شيء من الانسان فرس فليس كل ابيض فرس .

٢١

واما في القياسات المنتجة للجزئيات فانقل اليها الحدود من الكليات ولا تجد

الجزئى كاذبا في البعض بل في الكل وفي القياسات المؤلفة من الجزئيات والكميات
تنقل اليها الحدود من الكميات .

فتبين من جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون من مقدمات كاذبة كما ان
وضع التالى بعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم في القضايا الشرطية والنتيجة الكاذبة
لا تكون مع صدق المقدمات كما ان ارتفاع التالى لا يصح ان لا يرتفع معه المقدم
والمقدمات الصادقة تلزمها ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالى
وكذب المقدمات لا يلزمه كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالى
والقرينة بمقد ما نها مقدم في القضية الشرطية والنتيجة تاليها كما قيل .

الفصل الرابع عشر

في بيان الدور وعكس القياس (١)

بيان الدور ان تؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثانية
مثل قولك كل - ج ب - وكل - ب ا - فينتج كل - ج ا - فان اخذت كل
ج ا - وكل - ا ب - انتجت كل - ج ب - وان اخذت كل - ب ج - وكل
ج ا - انتجت كل - ب ا .

ويحتاج ان تكون المقدمة التي تضاف الى النتيجة منعكسة على كبتها مثل كل
ج ب - وكل - ب ج - وهذا العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة فالعكس
فيه ان يكون السلب خاص السلب عن الموضوع فيكون وجودا في كل
ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث يكون
الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع
و مثال هذا السلب قولك لا شيء من الجواهر يعرض فيعكس العكس الذي
يخص هذا الموضوع فما ليس يعرض فهو جوهري وهذا بالحقيقة لازم العكس (٢)
اولا شيء ما هو (الع-٣) متعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير
فهو اله والاول ايضا يلزمه هذا مثلا له اذا كان لا شيء من - ب ا - والعكس
لا شيء من - ا ب - على ان كلما ليس - ا - فهو - ب - فيلزم ان كل ما ليس

ب - فهو - ا - والا فليكن بعض ما ليس - ب - ليس (١) - ا - وكل ما ليس - ا - فهو - ب - يلزم ان بعض ما ليس - ب - فهو - ب - هذا خلف فاذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايضا - واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض - ج - ا - فانما (٢) يعكس ان كل ما ليس بعضه - ا فهو - ج - فان كانت احدى المقدمتين منمكة دون الاخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا تنكافي فالضرب الاول من الشكل الاول انه مقدمته (٣) انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة كبرى بقيت كبرى في القياس الثاني او صغرى بقيت صغرى في القياس الثاني فان كانت الصغرى سالبة كقولنا ولا شيء من - ب - ا - فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع ان كل ما ليس - ا - فهو - ب - فتأخذ النتيجة لتحوله من السالب الكلي الى العدول فنقول كل ب - هو - ج - فليس - ا - وكل ما ليس - ا - فهو - ب - ينتج كل - ج - ب .

واما انتاج الكبرى فسهل بان نعكس الصغرى فيكون كل - ب - ج - ولا شيء من - ج - ا - واما القياسات المنتجة للجزء فيبين ان الكبرى لا يمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن من الموجبتين هكذا بعض - ج - ا - وكل - ا - ب - فبعض - ج - ب - وفي الموجبة والسالبة لا يمكن ان الصغرى تكون سالبة جزئية ولا تنتج واما في الشكل الثاني فان الموجبة من المقدمتين لا يمكن ان تنتج دورا بنحو انتاج السالبة بل بنحو تذكره لان القياس حيثئذ يكون من سالتين فلا ينتج البتة وخصوصا موجبة واما السالبة فلا يغلو اما تكون صغرى او كبرى فان كانت سالبة كبرى والقياس كلي والنتيجة سالبة كلية فاذا انعكست (٤) الصغرى الموجبة الكلية وقرتها (هـ) بالنتيجة انتج السالبة الكبرى بالشكل الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فلا يمكن الا ان انعكس

(١) قط - ليس ليس (٢) قط فربما (٣) كذا ولعله ان مقدمته ان انعكست

(٤) لا - انعكست (هـ) لا - قرنتها .

الكبرى والنتيجة معا ترجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس الصغرى ثم تعكس فان كان ايس من شرط بيان الدور ان يعكس فيه الالعكس واحد فليس هذا من بيان الدور وان كان بيان الدور تم (د) باى عكوس كانت فى تلك المقدمات اولوازم لها باعياها فهذا بيان الدور .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى صغرى فيحتاج الى الشرط الذى يخص السالب مثاله كل - ج ا ب ولاشئ من - ب ا - فلاشئ من - ج ب - .
ثم نقول كل ما هو - ج - فليس - ب - وكل ما ليس - ب - فهو - ا - فكل - ج - ا - فهذا انما يتبين باخذ لازم الكبرى ولازم النتيجة اذا كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوز ان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لا يسمى على ما قلنا .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى كبرى فيحتاج ان تعكس النتيجة العكس الذى يخص هذا الموضع حتى يضاف اليه لازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله اذا كان القياس لاشئ من - ج ا - وكل - ب ا - فلاشئ من - ج ب - فنقول ما هو - ب - فليس - ج - وكل ما ليس - ج - فهو - ا - فكل - ب ا - فهذا ايضا فى كونه بيان الدور على ما قيل فى غيره فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه فى انتاج السلب انما يوجد لازما السالبتين او يوجد عكس النتيجة ولازم مقدمة واحدة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان تتبين هى فى الشكل الثانى وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس من جزئيتين ولكن يتبين على النحو الذى بينا لغير واما فى الشكل الثالث فلا يمكن ان تتبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لاتنتج الاجزئية .

واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة مثل قولنا كل - ج ب - وبعض

ج - ا - فيمكن لا اذا عكسنا قلنا كل - ج - ب وبعض - ب - ا - انتج بعض
 ج - ا - وان كانت صغرى لم يمكن لا اذا أخذنا ان بعض - ب - ا - واضفنا اليها
 عكس الكبرى وهو كل - ا - ج - انتج لا المطلوب ولكن عكسه فان اختلط
 موجب فسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض - ج - ا
 وهو النتيجة وتضيف اليها عكس الصغرى وهو كل - ج - ب - ينتج ليس بعض
 ب - ا - فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من
 سالتين الا ان تنعكس السالبة على النحو المذكور فنقول بعض - ج - ليس - ا -
 وكل ما ليس بعضه او كله - ا - فهو - ب - فنقول بعض ج - ب - قد بات
 ان البيان الدوري في الشكل الاول للموجبات لا يخرج من الشكل الاول
 حقيقة ولا خيالا .

واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كأنه من
 الثالث لانك نقلت المقدمة السالبة فنقول كل ما لا يوجد فيه - ا - يوجد فيه
 - ب - فجعلت - ا - ب - عمولين معا واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل
 الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثاني واما على الوجه الذي يتخيل
 الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقي كله منه
 واما التخيل فكان في غيره منه فكيف فيه وما كان من الشكلين الآخرين انما يتبين
 بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا
 واما معدوما اذا اخذ بيان الدور ما يتم النتيجة (١) وعكس المقدمة واما عكس
 القياس فهو ان يأخذ مقابل النتيجة اما تقيضها او ضدها ويضاف الى احدي
 المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ
 مع احدي المقدمتين ابطال الاخرى والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لا تبطل
 الا ان اخذ للقابل بالنضاد والتناقض مختلف .

فلنضع في الشكل الاول ان كل - ج - ب - وكل - ب - ا - فكل - ج - ا - فان

قلنا لا شيء من - ج - ١ - وكان كل - ب - ١ - انتج لاشئ من - ج - ب - وكان (١)
 كل - ج - ب - فأخذ المضد انتج ضد الصغرى فان اخذنا التقيض انتج تقيض
 الصغرى وكله من الشكل الثاني واما ان اضفنا اليها الصغرى قلنا اولاً لاشئ من
 ج - ١ - (٢) وكل - ج - ب - انتج من الثالث انه ليس كل - ب - ١ - وكذلك لو قلنا
 لا كل - ج - ب - فاذا لاسبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاماً
 ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع انت كل - ج - ب - ولا شيء
 من - ب - ١ - فلا شيء من - ج - ١ - وتأخذ مضاده وهو ان كل - ج - ١ - وكان
 لاشئ من - ب - ١ - ينتج ضد الصغرى وتأخذ تقيضه فينتج تقيض الصغرى وذلك
 من الثاني فان اخذنا مع النتيجة المقلوقة الى المضاد اولاً لنا قض الصغرى انتج
 تقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى الجزئية فحينئذ
 ان انعكست النتيجة الى التناقض بطلنا معا وبالمضاد لم يطل شيء فلنضع ان بعض
 ج - ب - وكل - ب - ١ - فبعض - ج - ١ - فنعكس النتيجة الى السالب لنا قض
 انه ليس شيء من - ج - ١ - فكل - ب - ١ - ينتج تقيض الصغرى او نضيف
 اليها الصغرى فينتج ليس كل - ب - ١ - فان اخذنا بالمضادة وهو ان (٣) ليس
 بعض - ج - ١ - وكان كل - ب - ١ - انتج ليس بعض - ج - ب - وهذا لا يطل
 ان بعض - ج - ب - او الصغرى قلنا ليس بعض - ج - ١ - وبمض - ج - ب -
 كانا جزئيتين ولم ينتج التاليف من جزئيتين ولنضع ايضاً بعض - ج - ب -
 ولا شيء من - ب - ١ - فلا كل - ج - ١ - .

وتأخذ تقيضه فنقول كل - ج - ١ - وبعض - ج - ب - فبعض - ب - ١ - وهو
 تقيض الكبرى او نضيف اليها الكبرى فيكون كل - ج - ١ - ولا شيء من - ب - ١ -
 ١ - ينتج تقيض الصغرى .

واما اذا اخذنا المضد فلا ينتج لاننا قلنا بعض - ج - ١ - ولا شيء من - ب - ١ -
 انتج ليس بعض - ج - ب - وهذا لا يطل قولنا بعض - ج - ب - واذا اضفنا

(١) لا - وان كان (٢) لا - ب - ١ - (٣) لا - انه .

الى الصغرى لم ينتج .

قال واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ليبطل الكبرى بان ينتج ضدها بل بان ينتج نقيضها لان القياس حيثئذ ينعقد من الشكل الثالث وذلك لانتج الكلى واما مع الكبرى فان عكست النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت نقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل الاول (١) ولا يمنع ذلك هناك فلتكن الكبرى موجبة مثل ان لاشئ - من - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - او بعض - ج - ب - وقلنا لاشئ - من - ج - ا - انتج في الحالين انه لا كل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - وكل ب - ا - انتج كل - ج - ا - فان اخذنا - بعض - ج - ب - وكل ب - ا - انتج بعض - ج - ا - ثم فلتكن الكبرى سالبة مثل ان كل - ج - ا - ولاشئ - من - ب - ا - ولناخذ اما كل - ج - ب - او بعض - ج - ب - ونقول وكل - ج - ا - انتج في الحالين بعض - ب - ا - وهو نقيض الكبرى لاضدها وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى قلنا كل - ج - ب - ولاشئ - من - ب - ا - انتج لاشئ - من - ج - ا - او (٢) قلنا بعض - ج - ب - ولاشئ - من - ب - ا - انتج بعض - ج - ليس - ا - فهذا هو تفصيل ذلك وان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل شيئا من المقدمتين اخذ ضد النتيجة ويعتبر بمثل ما اعتبر في الشكل الاول .

واذا بالتناقض فيبطل كليهما (٣) بالتناقض فليوضع بعض - ج - ا - ولاشئ - من - ب - ا - فليس بعض - ج - ب - فان قلنا بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض - ج - ا - ولا يبطل ذلك قولنا بعض - ج - ا - (٤) قلنا كل - ج - ب - وقلنا بعض - ج - ا - انتج بعض - ب - ا - وهو نقيض الكبرى او قلنا كل - ج - ب - ولاشئ - من - ب - ا - انتج لاشئ - من - ج - ا - وهو نقيض الصغرى (٥) ولنضع لا كل - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذ ضد النتيجة وهو بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض - ج -

(١) لا - الشكل الثالث وذلك لا ينتج الاول (٢) لا - وقلنا (٣) لا - كليتها

(٤) ليس في لا (٥) زيادة في لا - وانتج مع الكبرى .

١ - ولا يبطل بهذا قولنا لا كل - ج ١ - واما ان اخذنا النقيض قلنا كل - ج ب ولا كل - ب ١ - ا بطل الصغرى بالنقيض او قلنا كل - ج ب - ولا كل - ج ١ ا بطل الكبرى بالنقيض واما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة لانه مع الصغرى يكون على صورة الشكل الاول ومع الكبرى على صورة الشكل الثاني وكبراه فيهما جزئية واما ان اخذ نقيض النتيجة كان عكسه كلياً اما موجبا ان كانت الكبرى سالبة او سالبا ان كانت موجبة فينتج لانه حيث يكون مع الصغرى يكون من موجبتين على صورة الشكل الاول وكبراه كلية وحيث يكون مع الكبرى على نظم الشكل الثاني يكون مع كليتين موجبة وسالبة فينتج لاحالة فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول واشأ في كلية وان كانت أحدهما جزئية وكانت صغرى انتج نقيض كل واحدة منهما لان الجزئية اذا اخذت مع نقيض النتيجة انتجت جزئياً يناقض الكلي منهما وان لم تؤخذ هي بل الكلية انتجت كلية تناقض الجزئية وفي الحالين يكون مقابل ما لم يؤخذ مع عكس النتيجة على هذا النحو وذلك تضاد قد اجتمع من هذا كله ان انمكاسات قياسات الشكل الاول تكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني والثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث والثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول .

الفصل الخامس عشر

في قياس الخلف

قياس الخلف يكون من وجه مشابها لعكس القياس لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل مسلما ما لكننه يخالفه بان عكس القياس انما يكون دائما اذا كان قبله قياس مقررا (١) للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد قياس آخر لا يبطال شيء معلوم .

واما الخلف فقياس مبتدأ لا يدري بعد ما ينتج حتى ينتج محالا ولا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن صحيح لنا ان كل - ب ا - بتوسط - ج ا - ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفناه الى الصغرى بطلت (١) الكبرى او الى الكبرى بطلت (٢) الصغرى كان هذا عكس القياس فلوانا ابتدأنا فقلنا ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا - صادق وكان مسلما ان كل - ب ج - فينتج ان ليس كل - ج ا - وكان حقا ان كل - ج ا - هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل - ج ا - وليس كل ج ا - فاذا قولنا ليس كل - ج ا - كذب ولزم عن قياس احدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسئلة وهي ان كل - ب ج - فهي اذا المشكوك فيها وهي ليس كل - ب ا - فاذا كل - ب ا - .

والمطلوبات الاربع كلها الا الكلي الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فتبين من الشككين الآخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل - ب ا - يكذب (٢) نقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - قلت ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان تكون صغرى (الاول - ٣) لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية - واما ان اخذت الضد بدل النقيض امكن بان تجعله كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب ولم يلزم ان ضده صادق لان الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما قيل فلم تنفع في انتاج المطاوب .

واما السالبة الكلية تبين في الشكل الاول بان يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية وتضاف اليها كبرى فتنتج محالا ولا يمكن ان تجعل المضافة صغرى فتكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية تبين في الشكل الاول بادخال مقدمة هي كبرى لا غير .

واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهى السالبة الكلية لم يمكن ان نضيف اليها فى الشكل الاول مقدمة الاصرى لنتتبع الحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا نقيضها فى الشكل الاول صلح صغرى وكبرى معالانه كلى وموجب وفى الشكل الثانى اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو سالبة جزئية لم يمكن الا ان تضاف اليها كبرى كلية موجبة - واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ولكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه فى هذا الشكل كبرى وصغرى - واما الجزئية السالبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه كبرى وصغرى لان نقيض الجزئيتين معا يكون كلية والكلية تصلح فى الشكل الثانى صغرى وكبرى معا كيف كانت سالبة وموجبة واذا اخذ الضد فى هاتين فابطل لم يجب ان يثبت صحة الضد ولكن لم تصلح الا صغرى وفى الشكل الثالث اما الكلية الموجبة فانها اذا ثبتت بالخلف واخذ نقيضها لم تصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة وجزئية فتكون سالحة فى الطرفين ايما كان واما الجزئية الموجبة فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية السالبة فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا الموجبة لاتبين الا بالضرر والى كبرها سالبة هى نقيض النتيجة واما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال فى الضد هاهنا انه اذا بطل لم تثبت صحة ضده كما فى غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس فى اول الامر نحو الشئ الذى يريد ان يبينه فيقيس عليه من مقدمات سالمة اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه فى اول الامر ان يتتبع شيئا غير المطلوب ذلك (١) الشئ بين الكذب اما على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه فاذا تبين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فانتهج صدق نقيض ذلك وايضا فان المستقيم انما تؤخذ فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات وفى الخلف واحدى

(١) كذا فى الاسلين والظاهر - وذلك - ح .

المقدمتين من تلك الجملة والاخرى تقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في القياس المستقيم غير بيينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان النتيجة توضع اولاً ويوضع تقيضها واذا كان الخلف مؤثماً من تقيض المطلوب ومن صادقة تنتج محالاً فانك ان عكست اقياس فاخذت تقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك تقيض الثانية المشكوك فيها وهو المطلوب واذا كان القياس الاقتراني الذي في قياس الخلف في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون من الثاني والثالث ان كان المطلوب سالباً من الثالث ان كان موجبا مثاله ان كنا اردنا ان نبين انه لا شيء من - ب - ا - فاخذنا تقيض هذا وهو ان بعض - ب - ا - فلا بد من ان تكون هذه صغرى في الشكل الاول والتي تضاف اليها اما قولنا وكل - ا - ج - ا ولا شيء من - ا - ج - حتى ينتج المحال فان انتج موجبة فكان بعض ب ج - واخذنا تقيضه ليرد الى الاستقامة كان تقيضه لا شيء من - ب ج - وكل - ا - ج - كان من الشكل الثاني وان كان انتج سالبة فكانت ليس كل - ب ج - وكان تقيضه كل - ب ج - واضفنا اليه لا شيء من - ا - ج - كان ايضا من الشكل الثاني .

واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا تقيضه وهي الكلية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة وتقيضها اما سالبة كلية واما سالبة جزئية وجميع ذلك يتبين باقتراض تقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث الا ان يكون التقيض والصغرى جزئيتين ولكن انما قيل هذا لان المستقيم بيان السلب في الشكل الثاني دائم وليس (في الثالث - ١) بدائم (لان تقيضه سالب جزئى ولا تصح في الشكل الاول صغرى ولا كبرى - ٢) واما الموجب الكلى مثل قولنا كل - ا ب - (٣) فانه لا يمكن ان يتبين بالخلف في الشكل الاول واما الجزئى فيتبين في الشكل الاول وذلك باخذ تقيضه ولا يمكن ان يكون تقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلى فلا يمكن ان يبين بعكس القياس الامن

الصغرى وتقيض النتيجة وذلك في الثالث فالواجب في هذا الباب لا يمكن رده الى الشكل الثاني بالاستقامة واما الشكل الثاني فاذا عكس قياسه رجع الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلى الموجب فلانه يكون قد أخذ في الخلف تقيضه فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك في الشكل الاول وكذلك الكلى السالب لان تقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئى الموجب فان تقيضه يصلح كبرى وصغرى فيصلح في الاول والثاني والثالث وكذلك الجزئى السالب فان جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزئى يمكن ان يعكسا ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجباته تبين كلها في الاول وسالباته تبين في الاول والثاني اما الموجبتان فان تقيضهما يكون في قياس الخلف كبرى لاعالة فيبطلان بالشكل الاول واما السالبتين (١) فان تقيضهما يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفى مشارك للتقيم يرجع احدهما الى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات

الفصل السادس عشر

في القياسات من مقدمات متقابلة

والصادرة على المطلوب الاول وفي وضع

ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلتين اما (٢) متضادتين او متناقضتين بحيلة في اللفظ تخفى ذلك مثل تبديل الاسماء المترادفة بعضها ببعض كأنجر بالعقار او باخذ جزئى في موضع كليه كالانسان في موضع الحيوان فيحكم على احدهما بحكم وعلى الآخر بضده او تقيضه وهما واحد في الحقيقة او كواحد فتقابل المقدمتان حيث يحكم في احدى المقدمتين على حد بما يرفع الحكم عنه في الاخرى وهو الذى يكون على الحقيقة من قضيتين متقابلتين وقد يكون كذلك بحسب الظن حيث يكون الحكم فيهما بشيئين حكهما واحد في الحقيقة وهما ليس بواحد في المعنى او يكون الحكم بشيئين مختلفين وحكهما واحد في الظن لا في الحقيقة فيقال لجميع ذلك قياس

من متقابلتين لكن الحقيقي منه هو الاول ويستعمل في الجدل كثيرا لتبكيث المناظر حيث يتسلم منه قولاً ثم ينتج تقيضه من اصول اخرى يلتزم بها انتاجا او تسلياً ثم ينتج من ذلك المتسلم (والمنتج - ١) ان الشيء ليس هو هو والمتقابلات في اللفظ اربع كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وهي الحقيقة ثلاثة لان بعض ولا بعض لا تقابل فيها والقياس من متقابلتين لا يمكن في الشكل الاول لا الموجب منه ولا السالب لان الموجب انما ينتج من موجبتين واحدى المتقابلتين في هذا سالبة لاعمالة والسالب انما ينتج من ايجاب وسلب يقال على شيئين ما حدان في قضية هي النتيجة والايجاب والسلب هاهنا لشيء واحد وعنه والواسطة التي في الشكل الاول (٢) لاتحمل على كلا الحدين بالايجاب والسلب واما في الشكل الثاني فانه يمكن حيث يوخذ الموضوع كشيئين والمحمول واحداً وفي الثالث ان يوخذ المحمول كشيئين والموضوع واحداً وفي الشكل الثاني ان اخذنا متضادتين جاز وضع ايها اتفق صغرى وكبرى وان اخذنا متناقضتين جعلت الكبرى الكلية موجبة كانت الوسالة اذا كان الطرفان شيئاً واحداً بالفعل او بالقوة او يكون احدهما نوعاً وجزئياً تحت الآخر كما قيل في الانسان والحيوان وما عدا ذلك لا يكون على الحقيقة بل في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب وايجاب وليس هما واحد في الحقيقة بل اثنان ولا تكون المقدمتان في الحقيقة متضادتين ولا متقابلتين كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الناطق بحيوان او ولا شيء من الضحاك بحيوان والاشبه ان يكون القياس على طرفين احدهما جنس والاخر نوع من المظنون انه من المتقابلين وليس هو في الحقيقة بل اذا رد اليه كان قياسان في قياس احدهما مضمّر والاخر مصرح به والمضمّر بالحقيقة هو على متقابلين لان الحكم على الكلى كالحكم على الجزئ الذي تحته ولا يحتاج الى بيان واما في الشكل الثالث فانه يمكن حيث تكون من ضروبه المنتجة للسالب -

واما الضروب المنتجة للوجب فلان الموجبتين لاتتقابلان وعلى كل حال

فالسالبة تكون الكبرى مثاله كل طب علم ولا شيء من الطب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذاء على التناقض ولا يمكن في الشكل الثالث في القياس من المتقابلين ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر مع تقابل المقدمتين وينتج غير الحق كقولنا كل هندسة علم ولا شيء من الهندسة بطب فليس كل علم بطب فنضع كل ولا كل وكل ولا واحد وبعض ولا شيء وهي ثلاثة فنجعلها اسوار مقدمات متعاقبة مشتركة المحمول ولوضوعاتها (١) اسمان مراد فان اخذ احدين او مشتركة الموضوع ولحمولها اسمان مراد فان وضعنا كاطرفين او احدهما تحت الآخر والوضوع محفوظ الاسم فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث لا غير وتبين انها تكون قياسا وانها لا تكون وانها تنتج ان الشيء ليس هو لكن الاكبر يجب ان يكون اخص من الاصغر فليس اذا صح انتاج الصادق عن الكاذب يصح انتاج نتيجة صادقة عن مقدمتين متقابلتين لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو هو ويعرض في النظر حيث يكون عند الانسان قياسات فاسدة واجتمعت عنده وتكون عنده قضايا صحيحة موضوعه مسلبة ويلزم عن تلك القياسات والتأثير القاسدة لقضاياها شيء فاسد ويصح ان ياتي الى انتاج ضد الحق الموضوع المسلم الذي عنده وتكون في تلك القياسات اشياء هي مقابلة لحسن هذا الموضوع المسلم والجزئي تحتها فتكون بالقوة مقابلة له فينتج منه بقياس ما يقابل هذا الموضوع كما يكون الموضوع ان بعض الاعداد فرد وفي القياسات القاسدة ونتائجها مقدمة كاذبة مثل ان كل عدد منقسم بمتساويين امكن ان تكتسب من ذلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع وهي انه لا شيء من الاعداد بفرد فينتج من ذلك ان بعض العدد ليس بعدد او بعض الفرد ليس بفرد وكذلك ان قيل ان كل علم ظن ويسلم من اصول اخرى ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات القاسدة مكتسبة لمقابلته وربما كان الموضوع باطلا والقياسات متبعة لمقابلته وربما اجتمع عند الانسان الواحد من القياسات القاسدة والصحيحة جملة فيكتسب من الصحيحة صحيحة ومن القاسدة

فاسدا يقبل الصحيح فيسوقه ذلك الى عمل قياس على متقابلين ولا يقع ذلك ابتداء من ذهن متصور ولا يقبله بنبر حيلة لفظية كما قيل مثل ان يتسلم جزئية من قضية لكية كقولنا ان كل علم ظن ولا شيء من الطب ظن او يوهم ان المركب ليس احد الجزئين ويسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل المركب حدا اوسط فنقول ان الحيوان الابيض ليس بابيض اى ليس ابيض مجردا وحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم نقول ان بعض الناس سى ابيض فينتج ان الانسان ليس بابيض ونمى ذلك الانسان بعينه ثم نقول ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض فيا تلف قياس من الشكل اثنى هكذا ذلك الانسان ليس بابيض وزيد ابيض فذلك الانسان ليس زيد وهو بعينه زيد وكقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فليس احد من الناس بناطق ويكون من الموضوعات المتسلمة ان كل انسان ناطق ولا بشر بناطق فلا احد من الناس يبشر فجاء منه قياس من متقابلين ومثل هذا يقال لتوفية العلم اتسامه لانه يذهب على احد ولان من يذهب عليه يتهدى بهذا وامثاله وليس مما لا يجرى في مفاوضات الناس بل قد يجرى وما يقاربه بلها وعنادا .

والمصادرة على المطلوب الاول اكثر اشكالا من القياس على متقابلين وهو داخل في جنس ما لم يبرهن بما قيل من الاحتجاج عليه فان الذى (لا-١) يبرهن بما قيل يكون بسبب ان الذى قيل غير منتج بصورة شكله غير المنتجة او كذب مقدماته ويكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او مساوية له في الخفاء ولان المقدمات انما تتبين بعد بيان المطلوب وليس من هذا ما هو مصادرة على المطلوب الاول فان المصادرة على المطلوب الاول تكون في قياس منتج ويكون الاخفى والمساوى في الجملة غير المطالب وفي المصادرة على المطلوب يكون الاخفى المجهول هو بعينه المطلوب وتجعل مقدمة في القياس الذى يبينه بعينه بتيد يل اسم احد حديه وهو الذى يراد ان يجعل حدا اوسط والبين بنفسه من حقه ان لا يبين فانه لا يتبين لا بنفسه فانه يكون تكرارا في الكلام ولا فرق بين اثنى منه والاول ولا بان

يقاس عليه بشئ هو مثله في البيان او اخفى منه فان الشئ لا يتبين بمساوئيه في البيان ولا بالاخفى بل بالابين ولا ابين من الابين بنفسه وانما يصادر على المطلوب الاول فيما ليس بينا بنفسه ولا من شأنه ان يحجل ويستكك فيه ومن حقه ان يبين بما هو اعرف منه فاذا استعمل نفسه في بيان نفسه كان الذي يسمى مصادرة على المطلوب الاول وقد يعرض في قياس واحد وهو ما لا يخفى الا على غبي لا يتصور ويعرض في قياسات كثيرة حيث يبين بها النتيجة بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك بمقدمة اخرى وتلك الاخرى تتبين اذا بينت النتيجة فيكون ذلك مصادرة على المطلوب الاول بوسائط مثل ان يقال في با علم الهندسى انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيصير الزاويتين المتبادلتين متساويتين فان الخطين متوازيان لا يلتقيان في احدى الجهتين .

ويتبين هذا بان يقال ان تساوى المتبادلتين تلزم منه مساواة الداخلتين اثنتين في جهة واحدة قائمتين ويلزم من ذلك توازى الخطين فانها ان لم تتوازى بالتقاء في احدى الجهتين فيحدث منهما مع الواقع مثلث زواياه اعظم قائمتين لكون الزاويتين منه اثنتين عند قاعدته مثل قائمتين (والحادثة من التقاء الخطين زائدة عليهما فالثالث اعظم من قائمتين ١ -) وهذا خلف لان زوايا المثلث الثالث مثل قائمتين وكون الزوايا الثالث من المثلث مثل قائمتين انما يبين اذا صح ان المتبادلتين اذا تساوتا فالخطان متوازيان فيكون قد استعمل البرهن هذه القضية الشرطية القائلة اذا تساوت المتبادلتان توازى الخطان في بيان نفسها حيث بينها بشئ تبين بها فقد صادرت على المطلوب الاول حيث عاديانه في برهانه عليه اليه ولكن بوسائط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب الاول .

وبالجملة يكون قد اخذ في بيانه احد حدى المطلوب مرتين اما باسمين مترادفين يرجع احدهما على الآخر واما باخذ اى شيئين كانا متعاكسين كالانسان والضحاك فيظن ان شأنهما وحكمهما واحد ولا يكون بل يكون معناه مختلفين او يكون احدهما كلياً والآخر جزئياً تحته فيظن ان الحكم فيهما واحد كن يريد ان

يبين أن الطب ظن فيأخذ أن العلم ظن وكان يظن أن الأمر فيها واحد فيظن ذلك مصادرة على المطلوب الأول وهذا الظن يكون على أقسام نستوفى ذكرها فيما بعد عند الكلام في المواضع الجدلية .

وأما في الحقيقة فهو أن بوضع لما يراد أن يجعل من الحدين حداً اوسطاً اسماً آخر مراد فاكماً يكون في القياس من متقابلين (١) فإنه يشارك المصادرة على المطلوب الأول في أن الحد الأوسط فيها موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وقد تكون فيها مقدمة صادقة وهي التي يكون عموماً وموضوعها واحداً ومقدمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صودر عليه ويكون على صور الأشكال الثلاث فإن كان موجباً كلياً أمكن في الشكل الأول صغرى وكبرى فإن كان صغرى كان الأوسط والا كبراً اسمين مترادفين وكانت الكبرى هي الصادقة فإن كان كبرى كان الأصغر والأوسط كذلك والجزئ منه يكون في الشكل الأول صغرى لا كبرى وإن كان سالباً كان فيه كبرى وفي الشكل الثاني لا يصلح أن يكون المطلوب السالباً في ضرب صغرى وفي ضرب كبرى إذا كان كلياً فالجزئ منه لا يكون في الثاني الأصغرى وفي الشكل الثالث لا يكون الكبرى أعني السالب الجزئ ولا يتبين في الشكل الأول بوجه لأنه لا يصلح أن يكون كبرى ولا صغرى وما يكون من ذلك على الحقيقة يكون في البراهين وما يكون بحسب الظن يكون في الجدل .

وأما وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على أنه سبب لها فهو أن يقال المنتج للكذب أن الكذب الذي أنتجت ليس ما قيل كذا وليس من هذه الجهة ويقع في قياس الخلف إذا أخذ تقيض الموضوع ثم قاس قياساً أنتج كذباً ثم أنتج منه أن تقيض الموضوع كذب لأنه أنتج الكذب فيقال لم يزم الكذب عن هذا فبرده قياس الخلف .

وإنما يمكن أن يقال له ذلك إذا لزم (٢) الكذب مع رفع المقدمة المذكورة وهذا لا يكون في القياسات المستقيمة لأنها لا يقصد فيها إنتاج كذب من وضع

شيء. من انقض للطلوب بل يساق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا قول ان
 في القياس مقدمة كاذبة او تأليفه غير منتج فان الكذب لا ينتج عن الصحيح
 ولا يكون القصد شيئا غير نفس المطلوب الذي انف لاجله القياس وليس فيه شيء
 يمكن ان يرفع ويبقى قياس ولا نشغل (١) بتبرية ذلك الشيء الذي لامدخل له في
 انتاج الكذب لان الكلام هو في النتيجة وازومها وبطلانها لافي كونها لازمة عن
 شيء يراد ابطاله لاثبات تقيضه كما في الخلف اذا كان التقيض الموضوع سواء
 رفع او وضع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم
 ان يكون محالا ويكون على وجوه فانه اما ان تكون الحدود التي للمحال وقياسه
 غير مشتركة مع التقيض الموضوع البتة واما ان تكون مشتركة ولكن المحال
 لزم عن شيء آخر مثلا وان احدا اراد ان ينفي (٢) ان القطر غير مشترك
 للضلع فاستعمل فيه قياسا وبين في ان لا حركة ثم قال وهذا محال فاذا القطر
 يشارك الضلع وهذا ظاهري القصاد ومثال الذي يؤخذ فيه المحال وقياسه حدود
 متصل بحدود التقيض وتشاركها قولنا ليس كل - ب ا - والا فكل - ب ا -
 ولكن كل - د ج - وكل - د ب - وكل - ب ا - فاذا كل - د ب - هذا
 خلف فاذا ليس كل - ب ا - فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا
 كل - د ب - يكون نتيجة عن مقدمتيه وان لم يقل - كل - ب ا - (٣) وايضا من
 الجانب الآخر حيث يقول كل - ب ا - وكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د -
 وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل - ب ا -
 اذ رفع يبقى القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه
 وحدود المطلوب متصلة واذا رفع التقيض مع ذلك لم يلزم بل يلزم المحال من
 وضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا - شو فيه فان الكذب
 لا يمكن ان يجتمع من قياسات كثيرة لاتصل اتصالا تصير به كقياس واحد لهما
 اذا اجتمعت ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رقت

(١) لا - يستعمل (٢) لا - يمين (٣) قط - لك ب ا -

البواقي واما ان لا يلزم عنها شيء بالشركة وان كذبت نتائجها (ايضا - ١) لم يتفع بجميعها في اثبات شيء اوابطاله مثل قياسات مختلفة على ان المتوازية تلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين واما لهما فان جميع اصناف النتائج الكاذبة (التي - ٢) لا تتصل قياساتها لا يلزم منها شيء على الوجه الذي يلزم في القياس الحلف .

الفصل السابع عشر

في استعمال القياس والتدبر

في تأليفها او منتهى في الجدول

وكيف يقع في الشيء الواحد

علم وظن متقابلان

المسائل الجدلية تكون على وجهين اما مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا أليس اذا كان كل - ا ب - وكل - ب ج - فكل - ا ج - فهذا مما لا يمكن فيه الاتسليم لمن تصوره وانصف الخضم في مناظرته او انكار احدي مقدمتيه او كليهما او افساد صورة القياس بالقول (٣) بانها غير منتجة لمن لا ينصف في مناظرته واما ان يفصل السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها القياس بآخره فينتج النتيجة .

والتحفظ فيه من المغالطة يكون على وجهين احدهما عند تسليم ما يستل عنه من المقدمات والآخر عند اجتماعها ليؤلف قياسا وفي القسم الاول يحترز من تسليم حد مكرر تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسيا بطل تأليف القياس فتعذر على السائل تبكيك السؤال فان التبكيك هو اثبات نقيض الوضع الذي يحفظه السائل ومن يحضره على المحجب وفي آخر الامر بعد التسليم ينبغي ان تتأمل الواسطة التي سلبت وكيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرر فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالشكل الثاني لا واجب والثالث للكلية وان كان غير منتج اصلا منع اتاجه .

وعلى السائل ان يحتال في تحصيل ما اوصى المحجب بالتحرز منه باخفاء حيلة فيتسلم -

(١) ليس في قط (٢) ايست في لا (٣) لا - والقول .

ما هو ضروري في الانتاج على غير نظم قياسي حتى يخفى موضع حيلته على المسؤول فان كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج اخرى ولا يزال حتى يبلغ المطلوب سأل أولا عن ابعدها من المطلوب وتسليمه وترك ما يليه وسأل عما هو اقرب منه الى المطلوب وخلط في ذلك فاستوفى في (١) المسائل ما يريد من المقدمات المنتجة لما يريد مثل انه اذا اراد ان يبين ان كل - ا ب - وكان ذلك مما ينتج بان كل - ا ج - وكل - ج د - وكل د ه - وكل ه ز - وكل ز ب - فكل - ا ب - فيستل اما عن مقدمات الاطراف او عن الواسطة ويتدنى في السؤال عن مقدمات الاطراف بالكبرى لانه (٢) اذا بدأ بالصغرى فقال ليس ان كل - ا ج - فظن المحجب بصنيمه فاما ان سأل عن الكبرى فقال ليس كل - ز ب - فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب واخرجه من النظم القياسي بالفعل فيما يستل عنه من باقي المقدمات حيث لا يجعل الحد المشترك في كل واحدة منهما يجنب الاخرى فيقول ليس كل ز ب - ثم يعود ويقول ليس كل - ا ج - ثم يقول ليس كل - د ه - او يستل عن بعض المتوسطات اولاهم عن الطرفين (٤) .

واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجعل سؤاله اولاهم عن الكبرى فيقول اولاهم حل كل - ب ج - ثم عن الصغرى فيقول ليس كل - ا ب - فيحصل بذلك مادة قياس للتبكيك حيث ينتج بما (٥) يسلم تقيض شيء قد تسلمه من المسؤول واما كيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلا فقد يشبهه على الانسان فيعلم شيئا (٦) من جهة علما محققا ويكون له فيه ظن غالب من جهة اخرى ولا يجتمعان في ذهنه معا حتى يغلب العلم على الظن فيكون في ذهنه قياسان يوجبان له في الشيء الواحد علما وظنا مضادا له وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون العلم والظن عند شخص واحد من الناس بل عند شخصين مثل ان يكون كل - د ب - و ج - بلا واسطة ثم يكون كل - ب ا - وكل - ج ا - ايضا فان اعتقد انسان واحد

(١) لا - من (٢) لا - الا (٣) لا - ا ب (٤) لا - ثم يمر عن الطرفين (٥) لا - بما

ان كل - ب ا - وهو الحق واعتقد انسان آخر انه لاشئ من - ج ا - وهو باطل
واضاف كل واحد منها الى مقدمته مقدمة صغرى فاضاف احدها ان كل - د ب
والآخر ان كل - د ج - اعتقد عقدان متقابلين ولا يكون ذلك عند انسان
واحد حتى يعتقد الشئ وضده معا والذي يقع لانسان واحد هو ان يكون يعتقد
مثلا انه لاشئ من - ج ا - ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه
الصفة كل - د ج - وكل - ج ب - وكل - ب ا - فانه حيث يعلم ان كل
ج ب - وكل - ب ا - يعلم بالقوة ان كل - ج ا - وقد كان يظن ان لاشئ
من - ج ا - والذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكل الذي يلزم عنه ان
يعلمه وهو ان كل - ب ا - واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثل ما يعتقد
انسان ان الاجرام السماوية لا تشارك الاسطوانات في طبيعتها ثم يحسب ان
الكواكب نارية (١) لنور انبثاقها فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه
بها كلي بوجه هو فيها بالقوة بالفعل لانه علم على طريق الجملة ان كل جسم سماوي
لا يشارك النار ولا هو من طبيعتها واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت
هذا الاسم الكلى فلم يكن علمه بالشئ وظنه فيه المقابل له من جهة واحدة بل كان
علمه من جهة لا تخصصه وظنه من جهة تخصصه وتبقى الشبهة في انه كيف علم في المثال
الاول ان كل - ج ب - مع علمه ان كل - ب ا - ويظن مع ذلك انه لاشئ
من - ج ا - وكيف يعلم ان كل الكواكب من الجوهر السماوي ويعلم ان كل
ما هو من الجوهر السماوي غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية .

وتحل هذه الشبهة بان يقال انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولا يتصور في ذهنه
بالفعل حمل الاوسط على الاصغر حتى لا يعلم النتيجة بالفعل وبين (٢) ان يعلم الكبرى
والصغرى معا من غير ان يؤلف بينهما تأليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجودها
بين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب العلم بالنتيجة الا ان يخطر بالبال على
التأليف الذى ينتجها معها ويتمثل ذلك جملة وتفصيلا في الذهن ويلحظه بالفعل

(١) زيادة من لا - فهو جزئى تحت هذا الاسم (٢) لا من .

مثل من (١) يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عافر فاذا لم يجتمعا في ذهنه ويخطرا
بياله امكن ان يظن ان البغلة حبل اذا رأى بطنها كبيرة لان هاتين المقدمتين ليستا
سبب النتيجة إلا بالقوة وانما تصيرا سببا لها بالفعل اذا خطرا معها معا بالبال على
الترتيب انذى من شأنه ان يتتبع وعلما بالفرق لانه النتيجة الا بالقوة فالخدعة
الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى وحدها متشابهة لان الجهل
في احدهما يكون مجزئ هو بالقوة تحت كلى معلوم والثاني يكون الجهل فيه بلازم
هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم .

وقد اورد على هذا شك تشكك به رجل اسمه (٢) مانى على سقراط فقال له
هل المطلوب عندك معلوم او مجهول فان كان معلوما فطلبه محال لا يحتاج اليه
وان كان مجهولا فانت اذا وجدته لا تعرفه كالمبد الآبى الذى ان طلبه من
يجهل عينه لم يعرفه اذا ظفر به قليل ان سقراط لم يحبه كما ينبغي اذ لم يفسح (٣)
مقدمات قياسية بل عرفه بشكل هندسى ان المجهول كيف يحصل بالمعلوم .

وقال افلاطون في جواب هذه المسئلة اني اتعلم تذ كرورد عليه قوله بان قيل
ان العالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين (عالم بالقوة بالمثلثات
الجزئية وان كان جاهلا بها بالفعل فاذا عرف منها مثلثا يشاهده ويعلم انه مثلث
يخطر بباله ما كان عليه اولا ان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين (٤) ولا يصح
ان يقال انه قد تذ كر شيئا كان يعلمه من قبل فان المثلث الجزئى الذى حدث
الآن كيف يكون قد علم من قبل ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين لكن علمه
الاول كان علما كليا يدخل فيه هذا المثلث من جهة كونه في جملة الكل لا من
جهة تخصه وعلمه الثانى كان بدخول هذا الجزئى الذى عرفه الآن تحت ذلك
العلم الاول فلم من ذلك شيئا ثالثا لم يكن علمه قط بالفعل بل بالقوة وهو النتيجة
فعله السابق بالمطلوب لم يكن من الوجه الذى يجمله وجهه لم يكن من الوجه
الذى يعلمه فلما نجعل المطلوب كل الجهل حتى لا نعرفه اذا وجدناه ولا نعلمه كل

(١) لا - ما (٢) لا - ما من (٣) قط - يفتتح (٤) ليست في لا -

العلم حتى نستغنى عن طلبه بل نعلمه اولاً بوجه لا يخصه ونجهله (١) بوجه يخصه ونعلمه ثانياً علماً يخصه فليس من علم ان كذا كذا يعلم ان ذلك الكذا موجود او غير موجود فان من المعارف كما سبق القول فيه ما هي عامة ومنها ما هي خاصة ومنها معرفة بالقوة ومنها معرفة بالفعل وقد سبق القول في هذا وفيما مثل به على الشك وحله يأتي في السماع الطبيعي ومن هذا القبيل يعلم الانسان الشيء بوجه ويظنه بوجه مقابل له كما سبق فكل قول يقع تصديقاً ما يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم يكن منها فان المقاييس الجدلية والبرهانية ترجع الى الاشكال الثلاثة والمقاييس الخطائية والفقهية والشورية التي تتعلق بالفعل العمل ترجع اليها فان الخطب تكون اما من الضائر واما من الامثلة المظنونة في الصدق والكذب او من المظنونة الانتاج بالتأليف سواء كانت صادقة او كاذبة اذا كانت تلزم خصاً متازعاً بقول ما او تنعج جماعة من السامعين المخاطبين والمكانيين واكثرها في الامور الجزئية فان الفقهيات منها ضمائر ومثالات مأخوذة من الاقوال المنقولة عن الاصل الذي اليه الاسناد في تلك الشريعة يتبين فيها حكم بحسب الاصول التي تخص (شريعته - ٢) فتكون كلية بالذات والجزئية بالعرض والشوريات العقلية هي ضمائر ومثالات من امور صادقة يراد بها علم مطلوب فيما يجب ان يفعل او يترك .

الفصل الثامن عشر

في الاستقراء والتبثيل

والمقاومة والرأى والعلامة

الاستقراء هو ان يتبين وجود شيء كلي لشيء اوسلبه عنه لوجوده اولاً وجوده في جزئيات ذلك الكلي فيكون الشيء الذي يتبين به هو موضوعات الشيء المبين له فيكون الكلي المحمول بالايجاب والسلب كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالطرف الاوسط ليتبين باحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ويكون ما من حقه ان يكون حداً اصغراً واسطة وما من حقه ان يكون حداً اوسطاً قد صار حداً اصغراً حتى

(١) لا - ولا نجهله (٢) ليست في لا .

يكون الحد الاصغر مثلاً وهو - ج - انساناً و فرساً و بغلاً والحد الاوسط وهو - ب - طويل العمر والحد الاكبر وهو - ا - قليل المراته فاذا اردنا ان نثبت بطريق الاستقراء ان كل حيوان طويل العمر قليل المراته قلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وتركنا الاكبر بحاله قلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان والبنل وكل فرس وانسان وبنل فهو قليل المراته فينتج ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المراته .

وصورة الكلام فيه راجعة الى صورة القياس الاقتراني مع تكثر الواسطة بتكثر موضوعات الحد الاكبر وان كان الاكبر كلياً للاوسط والاوسط موجباً على الاصغر نقل الاوسط الحكم فيه من القضية الكبرى الى الصغرى بل جمع بين الاكبر والاصغر على صورة النتيجة من القياس فان انعكس - ج - على - ب - حتى يكون كل - ب - فهو - ا - بذلك (١) المعدودة لاغير ولايخلو منها ويكون كل واحد من - ج ب - مساوياً للآخر فكانت البآات هي الجيمات والجيمات هي البآات فكانت الالف على كل - ب - لانه لا يمكن ان اثبت ان يقل لان على موضوع (٢) يعكس الموضوع على احدهما يقال الثاني على كل الذي انعكس عليه الاول والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه - ج - على - ب - وتكون الجزئيات (معدودة - ٣) بالتام حتى لا يخل منها بشيء ويضطر الى الاستقراء في انتاج المقدمات التي ليس بين مجموعها وموضوعها واسطة فتبين بموضوعات الموضوع فتصير كالمحسوسات التي تعرف من الوجود بالحس كذلك هذه تعرف من الوجود اما بالاستقراء واعتبار الكلي في جزئياته ولو كانت هناك واسطة لكان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا بالاستقراء فالاستقراء يخالف القياس بان الشيء الذي يجب ان يكون حداً اصغرى القياس واسطة في الاستقراء فيتبين مايجب ان يكون حداً اكبر بواسطة لو كان القول قياساً فالاستقراء اقرب الى الالذهان واقدم عندها والقياس اقدم بالطبع والتمثيل الذي يستعمل في

(١) في لا - فهو واحد تلك المعدودة (٢) لا - شيء موضوع (٣) ليس في لا .

مواضع القياس (١) تكون من اربعة حدود اكبر كلى واوسط كلى محمول على الاصغر لانه محمول على شبيهه فيكون الاصغر وشبيهه حدين والاكبر يحمل على الاوسط لحمله على شبيهه الاصغر كما يكون الاكبر - ا - ومعناه مذموم والاوسط ب - ومعناه الآثم والاصغر - ج - ومعناه الراجع في قيته والشبيه بالاصغر تحت الاوسط هو الراجع في هبته فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم والمشكل في ذلك شيان احدهما كبرى وهي هل ب - ا - اى هل الآثم مذموم والثاني النتيجة وهو هل الراجع في هبته مذموم وشيئان اعرف من هذين احدهما هل الراجع في قيته آثم وهو وجود الاوسط في الاصغر والثاني هل الراجع في هبته مذموم وهو وجود الاكبر في شبيهه الاوسط فنقول ان الراجع في هبته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم ونصحح الكبرى بالشبيه فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيته آثم وكل آثم مذموم فالراجع في هبته مذموم فرجع بالتمثيل بذلك الى صورة القياسات فيجتمع مما قيل باسره الى هاهنا ان الافكار والاعتقادات التي توقع تصديقا واثمانا في كل علم نظري وعمل من البراهين والمجادلات والحقه والخطب والمشورة كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة التي قيلت لان التصديق يكون فيها بالحدود الوسطى على ما قيل وصورة الكلام المقول والمتصور من المعاني في الاذهان عن (٢) الوجه الذي يوجب التصديق والايان يرجع الى صور الاشكال الثلاثة . ويذكرون في هذا الموضع من هذا العلم المقاومة والرأي والعلامة والفراسة والقياسات الفقهية والتفكيرية اما المقاومة فهي مقدمه تؤخذ كبرى لانتاج قضية مقابلة لمقدمة من مقدمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المقود كقول القائل في مقابلة مقدمة اخذها في قياس ان العلم بالمتقالات واحد (انه لا شيء من المتقالات العلم بها واحد - ٣) وبين كيف يتصرف في ذلك في الاشكال الثلاثة .

(١) من هنا الى قوله - ان يعرفوا القاييس - قريب تمام الفصل سقطت ههنا من لا - وادرجت في المقالة الرابعة بعد قوله - حتى ينتهي الى تصديقي - فاسقطنا هامن هناك لانها شديدة المناسبة بهذا الفصل - ح (٢) لا - غير (٣) ليس في لا

واما رأى فهو مقدمة كلية يميل اليها السامعون ولا تردّها الا ذهان يديها
تؤخذ في قياسات خطية وجدلية فيروج بها ما يراد وتوجه على السامعين كقولهم
الحسود مبغوض والمحب محبوب ويبين ذلك في الاشكال الثلاثة .
والعلامة هي قضية امّا ضرورية واما محودة مظلونة يكون الحد الاوسط في
التباس الكلى (١) منها علامة لوجود شيء وكونه اما ان يصلح ان يكون حدا
اوسط محولا على الاصغر دون الاكبر مثل ما يجعل وجود اللبن في الثدي علامة
الولادة فيقال هذه المرأة لها لبن فقد ولدت ويسمى هذا دليلا ايضا واما ان
يصلح ان يجعل اوسط موضوعا لها كقول القائل الحكاء ذو ونضا تل لان فلا
ذو فضيلة وفلا حاكم واما ان يصلح ان يجعل الاوسط محولا عليهما جميعا فيكون
على صورة الاشكال الثلاثة .

واما الدراسة فهي علم قائم بنفسه من جملة العلم الطبيعي في صفات الحيوان
وخواصه ولا وجه للكلام فيه ها هنا وانما الكلام ها هنا على قول مؤلف من
اقوال فوق واحد اذا سلم ما وضع فيه لزوم عنه قول آخر من الضرورة بالذات
لا بالعرض اى عند الاذهان لزوم تصديق لتصديق فاما ما الاقوال وما المعاني
وما الموجودات المدلول بها عليها والمحكوم فيها فليس من هذا القبيل بل تلك هي
العلوم الوجودية من كل صنف من اصناف المعلومات الوجودية وهذا علم
ذهنى وقد قيل اولا ان الناس يتفكرون ويقولون في العلوم النظرية والعملية
انكارا واقوالا صوابا ويصدقون ويكذبون ويردون ويقبلون بالحجج والدلائل
والاراء من غير ان يعرفوا القاييس على صورها بشر وطها وخواصها واشكالها
ولا حدودها الصغرى والوسطى والكبرى على ما رتب في هذا الكتاب وانما ذلك
علم هو للنفس السليمة غيرية يصدر عنها الحكم كذلك لذاتها وطباعتها وهذا علم
ذلك الحكم الذى هو للنفس بغريزتها ونظرتها من غير تعليم معلم كما تصدر الاشياء
الطبيعية عن القوى الفعالة من غير فكر ولا روية ولا معرفة فكيف معرفة المعرفة
وعلم العلم والمعلم له انما يورده على المتعلم ارادا ويفهمه معاني الفاظه تفهيم من غير ان

يحتج عليه ولا يقيم له دليلا ولواقيم الدليل على اقامة الدليل والحجة على صدق الحجة لذهب الذين في ذلك الى ما لا يتناهي لكنه لا حجة على الاحتجاج ولا دليل على الاستدلال وانما النفس بغيرتها تعرف ذلك وان لم تعرف انها تعرفه وبهذا التعليم تعرف انها تعرفه بتأملها تفصيل ما تعرفه من ذلك وجهله .

تم كتاب القياس والحمد لله كما هو اهله

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

الاكرمين وسلم تسليما (١)

(٢) المقالة الرابعة في علم البرهان

الفصل الاول

في التعليم والتعلم الذهني

كل تعليم وكل تعلم ذهني انما يكون من معرفة متقدمة وعلم سابق فالتعليم والتعريف يكون في (٣) المعارف والعلوم من المعارف العالم لمن ليس بعارف ولا عالم فيما ليس بمعروف ولا معلوم عنده فالتعرف والتعلم يكون من غير العارف العالم لما ليس بمعروف ولا معلوم عنده لنفسه بطلبه وتوصاه والكلام في التعريف والتعرف بالحدود والرسوم .

وبالجملة الاقاويل المعرفة قد مضى في التعليم والتعلم بالعبارة المقررة في هذا الكتاب وجمعه الكلام في التعليم والتعلم في الاقاويل المعلمة وهي التي سميت بالقليات على مراتبها (٤) واشكالها وضروبها وما جاء معها على طريق الاستقراء والتمثيل ثم الكلام فيه من حيث هو كذلك وتبين انه يكون التعليم فيه من اشياء لاشياء باشياء اما الذي منه فالتقدمات واما الذي له فالتسايح واما الذي به فنصور

(١) لا - والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيد المرسلين محمد النبي المصطفى

وعلى آله الطاهرين (٢) زيادة في لا - بسم الله الرحمن الرحيم - رب اعن برحمتك

(٣) لا - من (٤) لا - قرائنها .

القياسات والقرائن المنتجة الموجبة للعلم فالقياس (١) بعلم النتائج من المقدمات
تصور القرائن في القياسات فيلزم فيه تصديق النتيجة من تصديق المقدمات اذا
كانت على صورة الاقتران النتج فكان الكلام فيها مضى من ذلك في كيفية انتقال
الذهن من تصديقه بالمقدمات الى تصديقه بالنتيجة ولزوم هذا عن هذا كزوم
الجزء عن الشرط في القضية الشرطية التي يلزم وضع تاليها عن وضع مقدمها
وصدقه عن صدقه فالتصديق يختلف فنه تصديق مكتسب من تصديق مكتسب
من تصديق حتى ينتهي الى تصديق لا يكتسب من تصديق قبله وفيه النظر الآن
وهو السابق الذي به يكون العلم السابق الذي به يكون التعلم والتعلم الذهني وتلك
هي المقدمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق غيرها على قرينة
قياسية بل هي اوائل تكتسب بها من الطريق القياسي اشياء ولا تكتسب هي من
ذلك الطريق باشيء غيرها وهذه الاوائل يختلف التصديق بها لاختلاف الاسباب
الموجبة له فنه ما هو اولى عند الذهن محكوم به بفطرة العقل في القضية ومجولها
وموضوعها بالايجاب والسلب والقياسات المؤلفة من هذه المقدمات والنتائج
التي تنتج عنها تسمى برهانية ويسمى القياس الذي يؤلف عنها برهاناً اذ يعنى
بالبرهان الجملة التي تفيد العلم اليقين الذي لا شك فيه من العلم اليقين الذي لا شك فيه
والقياس البرهاني ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلفاً من هذه المقدمات
فان القياس المؤلف من مقدمات لا ريب فيها بتأليف لا ريب فيه يفيد نتيجة
يقينية الصديق لا ريب فيها وانما يرتاب بالنتيجة اما من لا يتصور ما قبل في القياس
النتج ومقدماته وشكله واما من يتصور ما قبل ولا يحصل له التصديق بشئ منه
او من يحصل له التصديق بشئ منه ويشك في شئ فيبقى في نفسه من الشك في
النتيجة بقدر ما بقي في نفسه من الشك في القياس اما في صدق مقدماته واما في
صورة قرينته واما من لا يشك في شئ من ذلك فانه لا يشك في النتيجة ولا يرتاب
بها فهذا هو البرهان والقياسات والنتائج البرهانية فالمقدمات هي القضايا التي تؤلف
منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب والنتيجة هي - قضية

حصل العلم بها من جهة العلم بمقدّمات تألفت على صورة قياسيّة فانتجها فكل مقدّمة في قياس اما ان تكون نتيجة عن مقدّمات اخرى واما ان لا تكون نتيجة عن مقدّمات اخرى والتي تكون نتيجة فهي نتيجة ومقدّمة نتيجة عن قياس تقدم ومقدّمة لقياس يأتي والتي لا تكون نتيجة عن قياس ومقدّمات اخرى تسمى اوليّة ومنها تكون مبادئ القياسات واولئها فالمقدّمة التي تكون مبدأ في القياسات لا تخلو من ان تكون مصدقاً بها بوجه ما او غير مصدق بها والتي لا يصدق بها ان لم تجر مجرى ما يصدق به بوجه من الوجوه لم تصلح ان تكون مبدأ ومقدّمة في القياسات البتة وان جرت مجرى المصدق بها بوجه ما صلحت مبدأ للقياسات من تلك الجهة فالتى فيها التصديق لا تخلو من ان يكون التصديق بها على وجه ضرورة يقينية لا تلتفت النفس معه الى تقيض المصدق به البتة او على وجه ظن غالب تلتفت النفس الى تقيضه اقل من التفاتها اليه او على وجه تسليم والتي على وجه الضرورة اما ان تكون ضرورتها ضرورة العقل او ضرورة الحس اوها معا وضرورة العقل هي ما كان الحكم فيها بغيره النفس ونظرة العقل حتى متى تصور العاقل فيها حدى القضية بمفهومها حكم بفطرته فيها بايجاب احدها للآخر او سلبه عنه كحكمنا بان الكل اعظم من الجزء وبان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب فان الانسان اذا تصور معنى الكل ومعنى جزئه ومعنى الاكبر والاصغر بدأ بالحكم بفطرته ان الكل اعظم من جزئه وان الجزء اصغر من كله وانه ليس بمساو له ولا الجزء اكبر من الكل ولا الكل اصغر من الجزء واذا تصور معنى النقيضين والصدق والكذب والاجتماع بدأ بالحكم بفطرته ان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب من غير حاجة الى دليل ولا توقف على حجة ولا انتظار لموافقة موافق ولا اعتبار لمخالفة مخالف .

و ضرورة الحس هي فيما كان من الحكم بمقتضى ما ادركه الحس في المحسوسات كنور الشمس وظلمة الليل وحرارة النار وبرودة الثلج او جوبه منها كاسهاله السقمونيا لحرارة الصفراء من ابدان الناس فان العقل يحكم في ذلك بما ادركه الحس

كما حكم بضرورة العقل من غير توقف واما ضرورتهما معا فكل اخبار السموعة من التواترات التي يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها والتجارب المدركة من التكررات التي يرفع التكرار والا استمرار الشك فيها فان الحس يدرك ما قيل فيها من جهة السمع والبصر والعقل ينفي الشك فيها باعتبار التواتر من المخبرين المتبرين والتكرار من التجارب في المختلفين والمتقين والتي على وجه الظن فهي التي تكون على وجه الامكان الاكثرى والتجويز والظن الغالب فيكون ميل النفس الى القضية منها اكثر من ميلها الى نقيضها فيجعل مبادئ قياسات تنتج نتائج فيكون حكمها حكما في غلبة الظن فتخرج ذلك الظن بالنظر الى اليقين صار حكم النتائج فيه مثل حكم اوائلها ومتى اخرج النظر الى البطلان بطلت النتائج من جهة القياسات المؤلفة منها ومن جهة كونها نتائج لها ولم يبطل الحكم المحكوم به فيها لما سبق القول به من ان صدق المقدمات مع صواب التأليف يلزم منه صدق النتيجة ولا يلزم من كذب المقدمات كذب النتيجة لان النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لزوما بالعرض على ما قيل والتي على وجه التسليم اما ان يكون التسليم فيها تسليما مطلقا لا تصديقي ولا تكذيب معه واما ان يكون تسليما مع تصديقي مقبول او مظلون بغالب الظن او يكون تسليما مع رد وتكذيب والتسليم المطلق الذي لا تصديقي ولا تكذيب معه يكون في مبادئ العلوم الجزئية على طريق الوضع والفرض (١) حتى ينتج عنه ما يلزم ويلزم ما لم يلزم الى آخر العلم ويعود المتعلم بعد ذلك الى تصحيح ما تسلمه في فائحة تعليمه فيصح جميع ما علمه بصحته لما سبق في تفصيل علمه من اتصال جميع العلم بذلك المتسلم مقدمة عن نتيجة ونتيجة عن مقدمة ويفعل ذلك في مبادئ العلوم واصولها التي يبنى عليها وتكون منها اوائل مقدماتها وانما يكون ذلك اذا قويت نفس المتعلم بذلك العلم الجزئي الذي تسلم فيه ما تسلم من مبادئه وارتقى بنظره وذهنه المرتاض المتدرب الى البحث في العلم (الكلّي - ٢) ونظير في مسائله فوجد مبادئ ذلك العلم الجزئي في جملة ما وجده في ذلك العلم الكلّي مثل ما يججد الطبيب مبادئ علم

الطب في العلم الطبيعي ويمجد المنجم مبادئ علم النجوم في العلم الهندسي والتسليم مع التصديق يكون في القضايا المقبولة ممن يثق به المسلم ولا يعرض كلامه للشك كما قبلت الطوائف المختلفة ممن يعتقدون فيه العلم والنبوة ويشتهر عندهم بالمعرفة والامانة والعلم والديانة به .

وفي القضايا الذائعة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويمجدوها الجمهور كما يقال ان العدل جميل والظلم قبيح ونحوها والشهادة لهذه القضايا اذا كانت من جهة ميل الجمهور اليها ومحمدهم لها لصالحهم بها ومن جهة استمرار سماعتهم لها من المعبرين حتى تصير العادة بما يشهد لها سميت لاجل ذلك مسلمات ذائعة مشهورة فاذا كانت الشهادة لها من جهة الحجة الصحيحة والبرهان العقلي اليقيني كانت من جملة الضروريات الاكتسابية وان كانت بما يشهد لها فطره النفس اذا اعتبرتها بنفسها ولم تعتبر الشهادات الاخرى لما كانت من الاوليات العقلية فيكون من الذائعات المشهورات ما هو اكتسابي برهاني وما هو اولي عقل وتسمى ذائعة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بها دتهم لها وعقلية اكتسابية او ضرورية اولية من جهة شهادة الخواص لها اما بالقطرة واما بالاكتساب والتسليم مع التأكيد تكون في المجادلات لا اقوال يطلب التسليم بتسليمها وتسليمها الرد على خصمه حيث ينتج منها ما يبيته به في شيء مما قد سلمه على ماسيا في ذكره في الجدل (١) وقد يكون في جملة هذه ما يتسلم من غير تصديق ولا تأكيد له بل تسليما فرضيا يوافق عليه المتسلم لمن يتسلم (٢) منه لينتج منه ما يرد به عليه -

ومن القضايا التي تجمل في مقدمات القياسات المخيلات وهي قضايا لا تسمع لصدقها بل لانفعال وتأثر يمرض لنفس السامع منها على طريق التخيل فتقبض النفس عن شيء وتميلها الى شيء وتحجب اليها شيئا وتنبض اليها شيئا بما يحسن ويقبح كما يشبه شيء ما بشيء محبوب مدوح بصفة من اوصافه كما يشبه الكريم بالبحر وكما يشبه ما ليس بمكروه بما هو مكروه كما يشبه العمل بالمرة المقيمة

فيحسن الاول اثر الممدوح عند النفس ويحببه اليها ويقبض الثاني اثر المذموم ويغضه اليها وهذا القسم هو القسم الاول الذي لا تصدق فيه ويشبه المصدق به من جهة التأثير فيجعل لاجله مقدمة في القياس فهذه هي اصناف المقدمات والاوليات العقلية والحسية منها هي مقدمات البرهان الذي تكتسب به العلوم الحكيمة على نظام وترتيب كما قيل نتيجة عن مقدمة ومقدمة نتيجة على ترتيب واجب في الطبع في فطر العقول وطبائع الامور وكل تعليم لا يجري على نسقه وقانونه فليس من العلوم الحكيمة كما قال افلاطون كل التعاليم التي تجري على غير ترتيب ونظام مما في عالم الطبيعة وعالم النفس وعالم العقل وعالم الربوبية فانما تصدر عن تحسين اقوال وتزيين الفاظ فقط .

والسلطات التي لا يوقف امرها على بيان كما يوقف امر مبادئ العلوم الجزئية بل تتسلم مع تصديق او تكذيب او من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدول والمظنونات الاكثرية تكون منها مبادئ قياسات الخطباء الذين يرومون اقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقق والتدقيق والمخيلات هي مبادئ القياسات الشعرية والتي لاصدق فيها ولا تصديق يستعملها المغالطون في مغالطاتهم فتصنف القياسات بحسب ذلك الى هذه الاصناف اعني الى البرهانية والجدلية والخطابية والمغالطية والشعرية .

الفصل الثاني

في الطالب

المطالب التي يتوجه اليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الاشياء التي يطلب معرفتها وعلوها ويسئل عنها لاجل ذلك تسعة وهي مطلب ما هو ، ومطلب هل هو ، ومطلب لم هو ، ومطلب اي شيء هو ، ومطلب من هو ، ومطلب كم هو ، ومطلب كيف هو ، ومطلب اين هو ، ومطلب متى هو ، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بمبارات يميز بعضها عن بعض من جهة ، ايسئل

عنه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل حيث يقال هل هو موجود، وهل هو جوهر، وهل وجوده لاجل كذا، وهل هو زيد، وهل مقداره كذا، وهل لونه ابيض، وهل هو في الدار، مثلا وهل هو في سنة كذا وفي يوم كذا فانما يكون كذلك اذا كانت الاقسام فيما يتوجه اليه انطلب (١) محصورة في عدد قليل يسهل على السائل عدها في التقسيم فيسئل السائل ويقول هل هو موجود في الاعيان ام وجوده في الازهان فقط وهل هو جوهر او عرض وهما قسمان او يكون خلى السائل يتوجه الى شيء معين من الاقسام الكثيرة فيقال هل طوله خمسة اذرع ولولم يظن ذلك لكان سؤاله مطلقا عن كونه فيقول كم طوله او هل هو ابيض وهل هو في موضع كذا او هل هو لاجل كذا او هل هو في زمان كذا ومطلب ما هو يثقل اولاً عن تفسير اسم الشيء فالمعنى الذي عني به اما من المتصورات الذهنية واما من الاعيان الوجودية فيقول مثلا ما الخلاه فنقول في جوابه فضاء خال من الاجسام ويقول ما الجوهر فيقال (٢) هو موجود في موضوع فينتقل الذهن بعده الى مطلب هل ويقال وهل هو موجود في الاعيان او تصور في الازهان فقط فان كل مسمى على ما قيل له معنى في ذهن قائله ومفهوم في ذهن سامعه وما يتصور في الازهان قد يكون له نظير في الاعيان مسمى (٣) باسمه ويقال له انه حيث يكون الاسم بينهما مشتركاً للصورة الذهنية والعيان الوجودية وهو لذهني اولاً والاسم عبارة عن ذلك الذي في الذهن ولا يسمى المسمى ما لا يتصور في ذهنه فاذا عرف الوجود سأل عن باقي الاحوال الوجودية من الكيف والكم والابن ومتى ولم وقد يتقدم مطلب اي شيء هو على مطلب هل هو بعد مطلب ما هو حيث يحاب في جواب ما هو بجنس الشيء فيبقى للسائل فيه موضع سؤال يسئل فيه عن فصله المتم له حيث يقول ايما هو او اي شيء هو كما يقول المجيب في جواب ما هو الشيء انه حيوان فيرد السائل ويقول واي حيوان فيقول طائر فيسئل ويقول واي طائر

(١) قط - الطاب (٢) لا - فنقول (٣) لا - يسمى

نية قول المنقاه فيقول وهل هو موجود أم لا فيتقدم ما يتم به تصور الشيء في
الاذهان على ما يتقرر به وجوده في الأعيان من الكيفية والكمية والمكان
والزمان .

وقيل في التعليم القديم ان المطالب هي الثلاثة الاول اعنى مطلب ماهو . مطلب
هل هو ومطلب لم هو ومطلب الباقية في مطلب هل هو على الوجه الذي قيل
و . مطلب لم ايضا يكون على وجهين اما لم الوجود في الأعيان واما لم التصديق
وهو مطلب البهجة والبرهان فيجيب في الاول بالثانية التي لاجلها وجد الشيء كناية ال
لم ذا وجد الانسان في الحياة الدنيا فيقال لتعرضه فيها للسعادة الآخرة او يقال
لم صدق بان الانسان ذو نفس فيقال لانه حساس وقد يتفقان فتكون علة التصديق
هي علة الوجود كما يقال لم احترق هذا فيقال لان النار اصابته ويقال لم صدق بانه
احترق فيقال علم بان النار اصابته فعلة الوجود كانت علة التصديق فكانت واحدة
في السؤالين الوجودي والذهني وقد يختلفان فيقال لم احترق فيقال لان النار اصابته
ويقال لم صدق بان النار اصابته فيقال لانه وجد محترقا والنار علة الاحراق في
الوجود للاحراق علة التصديق بمس النار عند الذهن فاذا كان البرهان بالسبب
الوجوب لوجود الشيء كالنار للاحراق سمى البرهان برهان لم وان لم يكن
بالسبب الموجب لوجود الشيء بل بما الشيء سببه كالاحراق فلذا قيل له برهان ان
فانه كما ان وجود العلة يلزمه في الوجود وجود المعلول كذلك وجود المعلول
يلزم منه عند الذهن وجود العلة فيعلم العالم به انه ما كان السبب الا وقد كان السبب
وكلاهما يوجبان التصديق اليقيني اما في الاول فاذا كان السبب على كمال سببيته
الموجبة لوجود السبب واما في الثاني فاذا كان المعلول لاعلة له الا تلك الواحدة
كالنار للذخا واما ان كانت في الطبع له علل كثيرة لم يلزم كما لا يلزم من حرارة
الماء الحار اصابته النار لانه قد يكون عن حرارة الشمس او حرارة العفن
او حرارة المعين والمنيع ويخص برهان الان باسم الدليل فاذا كان القياس
يعطى التصديق بان كذا كذا ولا يعطى العلة في ان كذا كذا في الوجود كما
اعطى

اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا اعطى العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر للاصغر اوسلبه عنه في البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر اوسلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان (لم وبرهان - ١) الان قد لا يكون فيه الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معاولا له بل امرا مقارنا مساويا له في النسبة الى العلة حتى يكونا عن العلة معا كما يستدل بانقشعريّة وفارسية البول على حمى القتب والدليل والمدلول عليه لازمان من لوازم الصفراء العفنة وليس احدهما علة للآخر ولا معاولا له بل المرة العفنة عليهما معا وقد يكون في الوجود معاولا لوجود الاكبر للاصغر لاعلة كما يستدل بحمى القتب على غف الصفراء فيسمى الاول برهان الان مطلقا ويخص الثاني (٢) مع ذلك باسم الدليل .

والمحمول الذي يحمل على موضوع بالاجاب او بالسلب دائما او يوجب عليه او يسلب عنه في وقت مبعينه لاحالة اذا كان لا يجابه عليه كذلك اوسلبه عنه سبب موجب على الدوام اوفى الوقت المعين وكان ذلك السبب سببا ثالثا غير ذات الموضوع والمحمول وطبيعتهما هو الذي يوجب ذلك الحكم الدائم او الموقت فيهما وعلم العالم وجود المحمول للموضوع اوسلبه عنه ولم يعرف السبب الموجب لم يعرف الضرورة الدائمة والموقته مثال ذلك ان من عرف كرية السماء بالآلات الارصاد والادراك الحسى ولم يعرف السبب الموجب لكريتها لم يعرف انها كذلك او ليس كذلك في غير الوقت الذي ادركها فيه كذلك لا قبل ولا بعد فانه انما علم بالادراك الحسى انها كذلك حين ادرك لا قبل ولا بعد واولم علم انها كذلك لاجل بساطة جوهرها الذي هو لها دائما ما دامت ساء لقد كان يعلم انها دائما كذلك وكذلك من رأى الشمس او غيرها من الكواكب تشرق وتغرب في وقتين معينين ولم يعرف السبب الموجب لذلك لم يعرف اكثر من انها طلعت او غربت في ذلك الوقت المعين فاما انها تطلع في مثله من دورة محدودة على التكرار ولا استمرار دائما ابدا فلا يعرفه دون ان يعرف السبب الموجب لذلك

وهو القوة المحركة لها المتشابهة الإرادة والمسافة وبالجملة المتشابهة الدواعي والصوارف لا تختلف .

فنقول ان الشمس تتحرك بقوة ارادية متشابهة الدواعي والصوارف وكلما يتحرك بقوة كذلك تحركته دائمة متشابهة في السرعة والبطء فالشمس حركتها دائمة متشابهة السرعة والبطء فكل حكم ضروري له سبب . ويجب لكونه كذلك في محول القضية وموضوعها فعله الضروري لا يتم الا بمعرفة ذلك السبب ومن دون ذلك السبب يصح ان يعلم انه كذلك في وقت علمه به ولا يعلم حاله فيما قبل ذلك وبعده من ضرورة اولا ضرورة دائمة او مؤقتة فالعلم اليقيني بكل ماله سبب يكون من جهة سببه واذا عرف من دونه ان الامر كذلك ولم يعرف السبب في كونه كذلك لم يعلم انه ابدأ اوفى وقت ما بالضرورة كذلك .

وقد يعطى برهان الان يقينا دائما ايضا اذا كان على ما قيل من دلالة السبب على السبب الذي لا شريك له في سببيته فاما اذا كان المحمول للوضوع بذاته وكانت ذاته هي التي تقتضى له وجودا في الموضوع فذاته السبب والقضية من اليقينيات الاوائل لامن ذوات الاوساط وكذلك اذا كان الاوسط ذاتيا للاصغر فهو هو بعينه والحكم على الاوسط هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يكون مجهولا في وقت لان من تصور الاصغر فقد تصور الاوسط في جملة ذاتياته وبذلك يجب عنده وجود الاكبر للاصغر فحكم هذه القضية وان كانت ذات وسط حكم الاوليات في اليقينية .

الفصل الثالث

في انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى

اي وجه يعلمها العالم بعد جهله بها

اذا لم يكن حمل المحمول على الموضوع بالايجاب والسلب سبب في نفس الوجود لم يصح ان يتبين حكمها ببيان قياسي اذ لا يوجد بينها حدا وسط وانما اليقين يثبت

في الحكم من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذاته فذات الموضوع تقتضى وجود المحمول لما فن تصور المحمول والموضوع وجب عنده الحكم فيها بالاجاب والسلب لذاتيهما لاسبب خارج عنها وان لم يكن كذلك فلا يمكن ان يقع به علم يقين البتة لانا اذا جعلناها متوسطا ولم يكن هذا المتوسط سببا لم يحصل به العلم اليقيني فان جعلناه سببا كان محالا لان الامر لاسبب له وانما الحكم في المحمول والموضوع بذاتيهما فامثال هذه القضايا تكون بينة بنفسها فان اشكل منها شئ تبين بالاستقراء ولا يخلو حيثئذ من احدا من احدهما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلاسبب والآخر ان يكون وجود النسبة بسبب فان كانت بينا بنفسه بلاسبب في كل واحد من جزئيات الموضوع كان البيان اما بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام فلا يكون الحكم يقينيا فاما ان يكون بالعقل وهذا غير جائز لان المحمول اما ان يكون ذاتيا للموضوع واما ان يكون عرضيا ولا يجوز ان يكون ذاتيا لان الذاتى يدخل في شرح الاسم ولا يجيب بيان ولا يكون مجهولا لاشئ مع تصور الشئ بل هو داخل في تصور الشئ - ولا يجوز ان يكون عرضيا من القوازم التى تلزم كلها تعالى على الجزئيات فيكون هذا العرض لازما لاشئ من المعانى الذاتية لجزئيات الموضوع ويكون حمله على كل جزئى منها لاجل المعنى المشترك لها من الذاتيات فهكون ذلك الذاتى العام من صفات الجزئيات سببا لوجود هذا العرض فيها (١) وقد فرضناه بلاسبب واذا علم من جهة غير جهة ذلك السبب لم يكن علمه ضروريا ولا يقينيا فكيف ان يكون بينا بنفسه بل قد يجوز ان يكون عرضيا للمعنى العام الجسمى لذلك النوع حتى يصح ان يكون مطلوبا ويكون مع ذلك ذاتيا لكل واحد من جزئياته بمرها فان الذاتى لجميع الجزئيات قد يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلى عليها كالناطق الذى هو ذاتى الانسان وعرضى للجسم والياض عرضى للجسم وذاتى للابيض والمتحرك بالارادة عرضى للجسم ومقوم ذاتى للحيوان فتكون الوسطة في مثل هذه القضية للجزئيات صفة ذاتية وللأكبر صفة عرضية

فينتقل الحكم بتلك الصفة العرضية الى موضوعات الاصفربالتوسط فاستقراء
الجزئيات في مثل هذا يشهد للقياس شهادة تجعل القضية المحكوم فيها كالاولية
واما ان كانت حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بينة بنفسها بل يمكن ان
تتمين ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيا نالا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي
الذي نقصده فيكشف بوقع ما ليس بيقيني يقينا حقيقيا واما ان يكون بيا نالا بسبب
الذي يوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق في السبب حتى
يكون وجوده للمنى الكلى اولافىكون نظرا قيا سيا وان لم يكن هناك سبب
بل كان الحكم بينا بنفسه فقد قيل فيه اومما يتبين باستقراء ثان فيكون استقراء بعد
استقراء على الاتصال فالالسبب انسبة محموله الى موضوعه ان لم يكن بينا بنفسه
فليس له بيان يقيني البتة بوجه قياسى .

واما التجربة فهى مثل حكنا بان السقمونيا تسهل المرة الصفراء من ابدان الناس
حيث ازال تكرار وقوعه عن الذهن كونه اتفاقا ويجعل هذا في الاحكام اليقينية
لتكرار التجربة وان لم تعرف السبب الموجب وانما كان ذلك كذلك لصحة العلم
بان الفعل لم يكن اتفاقا بقى ان يكون للطبع اوالحالة لازمة للطبع وذلك هو السبب
القريب اوالبعيد فقد عرف السبب من جهة ما هو سبب وان لم يعرف نوعه
وكيفية تأثيره فالعلم التجربى ايضا انما يكون بمعرفة السبب والاستقراء من جملة
للمحسوس يحصل به العلم الكلى فالعلم يفيد العلم الجزئى فاذا برده الذهن من
الاعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التى في ذلك الجزئى وهى واحدة فى الكلى
والجزئى فيصير الحكم كليا وهى لم تكل التجربة بالتكرار فى الاشخاص والاوراق
والاحوال المختلفة فى غير السبب الموجب المتفقة فى السبب الموجب لم تغد علما
كلما يقينا بل ظنا غامضا وكذلك الاستقراء ما لم يستوف الاقسام فالمحسوس
والجرب والمستقرا ترجع الى ما بذاته وهو الاولى والى ما هو بسبب وهو القياسى .
واقول ان اعتبار اليقين من جملة ما لا يعول فيه على تعليم العلم ولا على شهادة
الشاهد بل على ذوق النفس السليمة القطرة وله ميزان يمتد به من صفا وقوى

على الاطلاع على ما في نفسه ومعرفة معرفته وعلم عليه وهو ان يفرض الحكم اليقيني البين الاولى كالحكم بان الكل اعظم من جزئه ويعرف حد اصرار النفس على حكم هذه ويفرض كل حكم يريد اعتبار يقينته معه ويعتبر اصرار النفس عليه ويفرض ان الحكمين تناقضا فرضا ويعتبر ذهنه في ذلك القرض وينظر هل يرجح ذهنه رفع احدهما ثبات الآخر فان وجد فليس بيقين لانه لا يرجح رفع الحكم بان الكل اعظم من جزئه لاجل شيء من الاحكام الاخرى فبقى ان يرجح رفع الحكم الآخر واذا وجد ذلك الترجيح من ذهنه علم ان اعتقاده فيهما غير متساو وما لا يتساوى اليقين في يقينته فليس بيقين عند من لم يساويه عنده فان استضعف ذهنه عن العقولات جعل هذا الاعتبار والموازنة بالمحسوسات فتراه لا يرجح عليها شيئا فان رجحه على شيء بهذا الاعتبار دل على ضعف اعتقاده فيه وان تفاوتا قاوم عنده الحكمان وصارت نفسه بحيث لا ترجح رفع احدهما فقد تساوى في الميزان ومساوى اليقين في يقينته يقين عند من ساواه عنده فهكذا تعتبر الاعتقادات اليقينية .

قل ارسطوطاليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الاعمال وشهادة تساوى شهادة اليقين فينبغي لمن يراد تصديقه بهذه الميزان (١) الذهنية ان يفرض رفع العادة كما يرفع كل قرينة مع القضية ويستفرد بها في ذهنه مجردة عن كل شاهد لها وعليها اذا اراد اعتبار او ايها وما اذا اراد اعتبار شواهد فتلحقها بالحدود الوسطى وقد مضى الكلام في اعتبارها والمقدمات التي تجعل في اوائل النظر القياسية من كل فن ومن قدر على هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكته الصالحة في النظر العلمية قدر على اعتبار الاحكام الحسية والتجريبية بتجربتها عما يغلط فيها وطلب السبب المشترك في جزئياتها والحكم اللازم في كليتها .

فاما كيف ينتج في الاحكام القياسية الاعم على ما تحت الاخص بواسطة الاخص مثلا كيف يكون الحيوان سببا لكون الانسان جسما والامر في ذلك بالعكس عما في الوجود فان الانسان ما لم يكن جسما لم يكن حيوانا وما لم يكن حساسا لم يكن

حيوانا فانه كل واحد من الحيوان والحساس وصف ذاتي للانسان واذا كان الحيوان يكون من مجموع الجسم والنفس فكيف يحمل الجسم على الحيوان وهو كما يحمل الواحد على الاثنين وكما يكون البعض هو الكل وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان .

فنقول انا اذا اخذنا الجسم بمجرد جسميته لم يصح ان يحمل على المركب منه ومن النفس كالحیوان . مثلا فلا نقول ان الحيوان جسم مجرد من سائر انصافات الاخرى وان اخذناه بمعنى الجسمية معنا ولم نجرده عما يقارنه من اشياء اخرى كما لم نوجبه له صح ان يحمل على الحيوان حتى نقول الحيوان جسم ولانفي مع ذلك انه جسم مجرد كما لانفي انه جسم باق ولا جسم معدني فانا لو عطينا التجريد لما صح ان نضيف اليه فيما بعد انه ذونفس حساسة ناطقة ولو عطينا معه النفس الحساسة لما صح ان نقول بعد ذلك انه جسم باق بل اذا قلنا حسا ولم نرد على ذلك فيما نقوله ونعنيه (٢) ولم نرد بقولنا تجريدا من الصفات (ولانعينا لصفة - ١) حتى يكون بحيث يجوز لنا فيما بعد ذلك ان نضيف اليه ذونفس حساسة غير ناطقة او ذونفس حساسة ناطقة او غير ذى نفس جاز لنا حمل على هذه كلها ولو عطينا التجريد لما صح كما لا يصح ان نقول ان الحيوان جسم مجرد ولا ان الجسم المجرد من سائر الصفات حساس ولا ناطق بل لما اخطا في قولنا من حكم تجريد او تبين وصف جاز حمل على كل جسم موصوف بصفة ما قلنا جسم اسطغى وجسم معدني وجسم باق وجسم ذونفس حساسة وجسم ذونفس ناطقة فان هذه كلها يقال الجسم عليها بلا شرط تجريد ولا شرط حكم يختص به دون غيره من الاحكام الخاصة .

قبل فيما سبق من التليم ان الجسم بشرط التجريد يكون مادة وما يضاف اليه بعد ذلك يكون له صورة وبلا شرط تجريد ولا قرينة يكون جنسا يقال في المادة انه منه فيقال ان الانسان مركب من نفس وجسم بهذا المعنى الذى بهسمى مادة حتى يكون الجسم مادته والنفس صورته ويقال في الجنس انه هو وفرق بين منه وهو في الحكم فهكذا يحمل المعنى الكلى الذى هو بعض معنى الجزئى على الجزئى

حيث يكون بعض صفاته فيقال على انفراده كما يقال لان الانسان جسم ولولم يصدق انه جسم لما صدق انه جسم ذونفس ويقال في التاليف كما يقال ان الانسان جسم ذونفس وكذلك لا يحمل الجزء على الكل فلا يقال للركب من صورة ومادة انه هو المادة او الصورة بل يقال هو منها مركب ومؤلف كما يقال ان الانسان مؤلف من جسم ونفس فعلى طريق الحمل الكلى يكون الحيوان علة لكون الانسان جسماً فان الجسم للحيوان قبله الانسان وهو للانسان من اجل كونه حيواناً وبالوجه الآخر يكون الانسان جسماً قبل كونه حيواناً فان المفرد قبل المؤلف لكن هذا في الوجود وذلك في الذهن والمقول وكذلك في الحساس والحيوان فهكذا يكون الاخص من صفتين كليتين لموصوف واحد علة لوجود الاعم لذلك الموصوف اى انه عند الذهن له اسبق من ذلك وذلك له اسبق منه لما هو اخص منه .

وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم قبل ان نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حينئذ لا يكون انساناً ما لم يكن حيواناً ففعال ان يصل الحد الاكبر في مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما يغلط في امثال هذه كون المعبر لا يفرق بين الاحكام الذهنية والاحوال الوجودية .

الفصل الرابع

في شرائط مقدمات البرهان

قد قيل ان مقدمات البرهان يجب أن تكون موجبة للنتائج التي يلزم صدقها عن صدقها فهي اقدم من النتائج والعلة تتقدم على المعلول بالذات فهي اقدم بالذات من النتائج وهي اقدم عندنا ايضا واسبق تصديقاً من النتائج صدقاً وزماناً والعلل تناسب المعلولات فمقدمات البرهان تناسب نتائجها وتدخل معها في جملة العلم الذي هي منه واعلم يشاركه واولئها تكون بينة بنفسها واعرف وادوم من كل مقدمة بعدها لان ما بعدها من نتائجها فـ لم يكن كذلك من المقدمات لم يصلح ان يدخل في مقدمات البرهان والانسان في مبدأ استفادته للعارف يلوح له الاقدم عنده على الاطلاق وهو اشد تأخر اعند (١) الطبيعة وهي الجزئيات المحسوسة

تفحص منها الكليات المشتركة الجنسية اذا عرفها معرفة ناقصة والميزات الخاصة اذا ازدادت معرفته بها حتى تكمل له بذلك المعرفة النوعية ع. لي ما قيل في ترتيب المعارف فيما سلف فاذا كنا نتعرف اول شئ طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية كنا قد ابتدأنا بما (١) هو اعرف عندنا واقدم بالطبع وليس اعرف عند الطبيعة فان الاعرف عند الطبيعة هو الاشخاص الوجودية والاجناس والماعى الكلية انما تستقر عند العارفين من الاشخاص (الوجودية فاذا اتينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فاننا لانزل الى الاشخاص - ٢) بمعرفةنا وعلينا الكلى فانما اذا ابتدأنا اولاً واخذنا من البساط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد ابتدأنا بما هو اقدم في الطبع ويختلف الحال في هذا فان من البساط ما هو اعرف عندنا من المركبات وذلك فيما تركبه نحن كاخلل والعسل للسكنجيين ومنها ما المركبات اعرف منه لانتهى اليه بتحليل المركبات وذلك انما يكون حال معرفةنا بالمركبات الطبيعية فاذا كان البسيط اعرف عندنا من المركب وعرفنا به المركب نكون قد سلكتنا في معرفةنا ذلك سبيلاً برهاناً للاحاطة حيث كانت البساط لسبباً للمركبات فان ابتدأنا من المركبات وسلكتنا الى البساط ومن الجزئيات بالاستقراء الى الكليات كنا بذلك مستدلين غير مبرهنيين حيث يكون الاعرف عندنا اعرف عند الطبيعة فان الطريقة البرهانية تأخذ مما هو اعرف عند المتعرف الى ما ليس باعرف عنده ومبدؤ البرهان يقال على وجهين احدهما بحسب العلم مطلقاً والآخر بحسب علم ما ومبدؤ البرهان بحسب العلم مطلقاً هو مقدمة غير ذات وسط لا يتعلق بيان نسبة عمومها الى موضوعها في الايجاب والسلب بحد اوسط ومبدؤ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم الذي هو مبدؤه له وضماً فلا يكون له وسط في ذلك العلم في مرتبته منه وانما يكون له وسط في علم قبله او يكون وسطه في ذلك العلم من غير تلك المرتبة التي هو في مبدؤها .

مثاله انا اذا اخذنا في علم ما - ا - مبدأ - لب - وب - لـ ج - و ج - لد - ود - له

واقطع البيان في تلك المرتبة ولم ينقطع في ذلك العلم ثم اخذنا في بيان في مرتبة اخرى من مبدء آخر غيره فجعلنا - و - مبدءا اوليا - له - و - ز - لح - و - ح - لط - وعدنا فيها - ا - بط - نكون قد بينا - ا - في ذلك العلم ولكن في مرتبة ليس في مرتبته حتى لا نكون قد بيناه بما تبين به فلانكون قد بيناه بنفسه على طريق الدور ويجوز ان لا يكون له وسط بل يكون معقولا بنفسه وتسمى بالعلوم المتعارفة - وما عدا ذلك مما تصدر به العلوم من الحدود والمقدمات يسمى وضعاً والحدود تقال للتصور وتفيهم معنى الكلام للتصديق وقبول بوجه من الوجوه كما يقال ان النقطة شيء ما لاجزائه والخط طول لا عرض له ويراد بذلك ليس (١) ان معنى الطول لا عرض له يصدق على معنى الخط بل انا نمنى بلفظ الخط هذا وكذلك بالنقطة فهو تقرير مفهوم الاسم ولو قال بدل هذا ان النقطة شيء من الموجودات ذلك الشيء لاجزه له حتى يكون قد حكم حكما فيه موضع تصديق وقبول اورد وتكذيب ان في الوجود شيئا لاجزه له او شيء من جملة اشياء لاجزه لها يسمى نقطة لكان تكون قضية .

فاما اذا قال النقطة شيء لاجزه له والخط طول لا عرض له على معنى الحد وتفسير الاسم وما يعنى بالنقطة فلا يكون قد اضمربنا قاله حكما لصدق ولا تكذب (٢) ولا يقبل ولا يرد وانما يكون هذا وضعا من جهة ان المتعلم لا يلتزم في تعلمه ذلك ولا يلتزم بالفحص عن هذا الشيء الذي عني بهذا الاسم هل له (٣) وجود في الوجود ام لا وكيف وجوده وسائر ما يبحث عنه من احوال الموجودات فهو وضع من هذا القبيل .

وقد خصوا الحدود بتفسير اسماء الموجودات والرسوم بتفسير الاسماء فقط اما لما ليس بموجود او لم يعلم وجوده بعد وهو اصطلاح يجوز قبوله من يتصرف في كلامه وبحسبه والمقدمة تخالف الحد من جهة التصديق فان الحد يقال ليتصور (٤) فقط والمقدمة تقال لتصور ويصدق بها تصديقا معقولا او تصديق

(١) لا - ليس معنى ان الطول الذي (٢) بهامش قط - ن - يصدق ولا يكذب

(٣) لا - هل هو موجود (٤) قط - لتصور -

تقليد وقبول أو تصديق وضع ينتظر له بيان فيما بعد ولذلك يسمى اصلا موضوعا ويسمى الحد وضعا وما كان من المقدمات المصدريها لا تنكرها نفس المتعلم ولا يكون عنده رأى يخالفها خص باسم الاصل (الموضوع - ١) ما تنكره نفس المتعلم يسمى مصادرة فيدخل من الحدود في اسم المصادرة ما تنكر نفس المتعلم وجوده كالنقطة التي لا جزء لها وطول الخط الذي لا عرض له وتختلف نفوس المتعلمين في معرفة الاوليات التي هي مبادئ البراهين في العلوم من جهة ضعف التصور وقوته بمجودة القطعة فتكون الاوليات الجلية عند بعضهم اوضاعا ومصادرات وعلى كل حال فالتصديق بمبدء البرهان ينبغي ان يتقدم على التصديق بما هو مبدء له لان التصديق بالمبدء علة لتصديق بمايرهن عليه به وحكم التصديق بذى المبدء مثل حكم التصديق بالمبدأ يقينا بيقين ونظنا بظن غالب بغالب وضعيفا بضعيف فان لم يكن عند المتعلم تصديق بالمبدء البتة لم يكسبه ذلك تصديقا بذى المبدء فتكون الاصول الموضوعية في العلوم مقدمات مجهولة عند المتعلمين من حقها ان تبين اما في علم آخر غير العلم الذي هي مبدء له واما في العلم نفسه في فن منه لا تبين به بل بمبدء غيره من مبادئ ذلك العلم فان المبدأ لا يكون واحدا في العلم اذ لا يكون قياس من قضية واحدة ولا اقل من قضيتين فاذا كانت قياسات كثيرة فاما ان تكون من قضيتين هما مبدأان يتركان مع قضايا تنتج عنها وما ينتج مع ما ينتج واما ان تكون من مبادئ هي اصول موضوعة من اربعة فما فوقها حتى يكون قياس من قضيتين منها تنتج نتيجة وقياس من قضيتين اخرى تنتج اخرى ثم تتسلسل القضايا في المرتبتين عن القياسين الاولين من غير اختلاط مثالا - ا ب - و ب ج - فأ ج - ج ه - و ه د - فج د - ا ج - و ج د - فاد - وايضا - ال - ول م - فام - (٢) م س - وس ن - فم - ن - ام - وم ن - فان - ع ا - و اف -

(١) ايس في لا (٢) على هامش تظ نسخة وهي - م ن ون س فم س - ام وم س فاس - ان ون ب فاب ب وب ا ج فاج - ال ول م فام - ج ه وه

د فج د -

فع - ار - و - رب - قاب .

فتكون - اب - قد ثبتت من مرتبته (١) تحت مقدمة - ال - لامن المرتبة التي تحت مقدمة - اب - فلا يكون - اب - قد ثبتت - باب - دورا وهي في العلم الذي من جملة مبادئه - اب - الا ان بيانها يرجع الى مبدء غيره وهو - ال - فهكذا يتبين العلم في العلم نفسه وقد بين في علم غيره وهو الاكثر والاوجب وقد يتبين المبدؤ في العلم بقوة النفس في النظر العلي لرياضتها بذلك العلم فيعود بعد النظر والتخرج الى ما قبله وضعا فيتأمله فيعقله ويصدقه يقينا .

الفصل الخامس

في موضوعات العلوم ومطالها ومائلها ومبادئها

للعلم الواحد بالنوع موضوع واحد بالنوع اما في العلم النظري فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع ويبحث عن اوصانه حتى يحصل له معلومه مثل السماء لعلم الهيئة واما في العلم العملي فينظر في الموضوع لاجل عمل يعمل به وتأثير يؤثره فيه وفي اعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم (٢) المقصود مثل بدن الانسان لصناعة الطب وكما ان الموضوع الكلي للعلم الكلي كذلك جزئيات ذلك الموضوع لاجزاء ذلك العلم ومائله في كل جزء يبحث فيه عن اوصاف نوع من انواعه وفي كل مسألة مسألة عن اوصاف جزئي جزئي من جزئياته كما يبحث في مسائل علم الهيئة عن شكل الفلك وعن وضعه وعن حركته فتكون الموضوعات في القضايا التي هي مطالب ذلك العلم جزئيات ذلك الموضوع الكلي مكل مسألة من علم الهيئة يكون الحد الاصغر فيها شيئا من السماء اما كوكب واما فلك خاص من الافلاك ويكون الحد الاكبر فيها صفة من الصفات التي توجب لذلك الفلك او الكوكب او تسلب عنهما فيضع العالم الموضوع الكلي لذلك العلم - لم الكلي ويسئل عن صفاته التي تظن فيه - حتى يوجب له بنظره ما يوجب منها ويسلب عنه ما يسلب منها وفي مسألة مسألة ينظر في واحد واحد من جزئياته اذ يضعه

في مسئلة مسئلة ويبحث عن صفة صفة من صفاته حتى يوجها له او يسلبها عنه فتميز العلوم بعضها عن بعض بموضوعاتها ولا يكون الموضوع موضوعا للعلم الواحد من كل وجه كما لا يكون جسم الانسان موضوعا لصناعة الطب من كل وجه بل من جهة ما يصح ويمرض ولصاحب علم القراسة من جهة شكله وخلقه اللذين يستدل منهما على ملكته وخلقه فكذلك الساء تكون موضوعا في علم الهيئة من جهة الاشكال والحركات ولا علم الطبيعى من جهة الطبايع والخواص فكذلك يكون الموضوع الواحد للعلم الواحد والعلمين والثلاثة فتشترك العلوم في الموضوعات وتباين وتختلف وكذلك في المحمولات ويتم العلم بأربعة اشياء هي الموضوع والمحمول والمبادئ والمسائل فيشارك في شئ من هذه الاربعة ويخالف بشئ منها والاسم والحد له من جهة ما يشارك فيه ويخالف معا فاما موضوع واحد مشترك كما قلنا لسائر المطالب والمسائل التي فيه كالجسم المجسوس للعلم الطبيعى وبدن الانسان للطبيب والمحمولات كثيرة مختلفة في مسائله وهي الصفات والاعراض التي تعرض له بذاته لالا هو اخص ولالا هو اعم منه كالا عظم والا صغر والمساوى في المقدار للهندسة فانه لا يقال اعظم واصغر لما هو اعم من المقدار ولالا هو اخص منه من الوجودات بل من جهة انه مقدار فهذه هي المطالبات التي تكون محمولات المسائل في العلوم والمبادئ هي التي تستعمل في قياساته مقدمات لها اما من البيئة بنفسها واما بما يتسلم من علم غير ذلك العلم والاقباض العلم لانتين في العلم الذي يتبين بها كما ذكرنا وللعلوم العملية زيادة هي الاغراض والغايات التي لاجلها يكون العمل كالصناعة لصناعة الطب والسعادة للفلسفة العملية بان العلوم قد تكون المسائل المعلومة فيها هي الغايات المطلوبة ولا تكون الاعمال هي الغايات وانما يعمل العالم لشيء هو غايته لاجله يتكلف التعب والمشقة في عمله فصناعة الطب موضوعها بدن الانسان ومبادئها من العلم الطبيعى ومن الحس والتجربة ومسائلها هي كيف تحفظ الصحة ويزال المرض وبما ذا ومحمولاتها المصح والممرض والنافع والضار وغايتها حفظ الصحة وازالة

وازالة المرض فيتخصص النظر في موضوعها الذي هو بدن الانسان حتى يصير من جهة ما يصح ويمرض وكذلك يتخصص النظر في موضوع العلم الطبي الذي هو الجسم المحسوس من حيث يتحرك ويسكن ويتصف باوصاف تتعلق بالحركة والسكون .

وانما فصلت العلوم الى الاصناف التي فصلت اليها ولم يجعل العلم كله علما واحدا بالموجود كله لاسرير رجع الى المتعلمين في تعلمهم وهو ان المجهول انما يعرف ويعلم بشئ هو اعرف منه واسبق علما ثم يعلم بذلك الثاني ثالث هو اعرف منه وبالثالث رابع ولواتسقت العلوم والمعلومات في وجودها على نسق واحد في ترتيب واحد من اعرف الى ما ليس باعرف ومن ثاني الى ثالث وكذلك الى آخرها لصح ان يكون العلم كله واحدا بالموجود كله لكنه ليس كذلك لان الاشياء ذات المبادئ تعرف بمبادئها والمركبات ببساطتها والمعلومات بعلمها على وجه العلل بمعلولاتها على وجه آخر والمحسوسات بتبليها والبسائط بادرأكتها ولكنه وبمعرفتها من طريق الاستدلال والعلل والمعلولات من كل فن مترتب في الوجود على مراتب عدة لانها وان كانت لا ترجع بأسرها الى مبدأ واحد فانها تشعب في صدورها عنه عرضا كما ترتب طولاً فتقسم من حيث تشعب من جهة المبادئ طولاً وعرضاً فتشعب العلوم الجزئية كذلك عن العلم الكلي بتشعب الموضوعات ومبادئ البيانات والمطابق في النظريات والاعراض في العمليات فيكون الجسم مطلقاً من جهة (١) . وموضوعات العلم الكلي مثل غيره من الموجودات لدخوله في جملة الموجود الذي هو موضوع العلم الكلي من حيث هو موجود ويكون من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبدئها من موضوعات العلم الطبي ومن جملة الاجسام الفلكية افلاكها وكواكبها من جهة ما هي داخله في الحركة والسكون وما يترتبها ويتسبب منها من جملة العلم الطبي ومن جهة الاشكال والحركات وتقديرها بالمقادير والازمان من جملة العلم النجمي كما انها من حيث يحكم عليها وفيها ومن جهتها باحكام تسبب

من تأثيراتها في عالم الكون والفساد من جملة الاحكام النجومية فيكون علم النجوم غير علم الاحكام بالنوع والجنس ويكون جسم الانسان من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبدئها من جملة العلم الطبيعى ايضا ومن جهة ما يصح ويمرض ويتوصل الى ازالة مرضه وحفظ صحته موضوعا لصناعة الطب فيكون علم الطب من العلوم الجزئية تحت العلم الطبيعى من حيث هو علم نظرى ومن جهة غايته العملية صناعة خاصة مخالفة للعلم الطبيعى في الغاية دون الموضوع وكذلك علم احكام النجوم ايضا من جهة النظر في طبائع الاجرام السارية وتأثيراتها وافعالها واقعا لا تها من جملة العلم الطبيعى وجزئيا تحته ومن جهة ما يراد منه الانذار بما يكون قبل كونه علما خاصا هو علم الاحكام وكذلك الهندسة والمناظر وعلوم الحيل في الحركات وعلم الهيئة .

اما الهندسة فلم كلى ينظر في المقادير من جهة التشكيل والتقدير والمناسبة بينها والمناظر تحته تختص بخطوط خاصة بالبصر من المبصرين وعلم الحيل يختص دونه بحركات طبيعية وقسرية ومركبة منهما فيكون تحت العالين الطبيعى والهندسى اما الهندسى من جهة موضوعه واما الطبيعى من جهة عوارضه الخاصة بعلمه وعلم الهيئة تحت العلم الطبيعى من جهة موضوعه الذى هو جزء من موضوع العلم الطبيعى اعنى الافلاك والكواكب وتحت الهندسة من جهة عوارضه المخصوص وهو النظر في الاشكال والحركات وحساب المقادير والاوقات وكل ذلك داخل في جملة الوجود واجزاء من الموجود لكنه يخالفه من حيث يختص نظر كل واحد منهما بفرض يخصه فنظر العلم الكلى فيه من حيث هو موجود ويطلب صفاته وخواصه من حيث هو كذلك وينظر (في - ١) العلوم الجزئية في صنف صنف ونوع نوع منه من جهة اشياء اخرى على ما قيل .

هكذا جاء في النقول القديمة ولم تكن في خلافتهم على ذلك فائدة في العلم فاستمر العلماء في نظرهم عليه واراد قوم من المتأخرين ايجاب هذا التقسيم وجعله ضروريا في العلم والتعليم فتمحلوا وطولوا وعدوا لواجب وما اوجبوه في تعليمهم وتما نيفهم

وتخليطهم في ابرادهم (١) مسائل علم بمسائل علم آخر فاورد وافي علم الطب من الطبيعيات وفي العلم الطبيعي من العلم الكلي وفي العلم الكلي من الطبيعي فتعدوا مايجب في التعاليم حيث اوردوا ما اوردوا بيانه في علم ليس فيه اصول بيانه ولا فيها يجيب به فانظمت بياتاتهم على غير اصول واختلط التعليم بالتقليد والتقليد بالتعليم فخرجوا بذلك من زمرة الفلاسفة الذين يرتبون بياتاتهم على الترتيب المنطقي المذكور فننظر الآن في ترتيب العلوم وما قالوا فيه واوردوا له من الاحتجاج وتأمله حتى يتحقق لنا وجوب ذلك اولا وجوبه وفائدته ان كانت .

الفصل السادس

في ترتيب العلوم الحكيمة وما

تشترك فيه وما تفرق به (٢)

لما كان العلم والعلوم من الاشياء المضافة العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم والمعلوم هو الموجود والموجود على قسمين موجود في الالعيان وموجود في الالذهان فالعلوم كذلك ايضا وجودية لما في الالعيان وذهنية لما في الالذهان ومن الموجودات من حيث يعلم ما هو اعرف اى متقدم في المعرفة عندنا وما هو متأخر في المعرفة عندنا فنترتب العلوم كذلك ايضا لاجل ما هو الاولى بالتقديم في التعليم وهو الاعرف عندنا والى ما هو اولى بالتأخير وهو المتأخر في المعرفة عن ذلك المتقدم ولو كانت الموجودات تتصل على سن واحد في التقدم والتأخر من اول الى آخر وينحصر الكل في الوسط لقد كان ذلك الترتيب اولى بان يحاذي في التعليم من غيره فكانت العلوم تبدأ من المبدأ الاول وتنتهي فيما يليه وعلى ما يليه الى آخر الموجودات فكل العلم يحاذي في ترتيبه ترتيب الموجود (٣) لكن الامر في الوجود ليس كذلك لان الموجودات على ما بينه العلم الالهي تبدأ من مبدأ واحد وهو المبدأ الاول لها باسرها وتنتهي الى شعب كثيرة

(١) لا - ارادتهم (٢) لا - منه (٣) لا - الوجود .

تفترق عرضاً مع الطول بجمعية مع (بعدية - ١) فتفترق الجدول ولا تنتهى فى سنن واحد الى مملول واحد اخير عن علة واحدة اولى فصار لذلك انقسام الموجودات الى انواع تسمى اصناف مختلفة لا يتسقى بعضها على اربعى فى ترتيب التعليم كما لم يتسقى فى ترتيب الوجود فتصنفت العلوم الى اصناف عدة ولم ترتب فى التعليم مسألة بعد اخرى يشتمل عليها علم واحد فجعلوا (٢) من العلوم الحكيمية علم المنطق يشتمل على علوم سبق تفصيلها وعلم الطبيعيات يشتمل على علوم باصناف المحسوسات الوجودية وعلم الرياضيات يشتمل على علوم ذهنية وعلم الالهيات وهو العلم الكلى ينظر فى المبادئ الاولى وبداية الخلق كيف هى ويعرف الموجود من حيث هو موجود فصنفوا العلوم الذهنية الى ذهنية صرفة لا يتعدى حكمها (٣) فى (٣) الاذهان والى ذهنية يتعلق حكمها باشياء وجودية .

والذهنية الخاصة منها علم ومنها علم العلم وعلم العلم هو المنطق الذى يفيد القوانين العقلية الواجبة فى العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب والعلم هو علم الكميات التى هى المقادير والاعداد فعلم المقادير منها يتعلق بعلم الاشكال لأن المقادير تنهاى الى الاشكال وتتحد بها ويجمعها علم الهندسة وتستصحب معها شيئاً من علم العدد لأجل علم المقدار من اجل ان المقدار يعد ويعلم بعدده وعلم الاعداد منه علم خواص الاعداد وهو (الارثميا طيقى) ومنه علم الحساب الذى يتعلق بالجمع والتفريق فى المعدودات والاعداد واما العلوم الذهنية التى يتعلق حكمها باشياء وجودية فهى علم هيئة الافلاك وحركاتها وهى الى الموجودات اقرب منها الى الذهنيات وانما تنسب الى الذهنيات من اجل بيانها انها الهندسية والحسابية فهذه هى الذهنيات ولان مبادئ المحسوسات اشياء غير محسوسة فالعلم الالهى هو علم المبادئ والكميات قبل الجزئيات فالعلم الالهى هو العلم الكلى والمبادئ تتقدم على ذوات المبادئ فالعلم الالهى يتقدم بالطبع على سائر العلوم ولان المبادئ المتقدمة بالطبع على ذوات المبادئ متأخرة فى معرفتنا عنها فالعلم الالهى

(١) سقط من لا (٢) لا - تعلوا به العلوم الحكيمية على المنطق (٣) لا - صافى .

يتأخر في تعليمنا وتعلمنا عن غيره من العلوم فهو مبدأ العلوم بالطبع وغايتها في المعرفة وفيه العلم الكلي ويجعل في العلوم الاخرى مبادئ منه يتسلمها المتعلمون لتلك العلوم تسليماً مقبولاً من غير برهان حتى اذا انتهى بهم التعليم الى هذا العلم برهنوا فيه واقتدى الخلف في ذلك بالسلف المشهور مثل ارسطو طاليس واناطون فانهم صنفوا العلوم اصنافاً من غير تقسيم ولا تعليم واصولها ثلثة على ما ذكرنا الطبيعي والرياضي والالهى والمنطقي فهو علم العلوم .

والتأخرون اشتغلوا بتعليل ذلك (١) فما قيل فيه ان الاشياء الموجودة اما ان لا يكون وجودها باختيارنا وفعلنا واما ان يكون وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التي من القسم الاول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الابور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والاشياء الموجودة في الاعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الاولى على قسمين احدهما الامور التي تخلط بالحركة والثاني الامور التي لا تخلط بالحركة والامور التي تخلط بالحركة على ضربين اما ان يكون لا وجود لها الا بان تخلط بالحركة مثل الانسانية والتربيع وما شابه ذلك واما ان يكون لها وجود من دون ذلك والاول على قسمين لانه اما ان يكون لافي القوام ولا في الوهم يصح عليهما ان تجرد عن مادة معينة كصورة الانسانية والقرسية واما ان يصح عليهما كذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فانه لا يجوز تصوره الى ان يخص بنوع مادة اولتفت الى حال حركة .

واما الامور التي يصح ان تخلط بالحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية وتكون من الامور التي يصح تجريدها عن الحركة ما محضته صحة وجوب ومنها ما لا يكون محضته صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يتمتع عليها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي هو الكثرة وهذه فاما ان ينظر اليها من حيث هي فيفارق ذلك النظر النظر اليها من حيث هي مجردة لانها تكون من جملة النظر في الاشياء لامن حيث هي في مادة اذ هي

(١) هـ امش قط - اعني في تصنيف العلوم الى هذه الثلاثة المذكورة

من حيث هي لا في مادة واما ان ينظر فيها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود الا في مادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهم كونه الامع نسبتة الى المادة النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو تاراد هو او في الكثير من حيث هو اسطوانات وفي العلة من حيث هي مثلاً حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اى مبدأ حركة بدن وان كان تجوز مفارقتة بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الامع نسبة الى المادة ومخالطة حركة فانه قد تتوهم احواله من غير نظري المادة المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق في العدد وسائر الاحوال التي تلحق العدد وهي في اوهام الناس اولى موجودات متحركة متقسمة فأصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي في الحركة تصورا وقوما وتعلق بمواد مخصوصة الأنواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا وقوما واما ان تتناول اعتبارها من حيث هي مفارقة لها تصورا وقوما فالقسم الاول هو العلم الطبيعي والثاني هو الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه .

واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والثالث هو العلم الالهي - وهذا التقسيم بهذا التعليل والتفريع والتطويل قد تسلم فيه ان من الاشياء ما يخالط الحركة ومنها ما لا يخالطها والذي يخالط منها ما لا وجود له الا بحيث يخالطها ومنه ما يوجد محالطاً وغير محالط والتي لا تتجرد اما ان تكون لا في القوام ولا في الذات يصح تجردها كالانسانية فاما ان يصح عليها التجريد في الوهم دون القوام مثل الترييح .

وهذه اشياء تحتاج الى بيان واى بيان فان من الحكماء (١) من يقول بحركة النفس ويرى ان حركة البدن تابعة لها وليس في الوجود ما لا يخالط الحركة اما محرك واما متحرك واما ما منه واما ما فيه واما ما اليه ان عني بالمخالطة هذا وان خص بمخالطة الحركة المتحرك فقط فعليه ان يبين ما عناه بذلك وحينئذ لا نسلم له

انه لا يتحرك سوى الجسم .

والذين قسموا الى هذه الاقسام ما امنوا هذا الامان وانما سموا الطبيعيات من جهة المبدأ المحرك لما حركة محسوسة من تلقائها لا بقسر من خارج حركات الاسطوانات والمعادن والنبات والحيوان التي لها من تلقائها كالبحر في هبوطه والشارف في صعودها .

والرياضيات هي العلوم الذهنية التي للنفس بها رياضة تزيد في فطنتها واستقلالها بقوة تقدر بها على النظر في العلوم العالية وبالاهليات النظر في المبادئ غير المحسوسة التي دلت عليها افعالها في المحسوسات ويعرف ذلك من تسميتهم فان علم الهيئة لا يتجرد نظره عن الاجسام المحسوسة لافي الوجود ولا في التصور وقد جعلوه من الرياضيات والطبيعي ينظر في النفس وهي غير محسوسة وعلى مذاهبهم غير متحركة ولا مخالطة للحركة لانها ليست مبدأ قريباً للحركة بل يقولون انها تتحرك بواسطة قوى اخرى ولو اراد مرید ان يجعل العلم واحد ايتدى نيه من اول الطبيعيات وينتهى الى آخر الاهليات ويوسط الرياضيات لم يكن عليه في ذلك حرج ولو قدم الرياضيات وتلاها بالطبيعيات ثم بالاهليات لقد كان الامر كذلك وانما الذي لا يجوز في التعليم هو تقديم الاخرى على الاظهر وتفصيل العلوم كتفصيل الكتب بل كتفصيل التعاليم والفصول فضمن الكتاب عرض واحد كلى والتعاليم والفصول تتكلم في جزئياته وانما الكلام في طريق التعليم (وان الاشياء التي هي متقدمة عندنا في المعرفة وايجاب العلم - ١) متأخر - ٢ - عند الطبيعة في ايجاب الوجود لان الاعرف عندنا ليس هو الاعرف عند الطبيعة فيفتح العلم الجزئي باصول من العلم الكلى والادنى من الاعلى فتكون تلك الاصول عند من سبق له علم بها من العلم التي (٣) هي منه معلومة بينة يحكم فيها وبها وعند من لم يسبق له بها علم موضوعة مقبولة يتسلها .

والعلوم التي تتبين بها كقضية شرطية معها هي تاليها والاصول مقدمها تتبين

(١) سقطت من (٢) كذا - والظ هر - متأخرة - ح (٣) كذا والظا هر

الذي - ح .

في العلم لزوم التالي للقدم وبصفة وجود المقدم يصح وجود التالي فهكذا فعل
ارسطوطا ليس في الطبيعيات وافليذس في الهندسيات ولم يفعل كذلك جالينوس
في الطبيات بل تكلم في الاسطقسات والمزاج كلاما فلسفيا طبيعيا في علم الطب
وما بينه بيانات تعلم من الطب وجزئيات مسائله حتى يميم (١) عليه ذلك من عابه
ويقول انه استعمل الدور وهو لا يعلم وما استعمل في كتيبه دورا في بيان وانما
تخليط الكلام في العلوم يضل المتعلمين واذا انسقت المسائل بعضها على بعض
كما فعل افليذس في كتابه كان اولى في مذهب التعليم ومتى لم تكن لم يتم العلم
الحققي وصار كالاخبار التي يتقلدها السامعون من الرواة الذين لا يعلمون صدقهم
من كذبهم .

الفصل السابع

في مبادئ البراهين وكيف يتعرف

الانسان ما لا يعرفه منها

قال ارسطوطا ليس من فقد حسا من حواسه فقد علم من علومه وهو المعلوم
الذي ينتهي اليه الذهن من ذلك الحس فان العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان
والاستقراء والاستقراء يرجع الى الحس ومن مقدمات البرهان ما يحصل مبادئها
بالحس ويتصور (٢) من جهته ومتى اراد احدا ان يعرفها لمن لا يعرفها لم يمكنه
ذلك الا باستقراء يستند الى الحس مثل القضايا التي يحكم فيها بقل الارض وخفة
النار وحرها ومثل الاشياء التي تتصور من المحسوسات كالجسم والسطح والخط
والاشكال المستديرة (والثلثة - ٣) والمربعة ونحوها فافيه الا ما يتعرف بالحس
ومنه يصير معقولا .

وقيل في هذا الموضع ان المحسوس غير المعقول والمعقول غير المحسوس في سائر
الاشياء ويصح ان يعنى بالمعقول ما يدرك في الازهان متصورا فيها والمحسوس
ما يدرك في الاعيان واما على ان يفصل ما في الازهان الى اصناف يجعل بعضها
معقولا وبعضها متخيلا وبعضها متوها على ما قد قيل وبالف فيه قوم من المتأخرين فلا .

وقد اتضح وانكشف اللتبس من ذلك في علم النفس وتحقيق الحق في المختلف فيه منه فاما ما يتصور في الازهان من الاشياء الوجودية فانه مشترك للكثير من المحسوسات الشخصية كالانسان لزيد وعمر ووخالد ونحوها فالمحسوسات مبادئ العقولات والعلم بالمعقول لانه انما يقال على الاشياء الذهنية التي تحصل من الاشياء الوجودية واكثرها من المحسوسات المفردة والمركبة فلذلك من فقد حسا من حواسه فقد علمها من علومه فاننا لا نرى الا كه خلقة لا يتصور الا لوان ولا يعقلها ولا يتخيلها وكلما اشير اليها بعبارة تنبيه عليها يذهب ذهنه في مفهومها الى شيء مما عرّفه من احدى الحواس الاخر وكذلك الاخشم خلقة في الارابع فيعلم من هذا ان من المعلومات ما عسانا لانعرفه ولا نهتدى اليه لانا لانعرف مبادئه التي ندرکها فتنبهنا عليه ولا ننبه على عمله حيث لا نجد من ينهنا عليه ونقيس على ذلك من فاقد البصر كيف لا يتنبه على مدرکاته ولا يشعر بان في الوجود منها ما يتنبه عليه كذلك لو لم تخلق للبشر حاسة البصر لم يشعروا بمدرکاتها ولم يتنبهوا عليها وان استفاد الانسان في وقت من زمانه ما به يدرك ما لا يدركه الآن من اشياء لا تنالها حواسه المعروفة وتفرد عن شركائه فيها تفرد بعلم ومعرفة تخصه دونهم مما انكشف له ولم ينكشف لهم ولعل اكثر الموجودات واجلها واشرفها من النفوس والروحانيات والملائكة من هذا القبيل بل وما جل عنهم وعلا ولعل بصر البصيرة ينكشف عنه غطاء فيدرك من ذلك ما لم يدركه قبل فيعرف منه ما كان يحمله فاذا كانت المعلومات الحاصلة لاذهان العلماء انما تكون من جهة ما يدركونه من الموجودات فمن لا يدرك لا يعلم ومن يدرك يعلم بحسب ما يدرك ومن المحسوسات اشياء في التركيب تتميز بالتجليل على ما قلنا ومنها اشياء تدرك على بساطتها كحرارة النار وبرودة الثلج ونحوها والاولا صاف الذاتية لشيء قد سبق القول بانها هي الاصول في الموجودات والماعاني الاول في المفهومات ولا تكتسب بانبرهان اما من جهة الوجود فانها الاصل من الوجود الذي يتصف بما يتصف به مما يضاف اليه من الاوصاف

فهى (١) الموضوعات فى القضايا لما يعمل عليها وتوصف به والمحمول انما يطلب
 للموضوع لا الموضوع للمحمول فالأوصاف الذاتية لا تطلب للأوصاف العرضية
 وانما تطلب للأوصاف العرضية لما وكذلك لا يطلب بعضها لبعض ولا يتبين
 وجود بعضها لبعض بخلاف وسط اذ ليس بينها حدود وسطى وانما بعضها لبعض
 بالذات فان الأوصاف العرضية لا تتوسط بين الأوصاف الذاتية بعضها لبعض
 مثله ان الأوصاف الذاتية للإنسان هى الحيوان والناطق فالحيوان للناطق
 لا يتبين برهان ولا الناطق للحيوان فان احدهما لا يتصف بالآخر وانما يتصف بهما
 الموصوف والا فالناطق لا يلزم ان يكون حيوانا كما لا يلزم الحيوان ان يكون
 ناطقا وانما تتبين الأوصاف التى تصور لشيء لكونها (٢) ولا كونها فيتبين كونها
 بالحد الاوسط الذى توجه ولا كونها بالحد الاوسط الذى يتنق عنده وليس كل
 وصف عرضى يحتاج الى بيان بل قد يكون منها لازم لذات الشيء فلا يتبين بحجة
 وقد يكون لازم اللازم فيتبين بحجة هى اللازم الاول واذا كان فى مقدمتى
 القياس مقدمة ذات وسط تتوسط البيان بين محمولها وموضوعها احتاجت الى
 بيان بقياس آخر وان لم يكن لم يحتاج كما قيل وانما تكون مقدمات البراهين كلها غير
 ذوات اوساط بينة بانفسها عند الذهن بفطرة العقل او بشهادة الحس والاستقراء
 والتجربة والاخبار المتواترة التى يبطل معها الشك وتنقضى اسباب الزية وما يقال
 من ان البرهان يبين الضروريات الدائمة بالضروريات الدائمة الكلية فغير لازم
 فى البرهان وانما هو الذى يكتسب اليقين الدائم فى الدائم والموقت فى الموقت
 والكلية فى الكلية والجزئى فى الجزئى ولا يكتسب الحد بالبرهان اذ لا تحتاج
 الذاتيات الى بيان لانها تفسير الاسم ومعناه عند من عناء كما لبرهان على ان
 الحيوان الناطق هو الانسان فان المسمى صماه به وعناه فى كلامه والسامع فهمه منه
 والمسمى لا يسمى بحجة والسامع لا يفهم بحجة اكثر من صحة النقل عن المسمى
 فهذا ينتهى الكلام فى البرهان والقياسات البرهانية (والحمد لله كما هو اهله

(١) لا يرى الموضوعات من (٢) قط - الشيء كونها

المقالة الخامسة

في طويقا (٢) وهو علم الجدل

الفصل الاول

في القياسات الجدلية

القياسات التي ذكرها ارسطوطا ليس بعبارة وكفى بها عن الحجج هي التي قيلت في الاشكال الثلاثة على اختلاف ضربها وهي في الصورة (٣) التي من اجلها تسمى قياسا وسولو جسموس كذلك وكان السولو جسموس الذي نقل الى العربية بلفظة القياس اسما للقول المؤلف الذي يلزم عن (٤) التصديق بما وضع فيه تصديق بقول آخر من الضرورة وليس له اسم في العربية ينقل اليه فقيل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتفت اليه لا الى اللفظ (٥) وهو الاحتجاج والحجة والدليل والاستدلال ويختلف بهذا ذلك من جهة الاقوال والموضوعات فيه في صدقها والتصديق بها فالبرهانية هي اليقينية من اليقنيات التي لا ريب فيها على ما قيل من جهة مادة القياس التي هي المقدمات وصورته التي هي شكل الاقوال والترض فيه معرفة الحق من جهة ما هو حق فكأنه لا فرق فيه بين ما يعلمه الانسان منه لنفسه ويتأججها به وبين ما يعلمه لغيره .

فاما الجدليات (٦) لامن جهة الحق والبطل بل من جهة ان الترض ليس هو الحق بعينه سواء كانت حقا او لم يكن وانما هو طلب ما يفهم به الخصم في المناظره والمجادلة ويقطع به عن الاحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق او بغيره والحق فيه لا يرد لعينه ولا يرد لعينه بل يرد او يرد لما قيل .

(١) من قط (٢) لا - طويقا (٣) لا - الضرورة (٤) لا - عنه (٥) لا - الالفاظ

(٦) ن - بالترض فانظر فيها لا من .

وتأليف القياسات الجدلية يكون من مقدمات ذائعة مشهورة كما قيل وتلك اما ذائعة على الاطلاق وهي التي يقول بها جمهور الناس ويوافقون عليها من غير اختلاف واما ذائعة بالاضافة وهي التي يراها اكثر الامم والمعتبرون من القبائل المختلفة او واحد مقدم متفق عليه ولا يخالفه من يعتبر بمخالفته من المشهورين . ومن الذائعة ما تكون ذائعة بانفسها ومنها ما تكون ذائعة على سبيل المضادة والمشابهة من جهة الضد او الشبه اما في المضادة فكما يقال ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بالاضداد واحد واما في المشابهة فكما يقال ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة وقد يتفق ان يشتهر القولان المتناقضان من ذلك والمتضادان معا مثل ان يكون القول بانه ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بالاضداد واحد وايضا ليس ان كان العلم بالاضداد واحد فالحس بها واحد فيكون هذا مشهورا عند قوم وفي قول وذلك مشهورا عند قوم وفي قول وكذلك ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة مع مقابله الذي هو ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء ليس جميلا فيكون كل من القولين مشهورا عند قوم وبحسب خلق وعرف وكقولنا ان الفنى وبال وان الفنى نافع كلاهما مشهور وبهذا يصح ان تكون قياسات جدلية صحيحة من مقدمات ذائعة تنتج نتائج متقابلة و ضد الذائع هو الشنع وليس الذائع هو الصادق بل قد يذيع (١) غير الصادق ويصدق غير الذائع ولا الشنع هو الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذائع .

وانما قال ارسطو طائيس ان القياسات الجدلية هي المؤلف من المذائعات لكون الجدول صناعة معدة لمخاطبة كل انسان وفي كل مسألة كلية على طريق الانصاف بالعقل العامى ولا يتوصل الى ذلك الا بالمقدمات المشهورة المتسلسلة من الخصوص ولهذا كان ملاك الامر في القياس الجدلى هو المسئلة والجواب والمسئلة صورتها صورة مقدمة محولة عن صيغة الاخبار الى صيغة الاستخبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات وتكون المسائل الجدلية في علوم مختلفة منها خلقية

كقولنا هل الالذة جميلة ام لا ومنها طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة ام لا ومنها منطقية كقولنا هل العلم بالتضادات واحد ام لا .

والمسئلة الجدلية انما يستل عنها السائل اما لنفسها او ليعرف بها غيرها من الامور التي تختلف فيها الخواص والعوام فيما بينهم بعضهم مع بعض . مثل ان المحافة في كل شيء واجبة وليس المحافة في كل شيء واجبة فانها تستحسن في اشياء ولا تستحسن في اشياء . ومثل ان حفظ المال اثر وانفاقه فان العوام يوجد بينهم في ذلك خلاف . مشهور في المتقابلين يحتاج به المجادل على خصمه بحسب الشهوة (١) وقد تختلف الخواص والعوام في مسئلة . مثل ان الجميل اثر عند الخواص من الالذة والالذة اثر عند العوام من الجميل .

والشكوك تعرض في المشهورات اذا وجدت قياسات حقيقية برهانية او مشهورات جدلية تخالفها واذا عرض فيها الشك لاحد يطلب ان يكون عنده مبادئ قياسات جدلية وقد يعجز النظر عن نصرة قول فيرذله المجادلون ولو كان حقا او يوجد رأى يستند الى كثير من الناس او كثير من المذكورين يخالف المسئلة فيبطل شهرتها ويخرجها عن الصلاح للبدئية في القياسات الجدلية ويجرى في عبارة القدماء ذكر الوضع وهو رأى شنع يخالف المشهور ويضاده مثل رأى رتين (٢) في ان الحركة غير موجودة عند من لا يعرف معناها على ما قد بيناه نحن في الطبيعيات فصدقناه بحسب مفهومه الذي ارضعناه ومثل رأى (٣) السس وهو انه لا كثرة في الوجود بل الوجود كله واحد وانما يوضع مبدأ في القياسات وان لم يصدق به لعظم قدر انشخص الذي ينسب اليه فلا يقدم السامعون على رده بل يقولون في انفسهم حيث يضمونه في مبادئ قياساتهم انه املاء يكون حقا من وجه لا نعلمه .

ومن يخالف هذه المشهورات لا يلزم ان تكون مناظرته ومخالفته بالمشهورات بل منهم من لا يناظر اما للحاجة واجده ما يعرفه ويقرنه بقلبه دون لسانه وان رام احد ان يرد عنه ذلك بقول يناظره به لم يجد قولاً ابين ولا اشهر من القول

المحمود الذي خالف عليه وإنما يحتج في البيان على الشيء بما هو أظهر وأشهر منه .
 قال ارسطوطاليس ان ممن يخالف المشهورات الذائعة من يحتاج ان يعاقب (١)
 كمن يحدد وجوب عبادة الخالق ويستجيز عقوق الوالدين ومنهم من يحتاج الى
 تعريف من جهة الحس كمن لا يعرف بحرارة النار وبرودة الثلج ولما كان
 موضوع المنطق العلوم والامور الكلية وكان الجدلي من جملة كان موضوعه
 ايضا من العلوم والامور الكلية فمحمولاته كذلك ايضا وذلك اما ان يكون
 من الاجناس واما ان يكون من القصول واما ان يكون من الخواص (واما ان
 يكون من الاعراض واما ان يكون من الحدود والرسوم - ٢) لان الكليات
 هي هذه لاغير وإنما يخالف من جهة الغرض الذي يؤمه الجدلي لا من جهة
 الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هي التي يختلف المتجادلون فيها بالاثبات
 والابطال والكلام الجدلي يكون الكثير منه من الاستقراء لكونه اشهر عند
 الجمهور وان كان القياس اشد الزاماً للخصم وهناك اصول بها يتقوى على الابطال
 والاثبات الذي هو غرض الجدلي ويعرفها يكون الاستقراء والقياس في كل
 واحد من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها والقياس في كل واحد
 من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها هي الاصول التي يعرف بها ان الشيء
 هو هو بالشخص او بالنوع او بالجنس او للخاصة والاصول التي يعرف بها اي
 الامرين اولى وآثر وتسمى هذه الاصول في عبارة القدماء ، واضع اي ، واضع
 بحث ونظر .

وقائدة القياس الجدلي على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من
 الناس على ما يليق به من الرأي بمقدّمات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق
 ان يسمع القول معه فذلك مما يسهل بالطريقة الجدلية ويعسر بالماخذ البرهاني
 لصعوبته وربما كان المحمول في ذلك من اعتقاد نافع لكنه غير حق فيكون الجدلي
 اولى به من البرهاني لانه يخرج عن البرهان بقدر خروجه عن الحقي وقد
 قيل في البرهان ان العلوم الجزئية يتقلد المتعلمون مبادئها فان كره المتعلمون

التقليد فيها ولم يكن لهم سبيل الى التحقيق بالبرهان وتقوا ولم يحصلوا على احد الامرين ويمكن ان يحصل لهم بالقياس الجدلى ما يقنعهم فينفعهم ويكفيهم وتسكن اليه نفوسهم وان كانت اكثر منفعة والقياس الجدلى هي رياضة الازهان وتقويها على النظر من حيث يمكن ان تحصل به قياسات كثيرة في مشكلة واحدة على سبيل النفي والاثبات ثم يرجع (١) فيها ويتأمل احوالها بالتصفح فيلوح الحق من انبائها وليس من شرط الجدلى ان يأتى بقياس لا عناد له البتة وعند كل احد ولا ان يلزم كل خصم بل ان ينتهى في كل مشكلة الى منتهى المذهب كما انه ليس من شرط الطبيب ان يشفى كل مريض بل ان يأتى بغاية ما يستطيع من العلاج .

الفصل الثانى

في الآلات التى تستنبط بها المواضع

الجدلية وتتحرز عن الالتزام والاقطاع

الآلات التى تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز بها عن الاقطاع والزام الخصم ما يريد الزامه اربعة .

احدها يختص باللفظ وهوان تكون عند الانسان قدرة على معرفة الاسماء المترادفة في اللغات والتباينة والشبهة بالترادفة والمتشابهة في اللفظ والمعنى اما المترادفة فكانخر والعقار والاشبهة بها فكالسيف والصمصام واما المتشابهة فكالحيون الطيبى والمصور وكما كانت معرفة الانسان بمثل ذلك في اللغات اكثر كان اقدر على المجادلة من حيث يجتريز (٢) في التسليم والموافقة ويقدر على الالتزام والحدعة والمواضع التى منها يعرف هل الاسم متواطىء او مشترك كثيرة منها انه هل يقع عليها اسم واحد ولها اضداد متغايرة مثل الحاد الذى يقال للسيف وضده الكليل والحاد الذى يقال على الصوت وضده الثقيل والتهليل في الاجسام وضده الخفيف ومنها ان يكون لبعضها ضد وليس لبعضها ضد والاسم مشترك مثل الحاد للسيف وله ضد وللزاوية الحادة ولاضد لها ومنها ان

(١) لا - يرجع (٢) لا - يحرز .

يكون بعضها ضد واسطة (١) وبعضها مقابل ولا واسطة بينهما مثل البصر والعمى في البصر (٢) والبصيرة وقد يكون الاسم في احد المتقابلين مشتركا وفي الآخر غير مشترك مثل ان يقال لا يبصر على وجهين احدهما بالفعل اى لا يبصر بالفعل والآخر بالقوه اى لا قدرة له على الابصار ويبصر اى يبصر بالفعل وان كان لفظ السلب مشتركا فلفظ الايجاب مشترك في الابصار وسلبه وان كان لفظ العدم مشتركا فلفظ الملكية مشترك حتى اذا كان العمى على وجهين كان البصر ايضا على وجهين وان كان احد المضامين مشتركا فالآخر مشترك (مثل انه ان كان الفوق مشتركا للكان والفضيلة فانتجت مشترك للكان وللفضيلة وكذلك ان كان المناسب في التصريف مشتركا فالآخر مشترك - ٣) مثل انه ان كانت العدالة مشتركة فالعدل مشترك وكذلك ان كانت اجناس مما في الاسم في واحد واحد منها مشتركة فالاسم مشترك كالخير في المزاج فانه يدل على المساواة وهو من الكم وفي النفس على العفاف وهو من الكيف وقد تدل اللفظة في احدهما على نوع وفي الآخر على فصل كالزاوية الحادة والنعمة الحادة وان تكون اللفظة في موضع تحتل الاقل والاكثر وفي الآخر لا تحتل مثل ان النور الذي لليقين (٤) لا يحتمل زيادة ولا نقصانا والنور الذي في الانوار يحتمل ذلك او يحتمل في كليهما لكن المقايسة لا تصح كما لا يصح ان يقال صوت احد من السيف (٥) ومنها اتندر المجادل على تفصيل الاسم المشترك امكنه ان يغالط ولا يغلط .

والثاني من الآلات الجدلية القدرة على استنباط الفصول من الامور المتقاربة جدا فان الذي يظهر تباينه لا يكتسب باستنباط فصوله درجة ويتنفع بذلك في صناعة القياسات المعمولة في انتاج غير المدعى وفي توفية الحدود وفي تفصيل الاسماء المشتركة .

والثالث من الآلات الجدلية القدرة على اخذ التشابهات من الاشياء المتباعدة جدا على ضد الواجب في الفصول التي كانت تطلب من الاشياء المتقاربة فان

(١) قط - ذو واسطة (٢) لا - البصر (٣) سقط من لا (٤) لا - لنفس

(٥) لا - احد من الصوت لسيف .

الفرق

الفرق بين التشابهات والتشابه بين التباينات هو انه لم الذي ينتفع به ذلك في القصول وهذا في الاجناس .

وفي القياسات الشرطية المتصلة من حيث تقع بان الممكن في شيء ممكن في شبيهه والمشابهة اما باشتراك محمول واحد كاشتراك الانسان والغراب في الحيوة او في الشيء واما في النسبة المفصلة كما يقال ان نسبة الرمان في السفينة الى السفينة كنسبة الملك في المدينة الى المدينة او في الوصلة كما يقال ان نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها .

والآلة الرابعة جمع المقدمات الدائمة عند الجمهور والذاتة عند اصحاب الصناعات واستنباط ذاتات من ذاتات والذاتات منها ما يحصل بالقطرة ومنها ما يحصل بالتأمل والروية في آراء الجمهور واصحاب الصنائع والمذاهب واخبارهم المنقولة وتصميمهم المشهودة المخبورة بالتجارب وبتفصيل ذاتع الى ذاتع ونقل الحكم من ذاتع الى ذاتع ونقل الحكم من ذاتع الى شبيهه به ومن الاضداد وتمييزها .

وبالجملة فان القول الذاتي والمشهور هو الذي يصلح ان يناظر به المعاند عند الجمهور في الحاقة والمغالطة اذا كان الحق خفي الحجة الحقيقية عند المناظر وعند الحاضر فان الذب عنه بحجة الحقيقية لا يفيد المجادلة حيثئذ واما يفيد المجادلة بما يتعرف به المناظر او الحاضر او كلاهما فاما اذا كان المجادل يجادل فيها لاي علم حقيقته ومجادله ايضا كذلك وكان مقصود كل واحد منها الظهور على صاحبه عند الحاضرين فليس غير الذاتي والمشهور فان كان الذاتي والمشهور هو الحق في المسئلة فقد اتفق فيها مذها التعليم والمجادلة بالحقيقيات والذاتات المشهورات وان لم يكن كذلك اختلف المذهبان فعادت المجادلة الى الحقيقيات في التعليم والتحقيق والى الذاتات المشهورات في المجادلة والفالج على الخصم وكذلك قد يتفق في المسئلة الواحدة غرض المبرهن المعلم والمجادل المتفهم والخطيب الواعظ او الشاعر المحسن اذا كان الخلق فيها هو الذاتي المشهور وهو الواعظ الزاجر هو

المحسن الجاذب كاللحام في المعاد اذا كان الاحتياج فيه بما يقرب من الحق الاول تعالى ويزلف لديه من الملكات النفسانية والاخلاق الملكية والزهد في الرذائل البهيمية والسبعية فان الحق في هذا هو المشهور وهو الواعظ الجاذب والزاجر وهو الشاعر المحسن والمقبح لا يحتاج فيه الى استعادة المبرهن فيه الذي يعلم الحق ويحتاج عليه يحصل له غرض التعليم بالذات وغرض المجادلة والخطيب والشاعر بالذات وبالغرض فيما يقصد من ذلك ولا يقصد اوفى ايها يقصد وفي ايها لم يقصد ويحتاج المجادل الى الاستكثار من بضائعه العلمية والدربة في عاداته الصناعية كما يحتاج غيره من الصانع حتى يقدر على ايراد ما يحتاج اليه في كل وقت في موضعه من جهة بضائعه وصناعاته ولا يكفي حفظ البضاعة دونها ملكة الصناعة فانه قد يحفظ الانسان الا لا يذكره في وقت حاجته اليه او يحتاج الى ما ليس بمحفوظ عنده فكثرة البضاعة يجد كل ما يريد في وقت حاجته عنده وبالتعويد الصناعي يذهب اليه في وقت حاجته من غير روية ولا توقف فان التوقف للرؤية في المناظرة كالا تقطاع عند الحاضرين كما ان الموسيقار اذا اراد منه لحن من الالحان في شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب (فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب - ١) كان عنده في كل وقت من ذلك ما يحتاج اليه ويطلب منه واذا كانت عاداته في صناعاته محكمة قدر على الإيقاع في المذهب المطلوب من غير توقف فان حفظ من غير دربة وعادة توقف للرؤية واستحضار المذهب في خاطره ونقله بالتصور والارادة الى مبادئ حركاته والتحرك بالإيقاع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان تبطل النسبة الزمانية بين الايقاعات فيذهب رويتها وموقعها في الصناعة كذلك المجادل في جدله اذا روى وتفكر وتذكر لا يستحضر ما يحتاج اليه في ذهنه انقطع وليس كذلك البرهن وطالب الحق في التعليم فان غرضه يحصل بمحصول مقصوده في عاجل حاله و آجلها بمحضر من السامع وبغير محضر منه باذكار الشريك او باذكار النفس او بالهام الرب فهذا هو القوام الامر في صناعة الجدل كما في غيرها من

الفصل الثالث

في مواضع الاثبات والابطال مطلقا

قد علم فيما سلف من الكلام كيف تستنبط الحجة والقياس من المطلوب نفسه من جهة حديه اعنى الموضوع والمحمول بتخصيص الحد الاوسط في الايجاب ومن الامور الخارجة عنهما (في السلب - ١) والخارجة عن احدهما غير خارجة عن الآخر على ما قيل في الايجاب والسلب الكلي والجزئي والمستنبط من نفس حدى المطلوب اما ان يكون عن جوهرها واما ان يكون عن الاشياء التابعة لها والاول هو ان تستنبط الحجة من (ح ٢) احدهما او كليهما فينظر هل حد المحمول يقال على الموضوع ام لا وعلى حده ام لا وهل الموضوع يقال عليه المحمول ام لا او حده ام لا .

واما استنباط الحجة من الاشياء التابعة لها فاما ان تكون تلك الاشياء مقومة لجوهرها او غير مقومة والمقومة اما جنس واما فصل واما مادة واما صورة واما جنس جنس واما جنس فصل واما جنس مادة واما جنس صورة واما فصل الفصل واما فصل الجنس واما فصل المادة او فصل الصورة او مادة الجنس او مادة الفصل واما واحد بالذات من وجه او مادة المادة او صورة الجنس او صورة الفصل والصورة في كل موضع من هذه مضاهية للفصل (والمادة - ٣) والمادة للجنس وان اختلفت باعتبار ما ذهني كما سبق وما كان من هذه مساويا للموضوع فالوجود له والمنفى عنه موجود للموضوع ومنفى عنه وما كان منها للمحمول مساويا او اعم فابطاله عن الموضوع ابطال المحمول واما في اثباته للموضوع فانه يكون اثباتا للمحمول في المساوى دون الاعم وكذلك في اثباته وابطاله عن محمول الموضوع واما اثبات محمول الموضوع فلا يجب عنه شيء وفي نفيه عن المحمول يجب نفي المحمول عن الموضوع .

(١) ليس في لا (٢) ليس في لا (٣) ليس في لا .

واما التوابع غير المقومة للذات فكالكل والجزء والعلل الفاعلة والغائية المبائة للجوهر والمتضائعات وما يلزم وحوادث الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده ونحو استعماله وافعاله واعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه والكل والجزء على اقسام اربعة احدها الكل في الجمل كالجنس والفصل ويقابله الجزء في الجمل كالنوع وينتفع بالانواع كانت انواعا في الحقيقة او انواعا في الشكل اذ ننظر في انواع الموضوع وانواع انواعه هل يوجد فيها كلها او بعضها المحمول اولا في شيء منها ولا في كلها كذلك ننظر في شيء من انواع المحمول هل يوجد في الموضوع اولا ولا في نوع منه يوجد فيه وينتفع به ايضا في الاستقراء فانه اذا وجد المحمول في كل انواع الموضوع اوى كثير منها حكم انه في كل الموضوع .

وقد ينتفع ايضا اذا اريد اثبات متضادات بالقسمة على النوع اثبت انه كذلك على الجنس كقولك انه اذا كان كل قنية اما محودة واما مذمومة فهذه القرس اما محودة واما مذمومة لانها من القنايا او صناعة الرقص مثلا وصناعة الكتابة وكما يكون الكل من جهة الزمان في جميع الزمان فانه ان كان يثبت او ينفي في جميع الزمان لزم انه كذلك في زمان ما ويقابله الجزء من جهة الزمان والموضع فيه بعكسه فانه اذا لم يكن في جزء لم يكن في الكل والكل من جهة الكمية ويقابله الجزء من جهة الكمية ايضا واذا ثبت حكم في واحد من عدة في جملة الموضوع نقل الحكم الى الموضوع كما ثبت حكم لكل ماش فينقل الى الانسان واذا ثبت حكم في جملة نقل الى افرادها لا اذا كان في الجملة من حيث هي جملة كالزوجية في العشرة فانها لا تنتقل الى احادها ولا العشرية ايضا ومن جهة الوجود اذا كان على الاطلاق ويقابله الجزء من جهة الوجود اذا كان مشروطا بزمان ومكان وحال وغير ذلك ومن هذا نقل ما هو اضطرارى الى ما هو اكثرى ونقل ما هو اكثرى الى الاضطرارى كما يقال ان كان العدل نافعا على الاطلاق فهو نافع على جهة كذا ونحو كذا وعكسه ان ما يكون على جهة ما ونحو ما يجوز نقله الى الاطلاق مثل ان ما هو ممكن لزيد فهو ممكن اى باقول المطلق ومن هذا ان ما يوجد بزيادة ونقصان فهو

فهو موجود بالقول المطلق مثل ان الذي هو احر من شيء (فهو حار او ابرد من شيء فهو باردا واصح من شيء فهو (١) صالح او اردى من شيء فهو ردى ولا يتعكس هذا في كل مكان فليس كل حار احر من كل شيء ولا كل بارد ابرد من كل شيء ومن ذلك المواضع المتأخوذة من العلل الفاعلية والتامة مثل ان يحكم على شيء بوجود مطلق او بوجود على صفة ما لان علته كذلك موجودة على الاطلاق او بتلك الصفة كقولنا ان الحيوة موجودة في القلب لان النفس موجودة فيه وان العدل موجود بالطبع لان المشاركة موجودة بالطبع والمشاركة البشرية هي العلة الموجبة للعدل فيما بينهم وعن كون الشيء وفساده مثل انه ان كان كون الشيء خيرا فهو خيرا او شرا فهو شرا وكان فساده خيرا فهو شرا وفساده شرا فهو خيرا .

ومن الافعال مثل ان وجود الفعل مطلقا يدل على وجود الفاعل وبما يدل على وجوده بتلك الحال .

ومن المتضايفات والمتلازمات فانه ان كان اللازم موجودا فما يلزمه في الوجود موجود او معدوما فهو معدوم وهذا ضروري ومن ذلك ان الذي يوجد لما يوجد له موضوع المسئلة فهو موجود لما . مثل ان الذي يوجد للحيوان يوجد للحيوان الناطق او ما لا يوجد لما لا يوجد له المحمول فهو موجود لموضوع ذلك المحمول مثل انه اذا لم يكن النطق لغير الانسان فهو موجود للحيوان وان كانت الشيء لا يوجد للشيء الا عند وجود شيء فانه يقنع انه موجود للشيء . مثل انه ان كانت الحركة لا تكون لما لانفس له فان النفس متحركة وهذا مظنون . يقنع ومثل ان الشيء الذي يزداد على شيء فيجعله حيدا فهو حيد .

وبالجملة ان الذي يجب بوجوده لشيء حكم في ذلك الشيء . فالحكم له مثل ان العادل خيرا فالعدل خيرا واذا كان موجودا لموضوع آخر يجعل للمحمول اكثرية فهو موجود له كما ان اليسار يجعل الفضيلة اكثر نيلا فاليسار نيل وان كان يجعله اقل فهو معدوم له على حكم التللاف ولا يجب ان يتعكس لانه ليس بضروري

وان الجحد اذا زيد (١) على الردى جعل الكل جيدا لانه يكون اجود من الردى وحده . مثل ان الذهب مع الفضة اجود من الفضة الخالصة ومن ذلك ما يوجد من الاعراض كقولنا الانسان مباح وكل ما شى جوهر والانسان ضحاك وكل ضحاك ناطق ومن الزمان مثل انه ليس كل معتد بنام لان النوى يكون في بعض الزمان والاعتداء في جميع الزمان حتى في زمن الذبول وايضا ليس التعلم تذكرة لان التعليم (٢) يكون لتسبيل والتذكير للأضى واذا اخذت البهجة عن الامور الخارجة عن الحدين على الاطلاق مثل ان يحتج من الشهادات والتواتر واقويل الثقات او من تشابه الاحوال كما كان يقول اصحاب سقراط ان النظر اليه واستماع كلامه فضيلة فكيف السلوك الى سيرته واما عن تبديل الاقتصاد كما كان يفعل سقراط في امكنة العدل في المدينة بان كان ينقل المسئلة الى الرجل العدل وقيس عليه في الاحوال التي يجب ان يكون فيه حتى يكون عدلا ثم ينقل الى المدينة فيكون هذا باب شبيه بالتمثيل وليس بتمثيل لان (٣) التمثيل هو ان ينقل حكم الى شبيه بين التشابه مستغن عن اثبات التشابه فان احتيج الى ان يبين فيه التشابه لم يكن تمثيلا مطلقا . ومثل ان يراد بالجزئ معنى كل كقوله لا تأكل السمك والبلح ان كل مرطاب او بدل الشبيه مكان الشبيه وكل ذلك قريب من التمثيل وليس بتمثيل . ومن الحجج المأخوذة عن الاشياء الخارجة مواضع المتقابلات فن ذلك ما هو على سبيل التناقض واللزوم الحقيقي فيه بهكس النقيض . مثل انه اذا كان كل انسان حيوانا فما ليس بحيوان ليس بانسان وربما اقع العكس المستقيم وما كان على سبيل التضاد فان لزومه مقنع في الجهتين جميعا . مثل انه ان كان الصديق حسن النية فالعدو ردى النية وايضا ردى النية عدو ويemand ان كان حسن الهيئة صحيفا فليس يلزم ان يكون المرءى ردى الهيئة ومن مواضع التضاد ان يؤخذ لنقيض الموضوع شئ ما فيؤخذ للموضوع ضده . مثل انه ان كان ما ليس بلذئذ شرا فاللذة خير وأما يكون هذا اذا لم يكن متوسطا والمواضع المشهورة في الاضداد ان ركب ضدان

(١) لا - زيل عن (٢) كذا في الاصلين والظاهر التعلم والتذكر (٣) لا - لا ان

مع الضدين على اربعة اوجه كل واحد من طبعين ثم يكون اذا كان الشيء مع الشيء بحال ما قصد الشيء معه بضد حاله مثل ان الكون مع المصديق سعادة ومع العبدو شقاوة وضده مع ضده مثل حاله كقولنا ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان الى الاعداء قبيح وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان اليهم حسن والشيء معه ضده بضد ماله فانه ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاساءة الى الاعداء جميل .

واما المتقابلات على سبيل العدم والملكية فانها تتلازم على الاستقامة مثل انه ان كان الجهل عدم ملكة فالعلم ملكة واما المتقابلات على سبيل المضاف فانها تتلازم على السواء مثل انه ان كان الحس علما فالمحسوس معلوم .

ومن هذا الباب المواضع المأخوذة من الاقل والاكثر وهي على وجوه فنه ما هو مطلق فانه اذا كان ما هو اقل وجودا موجودا فما هو اكثر وجودا وجودا وهذا للاثبات فقط لان عكسه غير مفيد واذا كان ما هو اكثر وجودا ليس بموجود فما هو اقل وجودا ليس بموجود وهذا للنفي من المقنعات (١) ومنه ما ليس على الاطلاق بل عند محمول او موضوع ما وهو انه ان كان للوضوع محمول اولى من هذا فلم يكن لم يكن هذا واذا كان ما ليس اولى منه كان هذا واذا كان المحمول لم يكن لموضوع هو اولى به فليس لهذا الموضوع او ان كان ما هو اولى بان لا يكون له فقد كان له واذا كان محمول الموضوع آخره اقل وجودا من معنى هذا المحمول لهذا الموضوع فهذا كان واذا لم يكن محمول لموضوع هو اولى ان يكون له من هذا المحمول لهذا الموضوع لم يكن هذا ومن هذه الابواب ابواب التساوي مثل ان كان ما هو مساوي في الكون لهذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود ولم يكن لم يكن وعلى اقسام مساوية لاقسام الاولى بحسب التقابل .

واما المواضع المأخوذة عن اساس الداخلة في نفس الامر والخارجة عنه فواضع القسمة ومواضع التصاريق والاشتقاقات ومواضع النظائر وطرق

القسمه كثيره كما سلف ذكره . كل الى جزئياته وكل الى اجزائه ومحول الى موضوعاته وموضوع الى محولاته واسم مشترك الى معانيه ومن القسمه تكون القياسات الاستثنائية المنفصلة ومنها طرق الاشتقاقات والتصاريف مثل قولنا ان كانت العدالة فضيلة فالعادل فاضل ولا ينكس هذا الا ان يقال ان العادل بما هو عادل فاضل فالعدالة فضيلة وطرق النظر كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدالة محمودا فالعداله محموده .

الفصل الرابع

في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

من ذلك ان ينظر هل يحمل على ما يحمل عليه حمل احد الخمسة الكمية وخصوصا هل اخذ مكانه الجنس كما يقال ان البياض عرض له ان يتكون وهذا للابطال وان ينظر ان كانت بسيطا كالبياض فهل يحمل بلا اشتقاق او مشيرا الى الموضوع كالابيض وهل له اصل منه يشتق وهذا للابطال وينظر هل وضع الشيء عارضا لنفسه وايضا ان كان للعرض ضد ما من شأنه ان يفسده ويعقبه في الحمل فهل يتأني ان يحمل ذلك الحمل ، مثل انه ان كانت القوة الغضبية عرض لها البغض فيجب ان تعرض لها المحبة وايضا هل ضده موجود في الموضوع وهذا للابطال .

ومن مواضع الآثر والافضل ما كان اطول زمانا واكثر بيانا وما كان يفضله المعبرون من اهل القطنة اه من اهل العلم فالذي من جنس الفضيلة افضل مما هو خارج عنه فان العداله افضل من العادل وآثر لانه بها كان فاضلا والمطلوب لاجل نفسه افضل من المطلوب لاجله . مثل ان الصحة التي تراد اعيانها افضل من الدواء الذي يراد لاجل الصحة وقد يعاند هذا بان يقال ان القوة في كثير من الاوقات آثر من الفضيلة ويكاد ان يكون الضرر وري آثر والفضيلة افضل والذي هو علة الخير بالذات آثر من الذي هو علته بالعرض والذي يؤثر في جميع الاحوال آثر من الذي يؤثر في وقت ما كالصحة والملاج والذي يؤثر ويراد وجوده كالصحة آثر من الذي يؤثر لبري كالجمل والحسن والمؤثر بالطبع والذات كالعلم آثر

آثر من المؤثر بالعرض كالكتاب والموجود للآثر آثر من الموجود لما دونه
وما يخص الافضل والآثر من جهة المؤثر كالأثر عند الله تعالى آثر من الآثر عند
الناس وما كان في الاشياء التي هي اقدم آثر كائسحة فانها آثر من القوة لان
الصحة في الاخلاط الاول والزاجات وهذا فيما بعد والمبلغ الاقرب الى الآثر آثر
ومبلغ اثر الغايين آثر (١) اذا فضلت الغاية الثانية باكثر من فضلها على فاعلها فالفاضل
آثر من الغاية مثاله ان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على المصح
ففاعل السعادة افضل وآثر من الصحة والنافع في كل وقت اوفى اكثر الاوقات
آثر والا لذ عند الجمهور آثر والذي هو مع اللذة آثر من وجه آخر كاطيب الدوائين
وما في السن (٢) التي تدرك فيها العظام كما في سن الكبد دون سن الصبي آثر ثم
مالا يشارك فيه الاردي آثر والذي يشاركه فيه الاخوان والاحباب آثر
والذي يؤثر ان يفعل بالاخوان آثر من الذي لا يبنين ان يفعل بهم .

ومجموع الاثرين آثر والذي اذا كان استغنى به عن الآخر بلا انعكاس آثر من
الآخر مثاله ان العدالة اذا كانت في جميع الناس لم يحتاج الى الشجاعة والشجاعة
لا تستغنى عن العدالة فالعدالة آثر وما يراى كونه اكثر فهو آثر وما يتوقى عدمه
اكثر فهو آثر وما يراى عدمه اقل فهو آثر والاشبه بالآثر آثر من جهة ما هو اشبه
ويعاند بالقرء فانه اشبه بالانسان من الفرس والفرس آثر منه والشبيه بالفاضل آثر
من الشبيه بالخسيس من جهة ما هما شبيهان ويعاند بانه يمكن ان يكون الشبيه بالفاضل
من جهة ما هو اخس والشبيه بالخسيس من جهة ما هو افضل فان لم يشترط هذا لم يتم
(الاثر - ٣) الا ترى ان الفرس اشبه بالحمار والقرء بالانسان والذي زيادته آثر هو
آثر والذي يؤثر دون هذا من غير عكس آثر والذي يبيحد الآخر ليظهر هو آثر
من الآخر مثل من يبيحد حب اللذات ليظن زكيا والذي هو اظهر آثر والذي
هو اصعب هو آثر اذا بلغ الى غاية آثر وايضا الذي هو اسهل اذا بلغ الى مثل
ذلك آثر وافضل افضل النوعين افضل من افضل اخسهما والذي له الفضيلة

(١) زاد في قط - من الغاية من اثر (٢) لا - السنى (٣) ليس في لا .

الخاصة بنوعه أثر مما ليست له وان كان له غيرها (١) ومن ذلك يكون الكيس والقطنة في الانسان اثر من الشجاعة فيه والذي يفعل اكثر مما يتصل به اثر من الذي لا يفعل من جهة زيادة فعله مثاله ان النار اثر من الاوفريون من جهة ان قوة امتحانها اذا كان مقصودا مطلوبها لا من جهة الاحراق الذي يكره وان اشتركا كما اكثرهما فصلا .

والذي يفعل بطبيعته اثر من الذي يفعل بغيرها فعلا مؤثرا والذي يخصص خيره الافضل اثر والذي يتبعه خير اكثر اثرا والذي يتبعه شر اقل اثرا والذي به الخير اكثر اثرا والذي يرميه الشر اقل اثرا .

واما الواضع التي للجنس فنما ما هي له على انفرادها ومنها ما يشاركه فيها الفصل والحد فمن ذلك ان ينظر هل يخلو عنه بعض الموضوعات خصوصها الاشخاص فيصدق النوع حينئذ على ما لا يصدق عليه الجنس كن جعل العلوم (٢) جنسا للظنون وبعض الظن ليس بعلم بل خطأ وجهل ومن المشهود (ان بعض الظن اثم) وهل هو غير ما خوذ في ماهية النوع وما تحته خصوصها ان يصدق عليه حد العرض فان جنس الشيء لا يكون عرضا له وان يوجد الاسم الكلي الذي لا يتساوى مفهومه عند المسميات به من الجزئيات مكان الجنس كما وجود وهل للنوع جنس غيره لا يترتب تحته ولا يصير تحت آخر فوقها (٣) جميعا حتى يكون الجنسان مختلفين فان الشيء الواحد لا يدخل في جنسين مختلفين بمعنى واحد والنوع يقع في مقولة غير مقولة جنسه كن جعل العلم خيرا والعلم من المضاف والخير من الكيفية وقد يتنصر القول بان الخير من المضاف من حيث يكون الفعل الواحد شرا لزيد وغير المعمر ويكون (مصائب قوم عند قوم فوائد) لكن الخير فيها يقال باشتراك الاسم (٤) وهل ليس جنس الجنس يحمل على الموضوع كله وما تحته وهل هو فصل له او لجنسه فان الفصل لا يقال في جواب ماهو الخاص ولا المشترك فانه كما قيل لا يوفي جواب ماهية خاصة ولا مشتركة وهل لا يقال

(١) لا - غيرها (٢) لا - العلوم (٣) لا - فوقها (٤) لا - الجنس .

عليه شيء من فصول الجنس فلا يكون حيثئذ جنسا وهل ضد الجنس يحمل عليه وهل الدم يشترك الشيء فيها وضع جنسا له فان الدم اما ان لا يقع تحت الجنس او يكون جنسه عدم جنس كالعمى وهل عكس فوضع (١) النوع بحال الجنس كمن يقول ان المرض سؤ مزاج وهل هو على سبيل الاستعارة والتشبيه كمن يقول ان القيم دخان لانه كالدخان وهل ليس ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس او ليس هما جنسين (٢) بانفسهما وهذا الابطال والا ثبات .

وينظر هل ضده ليس في جنس فيكون هو ايضا ليس في جنس كالخير والشر وينظر هل النوع مبائن لكل قسم من الجنس وهل يتما كسان احدهما على الآخر كالموجود والواحد والمبدأ والعلّة وهل ان كانت الانواع لها متوسطات في الضدية فالجنس كذلك وهذا مقنع وبالعكس ومقاومته ان الصحة والمرض لا واسطة بينهما وبين الخير والشر واسطة او هل الواسطة بينهما جميعا ايجابية فان التي بين الخير والشر سلبية وبين الاسود والابيض ايجابية وايضا هل الجنس له ضد والنوع ليس له ضده فانه اذا كانت الفضيلة ضد الشرارة فالبر ضد الاثم وان ننظر هل كلاهما من المضاف وكذلك يجب ان كان احدهما من المضاف ويعاند هذا بان يقال ان العلم من المضاف والتحويل ليس من المضاف وهو مردود عند التعقب وهل اضافتهما بحرف واحد او بنحو واحد ويعاند بان التقنية جنس للعلم والتقنية قنية للتقني والعلم علم بالعلوم وهل يعاكسها الاضافي بحرف واحد ويعاند بان العلم علم بالعلوم والمعلوم معلوم العلم - وهل يقاس الجنس المضاف الى النوع على السوية فانه ان كان النصف من المضاف الى الضعف بكثير الانصاف الى كثير الانصاف وهل ان كانت الاضافة من احدهما ذات وجهين فكذلك في الآخر مثل ما ان الواهب من الوهوب والموهوب له فكذلك العطية وان كان الجنس من العوارض فهل يعرض لما يعرض له النوع ام لا فان من قال ان الحياء جنس فقط فقد اخطا لان الحياء في القوة الفكرية والجنس في التعضية وننظر هل وضع

الكل في حزيه كن قال ان الحيوان جسم فيه نفس والجسم موضوعه لا جنسه
 وهل وضع الافعال في المنفعل على انه في جنسه كن قال ان الجليد ماء جاء وهل
 وضع الفصل على انه جنس وهل يقال الجنس على الذي وضع نوعا تحته على الاطلاق
 من جميع الوجوه لا من جهة واحدة فكذلك ليس الحساس جنسا للانسان لان
 الجنس يقال عليه لبعض اجزائه وكذلك ليس المحسوس جنسا له لانه يقال عليه
 من جهة بدنه فقط وهل وضع افضل الضدين في اخس الجنس وهل ان كان
 حال النوع الى اثنين حالا واحدة ودرى الى اخس الجنس كما يجعل المتحرك
 جنس النفس دون الساكن والسكون ثبات والحركة لا ثبات وايضا هل وضع
 المعارض في المروض له على انه بجنس كما يقال ان اللاموت حياة ابدية مثلا وان
 الميت صار لاميتا كان استفاد حياة جديدة ولكن تلك الحياة انفصلت ونظر هل
 ضد النوع في الجنس اولى ضد الجنس وهل الواسطة في الجنس وهذا لا يبطال
 والا ثبات وينظر في الاقل والاكثر والاولى والمساوى والنظائر والاشباه
 والكون والقصاد ومن هذه المواضع المذكورة مواضع تعم الفصل والحد مع
 الجنس ومواضع تعم الجنس والحد ومواضع تعم الجنس والفصل ومواضع
 تخص الجنس .

الفصل الخامس

في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة

من ذلك ان ننظر هل يقال في جواب انما هو وهو اولى من الجنس بذلك
 والجنس اولى بان يقال في جواب ما هو وهل ينقسم به الجنس قسمة بالذات
 وهل يقال عليه الجنس على انه جنسه فيكون بذلك نوعا لا فصلا وهل يدل على
 معنى وجودى او على معنى سلبى لا اثبات فيه مثل غير الناطق وهل فصل الجوهر
 مأخوذ من عوارضه فان ذلك مما لا يجوز كالحيوان المائى والارضى وننظر هل
 فصل المضاف من المضاف كما يقال هو قرابة فيقال وى قرابة فيقال اخ واين اخ
 وهل اخذه مضافا بالقياس الى ما هو بالقياس اليه بالذات وهل هو فصل للجنس مباين
 للجنسه

لجنسه فان فصول الاجناس المتباعدة متباعدة والخاصة المساوية اما معرفة كالضحك
للانسان واما مؤاظة وهي الرسم الذي هو قرين الحد وهناك مواضع تسمى والحد
فن ذلك تعريف الشيء بما هو اخفى منه اما على الاطلاق واما في وجوده له او تعريفه
بما هو مثله فانه انما ينبغي ان يتعرف بما هو اعرف منه في ذاته او عندنا وتعريف
الشيء بما ليس اعرف منه اما ان يكون بما لا يعرف الا بالشيء المعروف كمن عرف النفس
بانها القوة المحركة للحیوان والحیوان لا سبيل الى معرفته الا بمعرفة النفس لانه
جسم طبيعي ذو نفس واما ان يكون الى معرفته سبيل دون معرفة المعروف الا انه
اخفى منه كمن قال ان النار هو الجسم الشبيه بالنفس فان معرفة النفس اخفى من
معرفة النار وان كانت النفس لا تحتاج في تعريفها الى النار والساوي في المعرفة
كالمضاد والمضاف والقسم (١) في الجنس واما المقابل (٢) بحسب المضاف فينبغي
ان يتأمل الحال فيه فان المضافين لا يتأتى تعريف احدهما خلوا من الآخر اذ وجود
كل واحد منهما هو بالقياس الى الآخر وانما الوجه هو ان تؤخذ الذاتان بما هما
موجودتان كإنسان وإنسان لا بما هما مضافان كالأب والابن ويضاف اليهما سبب
الاضافة فيقال إنسان اولد انسانا فالوالد هو الأب والمولود هو الابن فيكون الحد
الواحد معرفة لما جميعا ثم يعرف بهما مجرد الاضافة ومثال هذا ان لا يقال ان الجار
هو الذي له جار بل الجار هو ساكن دار ينتهي حد من حدودها الى دار يسكنها
آخر هو الذي يقال انه جاره ثم يحد الجوار من ذلك .

واما المقابل بحسب العدم والملكية فان الملكية تستغنى في تحديدها عن العدم
والعدم لا يستغنى عن الملكية وليس معايل الملكية اقدم في المعرفة وكذلك الحال
في الموحية والسالية .

واما القسم في الجنس مكالانسان والفرس ونظيره بل بدل الحد والرسم احدهما
بالآخر وهل ترك الجنس وهل وفي الجنس القريب وهل استثنى فيما يوجد لا شياء
كثرة الا انه للوضوع اولا بالاولية كاللون للسطح والجسم فانه للسطح
اولا وكذلك ان كان موجود للجملة لانه واحد من تلك الجملة دون ساثرها .

مثل ان قبول المتضادات خاصة للجوهر فهو للوجود من اجله وننظر ان لا يكون القول مأخوذاً من جهة الافراط في النسبة كمن يحذر النار بانها الجسم الخفيف جدا والنار اليسيرة ليست خفيفة جداً ان المدرة الصغيرة ليست ثقيلة جداً وهل يتساوى القول في الاجزاء والجملة فانه لو قيل ان الارض هو ما يتحرك الى السفلى كان القول يتناول الاجزاء المفارقة دون الكلية ولا يكون في الرسم فصل مكرر كما لا يكون في الحدا ما يترادف الاسماء كمن يقول ان النقطة لاجزاء لها ولا هي منقسمة فهذا تصريح بالفعل بالتكرار وما بالقوة كمن يقول ان الحيوان جسم مفترق حساس جوهر والجوهر في ضمن الجسم وكمن يقول ان الشهوة تشوق اللذينة والتشوق هو الشهوة وننظر هل فيه فصل غير مكرر الا انه انقص من الموضوع فنقص به المحدود بزيادة الحد كمن يقول ان الانسان حيوان ناطق فيلسوف او كاتب وننظر هل ان كان اللفظ مؤلفاً مثل قولنا خط مستقيم متناه فقد حده بما لورفع بخاصية احدا جزائه بقى الباقي حداً ما بقى فانه ان قال خط نهاياه موازيتان لواسطته فان رفع الواسطة وهي خاصة المتناهي وغير المتناهي لم يبق الباقي رسماً للخط المستقيم المطلق الذي (١) يقع على المتناهي وغير المتناهي وهل لم تبدل الاجزاء باقوال بل بدلها بأقسام مترادفة كمن قال هاهنا انه طول مستو محدود وخصوصاً ان دل على اسم انغمض وربما اتفق ان يوجد للشرك حديثاً اول جميع ما يقال عليه اما في الشكل فذلك مستعمل ولكن يجب ان يجرب هل يبقى لكل واحد حد كما لا نحر .

وكذلك يجب ان ننظر هل القول يشتمل على ما لا يثبت والموضوع ثابت كقول فلاطون ان الصورة المفارقة امثلة سرمدية للكائنات الفاسدة وهل ان كان الموضوع زهياً فكذلك رسمه ام حده وان لم يكن فكذلك وهل الامم اولى باحد اجزاء القول كالنار فانها اولى باللهيب من النحر فلا يجوز ان يكون القول لها سواء وننظر هل القول مأخوذ عن الاقسام كقول القائل ان المقدمة هي التي توجب شيئاً امثلي او تسلب شيئاً عن شيء فانه يجزى كل واحد منها للاثنا (٢)

فلا يكون الموجب اما سالبا واما موجبا وكذلك السالب لا يكون اما سالبا
 واما موجبا فاذا قال قائل ان القضية السالبة مقدمة وكل مقدمة اما سالبة
 واما موجبة ازم عن ذلك ان القضية السالبة اما موجبة واما سالبة
 ولا يكون من السالب موجب فيكون خطأؤه من هذا القبيل ولا يجعل سبب
 الشيء نفس الشيء. كن يقول ان الصحة هي اعتدال الاخلاط والوجع هو تفرق
 الاتصال وهما سببان للصحة والالم وليس هما نفس الصحة والالم وينظر ايضا
 هل فصل الكيفية (١) من الكمية وهل فصل السبب الفاعل من التامى فيما يحتاج
 اليه كن حدد محب المال بانه الذى يشاقق اليه فما (٢) حدد على ما ينبغي لانه ربما
 اشتاق اليه ايضا لقضاء دين او حد الشجاع بانه المقدام على المخاوف فما حدد ما لم
 يبين (٣) من اى المخاوف ولاى علة ومن قال ان الليل ظل الارض لم يشين ما لم
 يقل انه عن الشمس ثم ينظر فى القوانين المشتركة مثلا هل حد الضد ضد الحد
 اورسمة وفى المضاف مثلا ان لم يكن الارجح خاصة الضعف لم يكن الانقص
 خاصة النصف وكذلك الملكة للكمة والعدم لالعدم وكذلك فى النقيض وكذلك
 ان كان الشيء خاصة للقابل فليس لمقابل له خاصة (٤) وكذلك ننظر فى الاشتقاق
 والتصريف على هذا القياس وهذه القوانين .

فاما المواضع التى تخص الخاصة فان ننظر حتى لا يجعل الموضوع خاصا لخاصة (٥)
 كن قال ان النار خاصة اللطيف الاجزاء وكى لا تكون داخلية فى الماهية وكى
 لا تكون اخذت من جهة الحس وليس يعلم فى بادى الامر هل هى كما نحس
 ام لا كن قال ان خاصة الشمس انها كوكب يضيئ فوق الارض ولا يدري هل
 هى كذلك عند الافول ام لا وكى لا يكون اتى بخاصتين ما على انها واحدة كن
 قال خاصة النار انها اخف الاجرام والطفها وكى لا تكون معلقة بان واحد
 اوزمان كقولهم ان خاصية كذا انه يوجد الآن كذا الا ان يقول ان خاصيته

(١) لا- الكمية من الكمية (٢) لا- فيما (٣) لا- يتيقن (٤) قط- بخاصة (٥) قط-

الآن انه كذا الآن كما للاختصاص من احوالهم الجزئية اثر مانية (١) .

الفصل السادس

في المواضع الخاصة بالحد

ننظر هل اخل فيه بذكر الجنس او بذكر الفصل ولا يكون رتب الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل كن يقول ان العشق افراط المحبة فان هذا خطأ لأن العشق محبة مفرطة والا فراط عارض للمحبة والعشق نفس المحبة وكن يقول ان الصوت هواء مع قرع والقرع جنس الصوت اوسيبه لافصله وهل أتى فصل غير مناسب او بشئ هو بالعرض وهل زاد ما تنقص او فضل على الماهية مثل ان يقول للانسان انه حيوان ناطق حساس والبرودة عدم الحرارة بالطبع فان الدم لا يحتاج ان يفصل بانه بالطبع وهل أتى بفصل سلبى في غير المعنى العدمى وهل وضع النوع مكان الفصل كن قال ان البطر استخفاف مع لهو والاهو نوع من البطر فاذا خص من الاضداد واحد اجمل لشيئ حدين كن قال ان النفس جوهر قابل للعلم وهو ايضا قابل للجهل والخطأ وننظر في جميع المحدودات من باب المضاف هل فصولها من باب المضاف وهل اشار الى ما اليه الاضافة بالقياس بالذات وهل ان كان مضافا بذاته او بمجنسه فقد فصل كالطب فانه مضاف لجنسه وننظر هل ظن انه اورد فصلا من الفصول ولا يكون فعل ذلك ولم يزد على معنى الجنس كن حد بفصل سلبى مطلق مثل من قال ان الخط طول بلاعرض فان الجنس هو الطول وهو من حيث هو كذلك بلاعرض فاجاء بفصل زائد على طبيعة الجنس وكذلك ان كان المحرود استعدادا نحو ضدين ذكر احدهما دون الآخر الا ان يكون احدهما غاية بالذات والآخر بالعرض كن يحد الطب بالصحة لا بالموت والمرض وهل اشار في القوى والملكات الى موضوعاتها ولا يظن المعدولى اللفظ سلبا فيحده بالسلب او المعنى العدمى من الوجود في اللفظ وجودا فيحده بالوجود وهل يربط حد ضد الشئ بحد ضد حده .

(١) زيادة في قط بخط جديد - مثل ان الانسان اول شيا به و في آخرهمه .

وكذلك

وكذلك في المتقابلات والمشتقات والمضاد للشيء في جنسه دون فصله أو فصله دون جنسه أو فيهما جميعا وإذا كان الشيء لا يرتقي إلى جنس واحد بل له حصة في جنسين فيجب أن لا يكون أحل باحدهما مثل أن المهذار ليس هو الذي يحب المجال ولا يقتدر على قوته ولا الذي يقدر على قوله ولا يؤثره بل مجموعهما وكذلك ينظر في حد الأشياء المركبة ومن الخطأ فيه تبديل الأسماء المترادفة واشنع منه أن يترك القائم مقام الفصل بحاله ويقصد إلى تفصيل الجنس وينظر هل للشيء زيادة معنى بالتركيب على الأجزاء وقد أحل بتلك الزيادة في الحد كمن يقول أن البيت خشب وحجر وطين فإن هذه مواد البيت والبيت شيء يحدث عن هذه والمركب ليس هو التركيب أيضا بل الأول هو المادة وهذا هو الصورة وفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة .

ومن التركيب ما ليس فيه معنى زائد سوى المعية ومنه ما يحدث له معنى ثالث زائد على المعية كالزجاج والفصل للحجر وكل ذلك ينحصر في قولك هذا وهذا للركبين بالتتالي وهذا مع هذا وهذا من هذا .

وقد يكون التركيب بالعرض وليس بقياس شيء واحد كمن يقول أن الطيب اقدام ورأى صحيح في العلاج وليس الطيب شجاعة وإنما قد يكون الطيب شجاعا صحيح الرأي فيكون أفضل وهما متحيزان في الطيب بالعرض وما لم يكن الكل غير جملة الأجزاء فقط فحده جميع أجزائه كمن يقول أن العشرة عدد يحدث من سبعة وثلاثة أو من تسعة وواحد ولا يقال في المركب أنه كذا وكذا أو كذا مع كذا كقولك أن الإنسان جسد ونفس أو جسد مع نفس أو يحد الكل ببعض الأجزاء كمن يقول أن الدفتر جلد فيه كتاب وكذلك المركب من أفضل وأخس فهل هو أفضل من الأخس أو أخس من الأفضل ويعاند كذلك أنه قد يكون من ضاررات نافع ومن نافعات ضار ولا يجعل الأسباب والعوارض أجزاء كمن يقول أن الفزع غم مع شر منتظر ولا يجعل التركيب كالجنس كمن يقول أن الحيوان هو تركيب روح وبدن وإنما هو المركب لا التركيب فهذه أمثلة كالأنموذج لما

يتسع فيه القول من ذلك في القوانين المشتركة وللاشتقاقات والمناسبات وغيرها
وتشبه المواضع التي في الحد ما يقال في الموهو والواحد ينظر في القوانين المشتركة
وينظر ان كل واحد من شئين هو أثر واعظم من جميع اشياء واحدة باعيانها فهما
شيء واحد وما هو هوشىء آخر هو هوشىء ثالث فالثالث هو الاول كما يقول
ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (١) وننظر لثلاث يكونا
مختلفين في الجنس او قبول الاكثر والاقل وهل اذا زيد عليهما شيء آخر كانت
الزيادة واحدة واثبت الحد اعسر: من نقضه لان نقضه من وجهين لكونه ليس
في نفس الامر ولكونه غير مقول كما ينبغي والثاني يكفيه ايها شاء واى وجه
كان من وجوه اى القسمين شاء فالحد اعسر منه اثباتا ثم الخاصة ثم الجنس ثم
الفصل ثم العرض .

الفصل السابع

في الوصايا التي ينتفع بها المجادل

من هذه الوصايا وصايا للسائل ومنها وصايا للمجيب ومنها وصايا مشتركة بين
السائل والمجيب فاما وصايا السائل وهو الذى يتوصل بكلامه وما يرتبه من قياسه
الى اثبات مقابل وضع صاحبه الذى يجادل حتى يرد به عليه من اجل ان المتقابلين
لا يصدقان معا بمقدمات يتسلمها منه في سؤاله له فينبغي له في سؤاله ذلك ان يعد
اولا الموضع الذى فيه الكلام من المواضع المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات
وان يرتب وجه المناظرة في سؤاله ترتيبا فاصلا يتدرج فيه بالسؤال يسيرا يسيرا
كيلا يشعر المسؤول بالموضع الذى يلزمه منه ما يلزم فيتوقف عن تسليمه .

والمقدمات المستعملة في الاقضية منها ما هي ضرورية في انتاج النتيجة كما سلف
القول فيه وهي التي تازم عنها النتيجة بالذات ومنها ما هي خارجة عن ذلك وهذه
يدخلها المجادل في كلامه للاستظهار والاستكثار والتفخيم والاختفاء النتيجة

(١) في هامش قط - وعبارة اخرى - وما هو هو وهو هو فهو الاول هو الثالث
مثل ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (٢) لا - في غير

ولا يضاعفها والمقدمات الضرورية الانتاج يبنى للجادل السائل ان لا يصرح
بطلبها في اول الأمر فيبادر المحجب الى انكارها ويعتذر ان لا يستل عنها سؤالاً أصريها
ينص عليها باعتبارها بل يستل عما هو اعم منها فانه اذا تسلّم الاعم فقد تسلّم الاخص
او يستل عن مقدمات اخرى ينتجها اثنا جابينا ضرورياً بقياس .

واما ان يتسلّم جزئياتها واحداً واحداً على سبيل الاستقراء او بعضها هكذا
وبعضها كذلك وهو الاحسن والاخفى ويتقل في المسئلة عنها الى ما يناسبها
في الكلام من طريق الاشتقاق والتصرف والى القوازم فان التسليم ربما كان
الزم وواجب على المحجب في شيء دون شيء حتى ان الاسم قد يكون اسهل
تسليماً من الحد والحد اسهل من الاسم وربما كان في المناسبة وفي الاشتقاق اوضح
مثل ان يتسلّم ان الغضب شوق الى تعذيب المفضّض وربما ذكر بعده ان الابن ربما
اغضب ابيه (١) ولم يشتق الى تعذيب ابنه مثلاً وكذلك الصديق والمحبيب
والمعشوق والمفيد والمنعم وما اشبه ذلك من هذا الفن .

وما يؤتى به لتفخيم الكلام والاستظهار في القول مثل ان يستعمل الاستقراء
والقسمة من غير ان يكون له اليها حاجة ضرورية وما يؤتى به لا خفاء النتيجة
فمثل ان يتبدى من المقدمات بالبعيدة من الوضع حتى لا يسبق معه الى وهم المحجب
تفهمها في انتاج المطلوب ويخطئ بما لا يناسب الوضع حتى اذا تسلّمها عاد وانتج
الضروريات منها ومن هذا القبيل ان يتخذ المحجب فيمخيل اليه انه انما يتسلّم
لينتج بها شيء لا ينتفع به في المطلوب فلا يشاكس في تسليمه ثم في آخر الامر ينتج
عنه ضروريات وربما وهم انه يتأذى بالقياس الى مناقض النتيجة اما لانه يتناهى
ويخفى فطنته اولاً لانه لم يوافق المحجب على المسئلة ويبنى ان لا يرتب المقدمات في
الحاطة بالقياس ترتيباً قياسياً يلوح للمحجب انها قها الى النتيجة فيمتنع من تسليم
الضروريات بل الاولى ان يناقض (٢) بالنتيجة من حيث لا يشعر المحجب كيف
وجبت ويكون كلامه كالمستفهم المتشكك كأنه يلوح منه الميل الى موافقة
المحجب ومناقضة نفسه .

(١) قط - اغضبه ايوه (٢) المناقضة اخذ الشيء على غيرة منه - ح .

ومن احسنها اظهار ايجاب الانصاف على الغلبة حتى يطمئن اليه المجيب حينئذ
ويأتى بالمقدمات في كثير من الاوقات على سبيل المثل والخبر ويدعى في قوله
ظهور ذلك وشهرته وجرى المادة به حتى يتوقف المجيب عن جرده ولا يقدم
على رده فانه اذا روى وتوقف في ذلك صار توقفه كالتسليم .

ومن ذلك ان يخطئ الكلام بما لا يفيد الترض المقصود فان الكذاب اذا دخل
بكذبه مالا مدخل له في الترض اخفى كذبه خصوصا ان كان ذلك الذي لامدخل
له في الترض حقا مشهورا مسلما - ويؤخر السؤال عن الاشياء التي هي عمدة
الاحتجاج فان المجيب يعاند في اول امره في التسليم ثم يضجر فيشاح ويتساهل
في آخر الامر خصوصا اذا توهم ان السؤال عنه لا يؤدي الى انبطال وضع .

ومن المجيبين من يحمله العجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم في اول الامر
ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع يطل عاد الى العناد والمجادلة وينبني في مجادلة
امثالهم ان يعتمد الاسهاب في القول وحشو الكلام بما لا جدوى له ليشكل على
المجيب غرض السائل او يميل ويضجر فيسلم ما يسئل عنه لتفقي المحاورة فاما اذا
اريد بما يقال ايضاح القول فينبني ان يستعمل المثل ويدل الاسماء والكلم
والاقاويل الاخفى بالاظهر والاغرب بالاشهر ويفصل الكلام المشترك .

والاحسن مع الفضلاء وذوى البصيرة هو استعمال القياس واما مع من لافضل
له ولا معرفة فاستعمال الاستقراء اولى واذا سلم المجيب الجزئيات المستقراة وامتنع
عن تسليم الكلى عدل الى مطالبة بذلك مما سله وقد يكون امتناعه لا حتجاجة
باشتراك الاسم كناية قضية قول القائل كل انسان حيوان بالانسان الميت فانه انسان
باشتراك الاسم فينبني للسائل ان يقسم الاسم الى معانيه وينص على المقصود منه
فان ناقض المجيب مناقضة على الصدق فعلى السائل ان يشترط للذى ناقض به
شريطة خاصة ولباق معاني الاسم شرائط اخرى متميزة عنها والاحسن ان يسبق
الى ذلك قبل المناقضة ويستعمله في الاحتراز عن المساومة والمعاودة قبل
وتوقها .

والقياسات المستقيمة احسن في الجدل استعمالا لان الشنع اللازم في الحلف ربما انكرت شناعته وادعى المدعى امكانه فلم يكتف بالقياس .

واذا بلغ السائل الى النتيجة فينبغي ان يعبر عنها على سبيل الانتاج والازوم ويتشدد في التحرر عن ايرادها على سبيل السؤال فانه حينئذ يدل على حضور مقدماته عن ابطال الوضع واذا جعده المحيب رجح الكلام جديدا .

واما وصايا المحيب فهو ان يعلم ان كلامه فيما يحيب به اما ان يكون على سبيل التعليم واما على سبيل الجدل واما على سبيل الارتياض واما على سبيل المناظرة والمخاصمة والمذاهب في ذلك تختلف وتختلف المقاصد بحسبها فان المعلم يدري ماذا يقول ولماذا يقول والمتعلم قد لا يدري فالسائل يدري ما يريد بسؤاله والمحيب قد لا يدري .

والجدلي المتراض هو الذي يقصد بالوصايا ها هنا فيقال انه لا يخلو من ان يكون وضعه الذي عليه حفظه مشهورا فتكون نتيجة السائل الذي يقصد مناقضته شناعة فينبغي له ان يسلم المشهورات وما هو اقل شناعة من النتيجة وان كان الوضع مشهورا على الاطلاق فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض فالمشهورات عند ذلك البعض واما ان يكون وضعه بعضه شنعاً فيكون الذي ينتجه السائل لقائمه مشهورا فينبغي له ان لا يسلم المشهورات بل الشتمات على الاطلاق او عنده او التي هي اقل شهرة من نتيجة السائل واما ان لا يكون الوضع شنعاً ولا مشهوراً وكذلك نتيجة السائل فينبغي ان يسلم المشهورات والشتمات ولا يسلم ما ليس بشنع ولا مشهور لان الاكثرى والاغلب هو ان كل شئ ينتج ما هو شبيه به في فته المشهور من المشهور والشنع من الشنع واذا تكفل المحيب بنصرة وضع شنع هو رأى غيره فله ان لا يسلم ما لا يسلمه صاحب ذلك الرأي وان كان مشهورا .

فنقول ان هذا على مذهب هذا الكلام غير مسلم والحجوب ان يتوقف عن جواب ما لا يعلم الجواب فيه او عن جواب ما فيه لفظ غير مفهوم او مشترك حتى

يستفهم ويمن والاولى ان يتقدم بهذا اولافانه ان فصله اخيرا توهم فيه قلة المعرفة بالشئ نفسه مالا ينكشف عنه آخر الامر على انه له ان يقول في الآخر انما سلمت وان اردت كذا وكذا واما اذا لم يكن مشركا او مشككا فلا بد من نعم اولوا واذا اراد المجيب ان يرى من نفسه فضل معرفة وقوة ويرى ان الذي لزمه او يلزمه ليس لضعفه بل لشناعة ما تكفل حفظه وضعفه فما كان غير منتفع به في انتاج مقابل الوضع سلمه وما كان منتفعا به الا انه مشهور سلمه واخبر مع تسليمه انه يلزم منه ابطال الوضع وانما يسلمه لسداده في طريقته لاجلهل بانتاجه واحتج بان صاحب المذهب لا يسلمه وان كان شنعا اعترف بشنعه وبرداء الاحتجاج به وان لم يكن شنعا ولا مشهورا عرف انه ان يسلمه فيبطل الوضع وله ان لا يسلمه وكل هذا من اجل انه اذا بطل الوضع في آخر الامر عرف انه ليس على غفلة منه بل لان الوضع ضعيف لا ينتصر اولانه متساهل متسامح فلا يماند ولا يتشدد واذا خوطب بالاستقراء عن جزئيات عمودة فلا يجعل جهده في الاستقراء الامتناع عن التسليم بل في طلب المناقضة ولان يستأنف قياسا على اثبات وضعه ايجاد من ان لا يقبل الاستقراء فيسوء ظن السامعين به ولذلك لا يجوز له ان ينصر وضعنا شنعا على طريق القوة كي لا يشتبه به فيسقط من عين السامعين ومنع السائل عن التقرير اما ان يكون بمائدة القائل ومائدة القول ومائدة القول تكون بتبيين (١) موضع الكذب في المقدمات وسببه والغلط في القياس ومائدة القائل على ثلاثة اوجه احدها الضعف القائل عن تفصيل الاحوال وما بالعرض وما بالذات وما هو من جهة ما وما هو على الاطلاق فيكون هذا السائل ذا تسلم شيئا انكره المجيب وبين بطلانه بشئ لا يقدر السائل على دفعه والثاني لمجزئ السائل عن اراد القياس على الوجه المستقيم الذي يتوصل به الى النتيجة وان كان ضميره ينحوموه ويكون بحيث اذا غير ادنى تغير صلح وانتج فاذا كان السائل يمكنه النفوذ (٢) فيما يحا وله فيجب ان يقصد نفس الامر بالمائدة وان كان لا يمكنه الاما رتبته في نفسه قبل المجادلة فيكون مقاومه بالتضييق عليه من هذا الوجه والثالث ان يقاوم المقدمات بما

الشك فيه اكثر مما في الوضع حتى يشغله بالكلام فيه عن بلوغ النتيجة وهذه مقاومة تشمل الزمان .

وان كان المحجب يحوج السائل الى طلب مقدمات بقياسات اخرى وتطويل لبيان ما يمنعه المحجب فالقوم على المحجب واذا لم تكن المحاوراة على سبيل الرياضة فربما احتاج الى مقدمات كاذبة ليثبت بها مقدمات كاذبة ويطول فلا يلام . لانه سائل لا محجب وربما احتاج الى الكاذب لان المحجب يتقلد كاذبا والكاذب قد يدفع به الكاذب وربما كان اقرب الى التسليم واشد مناسبة للكاذب وجميع هذا لانه قد يمكن ان يكون قول رجل وسائل مخاطب باحسن ما يكون ولان من الناس من يناقض نفسه لو انفرد ويصادر على المطلوب الاول لقلة فطنته والسائل مع امثال هؤلاء يتسلم تقيض الوضع والمصادرة على المطلوب الاول فان هؤلاء لا يميزون العدل معهم من الجور عليهم والقياس اما فاضل محمود وهو الذي مقدماته مسلبة وصورته صالحة ومنه ما هو دون ذلك لكون مقدماته دون ذلك في اشهره ومنه ما يكون القياس الذي ينقضه من مقدمات هي المحمودة المشهورة وهو ردي مذموم .

ورداءة القياس على اربعة انحاء اما لانه غير متيج اولا نتاجه (١ - غير المطلوب او ينتج المطلوب بطريق غير صناعي حيث يؤلفه من مقدمات من غير الفن الذي هو فيه والرابع ان يكون من مقدمات كاذبة استعملت على انها صادقة لللط او مغالطة واما اذا كانت الكاذبة مشهورة او اريد بها انتاج الكاذب واخذت في الخلف بخلاف .

وكل قياس يختلط من مشهورات وشذمات فان نتيجته تكون بين بين ويميل الى الاغلب والا قوى في منه من القدمتين وما يمانده القول هو ان يبين ان القياس ردي باحد هذه الوجوه المذكورة اعنى لكونه غير متيج اصلا او منتجا ولكن لغير المطلوب اولمقابلته او محتاجا الى زيادة او نقصان او من كواذب او غير محمود

(١) ما بين هذا القوس والذي في الصفحة الالية سقط من لا . هنا وذكر آخر

او اقل حمدا من النتيجة او الخلاف فيها اكثر من الخلاف في النتيجة او تكون فيها مصادرة على المطلوب الاول او يتوقى السائل فيها المصادرة على مقابل ما يعلله والمصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن المحمود والمشهور على خمسة اقسام احد ها بتبديل الفاظ حدا وحدين والثاني الانتقال من الشيء الى كليه والثالث الانتقال منه الى جزئيه والرابع ان يكون المحمول او الموضوع فيه تركيبا ما فيؤخذ على التفصيل مثل ان الطب علم بالصحة والمرض والمصح والممرض فيأخذ انه علم بالمصح والمرض والخامس الانتقال الى اللوازم وهذا بحسب الجدل ان يقول المجيب لو كنت اسلم لك هذا ان كنت اسلم المطلوب الاول .

ولهذا تكون المصادرة على المتقابلات على خمسة اقسام اما التناقض بتخير اللفظ واما على سبيل التضاد كقولك زيد فاضل ثم يؤخذ ان زيدا اذل واما ان يوجب في الجزئي نقیض او ضد ما اوجب في الكلي واما ان يصادر على ضدا لزم ، و اوضع في المقدمات اولاً لزم ضده او على ما يلزمه ضدا لزم الموضوع والفرق بين المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على المقابل ان الخطأ في الاول في النتيجة لان فيه تأليفا وقياسا ولكن ليس ينتج اولى ينتج الاخرى واما في الثاني فالخطأ في نفس القياس لان احدي المقدمتين كاذبة لاهالة .

واما الغوايا المشتركة بين السائل والمجيب فهي كلية وهي انه ينبغي ان اراد الارتياض في الجدل بالسؤال والجواب ان يتعود (عكس القياس فانه يفيد القدرة على التوسع في الاقوال حيث يجعل من قياس واحد اربعة مقاييس بحسب تقابل التناقض وتقابل التضاد ويفيد قوة على نقض القياس من نفس القياس اذا كان بعض النتيجة مشهورا - ويجب ان تكون عاداته التماس الحجج على ما يحكم به ثم ينقضها بحجج يحتج بها على نقضه وبعد الحجج المثبتة والمبطللة في المسائل الجدلية وتكون حاضرة في ذهنه خصوصا في المشهورات والبلذولات التي يريد ان يكلام فيها ويجب ان يتوسع في ضبط الحد ودو خصوصاً حد ودالواثل ويجب ان تكون المحمودات قد استقرأها وتحفظها حتى تصير خاطرة بباله دائما وان يتدرب في تصوير القول الواحد

الواحد اقول كثيرة وان تكون عنده كليات وجوامع ووسائل وان يكون قد اتقن
المواضع التي تقدم ذكرها والاهم فالاهم منها وان تكون له قوة على ايجاد تذاكير
كلية حاضرة في قليل للكثير وان لا يتكفل حفظ كل وضع ونصرتة ما لم يكن
سديدا وما لم يكن نافعا في العلوم والرياضات ويجب ان لا يجادل من كان محال للرياء
ومتعمرا في تسليم المشهورات لئلا يفسد بذلك طبعه فان الطباع تفعل عن الطباع
والرفيق في الجدل كالرفيق في البرهان ينفع ويضر ويهدى ويضل واذا اتفقت له
المحاورة مع امثال هؤلاء ممن مقصوده الرياء بالغلبة او التوقف في تسليم المشهورات
لادعاء القوة والعظمة وجانبوا في محاورتهم له طريق الانصاف فينبغي ان يرهبهم
عن قبول سهم ويستعمل معهم طريقهم وبما لهم بكل ما يؤدي الى غلبتهم ولا يعتمد (١)
عليه في مغالطتهم ليظهر عجزهم عن التفتن لموضع المغالطة .

وقد حكى في هذا الموضوع حكاية عن سقراط مع (تراسوماجس) فان
تراسوماجس كان يريد ان يظن به الغلبة ويتوق ان يقبله سقراط فتخط مرتبته
فلم يزل يتأكد ويخرج الى التمدد ويحيد عن الطريق الواجب في الجدل فغالطه
سقراط باشتراك الاسم فاخجله واسكته .

ويجتهد السائل دائما في تسليم الكلي والمجيب في منعه والقياس للسائل والمقاومة
للمجيب على قياس السائل والجهة للمجيب اذا عجز عن نصرته الوضع بالحفظ فيأخذ
في الاحتجاج له والنقض ومقاومته له حينئذ والقياس والجهة يميلان الكثير واحدا
حيث ينتقل فهما من المقدمات الكثيرة الى الجهة الواحدة والمقاومة والنقض
يميلان الواحد كثيرا .

فهذا كلام مجمل ومفصل ذكر فيه الاصول والكليات بمجملتها ومن الفرع
والفرع الكثير ما يكفي المستبصر حيث يجعله نموذجا والفرزة في ذلك قبل
الرياضة كما في البرهان وبما يهتدى البرهن والمجادل في النظر والمجادلة الى ما بعده (٢)
من جهة الاصول والقوانين - تم كتاب الجدل وشه الحمد (٣) .

(١) لا - عيب (٢) قط - الى ما لم بعده (٣) الى هنا تم الجزء الاول من علم المنطق
في نسخة لا - وسقطت المقالة الآتية وما بعدها الى آخر الجزء الاول منه - ح .

المقالة السادسة (١)

في الاقاويل السوفسطية ومي

قياسات المغالطين واقاويلهم

فصل

في التبيكات والمغالطات

الذى وضع كتاب المنطق ذكر فيه مع القياسات البرهانية والحدود الحقيقية القياسات الجدلية واتباعها بالقياسات المغالطية وسماها بلغته سوفسطيقا اى تبيكات المغالطين وعرف فيه وجوه المغالطات بقوانين صناعية وقال ان هذه صناعة تتهرج في الحكمة ويتشبه بها ويترأى بها من يعتمد ها كانه حكيم محقق والذى يغالطون به اما ان يكون في القياس المطلوب به انتاج الشئ واما في اشياء خارجة عنه مثل تحجيل الحصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والتفريب عليه في اللغات والعادات واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب الذى الكلام فيه .

ويظهر من كلامه ان القياس على صورته كان من الاشياء المشهورة في زمانه وقومه وسلفه الذى ينقل عنهم فكان القائل به اكثر واظهر من الجاحد وكان الجارى فيه مذموما في عصرهم فكان اكثر خلافهم لذلك فيما عدا صيرة القياس المتبحر واقفه فيه .

والمغالطة في القياس المطلوب به انتاج الشئ اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع في مادته واما ان تكون خطأ واما ان تكون مغالطة والاقاويل القياسية اذا ترتبت ترتيبا على شكل من الاشكال وكانت لها حدود متمايزة ومقدمات مفصلة وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وهى غير النتيجة واعرف منها كان ما يلزم عن القول حقا لا محالة فاذا القول الذى لا يلزم عنه الحق اما ان لا يكون ترتيبه بحسب

شكل من الاشكال او لا تكون بحسب ضرب منتج اولان تكون هناك الاجزاء
الاولى والاخر الثانى الى هى الحدود والمقدمات متبايزة واما ان لا تكون
المقدمات متبايزة واما ان لا تكون غير المطلوب واما ان لا تكون اعرف منه .

اما الاول فهو لانه اما ان لا يكون تأليفه من اقاويل ناجزة او يكون من
جازم واحد فقط او يكون من جوازم كثيرة الا انها عديمة الاشتراك التأليفى .
وذلك غل وجهين اما ان يكون عددها للاشتراك فى الحقيقة والظاهر جميعا
واما ان يكون فى الحقيقة فقط ولها فى الظاهر اشتراك فان كان لها فى الظاهر
اشتراك فهذا لفظ مشترك تفهم منه معنى فوق واحد فتختلف فى المقدمتين
اوفى المقدمتين وبالتسوية بحسب الاشتراك الذى بين المقدمتين والتسوية فيكون
حيثما اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته فاما ان
يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين
الواقع على ينبوع الماء وآلة البصر والدينار فنه ما يسمى لفظا متشابه وهو
الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفتها فى الحقيقة كالانسان الذى هو حيوان
والشخص الشبيه به فى شكله المصور فى الجهاد ومنه ما يسمى مقولا وهو الواقع
على عدة قبل على بعضها اول او نقل منه الى الثانى كاصحى على الحالة الصعبة والدواء
والسبب الموجب لها والعلامة الدالة عليها ومنه المستعار وهو الذى يوجد لشيء
مع غيره كما يقال كبد السباء وكبد الحيوان ومنه المجازى الذى يقال على شيء يقصده
غيره كن قال مثل القرية واراد به اهلها ومنه المشتبه كن يقول كل ما يعلمه
الحكيم فهو كما يعلمه فان هو فى هذا الكلام يتعطف على كل ما وعلى الحكيم
وبجانبه يختلف الصدق والكذب فى المعنى وقد يكون لتغيرا تريب الواجب
فى للكلام اشتباه فى معنى وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء ويكون لاشتباه
حروف النسق ودلالاتها على معان عدة فيه ولذلك يصدق الكلام مجتمعا فيظن
به الصدق مفترقا فيقال بان الخمسة زوج وفرد ويظن ان الخمسة زوج وهى ايضا
فرد لانهما ثلاثة واثمان والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء

وقد يدل على جميع الصفات وقد يصدق الكلام مفترقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب بصير ويكون جاهلا في الطب فيصدق في انه طبيب ويصدق انه بصير ولكن بآلة البصر لا بالبصيرة واذا قيل زيد طبيب بصير او هم الغلط لاشتباه الحال في البصير واذا قيل مفردا صدق القول وذهب الاشتباه .

ومما يوجب الاشتباه في القول القياسي ان لا يتبها فيما تكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما تكون الفاظا مركبة لم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في الاتساق واما ان لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثال التمايز في الوضع دون الاتساق قول القائل كل ماعله الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو حجر وهذا انما كذب من جهة هو وعوده الى الفيلسوف ومثال غير التمايز في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فتقوله بما هو انسان يشكل اهو جزء من المحمول ام من الموضوع فيقع من هذا وامثاله مغالطات في الكلام يتعذر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والاقطاع .

واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن لا كاذب فانما يذعن لسبب ولان له نسبة ما الى الصدق في حال والا فمن يكون بحيث يصدق بأي شيء اتفق من الباطل بلا سبب فليس ممن يخاطب بخطاب فكيف ان يغالط في الكلام ويمارى وذلك السبب الذي فيه النسبة الى الصدق اما ان تكون سببه الى ذلك في الممكن الذي من شأنه ان يكون اوى الوجود الذي هو كائن والذي يقع في الممكن فهو كثير لان كثيرا من الاشياء تكون ممكنة في اكثر احوالها وتصير ممتنة اذا قرنت بشرط فلا يتنبه المخاطب لذلك الشرط ويجريها مجرى الممكنات . فليزم القول بالاستحالة مثل انه قد يمر من المغالط على ان ضلعا من اضلاع المثلث اطول من الضلعين الباقيين بان يفرض دائرتين متماستين عند نقطة ويخرج اليها من المركزين

المركزين خطين محيطان زاوية ثم يصل بين المركزين بخط مستقيم يخرج من احدى الدائرتين ويذهب خارجا فيها قليلا ثم يقطع الاخرى ويمضي الى مركزها فيكون خطا واحدا يزيد على الضلعين الباقيين باقدر الذي وقع منه خارجا عن الدائرتين لانه من المسلم ان كل الخطوط الآتية من المركز الى المحيط متساوية والسبب في هذا انه وضع خروج خطين من المركزين الى نقطة التماس على زاوية فاذا عن له الذهن وغلط فيه الحس وهذا لا يمكن البتة فلا يخرج جان الامتصليين على الاستقامة لان الخط المستقيم الواصل بين مركزي الدائرتين التماسيتين يمر بموضع التماس ولا يكون ما يمر بموضع التماس من احد المركزين الى الآخر مستقيما - فمن لم يتأمل وسلم شيئا على انه ممكن قبل اعتبار الشروط المقرنة به وقع الى الغلط .

واما ما يقع في الوجود فلا تخلو النسبة التي تكون في الكذب الى الصدق من ان تكون اما في لفظه واما في معناه والذي في اللفظ يظهر مما سذكروه وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يومهم التساوي بينهما في كل حكم مثل اشتراك لفظيتين في معنى واقترانهما في معنى معتبر في لفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ان الحكم في اللفظيتين واحد وربما كان لاحد اللفظيتين زيادة معنى بغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة فان معنى واحد قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو من ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع في وقت او حال فان كان كاذبا في الكل فينبغي ان تكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا في مساواة النسبة وقد تكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل في العرض العام فانه يكون كلياً للعنيين عاما لهما ويكون كلياً يعم احدهما وبعض الآخر ويكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لافي الكل فاما ان يكون في بعض

الموضوع فقط او يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت ولكن بشرطة لاهل الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشرطة وتلك الشرطة اما تأليف في القول او غير تأليف فيه فان لم يكن التأليف فيه فاما ان يكون افراد منه او غير افراد منه فان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبىي واما اتفاق وجميع هذا لا يهاجم العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيالا اصفر مرا وهو المرة ثم رأى سيالا اصفر غيره كاه العسل ظن انه مر وهو حلو وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل اصفر مر .

واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الاول في المستقيم والمصادرة على تقيض المطلوب في الخلف واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست باعريف من النتيجة فيكون بالاشياء التى تساوى النتيجة في المعرفة والجهالة بها وبلاشياء التى تتأخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الذى ودى وقد اشير الى ذلك فيما سلف .

ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المناظرة في القياس اما لفظية واما معنوية واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد واشتراك في حيثية وشكله وبحسب هيئة واشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب مفرد لفظ او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا او لاجل صادق تفاريق قد ركبت فظنت صادقة واما لاشتباه البناء والاعراب والشكل والابحام .

واما المعنوى فاما ان يكون لما بالعرض وهو ان يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وقد يكون بسبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل والكذب غير المحال من قبيله واما من جهة سوء اعتبار شروط التقيض في الحمل واما لعقم القرينة واما لا يهاجم عكس الوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلّة على انه علة واما لجمع المسائل في مسئلة فلا يميز المطلوب واحدا بعينه واما بان يأخذ لاحق الشيء مكان الشيء لهذه خلاصة ما ذكره ارسطو طاليس في هذا الكتاب والحواطر تمل على المطبوعين من المناظرة والتبكيوت مالا يحصل من قراءة هذا وامثاله

وامثاله ولذلك يتميز لاذهان المطبوعين في نقد الكلام وتحقيق الحق منه وإبطال الباطل في مواضعه مالا يحويه الكتاب ولا يحصل من قراءته وعلى ما قيل في فاتحة الكلام في هذا الكتاب انه بالطبع اولى منه بالكسب وان كان الكسب ينه الطبع ويشهد الفريزة الصالحة واذا فسدت الفريزة لم يبد كل هذا وكما قيل ان غريزة بلاتعليم خير من تعليم بلاغريزة .

المقالة السابعة

في القياسات الخطابية وهي التي تسمى باليونانية ديطوريقا

الفصل الاول

في الامور الكلية من الخطابة

الذي يسمونه بالريطوريقا وهو الخطابة صناعة علمية غرضها في المحاوراة اقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق فان الاقتناع تصديق بالشئ مع اعتقاد انه يمكن ان يكون له عناد وخلاف الا ان النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن اميل الى التصديق به من عناده وخلانه وذلك هو الظن القالب وتترك الخطابة والجدل في ان كل واحد منهما معد لقوة الظن ويهان جميع المطالب وفي كل شئ وانها للتضادات وقرى بينهما من اجل ان الجدل ينظر في الامور الكلية فقط وهي موضوعاته وعمدها القياسات المنتجة للتأليف ومبادئها ومادتها المقدمات المحمودة في الحقيقة والخطابة لا تختص بالامور الكلية واكثر منفعتها في الامور الجزئية والواقعات الاختيارية ويكتفى فيها من القياسات بما يقع اتناجه وان لم يكن ضروري الانتاج ومن المقدمات والمبادئ بما يحمد في بادئ الرأي وان لم يكن عند المتقرب محمودا في الحقيقة فقياسه اقتناعي المقدمات اقتناعي المادة والصورة والخطيب يكون خطيبا بعدوبة منطقته وحسن صورته وهيبته في كلامه في خشوعه وقسوته وشوقه وسأته وايتاره وكرامته التي تظهر مع كلامه على هيئته وذلك هو العمدة في القبول فكمن خطيب ومذكر ابي الناس بهيبته من

قبل ان يتكلم وللخطابة منافع في الامور المدنية اكثر من منفعة الجدل والبرهان فانها تؤثر في النفوس تأثراً تفعل وتفعل بحسبه وان لم يوقها على الصدق او المشهور في الكلام وهذا تأثير عام وذلك خاص فقد يفعل ويتأثر بالخطابة ويفعل بحسبها من لا يدرك الكلام البرهاني ولا الجدلي ولذلك ترى النفوس العامة اشد قبولاً لها وافهم لقتضاها في كل فن وقد سبق صاحب الكتاب اليها لعموم تفهمها والمعرفة بها فما زال في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يحتذون القلوب الى ذلك المذهب بالمقاييس الاجتماعية والالفاظ والهيئات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكيفية ذلك وعلى اى وجه هو كما كانوا يبرهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل كلاماً بليغاً وكذلك في الشعر كان يقوله من لا يعرف قانون ذوقه العروضي معرفة علمية بل ذوقية فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتخييل الذي لا يشغل معه بتصديق يقيني ولا ظن غالب ولا اقناع .

والخطابة يستعان بها تارة في الدعوة الى العقائد الالهية وتارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى العقائد الخلقية وذلك بحسب السامعين المدعويين وتارة في تمكين الانفعالات النفسانية في الانفس مثل الاستعطاف والاستئالة والارضاء والاغضب والاشجيع والتحذير وتارة في المحادثات الواقعة في الحوادث الجزئية التي من شأن الانسان ان يتولى فعلها واكثر جدواها وعلى الاكثر وفي الاكثر انما هو في ضدهذه وهي على اقسام ثلاثة الامور الخصامية والامور المشورية والامور المشاجرية والخصامية غايتها مدح او ذم وتكون بفضيلة او قبيصة يخالف عليها يخالف في خلافه والمشورية غايتها اذن ومواقفة او منع وانكار في نافع او غير ضار ويكون زمانها مستقبلاً لأنها انما تكون فيما يبنى ان يفعله والمشاجرية غايتها شكاية واعتذار عن ظلم او تعد من الاشياء الماضية او المستمرة .

ومدار الخطابة على ثلاثة اشياء القول والمقول فيه والسامعون ، والسامعون ثلاثة خصم وحاكم ونظار والتصديق اما واقع لا بصناعة مثل الشهود والصكوك والسجلات واما بصناعة وحيلة وتوقعه امور ثلث احدها كيفية سمع القائل

وهيئة وهيئة خصمه والثاني استدراج السامعين نحو التصديق والثالث نفس القول الخطابي المدنحو انتاج المطلوب على سبيل الاتناع ومن انواع القسم الاول فضيلة القائل ونقيصة خصمه فانه اذا اشتهر بالتصديق او القوة على الاتناع او سائر الفضائل واشتهر خصمه باضداد هازاد ذلك في تصديق قوله ومنها تحدى الخصوم واستدعائهم الى مساواته بمراعاة او اظهار معجزة .

وبالجمله دليل صدقه الذي يختص به دون من يناقحه ومن ذلك قوة الخطيب على اطراء نفسه وتحسين رايه وتخسيس قول خصمه وترذيله واستدعائه الى فضل تأمل وزيادة فهم ودعواه ان قوله انما يتضح لذوى الفكر الثاقبة والاذهان السليمة والقرائح الذكية التي انما تكون لغواص الناس دون عوامهم حتى يرى ان السابق الى تصديقه افضل واجل من المتوقف وان قدر السبق بقدر الفضيلة وقدر التوقف بقدر الرذيلة والبله ومنها الحلف واليمين من قلب ذى وجد بانه وشهقة وصيحة مع بكاء او ضحك بحسب ما يقتضيه القول ومنها الاستشهاد باقوال الثقات والائمة المشهورين وان لم يوجب في الامر الصدق المبين .

واما استدراج السامعين فيكون بالاقاويل الانفعالية المحببة المشوقة التي توقع في نفوسهم محبة والميل اليه او الطمع فيه او الغضب والسخط على خصمه ولهذا المعاني يجب ان يعرف الخطيب اختلاف الفضيلة والرذيلة والانفعالات والتاثرات وكيف تكون وبما ذا تكون ولذلك ظن قوم ان الخطابة مركبة من الجدول وعلم الاخلاق .

واما نفس القول الموقع للتصديق فينقسم الى قسمين الى خير وتمثيل كما بالجدول الى قياس واستقراء والعلوم الى قياسات كلية وتعليمات بالامثلة والضمير هو ان لا يصرح في القول بكلمتي المقدمتين كما سبق القول فيه بل يقتصر على الصغرى ويطرح الكبرى وبالعكس وذلك لبيان الكذب فيها وظهور معاندها اذ لا يمكن استعمال الامور الضرورية في الخطابة وربما يصرح بالكبرى مهيمة وتكون كأنها لم يصرح بها لانها من حقها كما عرفت ان تكون كلية من الشكل الاول

او ما يرجع اليه والمهمل كالجزي في التصريح، ولما كان الغرض في الخطابة الاقتناع لا في اليقين حصل مقصوده بقياس الضمير ويكون في القياسات الاستثنائية باطراح الستثناء والثانها مثال الضمير قول القائل هذا الانسان متردد في ظلمة الليل فهو اذا منتهز لفرصة التلصص فان هذا القول قد الغيت فيه الكبرى ليغضى كذبها وكواظهر وقال وكل متردد في ظلمة الليل منتهز لفرصة التلصص ظهر كذبه وحده عناده فبطل اقتناعه واما التمثيل فيكون اما لاشتراك في معنى عام واما لتشابه في النسبة (١) والاشتراك والتشابه ربما كانا في الحقيقة وربما كانا مجسب الرأي الواقع وربما كانا مجسب رأى يظهر ويلوح سداؤه في اول النظر ويعلم فساده عند التعقب وربما كانا مجسب اشتراك الاسم الا انه غير متطوع عليه مجسب بادى الرأى غير المتعقب والضمير هنا مثل القياس في الجدل والتمثيل كالاستقراء فيه وهذا التمثيل هو الذى تؤخذ منه القياسات الفقهية في هذا الزمان ومن اصحاب الخطابة من يطرح التمثيل ويضيفه ويقتصر على الضمير كما ينفي الشيعة القياس في صناعة الفقه واكوى التمثيل ما كان المعنى المشابه به هو الموجب للحكم في التشبيه فهذه حمل الامور المقنعة ما كان منها خارجا عن نفس الامور وما كان متاسبا لنفس الامور المقيس عليها وكثير من الناس يقتصر من المقنعات على الخارجية ويهجر المقنعة المناسبة مثل كثير من العوام في اكثر عقائدهم التى اخذوها عن واضعيها الذين استعملوا فيها مقنعات خارجة عن نفس الامور التى يرام الاقتناع فيها مثل التنسك والتعفف فان العوام يجعلهما دليلين على صدق القائل في مقالته واقفل غير القول ومنها المعجزات القولية والعملية يطعنون اليها وينهون عن استعمال المقنعات المناسبة بل عن طلبها والاكثر من الاوائل كان على ضد هذه السيرة وصاحب هذا الكتاب يرى ونعم ما يرى ان جميع انحاء الامور المقنعة تصلح ان تستعمل في الخطابة اذا الغرض منها ليس تحقيق البيان بل الاقتناع بما يوصل اليه به كيف كان والمقنعات الداخلة في نفس الامر الذى فيه الكلام المناسبة له يحتاج الى استقصاء المعرفة بها والقوانين التى يتوصل بها الى صبيغة

لضمير الذى يقاس به فى الخطابة على المطالب المقصودة اما ان تكون مما لا يتبها
ان تكون بانفسها اجراء القياس وعادتهم ان يسموها فى هذا الفن باسم المواضع
وهى غير المواضع التى قبلت فى الجدل واما ان يكون مما يتبها ان تكون بانفسها
اجراء القياس وتسمى فى هذا الموضع انواعا .

وهى اما اشياء واجبة ومحمودة فى بادى الرأى وهى اقاويل كلية توجد مهمة
مطلقة عن الجهات ومنها ما يسمى دلائل وهى التى اذا وجدت فقد وجد محمول
فى موضوع ولا تكون اخص من الموضوع ولكن ربما كانت اخص من المحمول
ومنها علامات وهى كالدلائل الا انها اعم من المحمول والموضوع جميعا واما
اخص منها جميعا .

مثال الضمائر المأخوذة من المحمولات فلان اقر ف ذنبا فيجب ان يعاقب ومثال
الضمائر المأخوذة من الدلائل هذه الجارية قد ولدت فاذا قد وطئها رجل ومثال
الضمائر المأخوذة من العادات ان هذه الجارية حاضت فاذا هى غير حامل والدلائل
والعلامات ربما كانت عللا وربما كانت معلولات وربما كانت مضافات وربما كان
الدليل عارضا فى الشيء ولا يعرض فيه الا بعد تهويته به ارض آخر مثل يارض البول
فى الحمى الحادة فانه يدل على حدوث السرسام وقد قيل ان الضمير ينقسم اولا
قسمين الى الكائن عن محودات والكائن عن دلائل والدلائل صنفان علامات
وامور مشبهة وما كان من الدلائل يتم بالشكل الاول فهو اتمها ويسمى الامر
الاهبه واما فى الشكلىين الآخرين فيسمى علامة .

واما التمثيلات فقد سبق القول فيها بان التمثيل هو ايراد شبه ليس فيه ذلك
الحكم او ببيان ان المعنى المتشابه ليس علة للحكم بل هناك علة اخرى .

والضمائر والتمثيلات تحتاج اليها ايضا فى المقنعات الخارجة اذا اريد اثباتها وابانة
انها مقنعة مثلا كما لو اراد القائل ان ينبئ عن فضيلة نفسه او اراد يستدرج السامعين
الى قبول قوله .

والمواضع الجدلية كلها نافعة ههنا ايضا فهذه هى الاصول الكلية فى الخطابة .

الفصل الثاني

في انواع الجزئية من الخطابة

اما المشوريات فالقول فيها انه اذا كانت الخطابة تقنع في الامور الالهية وفي الامور الطبيعية وفي الامور الخلقية وفي تقدير الانفعالات النفسانية في الانفس وفي الامور المشاورية والمشاورية والمناظرية ثم كانت الامور الالهية والطبيعية تختلف عقائد اهل المدن والقبائل من الناس فيها بحسب السن المختلفة لم يتأت ان تحصى فيها المقدمات الكلية التي ينتفع بها فيها على سبيل الخطابة والامور الخلقية فناية الخطيب فيها ان يبعث الناس على اقتناء الفضائل منها او يصرف عن الرذائل فهي داخلة في الامور المشورية الداخلة في الاذن والمنع والكلام الكلي في ذلك هو تعظيم الخير والشر والعدل والجور والحسن والقبيح او تصغير ذلك فيجب ان يكون للخطيب مقدمات في التعظيم والتصغير والمشاوري يتكلم في الممكنات فيمنع او يطلق حيث يقول هذا كان كثيرا وهذا لم يكن قط ويجب ايضا ان يكون عنده انواع من المقدمات يتبين بها ان الامن ممكن او غير ممكن او كلن ولم يكن ولامور المشاور فيها هي تدابير الكلية من الافعال التي تتعلق بالآراء العملية حتى يبعث فيها السامع على فعل في فن وينتهي عن فعل من الافعال التي تتعلق بالسياسات والتدابير الكلية والجزئية من سياسات الممالك والمدن والنازل والنفوس فيحصل منها شيء ويقبح شيء ويمنع من شيء ويوسع في شيء والمقدمات التي تستعمل في ذلك لا تكون يقينية لانها جزئية وراجعة الى عرف وعادة بحسب زمان ووال وحكم وحاكم وآمر وناه واجب الطاعة ووجوب الطاعة في هذا الموضع للشخص ما هو من الآراء الجزئية ايضا وبحسب احوال وقرائن لا يخطئ الناس كلهم على العلم والمعرفة بها فان من شاهد النبي الامر بالسنة ومصره واعتبره في علمه وعمله ورأيه وتدبيره وصدقه ومعرفته لا يكون حكمة في القبول منه كحكم من يخبر عنه وكذلك من يخبر عن الخبر فيما بعد من الازمان والاصمق ولا يتساوى اللبيب العارف وغيره في المعرفة بالشيء والخبرة به

اذا تساوى في لقائه وسماع كلامه بل معرفة اللبيب العارف هي التي يعول عليها
وتسند الاراء والاخبار اليها فتكون المقدمات الخبرية التي تؤخذ عن العارفين من
الاخبار النبوية اوثق مما يؤخذ عن غيرهم وكذلك ما يؤخذ عن كثرة من
العارفين اوثق مما يؤخذ عن واحد اذا وقع في ذلك خلاف وما يشهد له العقل
الصريح والشواهد الوجودية من ذلك اقوى الكلامين وما يشهد له غيره من
الكلام الموثوق به اوثق مما يخالفه فهكذا تعتبر المقدمات المشورية في الاقوال
الخطابية الآمرة والناهية والباعثة والمأنة والمجوزة .

وسط الكلام في ذلك يكثُر ويخرج عن القول فيه ويتسع فيه المجال ويكثر
فيه التميل والقال بحسب هذه القوانين .

واما الخصاميات التي يتنافر الناس فيها ويختلفون بروم بعضهم ان يقر بعضها
بقوله وتماسه فمشبهة بالجدليات والفرق بين الخطيب في منافرتة وتعامته والمجادل
في جدله ان الخطيب ينفر في ميدانه ويبعث السامعين على الانفعال بحسب العقائد
والمجادل يتنصب لخصمه وروم تثبيت العقيدة واظهار الفضل في كلامه سواء
عمل به اولم يعمل والخطيب يمدح بحسب النسبة الى الجميل والجميل هو الذي
يختار لنفسه ويكون محمودا وخيرا ولذيذا من اجل انه خير .

والفضيلة من اجل ما مدح به واجمل والفضيلة قوة موجبة للخيرات الحقيقية
والتي يثلب فيها الظن باعثة على فعل العظام في كل وجه وفن مثل البر والشجاعة
والعفة التي تحمل النفس فيها على الحال الاحسن لاجل الخلق الاجمل والرضا تل
اضدادها كالاثم والجور والجن والفجور وفضيلة الحكمة العملية اتمها واجملها
لأما السبب الموجب لاختيار الفضائل وتجنب المرذول والعمل تكل فضيلته
بالعلم وهو الذي يشهد له بالفضيلة ويمدح الانسان بالفضائل على اختلافها وباسبابها
الموصلة اليها كالرياضات العملية والامال المعينة عليها والآثار الباقية عنها وعلى
ذلك يجتمع الناس ويتنافرون ، يتنافسون على الاجمل والا فضل ويتباعدون
عن الاخص والارذل .

واما المشاجرات فهي فنون الشكايات والاعتذرات من الموديات والموانع والقواطع والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال كالنسيان والنفلة وضعف القوة والمرض والفقر والفاقة فان هذه كلها تدخل في فنون الشكايات والاعتذارات وفي ذلك يفتن الكلام في الوعد والوعيد والترغيب والتعذير في حسن المجازاة بالثواب والمقابلة بالعقاب ويراود ما يصلح ان يقال من ذلك على ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات والاحوال والافخاص الذين يرغب فيهم ويحذر منهم والذي يرغبون ويحذرون يعمتون على الفعل ويمعنون ويشوقون الى الامر ويخوفون فكلمنا كان من ذلك الحق في تقديره بالزيادة والنقصان وكيفيته في فته بالحال والوقت والاشخاص في التعظيم والتصغير والتوسط كان اخرى واولى واقع واجدى وقد خطب قوم لم يقفوا على هذا الكلام الكلى فاحسنوا ووقف قوم على هذا وراوا ان يخطبوا مثل ذلك فقصر وافان القوانين الكلية غير القرائع المطبوعة المرتاضة بمجزيات الفن الذي فيه الكلام والكلى غير الجزئى وعلم العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فعلم العلم كلى الكلى

المقالة الثامنة

في القياسات والاقاويل الشعرية

وهي التي تسمى باليونانية نيطوريقى

الفصل الاول

في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

الذي وضعه صاحب الكتاب في هذا الفن هو فن سماه نيطوريقى ومعناه في لغة العرب الشعرية وكان المذهب فيه يخالف المذهب الشعري في زماننا ولتتنا وعرفنا في الصورة فان الشعر في زماننا انما هو شعر من جهة صورة عرضية في اللفظ والمعنى وهو الوزن والقوافي ولا يقال لما ليس له الوزن المحدود في كتاب العروض في زماننا مع القافية اللازمة شعر اللهم الا كما يقال للبرج انه دينار والشخص

ولشخص الميت انه انسان باشتراك الاسم وذلك في اللغة العربية والفارسية والتركية فاشى متفق عليه فاما في الامم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسرانيين فلم يقلوا عن قد ما ثم شعرا موزونا بهذه الاوزان العروضية بل باوزان نظمها اشبه بالنثر وقوا فيها غير متفقة وكأنهم تعلموا هذه الاوزان بعد ذلك من العرب والفرس في اشعارهم واستعملوها فيما قالوه بعد وكلام ارسطوطاليس في كتابه هذا لا يدل على انه قد كان ذلك في عرفهم وعادتهم ايضا وان كان فعله قد كان البعض في البعض وانما يجعل الشعر شعر ابصفة تختص بمعاني الفاظه وذلك مما لا يراعى الآن في هذا العرف وهو من جهة ما يوقع في النفس اثرا يشبه التصديق في انقباضها وانبساطها وميلها وانحرافها وايجابها وكرهيتها ويجعل الكلام الشعري قياسا وكالقياس مؤلفا من مقدمات من شأنها اذا قيلت ان توقع في النفس تخيلا يشبه التصديق ويؤثر عندها في الميل والانحراف والا يشار والكرهية مثل تأثير التصديق والتخييل هو انفعال من تعجب او تعظيم او تهويل او تصغيرا وتورا ونشاط ولا يكون الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقيني ولا ظني البتة وفي اشعارنا قديكون الغرض ذلك فيما يقال وقد لا يكون ويكون الكلام شعر يا اذا بقيت عليه الاوزان والقوا في ويوردون الكلام الحكمي في فنون الحكمة البرهانية بلفظ موزون مقفا ويسمونه شعرا ويروون الروايات الكاذبة الباطلة التي لا اصل لها ولا وجه للتصديق بها الا عند الصبيان وضعفاء العقول كذلك باوزان وقوا في ويسمونه شعرا ولا ينظرون الى انه يوقع تصديقا او تكذيبا او لا يوقع او يوهم او يخيل .

والشعر الذي يتكلم فيه ارسطوطاليس هاهنا هو الكلام القياسي المؤلف من المقدمات المذكورة ويقول ان هذه المقدمات ليس من شرطها ان تكون صادقة ولا كاذبة ولا دائمة ولا شئمة بل شرطها ان تكون غيلة ويكاد ان يكون اكثرها محاكيات للاشياء باشياء من شأنها ان توقع تلك التخيلات فيحاكى الشجاع بالاسد والجمل والوسيم بالبدر والسخي بالبحر وليس كلها محاكيات بل كثير منها مقدمات

خالية عن المحاكاة أصلاً إلا أن قصد القول فيها موجه نحو التخيل فقط وهذا يدخل في اشعار نافع الاوزان والقوافي إلا أن الكلام الموزون المقفول خلا من مثل هذا لسمى في عرفنا شعراً كما قيل في الأفاويل الحكيمية التي توقع التصديق اليقين بالبرهان المبين والحكايات الخرافية التي لا توقع تصديقاً البتة عند العقلاء فانها اذا قيلت بالفاظ موزونة مقفاة سميناها شعراً وهي خالية عن هذا التخيل والمحاكاة ولو كان فيها التخيل والمحاكاة وخلت من الاوزان والقوافي لم نسمها شعراً فاذا الشعر العروف في زماننا هو ما جاء في علم العروض لا غير من جهة الصورة ومادته هي الالفاظ كيف كانت .

فاما الجيد منه والحسن فهو ما يتضمن هذه المعاني المذكورة في التخيل والمحاكاة او يتضمن كلاماً عليها حكماً كيف كان اوروايات مهمة صادقة بالفاظ من الفاظ خواص اهل اللغة دون الالفاظ العامة فمادة الشعر مطلقاً في عرفنا هو الكلام المطبق من كل لفظ يراد به معنى فاضل او غير فاضل وصورته الاوزان والقوافي والفاضل منه من جهة المادة ما ورد بالفاظ الخواص من اهل اللغة وعباراتهم المستطابة في الذوق المتداول بين الفضلاء والتميزين منهم سواء تضمن حكمة وعلماً او مدحاً وذكماً او خيراً بتصديق بقين او ظن غالب او تخيل ومحاكاة وان كان التخيل والمحاكاة في الكلام المقول اخص بالمقاصد الشعرية من غيرها عندنا ومن جهة الصورة هو ما جاء بالاوزان الصحيحة والقوافي والاحسن من ذلك ما كانت القوافي فيه أكثر التماثل تشابه في مدحها لزوم ما لا يلزم على الإطلاق مثل تردد القافية بحر فين او أكثر مع البناء والاعراب المتفق معها في الالفاظ والمقنع حرف واحد مع البناء والاعراب وهو الذي يلزم قاما الذي لا يلزم لغيره فان فصاعداً مع البناء والاعراب في الوزن كما قيل .

والحكايات الشعرية قد تكون ببساطة وقد تكون بمركبات مثال الاول فلان قمر ومثال الثاني قولهم في الهلال ومعه الزهرة انه قوس من ذهب يرمى ببندقية من فضة والحكايات قد تكون بذوات وقد تكون بأحوال وذوات وتكون وظاهرة

ظاهرة وتكون خفية والظاهرة كقول القائل .

وهز الريح ارد انا ثقلا
وغصنا فيه رمان صغار
والخفية كقول القائل .

إذا اغنى سميناك خلنا سيوفنا
من التيه في اعمادها تبسم
فانه في هذا حاكي الجهاد يحى ناطق شبه به كريم فابهجه ذلك حتى تبسم وكقول
القائل .

اوجدنى ووجدن حزننا واحدا . متنا هيا بلعند --- الى صاحبنا
ففيه محاكاة حال بمادته وهو خفى في العمل والمحاكاة على ثلاثة اقسام محاكاة
تشبيه ومحاكاة مستعارة والمحاكاة التي نسميها من باب الذرائع ومحاكاة التشبيه
نوعان نوع يحاكي به شيء بشيء ويدل على المحاكاة انها محاكاة وذلك بحرف من
حروف التشبيه كئل او ككاف وكأ نما وما هو الا نوع لا يدل به على المحاكاة
بل يصنع محاكي الشيء مكان الشيء والاستعارة قريبة من التشبيه والفرق بينهما
هو ان الاستعارة لا تكون الا في حال او ذات مضافة فلان تكون فيها دلالة على
المحاكاة بحروف المحاكاة كقولهم .

لسان الحال انصح من لسانى وعين الطبع (١) طاعة اليك
واما المحاكيات التي نسميها من باب الذرائع فهي التي تقوم لكثرة الاستعمال
مقام ذات المحاكاة ويكاد لا يوقف في ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم
للحبيب غزال وللمدوح بحر وللقد غصن وما جرى مجراه واذا بسطت الذوائع
وشرحت عادت الى التشبيه والاستعارة كما اذا قيل غصن على نقا عليه رمان
وقول الآخر .

يا قرأني غصن في نقا

والشعر لا يتم شعرا على ما قالوا الا بمقدمات مخيلة ووزن ذى ايقاع مناسب حتى
يؤثر في النفوس ليلها الى الموزونات والمنتظات التركيب .
وللقدمات المخيلة لواحق وعوارض بها يقوى تخيلها وكذلك في الوزن قالوا

ولكن الوزن اولى بصناعة الموسيقىارين واما الذى يدخل من الشعر في صناعة المنطق على ما قال صاحب الكتاب فالنظر في المقدمات القياسية ولو احققها وكيف يكون حتى تصير بحيلة فهذا نص كلامهم في مذهبهم الذى سموه بذلك الاسم اليونانى ونقل الى الشعرى .

قالوا ان القول الشعرى يألف من مقدمات بحيلة وتكون تلك المقدمات موجهة تارة بحيلة من الحيل الصناعية نحو التخيل وتارة لذواتها وتبر حيلة من الحيل فتكون اما في لفظها فقولة باللفظ البالغ الفصيح في اللغة او تكون في معناها ذات معنى بديع في نفسه مثال الاول قول القائل .

وماذرفت عينك الا لتضربى بسهميك في اعشار قلب مقتل

وفي المعنى قوله .

كان قلوب الطير رطبا ويا بسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
ومن هذا الباب جودة العبارة عن المعنى وتضمين معان كثيرة في بيت واحد من غير نقص (١) في العبارة واما التي تكون بتخيل فان يكون لاجزائها تناسب لبعضها الى بعض والتناسب اما بمشاكلة او بمخالفة والمشاكلة اما تامة واما ناقصة وكذلك المخالفة وجميع ذلك اما بحسب اللفظ او بحسب المعنى والذى بحسب اللفظ فاما في الالفاظ الناقصة الدلالات او العديمتها كالادوات والحروف التي هي مقاطع الكلم واما في الالفاظ الدالة المفردة واما في الالفاظ المركبة وكذلك الذى في المعاني تكون اما بحسب المعاني البسيطة او بحسب المعاني المركبة ومن الصناعة التي بحسب القسم الاول تشابه او اخر المقاطع واولئها في النظم المسمى بالمرجع كقولهم .

فلا حسنت من بعد فقدانه الطبقى ولا كلمت من بعد هجرانه السمر
وتداخل الادوات وتخالفا وتشاكلها كن والى من باب المتخالفات ومن وعن من باب التشاكلات ، واما الذى بحسب القسم الثاني من الصناعة فالذى بالمشاكلة والتام منه ما يتكرر في البيت المقاطع متفقة او متفجرة الجوهر متخالفة التصريف

والناقص ان تكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف مثال الاول العين والعين من الالفاظ المشتركة ومثال الثاني السمك والسمك ومثال الثالث والرابع الفار والمارف والعظيم والعلم والسها والسها والصالح والسابح فهذا هو التشاكل الذي في اللفظ وقد يكون ذلك اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان متراد فان واحدهما مقول على مناسب الآخر او مجانسه ويستعمل على غير تلك الجهة كالنوكب والنجم الذي يراد به الثبت والسهم والقوس الذي يراد به الاثر العلوي المسمى بالقزح واما بحسب المخالفة فهو بحسب المعنى فتكون الصنعة في لفظ اولفطين يقع احدهما على شيء والآخر على ضده او ما يظن انه ضده مما ينافيه او يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به كالسواد التي هي القري والبياض او الرحمة وجنهم وما جرى مجراها .

واما الصنعة التي بحسب القسم الثالث فالذي منه بالمشاكله هو ان يكون اللفظ مركبا من اجزاء ذوات تصريف في الانفراد والجملة ذات ترتيب في التركيب ويقارنه مثله او يكون من الالفاظ لما احدى الصناعات التي في البسيطة ويقارنها مثلها والتي بحسب المخالفة فالذي يكون فيه مخالفة الاجزاء في ترتيبها بين جملتي قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة منها او اجزاء غير مشتركة فيها .

واما الصنعة (١) التي بحسب القسم الرابع اما التي بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر في البيت معنى واحد باستمالات مختلفة واما التي بحسب المشاكلة الناقصة فان تكون هناك معاني متناظرة او متناسبة كمنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابه في النسبة وقد يكون بجملة الاستعمال وقد يكون باشتراك في الحلق وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول الملك والعقل ومثال الثاني القوس والسهم ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر .

واما الذي بحسب القسم الخامس اما في المشاكلة فان يكون معنى مركب من معاني واجزاء عدة فيشاكل تركيبها ويشتركان في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان

يختلفا في التركيب او الترتيب بعد الشركة في الاجزاء او بلا شركة في الاجزاء
ويدخل في هذه القسمة كقولهم اما كذا واما كذا والجمع والتفريق كقولهم
انت وفلان بحر لكن انت عذبه وذلك زعاقه وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم
يرجى ويتى فهذه هي عدة الصناعات الشعرية فيما قالوا على سبيل الاختصار .
تم الجزء من المعبر في علم المنطق بجميعه .

والحمد لله حمداد ائما متسر مدا كما هو اهله ومستحقه

وصل الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم كثيرا

(آخر النسخة الاسلامبولية بخط حديث ما نصه)

عورض بنسخة مهذبة مقروءة على المصنف وذلك في شهر ر سنة (٥٥٦) ست
ونخمين ونخمس مائة . والحمد لله حق حمده كما هو اهله .

تم الجزء الاول من المنطقيات ويليه الجزء الثاني اوله

الجزء الاول من العلم الطبيعي

فهرس مضامين الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

٢	مقدمة الكتاب
٥	المقالة الأولى - في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم
٥	الفصل الاول منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه
٨	الفصل الثاني - في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها
١٢	الفصل الثالث - في المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان
١٦	الفصل الرابع - في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم واشباع الكلام فيها
٢٢	الفصل الخامس - في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق القصول المقومة للانواع
٢٩	الفصل السادس - في تحقيق ما به الشيء هو ما هو وفي العلم والوجود وما يصلح ان يقال في جواب ما هو
٣٤	الفصل السابع - في التصور واتهم المعرفة والعلم والحق والباطل والصدق والكذب
٣٧	الفصل الثامن - في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة
٤٠	الفصل التاسع - في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم
٤٣	الفصل العاشر - في الاكتسابي والاولى من المعارف والعلوم
٤٦	الفصل الحادي عشر - في الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات
٤٧	في الحد

١٠٧	الفصل السابع - في توحيد القضايا وتكثيرها
١٠٩	المقالة الثالثة في علم القياس
٥	الفصل الاول في تأليف القضايا بعضها مع بعض الخ
١١٣	الفصل الثاني - في المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كبل
١١٧	الفصل الثالث - في عكوس المقدمات وما يلزم صدقه فيها من صدق اصولها
١٢٢	الفصل الرابع - في القرائن القياسية
١٢٦	الفصل الخامس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول
١٣٧	الفصل السادس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثاني
١٤٤	الفصل السابع في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثالث
١٤٨	الفصل الثامن في اشكال القياسات وضرورها من القضايا الضرورية والممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات
١٥٢	الفصل التاسع - في المقاييس المؤلفة من القضايا الشرطية استثنائية واقرانية
١٦١	الفصل العاشر - في القياسات المركبة
١٦٥	الفصل الحادي عشر - في اكتساب المقدمات
١٦٩	الفصل الثاني عشر - في تحليل القياسات الداخلة في الكلام المتصل الى الاشكال الثلاثة
١٧٤	الفصل الثالث عشر - في استقرار النتائج وانتاج الصادق من الكاذب
١٧٨	الفصل الرابع عشر - في بيان الدور وعكس القياس
١٨٤	الفصل الخامس عشر - في قياس الخلف

- ١٨٨ الفصل السادس عشر - في القياسات من مقدمات متقابلة والمصادرة على المطلوب الاول وفي وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة
على انه سبب
- ١٩٥ الفصل السابع عشر - في استعمال المقاييس والتدبير في تأليفها او منعها في الجدل وكيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلان
- ١٩٩ الفصل الثامن عشر في الاستقراء والتثليل والمقاومة والرأى والعلامة
- ٢٠٣ المقالة الرابعة في علم البرهان
- ٢٠٨ الفصل الاول - في التعليم والتعلم الذهني
- ٢٠٨ الفصل الثاني - في الطالب
- ٢١٢ الفصل الثالث - في انه كيف تعرف المقدمات الاولى وعلى اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها
- ٢١٧ الفصل الرابع - في شرائط مقدمات البرهان
- ٢٢١ الفصل الخامس في موضوعات العلوم ومطالبا ومساثلها ومباديها
- ٢٢٥ الفصل السادس - في ترتيب العلوم الحكيمية وما تشترك فيه وما تفرق به
- ٢٣٠ الفصل السابع - في مبادئ البراهين وكيف يعرف الانسان ما لا يعرف منها
- ٢٣٣ المقالة الخامسة - في طويقتا وهو علم الجدل
- ٢٣٧ الفصل الاول - في القياسات الجدلية
- ٢٣٧ الفصل الثاني - في الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز عن الالتزام والانتقاع
- ٢٤١ الفصل الثالث - في مواضع الاثبات والابطال مطلقا
- ٢٤٦ الفصل الرابع - في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

فهرس الجزء الاول	٢٨٧	من كتاب المعبر
٢٥٠	الفصل الخامس - في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة	
٢٥٤	الفصل السادس - في المواضع الخاصة بالحد	
٢٥٦	الفصل السابع - في الوصايا التي ينتفع بها المجادل	
٢٦٤	المقالة السادسة - في الاقاويل السوفسطية وهي قياسات	
	المغالطين واقاويلهم	
»	فصل - في التبيكات والمغالطات	
٢٦٩	المقالة السابعة - في القياسات الخطائية وهي التي تسمى	
	باليونانية ريطوريقا	
»	الفصل الاول - في الامور الكلية من الخطابة	
٢٧٢	الفصل الثاني - في الانواع الجزئية من الخطابية	
٢٧٤	المقالة الثامنة - في القياسات والاقاويل الشعرية وهي التي تسمى	
	باليونانية نيطوريقا	
»	الفصل الاول - في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء	

تم فهرس الجزء الاول من كتاب المعبر بعونه تعالى وفضله

خاتمة الطبع لكتاب المعتبر في الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انطق الانسان وعلبه البيان والهلواة والسلام على رسوله الذي اوتي جوامع الكلم عالي المرتبة رفيع الشأن وآله الاقوياء بالجملة والبرهان واصحابه الامناء القايمين بنصرة الدين والفاطيين شجرة الزرع والبتان .

وبعد فقد تم طبع الجزء الاول من الكتاب المعتبر وهو قسم المنطقيات ولا يخفى على الناظر البصير والمعارف التحرير علو شأن هذا الكتاب وتفرد اساليبه بحيث فاق في رفعة مرتبته على اغلب الكتب المتناولة بهذا العلم فن مترابا هذا الموجز الفائق والوجيز الرائق ان مصنفه المحقق المتبحر في المعقولات (كما سيأتي في ترجمته في آخر الجزء الثالث من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مبسوطه) قد اوضح المطالب العالية بعبارات موجزة شافية بحيث اغنى عن غيره وبين المطالب الدقيقة التي لا توجد في غيره وان وجدت فغير كافية وغير مقنعة والمصنف العلامة قد بحث فيه عن المطالب العالية التي هي رؤوس مسائل هذا العلم ومن كلام ائمة علماء هذا الفن مثل ارسطو وفلاطون وسقراط وغيرهم ونقح حججهم وبراهينهم واجتهد فيها فقال قولا فصلا بحيث لا يمكن الانكار عليه والا عتذار عنه وما ذكر قولا من اقوال الحكماء اليونانيين وعلمائهم الانتقحه واطهر رأيه فيه بصوابه او خطائه بعبارات واضحة ونهج فيه منهج القدماء من المنطقيين اليونانيين ففاق على اقرانه ولذا سمي هذا الكتاب به بالمعتبر لانه ما اثبت فيه شيئا الا ما اعتبره واعتمد عليه - وقد تفضل علينا الفضل الجليل شرف الدين استاذ دارالعلوم باستانبول باعطاء نسخة قديمة مقابلة بنسخة مكرورة على المصنف التي انتقلت الى الخزنة الاصفية بمحدر آياد الدكن بالبيع بخراه الله خير الجزاء

وهي صحيحة واضحة الكتابة غير انها قليلة النقاط ومن اجل ذلك وقعت الاشتباكات القليلة في عدة مواضع وايضا نسخة اخرى من استانبول بمكتبة (لالاي) التي اخذ منها العكس الشمسي الاستاذ (ه ر يتر) وهي جيدة الكتابة ووضحتها غير انها اقل اعتمادا من الاولى لان فيها بعض السقطات وتغيير العبارات حيث انها مكتوبة في غير محلها من تخليط الناسخين فاخذنا النقل من الاولى وقابلناه بالاعرى .

واعتنى بمقابلته وتصحيحه مولانا السيد عبدا لله العلوي الحضرمي والشيخ احمد بن محمد اليماني والكاتب الحقيق رفقاء دائرة المعارف ونظر فيه نظرة ثانية وقت الطبع مولانا العلامة السيد مناظر احسن الكيلاني استاذ العلوم الشرعية في الجامعة العثمانية والركن الركين في دائرة المعارف فطبع بمداقه باجود الصحة على حسب الطاقة والمقدرة واعلمنا لنسخة استانبول (قط) ولنسخة لالاي (لا) ونسخة كوبريلو (كو) .

وذلك باحسن العهود واطيب الازمان واعلى الدول الدولة العلية العثمانية تحت ظل دولة السلطان بن السلطان حضرة مظفر الممالك سلطان العلوم (يرغمان علي خان بهادر) لازالت شمس دولته ساطعة باهرة وتحت صدارة الرئيس الاعظم النواب المستطاب سر حيدر نواز جنگت بهادر الصدر الاعظم للرئاسة الآصفية وصدر مجلس دائرة المعارف ونياة المجلس للنواب المستطاب عهد يار جنگت بهادر وتحت اعتماد النواب المعلى الالقاب مهدي يار جنگت بهادر وزير السياسة والمعارف للرئاسة والعميد لدائرة المعارف والنواب العالي الخطاب ناظر يار جنگت بهادر ركن العدالة للرئاسة وشريك العميد للدائرة وتحت الاهتمام باهر الانظام لمولانا الهام السيد هاشم الندوي لازالت افادتهم عاطفة علينا وفيوضهم نازلة الينا فالحمد لله اولا وآخر اوظاهر اوباطنا .

وانا احقر عباده الساكنين

السيد زين العابدين الموسوي غفر له الله تعالى

فهرس المصطلحات

المعتبر، المجلد الاول

٦٨

وضم:

فتحلى اكبرى

٤١

فهرس المصطلحات

ج ١ «المعتبر»

الأثر والافضل

من مواضع الجدول ٢٤٦.

الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية

ارسة ٢٤٠-٢٣٧.

ابن سينا - هـ هذا الفاضل ٢٨، بعض

التحيز ٢٠٢.

اثبات الشكل الثاني ١٣٩-١٣٧.

الاحتجاج

لاحجة على الاحتجاج بل هو غريزي ٢٠٣.

اجزأ القضايا

حدودها واطرافها ١١٥.

احوال الأذهان

في الجهات ٨٤.

احوال الوجودية

في المواد ٨٤.

الإخبار

الاعطاء باللفظ هو الاعلام والإخبار ١١، تسمى

٤٢

القضايا من حيث هي اعلام من واحد لآخر إخباراً

٧٠.

الاختلاف في جزئين

الاشتراك في جزأ والاختلاف في جزئين

(في القياس) ١٦٦.

الأخص

يسمى نوعاً ١٤.

الادوات - هـ الحروف ١٠.

ارسطوطاليس (ارسططاليس سارطو)

احتذيت ... حذوه ١٤ الكتاب الذي ساء بهلم

المنطق ١٥، قال لولا الممكن لبطلت الضرورية و

الاستدلال ١٩٤ من فهم التركيب تأليفاً و رد على

ارسطوطاليس ١١٠ والكلام في الشكل الرابع

استدركه على ارسطوطاليس ببعض المتأخرين

١١٢٥ ماساه بالمواد والجهات ١٨٤ تاويل كلامه

في الجهة والسادة ١٨٥ قد وقع لغوم مغالفة

ارسطوطاليس في القضايا المطلقة ١٨٩ قوله في

عكس السالبة الكلية ١٢٠ لم يذكر الشكل الرابع

١١٢٥ لم يذكر في السقائيس التي تكون

في القضايا الشرطية سوى هذه الاستثنائية ١١٥٥ ان

- ارسطو صنف في المقاييس الاقترانية كتاباً خاصاً
ولم ينقل الى العربية ١١٥٥ قال ان الذي يتبين من
الطلبوب بشكل واحد فقط ، اصعب من الذي يتبين
في اشكال ١١٦٨ صاحب الكتاب ١١٧٣
قال ان قوة المادة قد تشهد لبعض الامور ١٢١٥
سلف المشهور صنفوا العلوم و اصولها ثلاثة :
الطبيعي و الرياضي و الالهي ، والمنطق فهو علم
المعلوم ١٢٢٧ طريقته في الطبيعيات ١٢٣٠ قال
من فقد حساً من حواسه فقد فقد علماً من علومه
٢٣٠ ذكر القياسات الجدلية ١٢٣٣ قال ان
القياسات الجدلية مؤلفة من الذاتات ١٢٣٤ قال
ان ممن يخالف المشهورات الذائمة من يحتاج ان
يماقب ١٢٣٦ ذكر القياسات المخالطة ١٢٦٤
خلاصة ما ذكره في المخالطة ١٢٦٨ قوله فيما
تصلح ان تستعمل في الخطابة ١٢٧٢ الذي سماه
نيطوريقي ١٢٧٦ كلامه لا يبدل على انه قد كان
الشرا المعزوزون في عرفهم (اليونانيين) ٢٧٧.
- الاسامي**
اولا للمعلومات ١٨٥ المناسبة بين الاسامي
والحدود ٦٢-٦١.
- الاستثنائية**
والاقترانية ١٥٤-١٥٥١٥٢.
- استدراج السامعين
نحو التصديق في الخطابه ٢٧١.
- الاستدلال**
الذي نعرفه بطريق الاستدلال ١٤٣ لادليل على
الاستدلال بل هو غريزي لتفسي ٢٠٣
٢٣٠.
- الاستقرار**
والتمثيل والمقاومة و الرأي و الملامة ١١٩٩
يدخل في تركيب القياسات لبيان القدمات ١١٦١
صورة الكلام في الاستقرار راجعة الى صورة القياس
الاقتراني... الاستقرار اتمام الحقيقي... هو اقرب الى
الاذهان و اقدم عندها... و هو يخالف القياس
١٢٠٠ علم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان
والاستقرار... الاستقرار يرجع الى الحس ٢٣٠.
- الاستقرار اتمام الحقيقي** ٢٠٠.
- استقرار النتائج** ١٧٤.
- الاسم**
عبارة عن ذلك الذي في الذهن ٢٠٩.
- اسم الشئ**
مطلب ما هو مسئل اولاً عن تفسير اسم الشئ ٢٠٩.
- الاسماء**
دلالها دلالة تامة ١١٠ البسيطة و المشتقة ١٠.

الاشتراك	الاعم
فى جزؤ و الاختلاف فى جزئين (فى القياس) ١٦١.	يسمى جنسا ١٤.
اشتراك القضايا	الافعال — الكلم ١٠.
و تبانيها و تقابلها و تضادها و تناقضها ٨٩.	الافكار و الاعتقادات
الاشتقاق	كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة ٢٠١.
هو التصريف ١٢٥٣ ما يحمل بنسبة و اشتقاق	افلاطون
١٣.	اجاب عن فية مانن بان التلم تذكر ١٩٨
الاشكال الثلاثة	سلف المشهور صنفوا العلوم و اصولها ثلاثة :
التقائس الجدلية و البرهانية ترجع اليها ١٩٩	الطبيس و الرياضى و الالهى. والمنطق فهو علم
تميز المقدمتين ... فيها باعتبار المطلوب ١٢٤.	العلوم ٢٢٧.
اشكال القياسات	الاقاويل الجازمة
و ضرورها من القضايا الموجهة ١٥٢-١٤٨.	هى اللفاظ الدالة على المعانى المولفة من حيث
الاصل الموضوع	هى علوم لامن حيث هى مانن فوق واحد ٧٠.
يتنظره يان فيما بعد ٢٢٠.	الاقاويل السوفسطيقية — قياسات المناطين
الاصول الموضوعية	٢٦٩-٢٦٦.
فى العلوم مقدمات مجهولة عند المتلمين ٢٢٠.	الاقاويل الشعرية
اضافه المعنى المحمول الى موضوعه	ينطريقى ٢٨٢-٢٧٦.
هو الحمل بالحقيقة ١٣.	الاقتران
اطراف القضايا	صورة القياس هى شكل الاقتران ٢٣٣.
حدودها و اجزائها ١١٥.	الاقتران المنتج
اعتبار المعنى المحمول بقياس الموضوع	صورة الاقتران المنتج ٢٠١.
هو الحمل بالحقيقة ١٣.	الاقترانية

- والاشائية ١٥٤-١٥٢ . في جهات القضايا ٨١ .
- أقليدس الامكان الموقت
- طريقته في الهندسيات كطريقة ارسطوطاليس في في جهات القضايا ٨١، ٨٣ .
- الطيمات ٢٣٠ . الامكان الوجودي
- الاقناع غرض الخطيب ٢٦٩ . في جهات القضايا ٨٠ .
- اكتساب المقدمات ١٦٥ . الامور الكلية
- الاكتسابي انتاج الصادق من الكاذب ١٧٤ . موضوع المنطق ٢٣٦ .
- من المعارف والعلوم ٤٣ . الانتاج البين ١٢٦-١٢٥ .
- الالفاظ انحاء التعليمية الفكرية النظرية ٥ .
- نسبة الالفاظ الى ماينها ٤٨ قال قوم ان موضوع الانفصال
- المنطق الالفاظ من حيث تدل على الساني ٦ . هو كالسلب ١٥٦ تام الناد والانفصال ١٥٤ .
- الامر الاشبه الاوائل
- ماكال من الدلائل يتم بالشكل الاول فهواتها و علم السابق ٢٠٤ .
- يسمى الامر الاشبه ٢٧٣ . الاولى
- الامكان تعريفه ١٤٥ الاولى من المعارف والعلوم ٤٣ .
- الذي هرجة ١٨٦ و الجواز ٨٠-٧٩ . الاولى
- الامكان الذهني و تعريفها ١٤٤ لانكون نتيجة من قياس و
- فيه ايضاً مطلق الضرورة ٨١ . مقدمات اخرى ٢٠٥ المقدمات الاولى و كلية
- الامكان العامي معرفتها ٢١٢ .
- الذي بالاعتبار الذهني ٨٠ . الاهمال
- الامكان المطلق و نسبتة الى الاسوار ٨٥ .

- الاهمال والحصر
 في الشرطية ٧٦.
 اثبه بالجهات ٧٦.
 الإيجاب
 ٢١٠. البسيطة
 هو الحكم بان الحصول للموضوع ٧٧١-٧٧٠
 هو الحكم باللزوم ٧٣.
 ايقاع النسبة بين المفردات
 هو الحكم ٣٥.
 السبب
 والترداد بالتفكر ١١٠.
 البراهين
 التناسبات بين الحدود والبراهين ٦٦.
 البرهان
 القياس الحقيقي التام ١٤٢ السجة التي تنيد العلم
 اليقين ١٢٠٤ - مقدماته ١٢٠٨ فراكط مقدمات
 البرهان ٢٢٠-١٢١٧ لا يكتسب الحد بالبرهان
 ١٢٣٢ الترض فيه معرفة الحق من جهة ماهر حق
 ٢٣٣.
 البرهان الآن
 يطى التصديق فقط ١٢١٠ يخص باسم الدليل
 ٢١٠.
 علة التصديق فقط ٢١١.
 البرهان اللم
 اذا كان القياس يطى التصديق و العلة في الوجود
 ٢١٠. البسيطة
 تنقسم القضايا العملية الى بسيطة و مدولية
 ١٥١٧١.
 بعض المتميزين - ابن سينا ٢٠٢.
 بلى التأخيرين ١٢٥.
 بالفعل - الفعل.
 بالقوة - القوة.
 بين الإنتاج
 بلى اشكال التاليف ١١٦.
 التالى
 البر الثاني من الشرطية المتصلة ٧٣.
 التاليف
 الفرق بين التركيب و التاليف فى الالفاظ
 ١٠-١١ بالقرائن القياسية تتالف على ظروف من
 التاليف ١١١٣ القضايا بدخلها فى التاليف تسمى
 مقدمات ١١١٥ اشكال من التاليف بعضها
 بين الانتاج ١١١٦ تغيير التاليف ١١٦.
 تأليف القرينة
 باضافة حد الاوسط المشترك لمقدمتين ١٢٣.
 البرهان الآن المطلق

٢٦٣ -	تباين القضايا
ترتيب التعليم	و اشتراكها و تقابلها و تضادها و تناقضها ٨٩.
٢٢٥-٢٢٦ - في ترتيب العلوم	تبديل المقدمتين
ترتيب العلوم	لأثبت ضرب الثاني في الشكل الثاني ١٣٧.
٢٢٥ - الحكمة	التجربة
ترتيب الوجود	انما يكون بمعرفة السبب ٢١٤.
٢٢٥-٢٢٦ - في الترتيب العلوم	التحديد
التركيب	وصوبة ٦٤.
الفرق بين التركيب والتأليف في الالفاظ	التحليل
١١-١٠ المركب ليس هو التركيب بل الاول	المعين على الكتاب الاقاويل المعرفة ٥٩-٥٥
هو المادة و هذا هو الصورة ٢٥٥ من التركيب	لو وجد بدل الحدود (التي كثيراً ما تكون مولفة)
ماليس فيه معنى زائد سوى المية و منه ما يحدث	لفظة واحدة كانت اسهل في التحليل ١٧١.
له معنى ثالث ٢٥٥.	تحليل القياسات
تشكك مانن	الى الاشكال الثلاثة ١٦٩.
على سقراط في حصول العلم ١٩٨.	التخييل
التصديق	فان يكون لاجزائها تناسب ٢٨٠.
وتمرطه ٣٦ التصديق و التكذيب هو الحكم	التخييل و المحاكاة
٧.	في الشعر ٢٧٨-٢٧٧.
التصرف الذهني	التذكر
والتفكر في الجهور و المعلوم ١١٠.	قاله افلاطون ١٩٨.
التصرف	تراصوماجس
الاستقناق و التصرف ٢٥٣.	غالطه سقراط باشتراك الاسم فاجبه و اسكه

التصور	واشتراكها و تضادها و تناقضها ٨٩.
وتريفه ٣٥-٣١.	التقرير -- التقرير ٢٧.
نصور المعانى بالحدود والرسوم ٥.	التقويم
نضاد القضايا	التقرير والتقويم ٢٧.
اشتراكها و تبانها و	التمثيل
تضادها وتناقضها ٨٩.	و تعريفه ٢٨؛ يدخل فى القياسات لبيان
التعريف	المقدمات ١١٦١ والاستقرأ و المقاومة و الراى و
بالحدو الرسم ١٤.	السلامة ١٦٩٩ الذى يستعمل فى مواضع
التعريف بالحد	القياس ٢٠١-٢٢٠ يرجع الى صورة القياسات
صورته ٦٦.	الذى الذى توخذه القياسات الفقهيّة فى هذا
التعلم	الزمان ٢٧٢ اقوى التمثيل ماكان المعنى المشابه
هوالتذكر عند افلاطون ١١٨.	به هوالموجب للحكم فى الشبيه ٢٧٢.
التعليم	التناسب
اما الذى منه (التليم) فالمقدمات و	اما بمشاكله و اما بمخالفة ٢٨٠.
اما الذى له فالنتائج و اما الذى به فصور القياسات	التناقض
والقرائن ٢٠٤-٢٠٣.	و شرائطه ٩٠-١٨٩- فى الموجهة ٩٢.
التعليم القديم	تناقض القضايا
قيل فيه ان المطالب هىالثلة ٢١٠.	واشتراكها و تبانها و تقابلها و تضادها ٨٩.
التعليم و التعلم	جالينوس
الذهنى ٢٠٣-٢٠٤.	تكلم كلاماً فلسفياً طيباً فى علم الطب ٢٣٠.
تقابل الجزئيات ٩٣.	الجدل
تقابل القضايا	استمك القياس فى الجدول ١١٥- هو طويقا

١٢٣٣ ٢٦٩١٢٣٤ .	الجهة
الجزئي ١٠٦٤ ٣٨ ١١٣ .	المادة والجهة ٨٤ لفظة تدل على حال المحلول
الجزئية ١٢ .	عند موضوعه ١٠٦ من حقها أن يجاور بها الرابطة
الجزم ٣٥ .	١٠٦ .
الجمع والتركيب	الضروري، المطلق، الممتنع،
المنى على اكساب الاقوال المرفة ٥٦-٥٥ .	الممكن، وقت ما، مكان .
الجميل	الحجة التي تفيد علم اليقين — البرهان
آثر عند الخواص ٢٣٥ .	٢٠٤ .
الجنس	الحد
يسمى جنساً لذلك الاخص ١٦٤ تعريفه	قد يشبه بما يسمى رسماً ١٤٤ تعريفه ١٤٧ البسيط
٢٧١١٦، الجنس لما لا فصل له ١٤٨ الجسم بلا شرط	لا حد له ١٤٧ — الحدود
تجريد ولا قربة يكون جنساً ٢١٦ .	الحد الاصح ١١١ .
جنس الاجناس	الحد الاكبر ١١١ .
اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها	الحد الاوسط
١٥ لا يكون مفعولاً من غيره ١٧ .	الموجب الواصل للملم ١١١ المشترك
الجهات	لمقتدين ١٢٣ تكراره ١٢٣ — ينوب مناب حد
المواد والجهات ٨٤ هذه الاعتبارات اصب	رابع ١٢٤ .
بالماني التي تسمى جهات منها بالاسوار ١٧٧ —	الحدود
في الحليات هي حالة الدواهي واللام دوام للمحكم	تصير الماني بالحدود والرسوم ٥ الصحيح
١٧٦ — في القضايا ٧٨ .	الفواصل من الحدود ٥، وجره التوصل الى استفاده
الجهات الاربع	الحدود والرسوم ٥٧ — التناسبات بين الاسامي
الامكان والاطلاق والضرورة والامتناع ٨٦ .	والنحدود ٦٢-٦١ التناسبات بين الحدود

- والبراهين ١٦٩ يطلب بها اسماً مفردة ... ولو وجد وتعرفه ٣٥.
- بذلها لفظة واحدة كانت اسهل في التحليل ١٧١. الحكم
- حدود القضايا ١١٥. وتعرفه ١٣٥ حالة تحدثها النفس ٧٠. الحكم
- حرف الجزأً بانه له - الايجاب ١٧٠ الحكم بانه ليس له
- هو الحرف المضاف الى القضية الثاني و - السلب ٧٠.
- هو الفأ ٧٣. الحكم الضروري ٧٩.
- حرف السلب الحكم الممتنع ٧٩.
- جزء من المحمول في المدولة ١٩٥ اذا تأخر عن الحكمأ
- الرابطة ٧٢. هم الذين يطلبون العلم بالموجودات ... و بينهم
- حرف الشرط خلاف ... واستمرار الغلاف بينهم ١٥ من الحكمأ
- الحرف المضاف الى القضية الاولى و هو «ان» من يقول بحركة النفس ٢٢٨.
- و نظائره ٧٣. المحكمة الفريزية
- الحروف - الادوات ١٠. هي التي موجودة بالفطرة ٧ المنطق منها ١١٣.
- الحس الحمل
- لا يوجب الدوام ٢١٣ - يفيد العلم الجزئي القول الذي يسنن المصدر (الذي هو لفظ
- ٢١٤ قال ارسطوطاليس: من فقد حساً فقد سولف) يسمى حسلاً ١٢ او الحمل بالعقبة
- لقد علمأ ٢٣. هو اضافة المعنى المحمول الى موضوعه و اعتباره
- الحصر بقياس عند الذهن ... وقد تسمى هذه
- في الشرطية قليل الفائدة ٧٧. الانساق والاعتبار التقديرى
- الحصر والاهمال حسلاً ١٣ الحمل العتيق هو الذي بالايجاب ١١٣
- في الشرطية ٧٦ شبه بالجهات ٧٦. مقول على الايجاب والسلب بافتراك الاسم
- الحق ١١٣ انما هو قول لفظ بسنائه على الموضوع

- ١١٣ يقال على الايجاب بالحققة وعلى السلب
الخبراً
- مجازاً ٧٠.
- الحمل بالاشتقاق ١٧١.
- ويسمى خبراً وتقولاً جازماً ١٢-١١-٤٠ قول
- الحمل بالايجاب ١٣.
- الجازم ٧٠.
- الحمل بالسلب ١٣.
- الخطابة
- الحمل بالمواظاة ١٧١.
- ربطو ريقاً ٢٧٦-٢٦٩ اشترك الخطابة
- والجدل ... و فرق بينهما ٢٦٩- لا تختص
- الحمل المواظاة
- يسمى حمل مواظاة لان المحمول
- بالامور الكلية ٢٦٩ يكتفى فيها بياحمد في بادي
- المرأى ٢٦٩ لها منافع في الامور المدينه
- ٢٧٠ مدارها على ثلاثة اشياء: القول والمقول فيه
- الحمل
- معلومه الحكم بذاتها او في ذاتها ٧٢ الحكم
- ... ان كان جزءاً حتماً ... كان جلياً ٧٢.
- الحملية
- فيها بقياس الضمير ٢٧٢ من اصحاب الخطابة من
- يقصر على الضمير ٢٧٢ جميع الامور المقنة
- وتريقه ٧٠.
- الحملية والشرطية
- تصلح ان تستعمل في الخطابه ٢٧٢ الفرض
- والفرق بينهما ٧١-٧٣.
- من الخطابه الاتناع ٢٧٢.
- الخاصة
- وتريقه ٢١.
- الخلف
- حويث الشئ بابطال نفيه ١١٦ في الخلف
- قياساً اقترانياً ١١٦ القياس الخلف ١٨٨-١٨٩.
- الخاصة الذاتية ٢٠.
- الداخلات تحت التضاد ١٠٦.
- الخاصة العرضية
- الداخلتين تحت التضاد ٩٣.
- خالفة الاسم
- هو حرف «هو» ويسمى في القفية رابطة ٧٢.
- دلالة لاتنزام ٨٠.

دلالة النظم ٨٠ فصل ١٥- وتعرفه ٢٣-٢٢، ٢٦، ٢٨، ٣٨ الذي

دلالة المطابقة ٨٠ كان داخلاً في حقيقة الشيء ٣٢-٣١

الدلائل الذاتي المشترك

النصائر الأخرى من الدلائل في الخطاب يسي جنأ ٢٠

٢٧٣ الدلائل صفان علامات وأمر مشبه

٢٧٣ يسي فصلاً ٢٠

الدليل الذاتية

لواقيم الدليل على إقامة الدليل لذهب الى ٢٣٢

٢٠٣ لا يتناهي يخص برهان الان باسم الدليل الذهني

٢١٠ برهان الان الذي يكون حدا الاوسط مساوياً كل تعليم وتعلم ذهني فبلم سابق ٠٦

٢١١ للاكير الرابطة

الدوام والآلام دوام يسي هو في القضية ٧٢ يجاور بها المعمول

١٠٦ الجهات في الحملات هي حالة الدوام الآلام دوام

٧٦ للرأي للحكم

الدور الاستقرار والتشيل والمقاومة والرأي والعلامة

١٧٨-١٨٤ بيان الدور وعكس القياس ١٩٩ تعريفه ٢٠٢-٢٠٣ تؤمنذ في قياسات

٢٠٢ خطية والجدليه الذائعة

تأليف القياسات الجدلية من مقدمات دائمة...

٢٣٤ اما دائمة على الاطلاق واما بالانحاف ٢٦١ على اربعة انحاء

الذاتي الرصم

كلى المقوم يسي ذاتياً والزائد يسي تصور المعاني بالحدود والربوم ١٥ وتعريفه

١١٤ عرضياً كل ذاتي هو اما نوع واما جنس واما ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠

رسم ٤٨: وجوه التوصل إلى استفادة الحدود ١٩٣٤، ١٩٨٨ مالا سبب له ليس له بيان قياس

والرسوم ٥٧.

- 493

الرسم الصحيح سقراط

الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم ٥٠. تشكك مانن على سقراط في ان المجهول كيف

الرؤية والتفكير

على طريق البحث والطلب ١١٠. امكة الدول في المدينة ١٢١٩ غالا تراسو ماحر.

ويطو ريقا - الخطابة ٢٧٦-٢٦٩.

بافتراک الاسم فاخيله واسكه ۲۶۳.

الزائد العارض

المطلب

يسمى عرضياً^{١٢}. ليس يحمل دل هو بالعقبة، فم الحمل ١١٣

السالبة الحكم بأن المحمول ليس للموضوع ١٧٠ الحكم

الفرق بين العدولية والسالب ٧١.

مرفق اللزوم ۷۳-

البالية البسيطة

ملفات الجلب

الموجة المدمية تقم في حيز الموجة الممدولة

ليس بمقتضى النسخ ١٥٧.

والسابعة البسيطة ٩٧.

سلب الموضوع عن نقیض المحمول

السالية الجزئية

يكون عكس النقيض ١٢٢.

۱۱۹ مک

السماح الطبيعي ١٩٩٠.

السؤال الكلية

السور

لائقہ کیس ۱۲۰۔

فرا شرطی ۷۷-۷۶ المنصوص للحکم

السؤال المصدرة

في الموضوع ١٧٥ يجاور به الموضوع ١٠٦.

البالة تشاك الباله المدوله ٩٧.

مسو فسطيقا

الب

ای نکتہ الخاطیہ ۲۶۹.

وغير ما ليس سبباً للنتيجة الكاذبة على أنه سبب

سوفسطائية - مناقشة النخلة ٢٦٩-٢٦٨.

سولوجسموس - القياس ١١٥ . يخالف صناعة الشعر الذي وضعه صاحب الكتاب

شبهه مانن ٢٧٦ هو شعر من جهة الوزن والقوافي ٢٧٦ .

على سقراط في انه كيف يعمل العلم ١٩٨ . الشعريات - نيطوريقى ٢٨٢ - ٢٧٦ .

الشبيه شكل الاقتران ٢٣٣ .

الموجب للعلم له صلة... وانما يجب شيها به الشكل الاول

١١١ . القياس الكامل ١٢٥ بين بذاته ١٢٥ انكاسات

الشرطية قياسات الشكل الاول تكون الى الثاني والثالث

في الجهة الحكم قضية واحدة لا تركيب فيها ٧٤ . ١٨٤ .

الشرطية المتصلة الشكل الثالث

في اللزوم ٧٢ . ليس يكامل ١٢٤ اخروها من القضايا المطلقة

الشرطية المنفصلة ١٤٨ - ١٤٤ .

في الناد ٧٢ . الشكل الثاني

الشرطية والحمليه ليس يكامل ١٢٤ اخروها المنتجة اربعة

والفرق بينهما ٧٤ - ٧٣ . ١٣٧ اثباته ١٣٩ - ١٣٧ الاكبر فيه غير مقول

الشعر بالنقل على الاوسط ١٧٤ .

ارسطو ليس انما يجعل الشعر ا ب صفة تختص الشكل الرابع

بسماني الفاظه ٢٧٧ قصة القول في الشعر موجه لم يذكره ارسطو ليس ١٢٥ الكلام في هذا

نحو التخييل والمحاكات ٢٧٨ - ٢٧٧ بألف من الشكل الرابع استدركه بنفس التأخرين ١٢٦ .

مقدمات متخيلة ٢٨٠ . الشيعة

الشعر بالاوزان العروضية ينفي الشيعة القياس في صناعة الفقه ٢٧٢ .

لم ينقلوه عن قدام الامم القديمة ٢٧٧ . الشي لا يوجب ضده ومباينه ١١١ .

الشعر في زماننا ولغتنا صاحب الكتاب - ارسطو ليس

- ٢٧٠-٢٧٦. من شكل الاثران ٢٣٣.
- صاحب المنطق ← ارطوطاليس ٢٣٦. صورة القياسات
- صاحب هذا الكتاب ← ارطوطاليس الانكار ترجع الى صورة القياسات ٢٠١.
٢٧٢. صورة المعاني في نظامها ١١٢.
- الصدق ضروب الاشكال
- وتريفه ٣٥. ست عشر ١٢٦.
- الصغرى ضروب الشكل الاول غير المنتجة اثنا عشر
- موضوع المطلوب ١٢٤. ضرباً ١٣٦-١٢٦.
- صناعة الشعر ضروب الشكل الاول المنتجة
- نيطريقى ٢٨٢-٢٧٦. اربعة ضروب ١٢٦ بينة الاتاج ١٣١.
- صناعة الشعر الذي وضعه صاحب الكتاب ضروب من التأليف
- يخالف المذهب الشمرى في زماننا ولتنا ٢٧٦. القرائن القياسية تتألف على ضروب من التأليف
١١٣. صور الاشكال الثلاثة
- الانكار والبراهين والمجادلات والخطب الضروب المنتجة في الشكل الثالث
- كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة ٢٠١. ست ضرب ١٤٨-١٤٤.
- الصورة ضروب المنتجة في الشكل الثاني
- القياسات كلها تنفق في الصورة ١١٥ ما يضاف اربعة ١٣٧.
- الى الجسم ٢١٦. الضرورة
- صوره العرضية السلف والمنزى (الوزن ينقسم الى الوجوب والامتناع ٨٦.
- والقراني ٢٧٦. ضرورة الحس
- صورة القرائن هي هيئة تأليف ١١١. وتريفه ٢٠٥.
- صورة القياس ضرورة العقل

- وتريفه ٢٠٥ . تصور العاني على صورتها في نظامها ١١٢ .
- الضروري طوبيقا ← علم الجدول ٢٣٣ .
- الاولى وغيره ٨١-٨٠ الذي هوجه ٨٤ . الظن
- الضروري باعتبار الازهان ٨١ . كيف يقع في الشئ الواحد علم وظن ١١٥ .
- الضروري باعتبار الوجود ٨١ . العادات
- الضروري الموقت يقال له ممكن ايضاً ٨١ . ضائر المأخوذة من العادات في الخطاب ٢٧٣ .
- الضروريات كزيد امسى ٩٥ . العدمية
- وعكسها ١٢١ . العدول
- الضمير والفرق بينه وبين السلب ١٧٣ .
- الضمير في الخطاب مثل القياس في الجدول العرضي الخاص
- ٢٧٢ ومن اصحاب الخطاب من يقتصر على الضمير ما يختص عروضة بنوع دون غيره ٩٥ .
- ٢٧٢ صيغة الضمير الذي يقاس به في الخطاب العرضي الذاتي
- على المطالب المقصودة ٢٧٣ ضائر المأخوذة من عرضت للشئ بذاته ١١٦ .
- المحمودات والدلائل والعادات ٢٧٣ تقبل ان العرض العام
- الضمير ينقسم اولاً ، قسمين الى الكائن عن ما يشارك الترخ فيه غيره ١١٥ او تعريفه ٢١ .
- المحمودات والكائن عن الدلائل ٢٧٣ . العرضي
- الطريق التعليمي الكلي الزائد على الهوية يسمى عرضياً ١٤ ينقسم
- قانوني حفظي ١١٠ . الى ما يختص ... و الى ما يشارك ١١٥ قد ينقسم
- الطريقة البرهانية الى عرض ذاتي ... ولواحق خارجية وعوارض
- تأخذ ما هو اعرف ٢١٨ . تفسيرية ١١٦ يقال بمفهومات عدة ٢٢٦ تعريفه
- طلب القانوني ٣٨-٣٩ و ٣١-٣٢

- العروض
وزن المحدود في كتاب العروض في زماننا مع العلامة
القافية شمر ٢٧٦.
- العكس
تفسير التأليف ١١٦ في تبديل الموضوعات و
المحولات ١١٧ - يسمي محمول المقدمة
موضوعاً و موضوعها محمولاً مع بقا الكيف
١١٨ - ١١٧ السالبة الكلية لا تنكس ١٢٠.
- عكس الصغرى
في اثبات ضرب الخامس من ضروب النتيجة
في الشكل الثالث ١١٦.
- عكس القياس
والفرق بينه و بين قياس الخلف ١١٨٢ بيان
الدور و عكس القياس ١٨٢ - ١٧٨.
- عكس الكبرى
في اثبات ضرب الرابع في الشكل الثالث
١١٦ في اثبات الضرب الاول في الشكل الثاني
١٣٧. عكس النقيض
- علم البرهان
كتاب البرهان ٢٠٣ - برهان
علم الجدول بطريقا ٢٣٣.
- العلم الحاصل
سبب موجب للعلم المستفاد ١١٠.
- العلم السابق
كل تسليم وتسلم ذهني فليسلم سابق
العكوس
- في تبديل الموضوعات والمحولات ١١٧.
- الاستقراء والاستثيل والقائمة والرأى
والعلامة ١١٩٩ تعرفه ٢٠٢ يسمى دليلاً ايضاً
٢٠٢ ما كان من الدلائل يتم بالشكل الثاني و
الثالث (في الخطاب) ٢٧٣.
- العلم
وتعرفه ١٣٦ هو تذكر ١١١ بل العلم هو محمول
الحكم... في النفس ١٧٠ الواصل الموجب للعلم
(حد الاوسط) ١١١ الموجب للعلم له صلة... فان
الشيء انما يوجب شبيهه ١١١ كيف تقع في الشيء
السواحد علم وظن ١١٥ يتم باربعة اشياء هي
الموضوع والمحمول والبادئ والمسائل ٢٢٢.
- العلم الالهي
هو العلم الكلي ١٢٢٦ يتأخر في تبليتنا ٢٢٧.
- علم البرهان
كتاب البرهان ٢٠٣ - برهان
علم الجدول بطريقا ٢٣٣.
- العلم الحاصل
سبب موجب للعلم المستفاد ١١٠.
- العلم السابق
كل تسليم وتسلم ذهني فليسلم سابق
العكوس

- ١٦ هو المقدمات الاوائل ٢٠٤ . علم اليقيني المكتسب
- علم العلم يحصل بالبرهان والاستقراء ٢٣٠ .
- علم القانون النظرى ١١٣ . العلوم
- العلم العملى موضوعاتها ومطالبها ومبادئها
- ينظر فى موضوعه لاجل عمل ٢٢١ . ٢٢٠ لكل واحد منها موضوع واحد ٢٢١ تتم ا
- علم القياس ١٠٩ - ١١٠ قياس لعلوم باربعة اقسام الموضوع والمحول
- علم الكلى تشب العلوم الجزئية عن العلم الكلى ٢٢٣ . والى اقسام
- العلم المستفاد تشب العلوم الجزئية عن العلم الكلى ٢٢٣ .
- علم الحاصل سبب للعلم المستفاد... يتصرف ٢٢٥ تشب العلوم الجزئية عن العلم الكلى ٢٢٣ .
- ذهنى ١١٠ . ٢٢٦ تشب العلوم الجزئية عن العلم الكلى ٢٢٣ .
- علم المنطق فى منتهى المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه ٢٢٧ .
- ٢٢٥ قالوا فى ذلك اقوالاً متفرقة مبددة... حتى كتب العلوم الحكيمية
- ارسطو فى ذلك الكتاب الذى سماه بعلم المنطق العلوم الحكيمية الوجودية الطبيعية والاكاديمية
- ٢٢٥ جلوه من العلوم الحكيمية ٢٢٦ هو علم العلم ٢٢٥ .
- ٢٢٦ يفيد القرائن العقلية الواجبة فى العلم والتعليم العلوم المتعارفة
- والقبول والسرور ٢٢٦ هو علم العلوم تكون مقولاً بنفسها ٢١٩ .
- ٢٢٧ موضوعه هو العلوم والامور الكليه ٢٣٦ . العلوم المنطقية التى قيل فيها انها قوانين
- علم النظرى ٢٣١ . الانتظار ٢٠
- العلم الواحد عناد
- له موضوع واحد ٢٢١ . فى الشريعة المنفصلة ٧٢ الحكم بالنادى

- السنفلة يسمى ايجاباً و رفعه يسمى سلباً الفصول المتنوعة
- ١٧٣ والانفصال التام ١٥٦. بها تتم حقائق الانواع ٢٧.
- عناد العناد الفطرة ١١٣.
- ليس يستقيم النسق ١٥٧. الفعل
- الموارض الغربية بالفعل والالوجوب ١١٦.
- لواحق خارجيه ١٦. الفعل من الذهن
- عرض المنطق بايقاع النسبة بين المفردات ... يسمى حكماً
- ومستفتى ٢٦ عرض المنطق معرفة ما به تكون ٣٤.
- الهداية ٧. الفلسفة العلمية
- الغريزة ١٦٨. يكون باختيارنا وفلتنا ٢٢٧.
- غريزة النفس الفلسفة النظرية
- وفطرتها ١١٠. لا يكون باختيارنا وفلتنا ٢٢٧.
- الفراصة الفهم
- والقياسات الفقهية ٢٠١ وتعرفه ٢٠٢. تعريفه ٣٥.
- الفصل القانون التعليم
- هو الذى به يتميز التروع عن غيره...مقول هو الذى نقصده فى كلامنا هذا ١١٠.
- فى جواب اى شى هو ١٥٨ وتعرفه ٢٥-٢٣ و قانون المنطقى للشعر
- ١٨ ليس الفصل بذاتى لتروع بالمضى الاخر هو التثنيه والتثثيل ٢٧٠.
- ١٩ الانفصل لالاجتراله ٢٧. القديماً
- الفصول المقومة عادة القديماً فى تعليم العلوم ١٢ كلام القديماً يصيب
- لا تقبل الاشد والانصف ٢٧. فهمه ٣.
- الفصول المقومه للانواع ٢٢. قديكون وقد لا يكون

من الجهات (لأمن الاسوار في الشرطة) ٧٧.

القضايا

القرائن

قسمت الى الحملية والشرطية ١٧٠ هي

الاقاويل الجازمة ٧٠؛ انقسامها ٩٥، ٧١؛

حصرها وإعمالها ٧٦؛ جهاتها ٨١؛ اشتراكها

و تباينها و تقابلها و تضادها و تناقضها ٨٩؛

قول ارسطوفيهها ٨٩؛ المناسبات بين القضايا

في الصدق و الكذب ٩٥؛ لوح القضايا

المخصصة ٩٧؛ لوح القضايا المهمة ١٠٠؛

لوح القضايا المتضادات و الذوات الجبهة

١٠٧؛ توحيدها و تكثرها ١٠٩-١٠٧؛ تاليف

بعضها مع بعض ١٠٩؛ توحيدها و تكثرها

١٠٩-١٠٧؛ تكثرها بتكثر المحمول ١٠٨؛

اجزائها = حدودها و اطرافها ١١٥؛ بدخلها

في التاليف يسمى مقدمات ١١٥.

القضايا الشرطية

المقاييس المؤلفة منها ١١٥٢؛ نوعان متصلة

و منفصلة ١٥٢.

القضايا الشرطية المتصلة

القضايا الشرطية نوعان: متصلة و منفصلة

١٥٢.

القضايا الشرطية المنفصلة

الشرطية نوعان: متصلة و منفصلة

١٥٢؛ لاتألف منها قرينة قياسية ١٥٦.

المقدمات للقرائن كالسواد و هي لاتألف صورتها

١١١.

القرائن القياسية ١٢٣-١٢٢.

تألف على ضروب من التاليف ١١٣.

القرائن المتسلسلة

في الاستنتاج ١١١.

القرائن المنتجة ١١٣.

القرينة

في الاستنتاج ١١٢ و ١١٤.

القرينة القياسية

معنى القرينة القياسية قد تخطريبال من يحفظ

الفاظها ولا يستمر ممانيتها فلا يوجب عنده

حكما ١١٢؛ قول مؤلف فيها مواضع تصديق

و تكذيب ١٢٢؛ تكون من قولين هما مقدمات

١٢٣؛ حدود التي منها تأليفها ١٢٣؛ لاتألف من

القضايا الشرطية المنفصلة ١٥٦.

القرينة المؤلفة

هي القياس ١١٥.

القسم

المنية على اكتاب الاقاويل المعرفة ٥٦-٥٥.

لا يذكرفيها الرابطة ١٧٢ لاقيته ثنائية في الاذهان

٨٥

القضايا الضرورية

القضية الجزئية

اشكال القياسات و ضرورها منها

اي جزئية الحكم ٧٥

١٤٢-١٢٨ نتائجها مثلها ضرورية في الشكل

القضية الخماسية

الاول والثاني ١٢٨

ان ذكرت الجهة مع السور صارت خماسية ١٠٦ لكن

القضايا المختلطة من الموجبات و

لا يقولون خماسية لشي من القضايا ١٠٦

المطلقات

القضية الرباعية

ضروب القياسات منها ١٥٢-١٢٨

هي الموجبة ١٠٦ ذوات الاسوار ايضاً كذلك

القضايا المخيلات ٢٠٧

رباعية اذا لم تذكر الجهة ١٠٦

القضايا المشهورة

لكن لم يقولوا رباعية الاذات الجهة ١٠٦

يشهد لها الكثير من الناس ٢٠٧

القضية الشرطية

القضايا الممكنة

الحكم ان كان غير جازم بل مشروطاً بشرط

ضروب القيات منها ١٥٢-١٢٨

مجهول الحكم والحصول معلوم اللزوم

القضية

او الناد سميت القضية شرطية ٧٢

لاقية ثنائية في الاذهان ١٨٥ القضايا

القضية الكلية

لا تبرز عند الاذهان من الامكان الذي هو جهة الا الى

اي كلية الحكم ٧٥

الضرورة او الامتناع ١٨٦ ينحصر موعرها

القضية المطلقة ٨٧

في الكلام دون محمولها لان المحمول ابدأ كلى

القوانين التعليمية

١١٦

هي السلق ١١٣

القضية الثلاثية

القول اللفظ المولف ١١

يذكرون الرابطة فيها ٧٢

القول الجازم

القضية الثنائية

- كل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى للمستقيم يرجع احدها الى الاخر ١٨٨.
- خبراً وقولاً جازماً ١٢-١١١ تعريفه ٧٠.
- القول المؤلف من القضايا القياس الضمير
- هو القياس ١١٥.
- القوة يحصل مقمود الخطيب بقياس الضمير ٢٧٢.
- بالقوة والامكان ١١٦.
- القياس الشكل الاول ١٢٤.
- القياس المستقيم القياس الموطفة ١١٥ السيل المؤدية الى اعلام
- المجهول ١٤٢ لا يكون باكثر من مقدمتين ١١٦١
- فيه الاشتراك في جزأ والاختلاف في جزئين ١٨٧-١٨٦ القياس الخلفي مشارك للمستقيم
- ١١٦١ ليس كل ما يلزم عنه شي بالاضطرار قياساً يرجع احدها الى الاخر ١٨٨.
- ١١٧٠ اقدم بالطبع والاستقرار اقرب الى الازهان القياس المصرح
- واقدم عندها ٢٠٠٠ ما لا سبب له ليس له بيان قياس والمضمر ١٨٩.
- ١٢١٤-٢٢٣٣ سولوجموس القياس المضمر
- القياس الاقتراني والصرح ١٨٩.
- في الخلف قياساً اقترانياً ١١٧.
- القياس البرهاني القياسات كلها تنفق في الصورة ١١٥.
- مؤلف من الاوليات ٢٠٤ القياسات البرهانية
- القياس الخلف مؤلفة ساهاولي عند الذهن ٢٠٤ يقينية من
- يكون من وجه مشابهاً لمكس القياس ١٨٤ الفرق اليقينيات التي لا ريب فيها ٢٣٣.
- بينه وبين عكس القياس ١٨٥-١٨٤ الفرق بينه القياسات الجدلية
- ويسين القياس المستقيم ١٨٧-١٨٦ مشارك ذكرها اوسطوطا ليس ٢٣٣ تأكيدها من مقدمات

الكلى	ذاتمة — شهره ٢٣٤ الملاك
كل لفظ يصح فيه ان يحمل بسناه الواحد على	فيها هو السألة والجواب ٢٣٤ .
كثيرين ١٣ المقوم ... يسمى ذاتياً ١١٤ الزائد على	القياسات الخطائية ←
الهوية يسمى عرضياً ١١٤ شرطية	ريطوريقا ٢٧٦-٢٦٩ .
الصحة والجواز لا الوجود ١٨٥ تعريفه ٣٨ .	قياسات الخطأ ٢٠٨ .
الكليات	القياسات الخطية والجدلية
اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية ١٨ .	نؤخذ الرأى فيها ٢٠٢ .
الكليات الخمس	القياسات الشرعية ← نيطوريقى
شرعها ١٦ .	٢٨٢-٢٧٦ .
الكليات المقولة في جواب ما هو ١٤ .	القياسات المركبة
الكلية	يتنى فيها المطلوب باكثر من مقدمتين ١٦١ .
اولاً للمنى ١١ .	قياسات المفاطين ← سونطقية
الكلية والعموم	٢٦٩-٢٦٤ .
للموضوع ٧٥ .	قياسات من مقدمات متقابلة
كيف تعرف المقدمات الاولية	متفاداة ومتناقضة ١٨٨ يستعمل فى الجدول ١٨٩ .
وعلى اى وجه يلمها العالم بمدجها بها ٢١٢ .	القياسية ← القرائن القياسية ١١٣ .
كيفية لطلب القانونى	الكبرى
نصور المعانى على صورتها فى نظامها ١١٢ .	محمول المطلوب ١٢٢ .
اللذة	كبير فلامذنى
آثر عند الموام من الجليل ٢٣٥ .	الذى هو كاتب كتاب المعتبر ومشمليه ٤ .
اللزوم	الكلم
الحكم باللزوم فى المتصلة يسمى ايجاباً وبرفعه	الافعال اعنى الكلم ١٠ .

يسى لبأ ٧٣.	مادة القياس
اللفظ المركب	هى المقدمات ٢٣٣.
لا يلىق ان يقال لفظة مؤلفة بل مركبة وانما يقال	مالسى
الفاظ مؤلفة ١١.	رأيه ان الوجود كله واحد ٢٣٥.
اللفظ المفرد ١٠	مانن
اللفظ المؤلف	تشكك على سقراط فى ان المجهول كيف يحصل
يمرف بالقول ١١.	بالمعلوم ١٩٨.
اللواحق الخارجية	ما يصلح ان يقال فى جواب ماهو ٢٩.
عوارض غريبه ١٦.	مبادئ البراهين ٢٣٠.
لوح الذوات الجهة	مبادئ العلوم ١٢٢-١٢١.
هولوحين ١٠٧.	مبدأ البرهان
لوح المتضادات ١٠٦-١٠٥.	يقال على وجهين ٢١٨ يبنى ان يتقدم
لوح المحصورات المتناقضة والكليات	على التصديق بما هو مبدأه ٢٢٠.
الموجه ١٠٤-١٠٢.	المتأخرون
لوح المخصوصات	كلامهم ٣.
وتقابلها ٩٨-٩٧.	المتبائة
لوح المهملات	الاسماء... تسمى متبائة ٨.
تخالفا و توافقا ١٠١-١٠٠.	المتراذفة
ما به الشىء ماهو ٢٩.	الاسماء... تسمى مترادفة ٩.
المادة	المتصلة
والجهة ١٨١ قيل فيما سبق من التليم ان الجسم	نرفها ١٥٢.
بشرط التبريد مادة ٢١٦.	المتعارفة

المحمودات	المتعارفة
ضمائر السأغوده من المحمودات فى الخطابة	علوم متعارفة ٢١٩.
٢٧٣.	المتفقه
المحمول	الاسأ... تسمى مشتركة ومتفقه ٩.
المقول ... يسمى محمولاً ١٢ يسمى حمل مواطاة	المتكلمين ١٦٩.
لان المحمول هو ضرورة الموضوع ١٢.	المتواترات
انه لشي يسمى موضوعاً ١٧ نكثره	التي يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها ٢٠٦.
وتكثر القضية ١٠٨ المحمول ابدأ كلى بم الموضوع	المتواطئة
وقد نفضل عليه وقد يساوه ١١٦.	الاسأ... تسمى متواطئة ٨.
المختصرة	المحاكاة
يكون موضوعها جزئياً شخصياً ٧٥.	على ثلاثة اقسام محاكاة تشبيه ومحاكاة مستأزرة
المخيلات ٢٠٧.	المحاكات التي نسيها من باب الذرائع ٢٧٩.
المركب	محاكاة التشبيه
المركب ليس هو التركيب ٢٥٥ من التركيب	نوعان ٢٧٩.
ماليس فيه معنى زائد سوى المية ومنه ما يحدث له	المحاكاة والتخييل
منى ثالث ٢٥٥.	فى الشعر ٢٧٧-٢٧٨.
المسائل الجدلية	المحاكيات الشعرية
تكون على وجهين ١٩٥.	قد تكون ببساط وقد تكون ببركات ٢٧٨.
مسائل العلوم ٢٢٢-٢٢١.	المحسوس
المسألة	ما يدرك فى الايمان ٢٣٠.
طلب القول يسمى مسألة ١١.	المحسوسات
المسألة والجواب	مبادئ المقولات ٢٣٠.

- ملاك الامر في القياس الجدلي ٢٣٤ . هو . كم هو ، كيف هو ، اين هو ، متى هو ٢٠٨ ، تدخل
المستفاد
الفرق بين استفاد والمكسب ١٥ . ان المطالب هي ثثة : ماهر هل هو لم هو ٢١٠ .
المسلحات ٢٠٨ . مطالب العلوم ٢٢١ .
المسمى
لا يسمى بحجة ٢٣٢ . مطالب المنطق
المشكلة
اما تامة واما ناقصة ٢٨٠ . مطالب المنطق
المشتركة
الاسما... تسمى مشتركة ٨ . مطالب المنطق
المشهورات
في الخطابة ٢٧٤ . مطالب المنطق
المشهورات
وتعرفها و اقسامها ٢٠٧ ، تأليف القياسات
الجدلية منها ٢٣٤ . مطالب المنطق
المصادر
ما تنكر نفس التلم وجوده ٢٢٠ . مطالب المنطق
المصادر على المطلوب الاول
١٩١ ، ١٨٨ . مطالب المنطق (في القياس) ١١١ .
اذا استعمل نفس المطلوب في بيان نفسه ١٩٢ . مطالب المنطق
المطالب
تسمة وهي ماهر ، هل هو ، لم هو ، اى شى هو ، من
المعارف

- المقالة الأولى (من المنطق) في المعارف ٥.
هو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزئ مدلوله ١٠.
المعارف والعلوم
وجوه كتبها ١٤٠ الأكاسيب والأولى منها ٤٣.
المعتبر (كتاب)
سميته بالكتاب المعتبر لاني ضمنته ماعرفته واعتبرته
١٤ احتذيت (في كتاب المعتبر) حذو أرسطوطاليس ١١٢.
المقاييس
١٤ قسمت كتاب هذا الى ثلاثة اقسام ٤.
المعدولية
استمال المقاييس في الجدل ١٩٥.
والفرق بينها وبين السالبة ١٧٣، ١٧٠
وتريفها ١٧١، والبسطة ٩٥.
المعرفة
وتريفها ٣٥ المعرفة الناقصة والتامة والخاصة
والعامة ٣٧.
المعرفة العرضية ٣٥
المعقول
الجزء الأول من الشرطية المتصلة ١٧٣ تكثره وتكثر
ما يدرك في الاذهان ٢٣٠.
المعلومات
تقال على صنفين... الحكم
...امور الوجودية ٧٠٠٠٠.
المغالطة
١١٤ القضايا بدخلها في التاليف تسمى مقدمات
١١٥ كذبها لا يلزمه كذب النتيجة ١٧٨.
مقدمات الأوائل
في القياس ٢٦٩-٢٦٤.
المفرد

المقدمات الاولى	الممكن
كيف تعرف ٢١٢.	في جهات القضايا ١٧٨ اعتباره بحسب الوجود
مقدمات البرهان	والذهن ١٧٩ يكون له امكان وجواز ١٨٠ الضروري
وشرايطها ٢١٧.	الموقت يقال له ممكن ايضاً ١٨١ الذي هرجة
المقدمات الذائنة المشهورة	٨٤ يمدق على الطلق ولا ينكس ٨٧.
وتأليف القياسات الجدلية منها ٢٣٤.	الممكن العام
مقدمات الشر	الذي هرجة ٨٤.
شرطها ان تكون مخيلة ٢٧٧.	الممكنات
المقدمات الكاذبة	وعكسها ١٢١.
نتيجة المادة قد تكون من المقدمات الكاذبة	المناسبات بين القضايا ٩٨-٩٧.
١٧٨.	المناسبة بين موجودات الاعيان
المقدمات المتقابلة	ومتصورات الازهان ١٢.
قد يولف القياس من مقدمتين متقابلتين ١٨٨.	المنطق
المقدمات المحموددة هي مادة الجدل ٢٦٩.	موضوعه ١٧٦، ١٥ منفته ١٧ غرضه ١٧ هو قانون
المقول في جواب ماهو واقسامها ١٤.	الهداية النظرية ١٧ اقوانى التعلية ١١٣ قانون
مختلف بحسب سؤال السائل ٣٢.	حكاية الفطرة السالمة والعكمة الزرية
المقوم	١١٣ موضوعه هو الامر الكلية ٢٣٦ الذي يدخل
يسمى ذاتياً ١٤.	من الشر في صناعة المنطق النظر في المقدمات
المكسب	القياسية ٢٨.
الفرق بين المستفاد والمكسب ٤٤.	المنفصلة
المتنع	وتعرفها الاتالف من القضايا
في جهات القضايا ٨٢.	الشرطية المنفصلة قرنة قياسية ١٥٦ التقديم والتأخير

- فى الجزئين لاينبر حكم المنفصلة ١٥٩ .
 تقع فى حيز الموجبة المدولية والسالبة البطة
 متفعة المنطق ٩٨ .
 هى هداية الاذهان ٧ .
 الموجبة الكلية
 المواد
 وعكس ١١٧ .
 والجهات ١٨٤ احوال الوجودية فيها ٨٤ .
 الموجبة المعدولية
 مواد القرائن
 فى حيز الموجبة المدية ٩٧ فيها حرف السب
 هى المقدمات ١١٤ .
 جزئى المحمول ٩٥ .
 مواد القياس
 الموجبة
 هى القضايا والمقدمات ١١٥ فى
 التناقض بين المرجعتين ٩٢ .
 الخطابة غير الواضع التى قلت فى الجدول ٢٧٣ .
 موضع التصديق والتكذيب
 مواضع الاثبات والابطال ٢٤٥-٢٤١ .
 فى القول هو الحكم الجازم او الشرطى ١٢٢ .
 مواضع البحث والنظر فى الجدول ٢٣٦ .
 الموضوع
 مواضع الخاصة بالحد
 المقول عليه يسمى حمل حمل مواطاة لان
 فى الجدول ٢٥٤ .
 المحمول هو صورة الموضوع ١٢ الموضوع اعنى
 مقدار الموضوعية ١٣ .
 مواضع الخاصة بالعرض العام والجنس
 موضوع العلم الكلى
 والاثر والافضل ٢٥٠-٢٤٦ .
 الموجود من حيث هو موجود ٢٢٣ .
 مواضع الخاصة بالفصل والخاصة
 موضوع المنطق
 فى الجدول ٢٥٣-٢٥٠ .
 الذى يتصرف فيه المنطقى هو ما به يتوصل الى
 الموجبة البسيطة ٩٥ .
 معرفة المجهولات ٦-١٥ وقال قوم ان موضوع
 المنطقى اللفاظ من حيث تدل على المعانى وما
 وعكس ١١٨ .
 اصابوا ١٦ ما به يتوصل الى الهداية ٧ .
 الموجبة العدمية

الموضوع الواحد	النوع الاخير - نوع الانواع .
للم الواحد بالنوع موضوع واحد ٢٢١ .	نوع الانواع
موضوعات العلوم ٢٢١ .	اول نوع مقول على الاشخاص ١١٥ هو نوع
المؤلف -- اللفظ المؤلف ١٠ .	الاخير ١٨١٧ .
المهملة	فيطور بقى - القياسات والاقاويل الشرعية
ما لم يذكر فيه السر من القضايا ٧٥ . يحكم انها	٢٨٦ - ٢٧٢ .
لا محالة في البعض ٨٦ التناقض بين مهملتين ٩٢ .	
الميزان الذهنية	٢ الواسل الموجب للملم
من يزن تصديقه بهذه الميزان الذهنية ٢١٥ .	حد الاوسط ١١١ .
النتائج	الوجودية
استقرار النتائج ١٧٤ .	مطلقة ٨٥ .
النتيجة الصادقة	الوزن
قد تكون من مقدمات كاذبة ١٧٨ .	اولى بضاعة المسقيارين ٢٨٠ .
نظام البيان القياسي ١٦٣ .	الوزن والقوافي
نظام المعاني ١١٢ .	هو الشرفى زمانا ٢٧٦ .
نقل الحكم	وصايا التي ينفع بها المجادل
من «ما بالضرورة ان يكون» الى «مستح ان	٢٦٣ - ٢٥٦ .
لا يكون» ٨٤ .	الوصلة بين المعلوم والمجهول
النوع	وصلة علمية حكيمية ١١١ .
الاخص يسمى نوعاً للبعض ١١٤ وتعرفه ١١٦ له	الوضع
مفهوم ان احدهما بالاضافة الى ما فوقه والاخر	ما تصدره العلوم من الحدود والمقدمات يسمى
لاعتبر فيه اضافة الى ما فوقه ١٧ .	وغساً ٢١٩ . هو راي شنع ٢٣٥ بحرى في

عبارتالقدمأ ذكره ٢٣٥.

وقت ما

فى جهات القضايا ٧٩.

الهداية النظرية فى العلوم

منها اولية ومنها تمليسية ٧.

هذا الفاضل -- ابن سينا ٢٨.

الهندسه

ينظر فى المقادير ٢٢٤.

هو

خالفة الاسم ١٧٢ رابطة ٧٢.

هياة تأليف المقدمات

صورة المقدمات ١١٤.

